وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية
Ministry of Planning and Economic Development

20/30 VISION OF EGYPT

تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي
خلال العام المالي ٢٠/٢٠٢١

يونيو ٢٠٢٢

الـمحتويات

تمهيد		هـ
الـمحور الأول	الـمؤشرات الاقتصادية الكلية	١
الـمحور الثاني	التنمية القطاعية	٨٧
الـمحور الثالث	التنمية الاجتماعية والبشرية	١٩٥
الـمحور الرابع	التنمية الـمحلية	٢٣٦
الـملحق الإحصائي		٢٦٩

تقديم

يتناول هذا التقرير مُتابعة أداء النشاطات الاقتصاديّة في إطار خطة التنمية للعام المالي ٢٠٢١/٢٠، وهو العام الثالث من الخطة مُتوسطة المدى (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١).

ويهدف التقرير إلى رصد الإنجازات المُحقّقة خلال عام الخطة، وتقويم هذه الإنجازات قياسًا بمُستهدفات الخطة، مع إيضاح التباينات – إن وجدت – وتحليل أسبابها وانعكاساتها على مسيرة التنمية ومُستوى معيشة المُواطنين.

ويُبرز التقرير – على وجه الخصوص – ما تحقّق من إنجازات اقتصاديّة واجتماعيّة في ظل التوجّه الحكومي لاستهداف إحداث تغيّرات هيكليّة في الاقتصاد الوطني، واستجلاء الدور الذي قامت به الدولة من خلال المُبادرات الرئاسيّة والإنفاق الحكومي المُتزايد في التصدّي للتداعيّات الناتجة عن استمرار تفشّي جائحة فيروس كورونا، وبصفة خاصة ما يتعلق بالارتقاء بالمستوى الصحي والتعليمي، والنهوض بالريف المصري، فضلًا عن المشروعات القوميّة المُوجّهة لتطوير البنية التحتيّة، وتحفيز الاستثمار الخاص.

ويستعرض تقرير المُتابعة – ابتداءً – مُعدّلات الأداء لعام ٢٠٢١/٢٠ على مُستوى المُتغيّرات الاقتصاديّة الكليّة، مُقارنة بالمُعدّلات المُستهدفة بخطة التنمية في العام ذاته، من حيث تطوّرات الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك النهائي الخاص والعام، ومُستويات الاستثمار والادخار، ومُعدّلات التضخّم والبطالة والفقر، مع رصد التطوّرات النقديّة والمصرفيّة خلال العام، وكذا تطوّرات ميزان المدفوعات والمُوازنة العامة للدولة.

وينتقل التقرير في القسم الثاني إلى تحليل الإنجازات القطاعيّة على مُستوى الأنشطة السلعيّة من زراعة وصناعة وتعدين وبترول وكهرباء وتشييد وبناء، ثم الأنشطة الخدمية الإنتاجيّة من تجارة وتخزين ونقل وسياحة واتصالات ومعلومات، وذلك بغرض تتبّع التطوّرات التي شهدتها هذه الأنشطة ومُسبّباتها ومُستتبِعاتها من منظور النمو الاقتصادي والتشغيل، فضلًا عن انعكاساتها على هيكل البنيان الاقتصادي للدولة مُقارنة بمُستهدفات عام المُتابعة، والخطة الاستراتيجيّة للتنمية المُستدامة وفق "رؤية مصر ٢٠٣٠".

ويُواصِل تقرير المُتابعة في القسم الثالث رصد التغيّرات التي طرأت على قطاعات التنمية البشريّة والاجتماعيّة بدءًا من النمو السكاني ومُستويات التشغيل وهيكل البطالة، ويعقُب ذلك استعراض تطوّرات قطاعات الصحة والتعليم وكذا أنشطة العُمران الحضري والريفي والتطوير البيئي والخدمات الاجتماعيّة ذات الصِلة في ضوء المُبادرات الرئاسيّة والجهود الحكوميّة المبذولة لتنمية هذه القطاعات والأنشطة في إطار التنمية الشاملة والمُستدامة.

وفي الختام، يستعرض التقرير الأبعاد المكانيّة لخطة التنمية وما تحقّق في هذا الشأن من منظور التنمية الريفية والإقليمية والمحلية على مُستوى مُحافظات الجمهوريّة.

وكما سيتضّح من ثنايا العرض، يحرِص التقرير على إبراز أهم المُستجِدّات التي شهِدها عام الخطة، وبخاصة تلك المُتعلّقة ببرامج التنمية الريفية الشاملة والتنمية البشرية والاستدامة البيئية، وكذا بيان أهمية المشروعات القوميّة التي اكتسبت زخمًا ملحوظًا خلال عام الخطة بُغية إرساء قواعد البُنيان الاقتصادي وتغييراته الهيكليّة، وتعزيز قُدرته التنافسيّة الدوليّة.

وبالرغم من استمرار جائحة فيروس كورونا وانتشار تداعيّاتها الاقتصاديّة، إلا أنه يتبيّن من استخلاصات تقرير المُتابعة تحسّن مُؤشّرات الأداء الاقتصادي على مُستوى المُتغيّرات الكليّة، حيث سجّل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموًا بنسبة ٣,٣%، وهو ما أشادت به كافة مُؤسّسات التمويل الدوليّة ووكالات التصنيف الائتماني العالمي، قياسًا بأداء غالبية دول العالم التي عانت من ركود شديد أسفر عن مُعدّلات نمو هامشية أو سلبية.

ويستند هذا الأداء الجيّد – رغم تواضعه نسبيًا مُقارنة بمُستهدفات خِطط التنمية قبل وقوع الجائحة (نحو ٥,٥%) – إلى مرونة الجهاز الإنتاجي للدولة وقُدرته على التعافي من الصدمات التي تخلُفُها الجائحة، وبخاصة في ظل فاعلية المُبادرات الحكوميّة، والسياسات الماليّة والنقديّة والاستثماريّة المُطبّقة، والتي استهدفت دفع عجلة الإنتاج والتشغيل، وتنشيط مُبادلات السوق كمُحرّك أساسي للنمو.

وقد راعت الحكومة – خلال عام المُتابعة – التوفيق بين الالتزام بمُواصلة برامج الإصلاح الاقتصادي والانتقال إلى مرحلة الإصلاح الهيكلي، وفي الوقت ذاته، مُواصلة تطبيق الإجراءات والتدابير الاحترازيّة والوقائيّة لمنع تفشّي جائحة فيروس كورونا وتداعيّاتها بأبعادها الصحيّة والاجتماعيّة والبيئيّة.

وعلى **المُستوى القطاعي**، تُفيد مُؤشّرات الأداء الاقتصادي أن أهم القطاعات المُحقِّقة لمُعدّلات نمو مُرتفعة تمثّلت في قطاعات الاتصالات (١٦%)، والتشييد والبناء (حوالي ٧%)، والخدمات الصحيّة (٥,٤%)، والخدمات الحكوميّة والاجتماعيّة (٤,٧% - ٤,٩%)، والنقل والتخزين (٤,٦%)، وتجارة الجُملة والتجزئة (٤,٤%)، في حين سجّلت بعض القطاعات الأخرى مُعدّلات نمو سالبة، جاء في مُقدّمتها القطاع السياحي (-٢٦,٧%)، وقطاع الصناعة التحويليّة (-٥,٨%) تأثّرًا بتبِعات جائحة فيروس كورونا على حركة السفر وانتقالات الأفراد، وعلى نشاط المُعاملات الاقتصاديّة في الأسواق.

وفيما يخُص الاستثمارات المُنفّذة خلال عام المُتابعة، فقد تنامت بنسبة ٣,٥% عن العام السابق، لتُسجّل نحو ٨٣٣ مليار جنيه، منها ٦٢١ مليار جنيه استثمارات عامة، وبلغ نصيب الاستثمارات الحكومية منها نحو

٤٠%، كما نمت استثمارات الهيئات الاقتصاديّة العامة بأكثر من الضِعف، لتصل إلى ١٦٩ مليار جنيه في عام المُتابعة، مُقابِل ٨٢ مليار جنيه في العام السابق.

أما استثمارات القطاع الخاص، فقد كانت في حدود ٢٠٠ مليار جنيه – وهو أقل مما كان مُستهدفًا – ولكنه جاء مُتوقّعًا في ظل التأثيرات السلبية للجائحة على النشاطات الاقتصاديّة، وحجم الطلب السوقي في ظروف عدم اليقين بتطوّرات تبِعات الفاجعة حينذاك. وقد عوّض انحسار الاستثمارات الخاصة إلى حدٍ كبير تنامي الاستثمارات العامة، ولاسيّما تلك المُوجّهة للمشروعات القوميّة في مجال البنية الأساسيّة والتنمية البشريّة، والتي لعبت دورًا مُهمًّا وفاعلًا في النهوض بمُستويات التشغيل والحيلولة دون تجاوز مُعدّل البطالة ٧,٣%، مدعومة في ذلك بالمُبادرات الحكوميّة ومُبادرات البنك المركزي التي استهدفت مُساندة المشروعات المُتوسّطة والصغيرة ومُتناهية الصِغَر.

وكذلك، شهِدت الاستثمارات الأجنبيّة المُباشرة تراجُعًا من ٧,٥ مليار دولار عام ٢٠٢٠/١٩ إلى ٥,٢ مليار دولار في عام المُتابعة، بسبب استمرار تبِعات جائحة فيروس كورونا على مُناخ الاستثمار العالمي. ومع ذلك، يُلاحظ تحسّن بعض المُؤشّرات الفرعيّة المعنيّة بالاستثمار، مثل مُؤشّر البدء في مُمارسة الأعمال، ومُؤشّر الحصول على الكهرباء، ومُؤشّر حماية صِغار المُستثمرين، وكذلك ارتفاع مُؤشّر مُديري المُشتريات في ظل اتجاه ظروف السوق للتحسّن وتوقّع ريادة النشاط والأعمال التجاريّة الجديدة.

وعلى صعيد المُؤشّرات الماليّة، فقد رصد تقرير المُتابعة تراجُع نسبة العجز الكلي للناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ٧,٦% مُقابل ٧,٩% في العام السابق، وكذلك تحقّق فائض أولي بنسبة ١,٦% من الناتج، مع استقرار نسبة الدين الخارجي للناتج عند ٣٤%، أي في نطاق الحدود الآمنة (أقل من ٤٠%).

أما بالنسبة للمُؤشّرات النقدية، فيتضّح – من استقراء بيانات البنك المركزي – تنامي السيولة المحليّة بنسبة ١٨% عن العام السابق، لتتجاوز ٥,٣ تريليون جنيه، وكذا تزايُد الودائع المصريّة لتُقارِب ٥,٨ تريليون جنيه، مما يعكس استقرار السياسات النقدية وفاعليّتها في دعم الثقة في سلامة الجهاز المصرفي.

وفيما يخُص المُعاملات التجاريّة الدوليّة، تُفيد المُؤشّرات تزايُد قيمة عجز الميزان التجاري بنسبة ١٥% في عام المُتابعة، بسبب كِبَر الواردات وتناميها بمُعدّلات مُرتفعة بلغت نحو ١٢,٦% بالمُقارنة بنمو الصادرات (٨,٧%). وأما الميزان الكلي، فقد حقّق فائضًا قدرُه ١,٩ مليار دولار في عام المُتابعة بالمُقارنة بعجز بلغ نحو ٨,٦ مليار دولار خلال العام السابق، وهو مُؤشّر جيّد يعكس قُدرة الاقتصاد المصري على التعافي السريع من تبِعات الأزمات العالميّة.

ومن المُؤشّرات الإيجابيّة الأخرى التي أظهرها تقرير المُتابعة، زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج، والتي ارتفعت من ٢٧,٨ مليار دولار لتصِل إلى ٣١,٤ مليار دولار، بنسبة نمو حوالي ١٣%، وكذلك تراجُع مُعدّلات التضخّم العام من ٥,٣% إلى ٤,٨% في عامي المُقارنة.

وفيما يخُص التنمية المكانيّة، بأبعادها الإقليميّة والمحليّة، فقد رصد التقرير حِرص الخطة على توزيع الاستثمارات بصورة مُتكافئة تُراعي تحقيق التوازن ومُعالجة الفجوات التنموية القائمة بين الأقاليم والمُحافظات، استرشادًا بمُؤشّرات الفقر والبطالة والتِعداد السُكاني، وما يعنيه ذلك من إعطاء أهمّية خاصة لمُحافظات الصعيد لتحقيق التقارُب المنشود في مُستويات الدخول والمعيشة بين كافة مُحافظات الجمهورية، وقد تجلّى ذلك في نمط تخصيص استثمارات دواوين عموم المُحافظات في عام المُتابعة والبالغة نحو ٢٤,٨ مليار جنيه، حيث حظيت أقاليم الصعيد بنحو ٧,٥ مليار جنيه، بنسبة ٣٠,٢% من إجمالي استثمارات الأقاليم، باعتبارها الأكثر احتياجًا.

وخُلاصة ما تقدّم، استطاع الاقتصاد المصري التحرّك الفاعل نحو التعافي التدريجي من جائحة فيروس كورونا وتبِعاتها، خلال عام المُتابعة، بفضل مرونة البُنيان الإنتاجي، والالتزام الحكومي بمُواصلة الجهود التنموية والصمود أمام الأزمات، يُعزّزها في ذلك صلابة الشعب المصري، وحِرصه على مُواصلة البناء والتفافه حول القيادة السياسيّة وعزمها – بحسمٍ وإصرار – على تحقيق الانطلاقة الكُبرى نحو مزيدٍ من الرخاء والرفاهة لجموع المُواطنين.

وزيـــــــرة

التخطيط والتنمية الاقتصادية

أ.د. هالة السعيد

أهم المؤشّرات الاقتصادية خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠
مُقارنة بالعام المالي ٢٠٢٠/١٩

المؤشر	العام المالي ٢٠٢٠/١٩	العام المالي ٢٠٢١/٢٠	معدل التغيّر
مُعدّل النمو الاقتصادي الحقيقي (%)	٣,٦	٣,٣	٠,٣ - نقط مئوية
قيمة الاستثمارات الكلية بالأسعار الجارية (مليار جنيه)(*)	٨٠٤,٤	٨٣٢,٨	%٣,٥
معدل الاستثمار (%)	١٣,٧	١٣,١	٠,٦- نقطة مئوية
الإيرادات العامة (مليار جنيه)	٩٧٥,٤	١١٠٨,٦	%١٣,٧
المصروفات العامة (مليار جنيه)	١٤٣٤,٧	١٥٧٨,٨	%١٠
العجز النقدي في الموازنة العامة للدولة (مليار جنيه)	٤٥٩,٣	٤٧٠,٢	%٢,٤
% من الناتج المحلي الإجمالي	٧,٩	٧,٦	٠,٣- نقطة مئوية
صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)	٧,٥	٥,٢	%٣٠,٧-
تحويلات العاملين بالخارج (مليار دولار)	٢٧,٨	٣١,٤	%١٢,٩
متوسط معدل التضخم العام (%) (إجمالي الجمهورية)	٥,٣	٤,٨	٠,٥- نقطة مئوية
معدل البطالة (%)	٩,٦	٧,٣	٢,٣- نقطة مئوية

المصادر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية / وزارة المالية / البنك المركزي المصري / الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

(*) شاملة التغيّر في المخزون

المحور الأول

المؤشّرات الاقتصادية الكلية

"التوازن الاقتصادي العام"

١-١ النمو الاقتصادي

- **٣,٣% مُعدّل النمو الحقيقي خلال عام ٢٠٢١/٢٠**

رغم التحديّات غير المسبوقة التي فرضتها جائحة فيروس كورونا، استطاع الاقتصاد المصري الحِفاظ على مُعدّل نمو إيجابي خلال عام ٢٠٢١/٢٠ بلغ ٣,٣%، وإن جاء مُنخفضًا بدرجة طفيفة عن نظيره في العام السابق والبالغ ٣,٦%.

ومع ذلك، يُعد مُعدّل النمو المُحقّق بالفعل عام ٢٠٢١/٢٠ قريبًا من نظيره الذي كان مُتوقعًا بالخطة في ظل السيناريو الأساسي (٣,٥%)، ومُتفوّقًا بدرجة كبيرة عن المُعدّل المُستهدف بخطة عام ٢٠٢١/٢٠ وقدرُه ٢,٨%، وكذلك بالنسبة للمُعدّل المُتوقّع في ظل السيناريو المُتحفّظ (٢%) والذي كان قد تبنّته الخطة توخّيًا لاحتمالات تأثّيرات أكثر فداحة وحِدّة على أداء القطاعات الاقتصادية، وعلى حجم المُبادلات في الأسواق [شكل رقم (١/١)].

شكل رقم (١/١)

تطوّر مُعدّلات النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الفترة (٢٠١٣/١٢ - ٢٠٢١/٢٠)

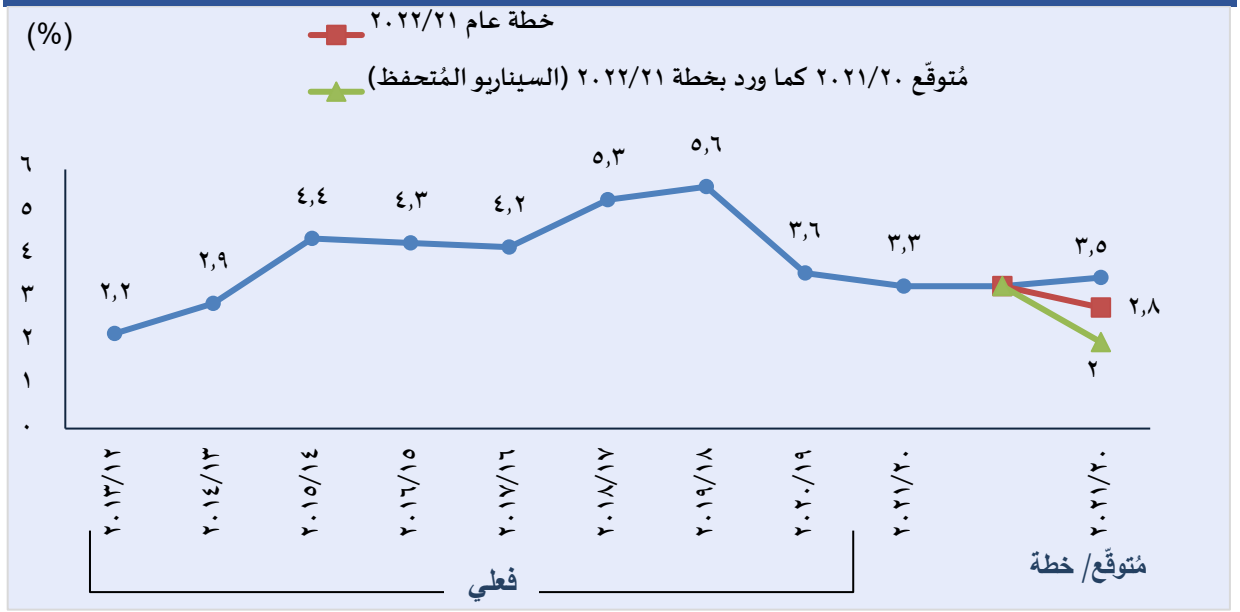

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

ويستند الأداء الاقتصادي الجيّد في عام ٢٠٢١/٢٠ – رغم تواضعُه نسبيًا – إلى مرونة الجهاز الإنتاجي للدولة في التعامُل مع تداعيّات الجائحة، وإلى فاعليّة السياسات الاقتصادية - بأبعادها النقدية والمالية والاستثمارية - في تنشيط عجلة الإنتاج وتحريك الأسواق، فضلًا عن حِرص الدولة على الالتزام ببرامج الإصلاح الاقتصادي، والانتقال إلى مرحلة الإصلاح الهيكلي، هذا بجانب مُواصلة تطبيق التدابير الاحترازية والوقائية لمنع تفشي جائحة فيروس كورونا.

وتأتي مُعدلات النمو الاقتصادي المُحقّقة خلال عام ٢٠٢١/٢٠ والبالغة ٣,٣% كما سبق الذكر، مُتوافقة إلى حدٍ كبير مع تقديرات **صندوق النقد الدولي** في إصدار (أكتوبر ٢٠٢١) والذي أفاد نجاح مصر في تحقيق مُعدّل نمو مُرتفع قدره ٣,٦% عام ٢٠٢٠، مع توقّع حدوث تراجُع طفيف إلى ٣,٣% عام ٢٠٢١، قبل مُعاودة الاتجاه التصاعُدي للنمو إلى ٥,٩% عام ٢٠٢٢ وليستقر عند ٥% عام ٢٠٢٣ وفقًا للإصدار الحديث للصندوق في أبريل ٢٠٢٢[شكل رقم (٢/١)].

شكل رقم (٢/١)

تطوّر مُعدّلات النمو الاقتصادي لمصر، بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي

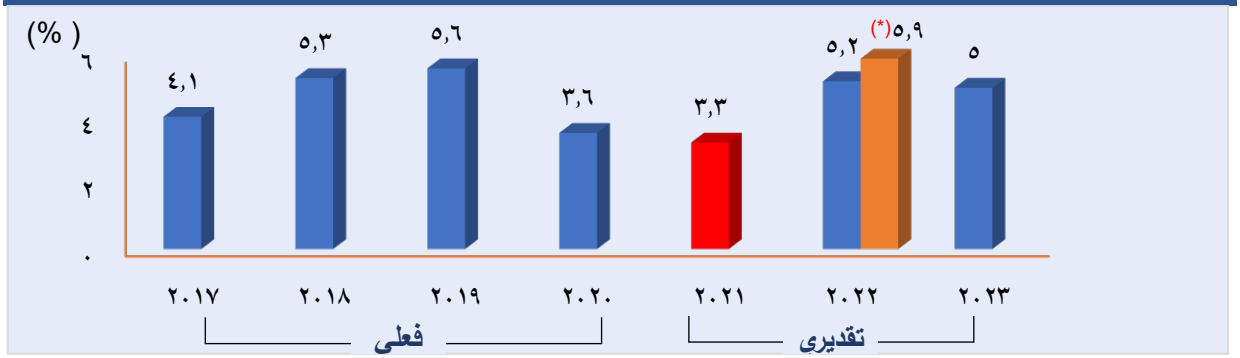

(*) IMF, Data Mapper, April, 2022

المصدر: IMF, World Economic Outlook, Recovery During A Pandemic, Oct 2021

وكذلك جاءت تقديرات البنك الدولي مُتوافقة مع تقديرات صندوق النقد الدولي بالنسبة لمُعدّل النمو الاقتصادي لمصر لعامي ٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢١/٢٠، غير أنها كانت أكثر تحفّظًا لعام ٢٠٢٢/٢١ بافتراضها مُعدّل نمو مُنخفض نسبيًا (٤,٥% - ٥,٥%) مُقارنة بتقديرات صندوق النقد الدولي، مع مُلاحظة أنها عاودت الاتفاق معه بالنسبة لعام ٢٠٢٣/٢٢ بتوقُعها مُعدّل نمو ٥%. إثر زوال تداعيّات جائحة فيروس كورونا [شكل رقم (٣/١)].

شكل رقم (٣/١)

مُعدل النمو الاقتصادي لمصر بحسب تقديرات البنك الدولي

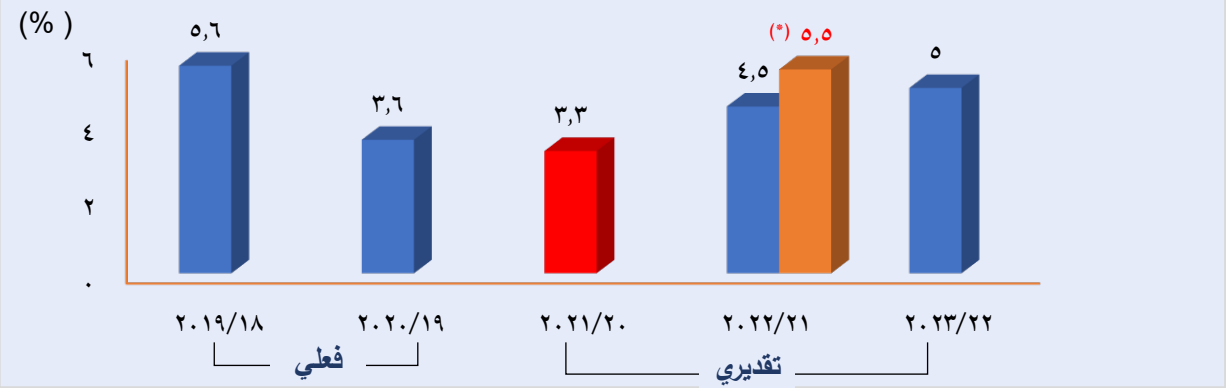

(*) World Bank, May, 2022

المصدر: *World Bank, Global Economic Prospects, June 2021*

WB, Arab Republic of Egypt: Key Conditions and Challenges, Oct. 2021.

- **إشادة مُؤسّسات التصنيف الائتماني الدولية بأداء الاقتصاد المصري**

بالرغم من شيوع الجائحة التي يُواجهها العالم أجمع إلا أن التقارير الدولية الصادرة عن مؤسسات التصنيف الائتماني أشادت – شأنها في ذلك شأن المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) – بقُدرة الاقتصاد المصري على التعافي من تداعيّات هذه الجائحة، وبجدارة كبيرة.

ومن دلالات ذلك، أنه – في أحدث تقارير المؤسسة العالمية **"ستاندرد آند بورز"** الصادر للفترة (أبريل ٢٠٢٠ – مارس ٢٠٢٢) – أبقت المؤسسة على التصنيف الائتماني لمصر بالعُملتين المحلية والأجنبية كما هو دون تعديل عند ***مُستوى «B»*** ، مع الإبقاء أيضًا على النظرة المُستقبلية المُستقرّة للاقتصاد المصري ***«Stable Outlook»***، للمرّة الرابعة على التوالي منذ ظهور جائحة فيروس كورونا، مما يعكس تزايُد ثقة مُؤسّسات التصنيف الائتماني في صلابة الاقتصاد المصري وقُدرته على التعامُل الإيجابي المرِن مع تداعيّات «الجائحة». في الوقت الذي ساءت فيه الأوضاع الاقتصادية في مُعظم الدول المُتقدّمة والناشئة على حدٍ سواء.

وبحسب تقديرات مؤسسة **"ستاندرد أند بورز"**، يستطيع الاقتصاد المصري تجاوز التداعيّات السلبية الناتجة عن الجائحة بفعل تحسُن المُؤشّرات الاقتصادية الرئيسة، مثل استقرار أوضاع المالية العامة، وتوفّر احتياطي نقد أجنبي آمن، بالإضافة إلى مُواصلة الحكومة جهودها في تنفيذ الإصلاحات المالية الهيكلية التي من شأنها تحسين مُناخ الأعمال وضمان استدامة المُؤشرات الاقتصادية الإيجابيّة.

وكذلك، قامت **"مُؤسّسة فيتش"** للتصنيف الائتماني في تقاريرها للفترة (مارس ٢٠١٩ – أبريل ٢٠٢٢) بتثبيت تصنيف مصر عند ***B+*** **مع نظرة مُستقبلية مُستقرّة**. وأوضحت المُؤسّسة أن القرار جاء مدعومًا باستمرار تنفيذ السلطات المصرية للإصلاحات الاقتصادية والمالية، وبمرونة كبيرة تعكِس قُدرة الاقتصاد المصري على الحِفاظ على استقراره رغم انتشار الجائحة. وقد جاءت توقّعات المُؤسّسة قريبة من تقديرات البنك الدولي، حيث قدّرت النمو الاقتصادي بنحو ٣% خلال عام ٢٠٢١/٢٠، وإن بدت أكثر تفاؤلًا في توقّعاتها لمُعدّل نمو مُرتفع يصل إلى الضعف، أي ٦% في العام التالي ٢٠٢٢/٢١.

وفي السياق ذاته، أبقت وكالة **"موديز"** على التصنيف الائتماني للاقتصاد المصري عند **مستوى *"B2"*** للفترة (أبريل ٢٠٢٠ – مارس ٢٠٢٢)، بفعل تنوّع القاعدة الاقتصادية وتحسّن كفاءة إدارة المؤسسات، وتمتّع القطاع المصرفي بمرونة عالية وهيكل تمويلي قوي الأمر الذي يعكِس – مرّة أخرى – ثقة خبراء ومُحللي الوكالة في فعاليّة السياسات الاقتصادية والمالية المُطبقّة، وتوازُن أبعادها، وبخاصة تلك المُرتبطة بإدارة الأزمة الاقتصادية والصحية الحالية، بالإضافة إلى اتساع قاعدة التمويل المحلي، واستقرار احتياطيّات البلاد من النقد الأجنبي.

- **٦,٣٤ تريليون جنيه قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠٢١/٢٠**

من الناحية المُطلقة، بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي – بالأسعار الجارية وبسعر السوق – نحو ٦,٣٤ تريليون جنيه في عام ٢٠٢١/٢٠ مُقارنة بنحو ٥,٨٦ تريليون جنيه في عام ٢٠٢٠/١٩، بنسبة نمو ٨,٣%. وجاء ذلك بفارق قدرُه ١٩ مليار جنيه عن الناتج المحلي الإجمالي الذي كان مُتوقعًا بالخطة، وقدرُه ٦,٣٦ تريليون جنيه، وبانخفاض كبير يصل إلى ٤٩١ مليار جنيه عند المُقارنة بمُستهدف خطة العام ذاته.

وبالأسعار الثابتة، بلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بسعر السوق نحو ٤,١٣ تريليون جنيه مُقابل ناتج قدرُه حوالي ٤ تريليون جنيه تحقّق في العام السابق مُسجّلًا مُعدّل نمو ٣,٣%، وبزيادة نسبتها ٠,٥ % عما كان مُتوقّعًا بخطة العام ذاته (٢٠٢١/٢٠) والبالغ حوالي ٤,١١ تريليون جنيه، وإن كان بانخفاض طفيف نسبته ٠,٨ % عند المُقارنة بمُستهدف الخطة للعام ذاته [شكل رقم (٤/١)].

شكل رقم (٤/١)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة بأسعار السوق ٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢١/٢٠

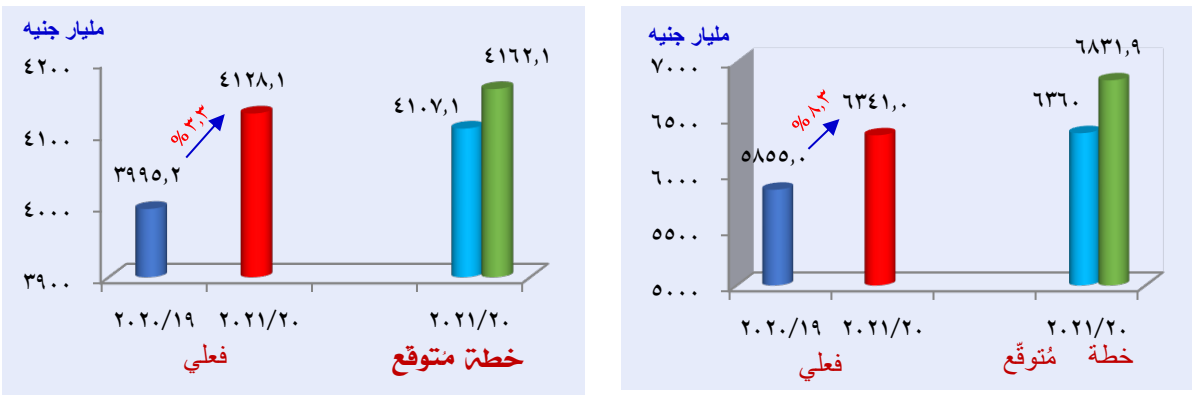

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

- **الإنفاق الاستهلاكي: المكوّن الأساسي للناتج المحلي الإجمالي**

حقّق الإنفاق الاستهلاكي النهائي بالأسعار الجارية نحو ٦,١ تريليون جنيه في عام ٢٠٢١/٢٠ مُقابل نحو ٥,٤٩ تريليون جنيه في العام السابق، بنسبة نمو تُقارب ١٠,٩%، وبنسبة زيادة ١,٤% عما كان مُتوقعًا بخطة العام. ومُشكّلًا بذلك نحو ٩٦% من الناتج المحلي الإجمالي مُقابل نحو ٩٣,٨% في عام ٢٠٢٠/١٩، ومع مُلاحظة انخفاض الإنفاق الاستهلاكي لعام ٢٠٢١/٢٠ بنسبة ٥,٧% عن تقديرات الخطة ذاتها.

ومن ناحية أخرى، بلغت قيمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي بالأسعار الثابتة حوالي ٤ تريليون جنيه في عام ٢٠٢١/٢٠، مُقابل نحو ٣,٧٤ تريليون جنيه في العام السابق، بنسبة نمو تُناهز ٦,٧%، وبنسبة نمو ٣,٦% عما كان مُتوقّعًا بخطة العام وبنسبة زيادة ٢% تقريبًا عن مُستهدف خطة العام. ومن حيث الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفعت نسبة الاستهلاك النهائي من ٩٣,٥% عام ٢٠٢٠/١٩ إلى نحو ٩٦,٦% عام ٢٠٢١/٢٠ [شكل رقم (٥/١)].

شكل رقم (٥/١)
تطوّر الإنفاق الاستهلاكي النهائي بالأسعار الجارية والثابتة

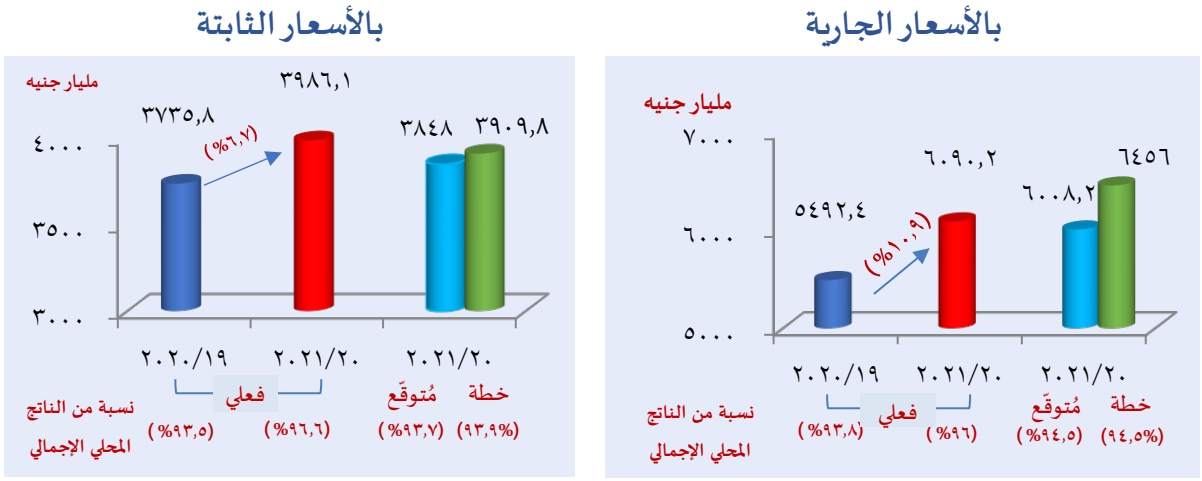

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

- **الاستهلاك الخاص المُحرّك الرئيس للإنفاق الاستهلاكي**

استحوذ الإنفاق الاستهلاكي الخاص (بالأسعار الجارية) على الشطر الأكبر من جملة الإنفاق الاستهلاكي النهائي، حيث بلغت نسبته ٩١,٧% خلال عام ٢٠٢١/٢٠، على غِرار العام السابق تقريبًا (٩١,٦%). وتُمثّل النسبة المُتبقية (٨,٣%) نصيب الإنفاق الاستهلاكي الحكومي. ويُلاحظ عدم اختلاف هذه النسب بشكل ملحوظ عما كان مُتوقّعًا لعام ٢٠٢١/٢٠ (٩١,٢% الاستهلاك الخاص، و٨,٨% الاستهلاك الحكومي).

وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، شكّل الإنفاق الاستهلاكي الخاص ٨٨,١% خلال عام ٢٠٢١/٢٠، مُتجاوزًا ما كان مُتوقّعًا بالعام ذاته (٨٦,١%)، مُقابل النسبة المُحقّقة في العام السابق والبالغة ٨٥,٩%، كما بلغت نسبة مُساهمة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي نحو ٧,٩% خلال فترتي المُقارنة، في حين كان مُستهدفًا بالخطة أن تكون هذه المُساهمة في حدود ٨,٣% [شكل رقم (٦/١)].

شكل رقم (٦/١)
نسبة الاستهلاك النهائي الحكومي والخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال عامي ٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢١/٢٠

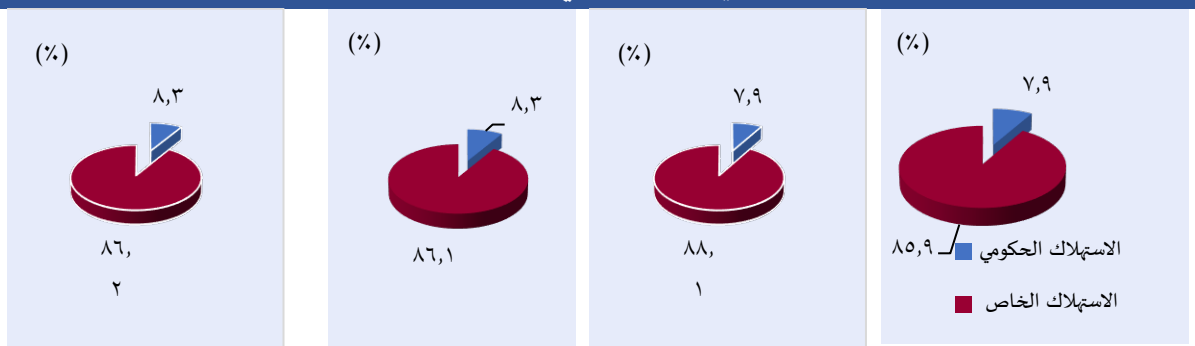

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

• الموارد والاستخدامات الكلية

يُوضّح الجدول رقم (١/١) الموارد والاستخدامات الكلية بكلٍ من الأسعار الجارية والثابتة في عام الخطة (٢٠٢١/٢٠) بالمُقارنة بالعام السابق، وبما كان مُتوقعًا أثناء إعداد خطة عام المُتابعة، وبما كان مُستهدفًا في خطة العام ذاته.

جدول رقم (١/١)
الموارد والاستخدامات الكلية بالأسعار الجارية والثابتة
خلال عامي ٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢١/٢٠

أ- بالأسعار الجارية (مليار جنيه)

البيان	العام المالي		الهيكل النسبي (%)		المُتوقع (%)	خطة (%)
	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢١/٢٠
الموارد						
الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج	٥٥٨٢,٠	٦٠١٤,٦	٩٥,٣	٩٤,٩	٩٤	٩٥,٣
صافي الضرائب غير المباشرة	٢٧٣	٣٢٦,٤	٤,٧	٥,١	٦	٤,٧
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	٥٨٥٥	٦٣٤١	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠	١٠٠
الواردات من السلع والخدمات	١٢٠٩,٢	١٢٨٥,٧	٢٠,٦	٢٠,٣	١٧,٣	١٧,٦
مجموع الموارد	٧٠٦٤,٢	٧٦٢٦,٧	١٢٠,٦	١٢٠,٣	١١٧,٣	١١٧,٦
الاستخدامات						
الاستهلاك النهائي الخاص	٥٠٢٨,٥	٥٥٨٦,٦	٨٥,٩	٨٨,١	٨٦,١	٨٦,٢
الاستهلاك النهائي الحكومي	٤٦٣,٩	٥٠٣,٦	٧,٩	٧,٩	٨,٣	٨,٣
مجموع الاستهلاك النهائي	٥٤٩٢,٤	٦٠٩٠,٢	٩٣,٨	٩٦	٩٤,٤	٩٤,٥
جملة الإنفاق على الاستثمار(*)	٨٠٤,٤	٨٣٢,٨	١٣,٧	١٣,٢	١٣	١٠,٨
الصادرات من السلع والخدمات	٧٦٧,٤	٧٠٣,٧	١٣,١	١١,١	٩,٩	١٢,٣
مجموع الاستخدامات	٧٠٦٤,٢	٧٦٢٦,٧	١٢٠,٦	١٢٠,٣	١١٧,٣	١١٧,٦

ب- بالأسعار الثابتة (مليار جنيه)

البيان	العام المالي		الهيكل النسبي (%)		المُتوقع (%)	خطة (%)
	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢١/٢٠
الموارد						
الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج	٣٨٧٩,٤	٣٩٥٥,٥	٩٧,١	٩٥,٨	٩٥,٧	٩٦,٧
صافي الضرائب غير المباشرة	١١٥,٨	١٧٢,٦	٢,٩	٤,٢	٤,٣	٣,٣
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	٣٩٩٥,٢	٤١٢٨,١	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الواردات من السلع والخدمات	٨٤١,٣	٨٤٣,٤	٢١	٢٠,٤	١٦,٧	١٧,٢
مجموع الموارد	٤٨٣٦,٥	٤٩٧١,٥	١٢١	١٢٠,٤	١١٦,٧	١١٧,٢
الاستخدامات						
الاستهلاك النهائي الخاص	٣٣٤٥,٢	٣٥٨١,١	٨٣,٧	٨٦,٧	٨٣,٣	٨٣,٤
الاستهلاك النهائي الحكومي	٣٩٠,٦	٤٠٥	٩,٨	٩,٨	١٠,٤	١٠,٥
مجموع الاستهلاك النهائي	٣٧٣٥,٨	٣٩٨٦,١	٩٣,٥	٩٦,٥	٩٣,٧	٩٣,٩

البيان	العام المالي		الهيكل النسبي (%)		المُتوقع (%)	خطة (%)
	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢١/٢٠
جملة الإنفاق على الاستثمار(**)	٥٤٧,٦	٥٠٦,٣	١٣,٧	١٢,٣	١٣	١٠,٧
الصادرات من السلع والخدمات	٥٥٣,١	٤٧٩,١	١٣,٨	١١,٦	١٠	١٢,٦
مجموع الاستخدامات	٤٨٣٦,٥	٤٩٧١,٥	١٢١	١٢٠,٤	١١٦,٧	١١٧,٢

(*) يشمل التغيّر في المخزون (٨ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/١٩، و١٢ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠).

(**) يشمل التغيّر في المخزون (٥ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/١٩ و ١٠ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠).

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

ويوضح المُلحقان رقم (م/١، م/٢) الموارد والاستخدامات خلال عامي المُقارنة بالأسعار الجارية والثابتة.

ومن استقراء الأرقام بالجدول السابق، يُمكن استخلاص الآتي:

- إن الواردات شكّلت نسبتها نحو خُمس قيمة الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢١/٢٠، على غِرار ما كان عليه الوضع تقريبًا في العام السابق، وإن جاء ذلك مُغايرًا لتوقّعات الخطة ومُستهدفاتها التي كانت تميل إلى ترشيد الاستيراد بدرجة أكبر لتنخفض نسبة الواردات للناتج المحلي إلى نحو ما يربو قليلًا عن ١٧%.

- إن مُعدّل الاستثمار تراجع في عام ٢٠٢١/٢٠ إلى نحو ١٣,٢% مُقابل ١٣,٧% في العام السابق، وجاء كما كان مُتوقّعًا بالخطة (١٣%) ومُرتفعًا عن مُستهدفات الخطة التي قدّرت مُعدل الاستثمار بنحو ١٠,٨%. وهذا التراجُع الاستثماري عوّضه تزايد الإنفاق الاستهلاكي عما كان مُستهدفًا بالخطة (٩٦% مُقابل نحو ٩٤%).

- إن الصادرات السلعية والخدمية مازالت مُتواضعة لا تتجاوز نسبتها للناتج المحلي الإجمالي ١١,١%، وقد كان من المُستهدف في خطة العام أن ترتفع هذه النسبة إلى ١٢,٣%، مع مُلاحظة أن وزنها النسبي كان أعلى في العام السابق (١٣,١%). وبالمُقارنة بالواردات السلعية والخدمية، مازالت الفجوة مُتسعة بينهما منسوبة للناتج المحلي الإجمالي، وتُعادِل تسع نقاط مئوية. وقد كان مُستهدفًا في الخطة تخفيض هذه الفجوة إلى نحو خمس نقاط وفي توقّعات الخِطّة إلى سبع نقاط مئوية تقريبًا على غِرار عام ٢٠٢٠/١٩.

- لا تختلف المُؤشّرات المُستخلصة أعلاه في حالة استقراء البيانات بالأسعار الثابتة حيث تظل تعكِس الاتجاهات ذاتها بين المُتغيرات الاقتصادية.

وتُظهِر نتائج الفترات البينية (الربع سنوية) لعام الخطة (٢٠٢١/٢٠) تطوّرات الأداء والنمو قياسًا بالفترات المُناظرة من العام السابق (٢٠٢٠/١٩)، وفقًا لمنهجية وحدة السياسات الكلية بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتي تعتمد على حساب الرقم القياسي للتطوّرات الحادثة في كل فترة من الفترات البينية لعامي المُقارنة ***Back To Normal Index (BNI)***.

ويعكِس هذا المقياس مُؤشّر التعافي في الفترات المعنيّة عما كان عليه الوضع في الفترات المُناظرة من العام السابق. فإذا كانت قيمة المُؤشّر ١٠٠% دلّ ذلك على بقاء الوضع على ما كان عليه سابقًا، وإذا ارتفعت قيمة المُؤشّر عن ١٠٠% دلّ ذلك على تطوّر إيجابي نحو التعافي، وتزداد درجة هذا التعافي مع ارتفاع قيمة المُؤشّر. أما في حالة انخفاض قيمة المُؤشّر عن ١٠٠%، فيُستدل من ذلك على تردّي الأوضاع قياسًا بما كانت عليه، وتزداد درجة التدنّي كلما انخفضت قيمة المُؤشّر عن ١٠٠%.

ويُوضّح الجدول رقم (٢/١) ارتفاع قيمة المُؤشّر وبصورة تدريجيّة من الربع الأول حتى الربع الرابع من العام، وتدُل الزيادة المُحدودة على تباطؤ عملية التعافي، وإن كانت تعكِس المسار السليم، مع مُلاحظة أن المُؤشّر يُظهر أداء الرُبع الرابع لعام ٢٠٢١/٢٠ مُتميّزًا بالمُقارنة بالربع المُناظر من عام ٢٠٢٠/١٩.

جدول رقم (٢/١)
تطوّر مُؤشّر التعافي خلال الفترات البينية لعام ٢٠٢١/٢٠ مُقارنة بالفترات المُناظرة لعام ٢٠٢٠/١٩

الربع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
المُؤشّر	%١٠١	%١٠٢	%١٠٣	%١٠٦

المصدر: وحدة السياسات الكلية، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢١.

<u>وبتطبيق مُؤشّر التعافي أيضًا من منظور مكوّنات الطلب على النحو الموضّح بالجدول رقم (٣/١)، يُمكن استخلاص الآتي:</u>

- تنامي دور الإنفاق الاستهلاكي الخاص، مع ارتفاع قيمة المُؤشّر عن ١٠٠%، وإن تذبذب تطوّر الإنفاق بين الأرباع السنوية، وتمايُزه في الربعين الأول والرابع من عام المُتابعة. وقد ساهمت السياسات الحكومية الداعمة للفئات الأولى بالرعاية في النهوض بالمستوى الاستهلاكي لهذه الفئات، باعتبارها الفئات أكثر تضرّرًا من تداعيّات جائحة فيروس كورونا.
- التصاعُد المُطرد في الإنفاق الحكومي والمُوجّه في الأساس لدعم بند الأجور وتعويضات العاملين وبرامج الدعم السلعي والنقدي. وقد تزايدت أهمية هذا الإنفاق الحكومي خلال كافة الفترات البينية، وبخاصة الربع الرابع من عام المُتابعة. وبوجه عام، يعكّس تزايد الإنفاق الحِرص الحكومي على اتخاذ خطوات فاعلة لمُواجهة التأثيرات السلبية للجائحة، وبخاصة بالنسبة للفئات الفقيرة وتلك التي تعطّلت عن العمل بسبب تِبعات الجائحة على مُستويات الإنتاج والتشغيل.
- تأثّرت الاستثمارات بدرجة ملحوظة خلال فترات المُتابعة، مع انخفاض قيمة المُؤشّر عن ١٠٠% في كل الفترات البينية، بسبب استمرار حالة الركود بالأسواق، ومع توفّر طاقات إنتاجية عاطلة في ظل ظروف عدم التيقّن بالأحوال المُستقبلية والمُؤثّرة على قرارات الاستثمار.

ومع ذلك، يُلاحظ التصاعُد التدريجي في قيمة المُؤشّر من ٥٨% في الربع الأول إلى ٧٦% في الربع الثاني، ثم ٨٩% في الربع الثالث، مع تراجُع نسبي إلى ٨٤% في الربع الرابع، مما يعكّس توفّر فرص واعدة

لإمكانية التعافي السريع في الفترة القادمة. ويُعزّز ذلك توسّع الدولة في المشروعات القومية المُوجّهة لتطوير البنية الأساسية والتنمية البشرية مما يُوفّر مناخًا مُوافقًا للاستثمار الخاص (المحلي والأجنبي على حد سواء).

- تعكِس مُؤشّرات التعافي للصادرات والواردات السلعية والخدمية عودة الواردات للتصاعُد التدريجي وتجاوُزها عما كانت عليه في الربع الثالث ثم استقرارها عند مُستواها السابق في الربع الرابع. أما الصادرات، فمازالت بعيدة عن تحسين وضعها الذي كان سائدًا في الفترات المُناظرة من العام السابق، مما استوجب التدخّل الحكومي باتخاذ سياسات تحفيزية لتكثيف الجهود التصديرية في المرحلة القادمة لإمكان التعافي السريع ومُواصَلة النمو لتخفيف حِدّة العجز في الميزان التجاري.

جدول رقم (٣/١)
تطوّر مُؤشّرات التعافي بحسب مكوّنات الطلب في الفترات البينية لعام ٢٠٢١/٢٠
بالمُقارنة بالفترات المُناظرة من عام ٢٠٢٠/١٩

المُؤشّرات الفرعية	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
الاستهلاك الخاص	%١١٢	%١٠٨	%١٠٨	%١١٣
الاستهلاك الحكومي	%١٠٣	%١٠٤	%١٠٦	%١١٦
الإنفاق الاستثماري	%٥٨	%٧٦	%٨٩	%٨٤
الواردات السلعية والخدمية	%٧٨	%٨٦	%١٠٦	%١٠٠
الصادرات السلعية والخدمية	%٥٩	%٧٢	%٩٤	%٧٩

المصدر: وحدة السياسات الكلية – وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية – ٢٠٢١.

<u>وعلى مستوى مُؤشّرات التعافي القطاعية خلال الفترات البينية لعام ٢٠٢١/٢٠ مُقارنة بالفترات المُناظرة لعام ٢٠٢٠/١٩ [جدول رقم(٤/١)]، يتضح الآتي:</u>

١) إن القطاعات الأفضل أداء تشمل الاتصالات وقناة السويس والحكومة العامة وخدمات الصحة والتعليم، حيث تتجاوز قيمة المُؤشّر في معظم الأحوال ١٠٠%. وتميل القيمة إلى الارتفاع في الربع الرابع من العام، وهو أمر مُتوقّع نظرًا لانخفاض مُستوى الأداء في الربع الرابع من العام السابق وهو الربع الذي شهد أثر تداعيّات جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد المصري.

٢) إن قطاعات السياحة والاستخراجات وتكرير البترول مازالت أكثر القطاعات تضرّرًا بتِبعات الجائحة، ولم تتمكّن بعد من التعافي وتجاوز الأزمة، بل استمر أداؤها مُتواضِعًا خلال الفترات البينية من عام الخطة مُقارنة بالفترات المُقابلة من العام السابق (٢٠٢٠/١٩)، حيث تقل قيمة المُؤشّرات عن ١٠٠%، وإن كان الاتجاه التصاعُدي لنمو السياحة يُبشّر بِقرُب التعافي، واقتراب أو استقرار قِيم المُؤشّر عند مُستويات تربو على ٩٠% بالنسبة لقطاع الاستخراجات يحمِل دلالة توقّع تحسّن الأداء في المدى القريب. ويصدُق القول إلى حد كبير على قطاع تكرير البترول.

جدول رقم (٤/١)

تطوّر مُؤشّرات التعافي على مستوى القطاعات الاقتصادية خلال الفترات البينية لعام ٢٠٢١/٢٠ مُقارنة با لفترات المُناظرة لعام ٢٠٢٠/١٩

المُؤشر	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
(أ) القطاعات الأفضل أداء (High Performance)				
الاتصالات	%١١٥	%١١٧	%١١٦	%١٣١
قناة السويس	%٨٩	%٩٦	%٩٧	%١١٥
الحكومة العامة	%١.٦	%١.٦	%١.٥	%١١١
الصحة	%١.٥	%١.٦	%١.٥	%١١١
التعليم	%١.٥	%١.٥	%١.٥	%١.٩
(ب) القطاعات الأقل أداء (Low Performance)				
السياحة	%٣٣	%٥٦	%٧٤	%٨٥
تكرير البترول	%١.٧	%٩٧	%٩١	%٨٢
الاستخراجات	%٩٧	%٩٤	%٩٢	%٩١

المصدر: وحدة السياسات الكلية، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢١.

- **مصادر النمو الاقتصادي:**

تتمثّل مصادر النمو الاقتصادي في إسهامات مكوّنات الطلب الكلي، والتي تضم الإنفاق الاستهلاكي النهائي بشقيه الخاص والحكومي، والإنفاق الاستثماري، وصافي التغيّر في الصادرات السلعية والخدمية.

ويوضّح الشكل رقم (٧/١) نسبة مُساهمة كل مكوّن من المكوّنات الثلاثة في النمو خلال عام المُتابعة (٢٠٢١/٢٠) بالمُقارنة بالعام السابق.

شكل رقم (٧/١)

مصادر النمو الاقتصادي خلال عامي ٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢١/٢٠

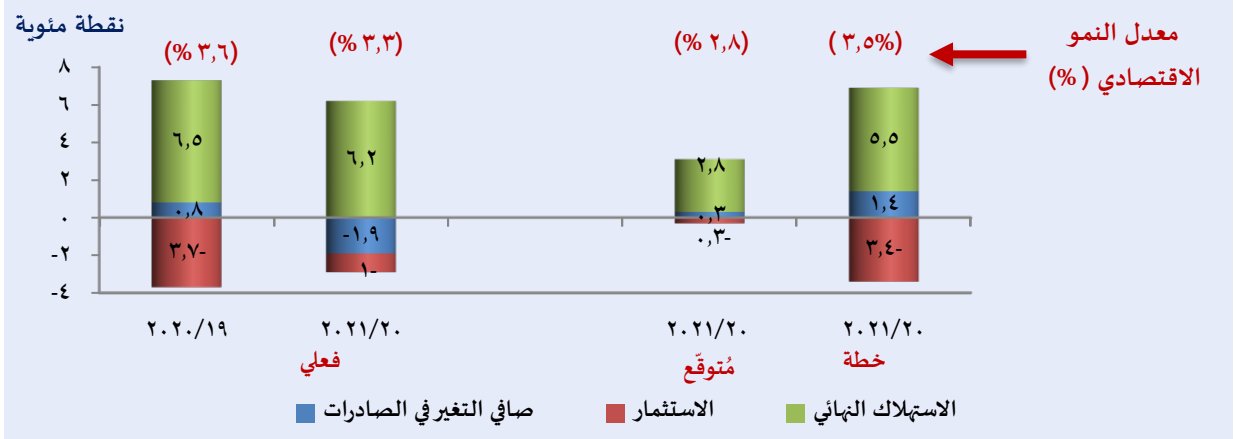

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

ومن استقراء الشكل السابق، نخلُص إلى الآتي:

- تعاظُم نسبة مُساهمة الاستهلاك النهائي في دفع حركة النمو الاقتصادي.

- المُساهمة السلبية للاستثمار في النمو الاقتصادي في عام ٢٠٢١/٢٠ بمقدار نقطة مئوية، وإن ظل الأداء أفضل من العام السابق، والذي شهد تراجُعًا أشد، مع مُساهمة سالبة (٣,٧ نقطة مئوية).
- التراجُع الشديد في نسبة مُساهمة صافي التغير في الصادرات في النمو الاقتصادي من قيمة موجبة إلى قيمة سالبة خلال عامي المُتابعة، وبالمُقارنة بما كان مُتوقّعًا كمُساهمة موجبة خلال عام الخطة (نحو ١٠,٧%)، وما كان مُستهدفًا كمُساهمة في النمو بالخطة (٤٠%).

وبوجه عام، يأتي هذا النمط في المُساهمات النسبية لمصادر النمو كنِتاج طبيعي لتبِعات الجائحة المُؤثّرة في قرارات الاستثمار ونشاط التجارة الخارجية. لذا، فإن هذا الخلل في نمط مُساهمة مصادر النمو دفع الحكومة لتبنّي خطوات تصويبية لتتحوّل جميعها لمُساهمات موجبة، وذلك باتخاذ إجراءات فاعلة، لتنشيط الاستثمار وتنمية القُدرات التصديرية وترشيد عمليّات الاستيراد على نحو يُعزّز مُساهمة الاستثمار وصافي التغيّر في الصادرات – بجانب الإنفاق الاستهلاكي النهائي- بصورة مُتوازنة في النمو الاقتصادي، لإمكان تسريع الخروج من حالة الركود السوقي الناجمة عن تبِعات جائحة فيروس كورونا.

تُوضّح الملاحق أرقام (م/٣) و(م/٤) المُساهمات القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي في عامي ٢٠٢٠/١٩ و ٢٠٢١/٢٠ بكلٍ من الأسعار الجارية والثابتة.

- **معدلات النمو القطاعية**

يتبين من استقراء الشكلين رقم (٨/١) و(٩/١) خلال عام ٢٠٢١/٢٠ أن أهم القطاعات المُحققة لمعدلات نمو مُرتفعة تتمثّل في قطاعات الاتصالات (١٦,١%)، والتشييد والبناء (٦,٨%)، والصحة (٥,٤%)، والخدمات الحكوميّة والاجتماعيّة (٤,٧% - ٤,٩%)، والنقل والتخزين (٤,٦%)، وتجارة الجُملة والتجزئة (٤,٤%) في حين سجّلت بعض القطاعات الأخرى مُعدّلات نمو سالبة، جاء في مُقدمتها قطاع السياحة (-٢٦,٧) تأثّرًا بتداعيّات جائحة فيروس كورونا، ثم قطاع الصناعة التحويلية الذي تراجع مُعدّل نموه ليصبح قيمة سالبة (-٥,٨%) بفعل الركود الاقتصادي المُصاحب للجائحة.

شكل رقم (٨/١)
تطوّر معدلات النمو القطاعية خلال عام ٢٠٢١/٢٠ (بالأسعار الثابتة)

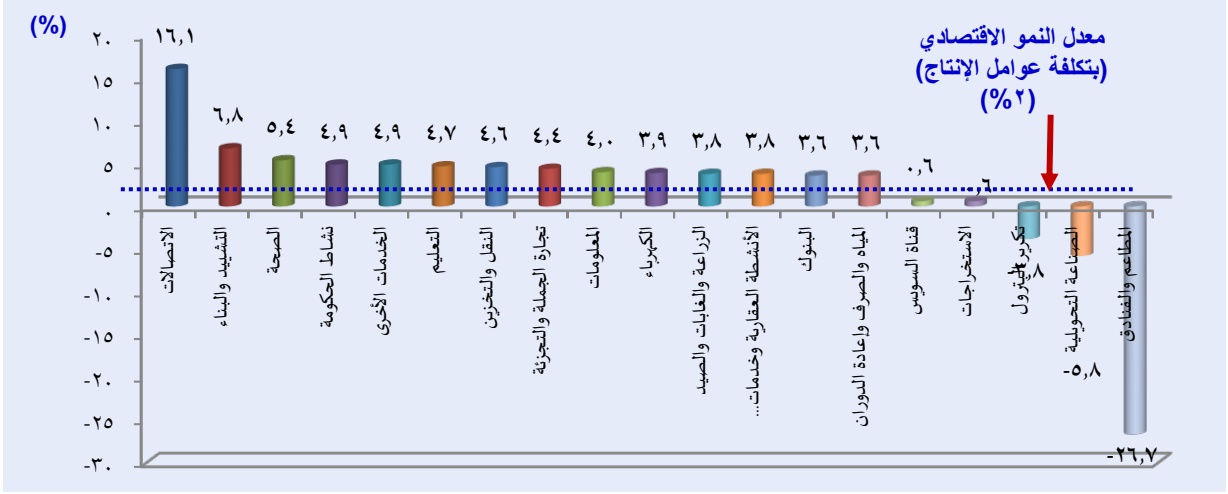

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

وبالمُقارنة بمعدلات النمو القطاعية المُستهدفة خلال خطة عام ٢٠٢١/٢٠، والمُوضّحة بالشكل رقم (٩/١)، يتبيّن توقّع الخطة تحقيق قطاع الاتصالات لمُعدّل نمو مُرتفع (١٦,٩)، يليه قطاع التشييد والبناء (٦,٥)، مع توقّع التراجُع الشديد في أداء قطاع السياحة ليصل مُعدّل الانخفاض إلى ٦٠، وكذا توقع معدل نمو سالب لقناة السويس (-٦,٣).

شكل رقم (٩/١)
تطوّر معدلات النمو القطاعية المُستهدفة في خطة عام ٢٠٢١/٢٠ بالأسعار الثابتة

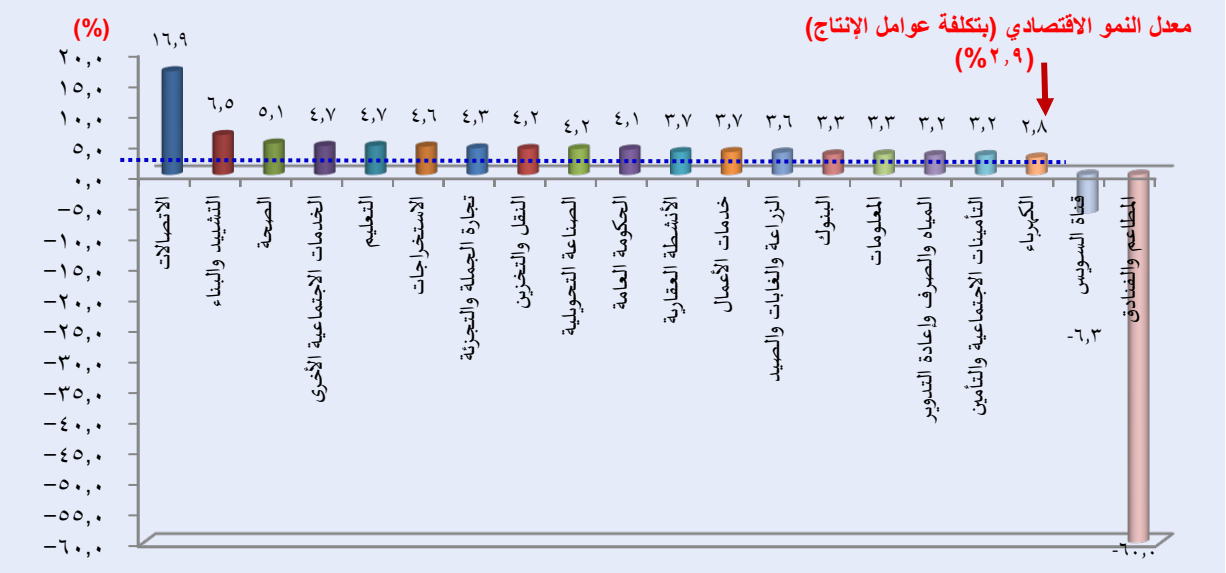

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

- **المُساهمة القطاعية في النمو الاقتصادي:**

تُعد قطاعات تجارة الجملة والتجزئة والاتصالات والتشييد والبناء والأنشطة العقارية والزراعة أهم القطاعات المُولّدة للنمو الاقتصادي عام ٢٠٢١/٢٠ يُدعمّها في ذلك ارتفاع وزنها النسبي في الناتج المحلي الإجمالي، في حين جاءت مُساهمة بعض القطاعات الأخرى في النمو مُتواضعة، مثل الاستخراجات، نشاط قناة السويس، والنقل والتخزين. وعلى نقيض ذلك، ساهم قطاعا الصناعة التحويلية والسياحة بصورة سالبة في النمو الاقتصادي، (-٠,٩، -٠,٦ نقطة مئوية على التوالي) [جدول رقم (٥/١)].

جدول رقم (٥/١)
المساهمة القطاعية في النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠٢١/٢٠

القطاع	معدل النمو* (%)	المساهمة في معدل النمو (نقطة مئوية)	نسبة المساهمة في الناتج (%)
(أ) القطاعات المُحقّقة لمعدلات نمو تربو عن المتوسط العام للنمو			
الاتصالات	١٦,١	٠,٤٥	٣,٢
التشييد والبناء	٦,٨	٠,٤٣	٦,٦
الخدمات الاجتماعية(**)	٥,١	٠,٢٥	٥,٢
الحكومة العامة (***)	٤,٩	٠,٤٢	٨,٨
النقل والتخزين	٤,٦	٠,٢١	٤,٧
تجارة الجملة والتجزئة	٤,٤	٠,٦	١٤

القطاع	معدل النمو* (%)	المساهمة في معدل النمو (نقطة مئوية)	نسبة المساهمة في الناتج (%)
المعلومات	٤	٠,٠١	٠,٣
الكهرباء	٣,٩	٠,٠٦	١,٦
الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	٣,٨	٠,٣٩	١٠,٥
الزراعة والغابات والصيد	٣,٨	٠,٤٣	١١,٥
(ب) القطاعات المُحقّقة لمعدلات نمو تعادل أو تقل عن المتوسط العام للنمو			
المياه والصرف وإعادة الدوران	٣,٦	٠,٠٢	٠,٦
البنوك	٣,٦	٠,١٤	٣,٩
التأمينات الاجتماعية والتأمين	٣,٢	٠,٠٢	٠,٨
قناة السويس	٠,٦	٠,٠٢	٢,٤
الاستخراجات	٠,٦	٠,٠٥	٩,٥
(ج) القطاعات المُحقّقة لمعدلات نمو سالبة			
المطاعم والفنادق	(٢٦,٧)	-٠,٦	١,٦
الصناعات التحويلية	(٥,٨)	-٠,٩	١٤,٨
الإجمالي	٢	٢	١٠٠

(*) معدل نمو الناتج بتكلفة عوامل الإنتاج.
(**) قطاعات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى.
(***) الجهاز الإداري والمحليات والهيئات الخدمية.

- المساهمة في معدل النمو = الأهمية النسبية للقطاع للعام السابق × معدل نمو القطاع للعام الحالي.

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

ويُوضّح الشكل رقم (١٠/١) أهم العوامل التي ساهمت في تسريع عجلة النمو بالقطاعات الاقتصادية الرائدة خلال عام ٢٠/ ٢٠٢١.

شكل رقم (١٠/١)
أهم القطاعات التي حقّقت معدلات نمو مرتفعة خلال عام ٢٠٢١/٢٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

١ـ٢ الاستثمار

١-٢-١ الاستثمارات الكلية والتوزيعات القطاعية

- **٨٣٣ مليار جنيه استثمارات كلية بخطة عام ٢٠٢١/٢٠**

تنامت الاستثمارات الكلية في عام الخطة – شاملة التغيّر في المخزون – بنسبة ٣,٥% لتُسجّل ٨٣٢,٨ مليار جنيه، وذلك على نقيض استثمارات العام السابق ٢٠٢٠/١٩ التي شهِدت تراجُعًا حادًا بنسبة ١٧% دلالة على تأثّرها بدرجة أشد بتداعيّات جائحة فيروس كورونا.

ومن ناحية أخرى، فقد تقاربت الاستثمارات الفعلية لعام المُتابعة ٢٠٢١/٢٠ مع ما كان مُتوقّعًا بخطة العام ذاته (٨٢٦,٧ مليار جنيه)، بزيادة طفيفة تقل عن ١%، وإن ظلت الفجوة كبيرة عند المُقارنة بتقديرات خطة ٢٠٢١/٢٠ والتي قلّصت حجم الاستثمارات المُقدّرة إلى ٧٤٠ مليار جنيه تحوّطًا بظروف عدم الاستقرار الاقتصادي المُصاحِب للجائحة (شكل رقم (١/١١)].

شكل رقم (١/١١)

تطوّر حجم الاستثمارات الكلية بالأسعار الجارية خلال عام ٢٠٢١/٢٠ بالمُقارنة بالعامين السابقين

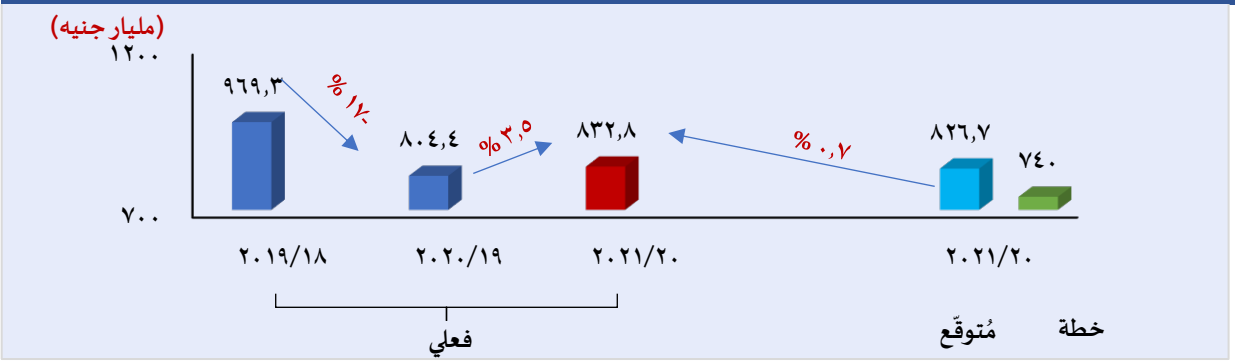

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وبلغت الاستثمارات الكليّة – باستبعاد أثر التغيّرات السعرية – نحو ٥٠٦,٣ مليار جنيه في عام المُتابعة مُقابل ٥٤٧,٦ مليار جنيه في العام السابق (٢٠٢٠/١٩)، بنسبة انخفاض (-٧,٥%)، وبتراجُع ملحوظ بنسبة ٢٧% عما تحقّق عام ٢٠١٩/١٨ قبل وقوع جائحة فيروس كورونا وإن ظل الأداء أفضل بالمُقارنة بما كان مُستهدفًا بالخِطّة (٤٤٣,٥ مليار جنيه) [شكل رقم (١/١٢)].

شكل رقم (١/١٢)

تطوّر حجم الاستثمارات الكلية بالأسعار الثابتة خلال عام ٢٠٢١/٢٠ بالمُقارنة بالعامين السابقين

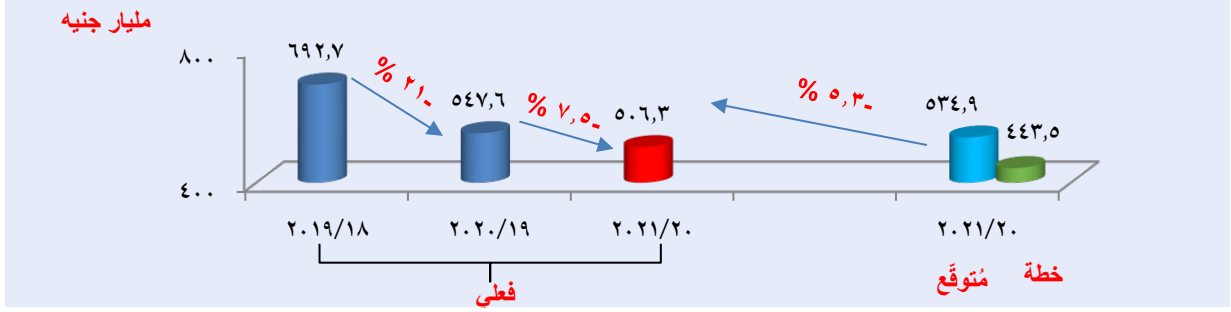

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

- **١٣% معدل الاستثمار المُحقّق خلال عام ٢٠٢١/٢٠**

شهِد مُعدّل الاستثمار تراجُعًا إلى ١٣,١% عام ٢٠٢١/٢٠، وهو أقل مُعدّل استثمار تحقّق على امتداد الأعوام السابقة، وإن كان مُتوافِقًا مع توقّعات خطة عام المُتابعة (١٣%)، ويرجع هذا التراجُع في مُعدّل الاستثمار إلى تراخي عجلة الاستثمار في ظل ظروف جائحة فيروس كورونا وانعكاساتها السلبية على المُناخ الاقتصادي. ويبدو ذلك جليًا عند مُقارنة مُعدّل الاستثمار المُحقّق (١٣%) بنظيره قبل وقوع الجائحة، أي عام ٢٠١٩/١٨، حيث كان قد سجّل المُعدّل ١٨,٢% [شكل رقم (١٣/١)].

شكل رقم (١٣/١)
تطوّر مُعدّلات الاستثمار بالأسعار الجارية خلال أعوام المُقارنة

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

- **تواصُل اتساع الفجوة الادخاريّة عام ٢٠٢١/٢٠**

يتبيّن من مُقارنة مُعدّلات الاستثمار والادخار خلال عام المُتابعة، اتساع حجم الفجوة بينهما ليصل إلى تِسع نقاط مئوية عن العام السابق، ومُقارنة بفجوات أقل في عامي ٢٠١٩/١٨ و٢٠٢٠/١٩، وإن انحسرت الفجوة قليلًا بالمُقارنة بعام ٢٠١٨/١٧ حيث كانت في حدود ١٠,٥ نقطة مئوية، مع مُلاحظة أن توقّعات الخطة ومُستهدفاتها كانت تحصُر الفجوة بين خمس وسبع نقاط مئوية [شكل رقم (١٤/١)].

شكل رقم (١٤/١)
تطوّر مُعدّلات الاستثمار والادخار والفجوة الادخارية خلال أعوام المُقارنة

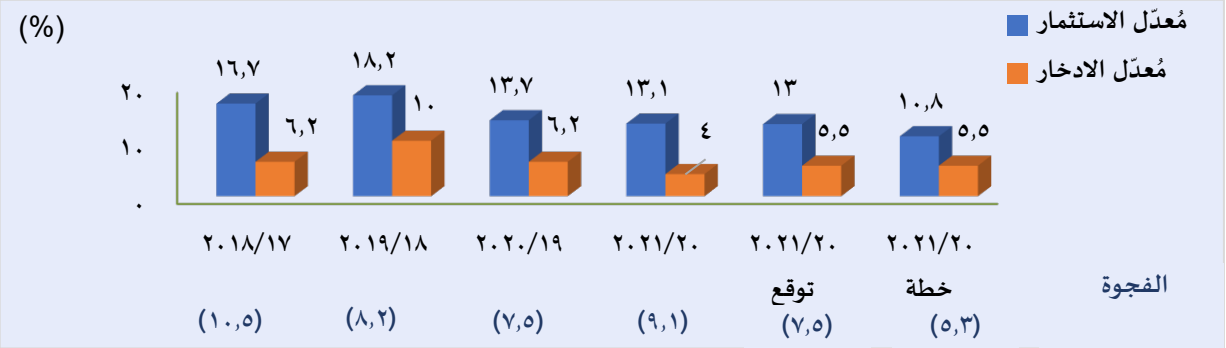

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

ويُعزى استمرار اتساع الفجوة الادخاريّة – رغم تواضُع مُعدّل الاستثمار المُحقّق – إلى انخفاض القُدرة الادخاريّة في ظل ظروف الركود الاقتصادي الناجم عن انتشار الجائحة وتأثيرها السلبي على مُستويات

الإنتاج والتشغيل عامة، بالإضافة إلى تأثير ارتفاع عجز المُوازنة العامة للدولة ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، والذي يُعبّر عن الادخار الحكومي السالب.

- **استحواذ قطاعات البنية الأساسية والتنمية البشرية على نحو ٦١% من إجمالي الاستثمارات الكلية**

ويتبيّن من استقراء الشكل رقم (١٥/١) والخاص بالتوزيع القطاعي للاستثمارات الكلية المُنفّذة في عام المُتابعة، استئثار الأنشطة السلعية – مُمثّلة في الزراعة والصناعة التحويليّة والاستخراجات والتشييد والبناء وخدمات المرافق (الكهرباء والمياه والصرف الصحي) – بنحو ٤٧% من الاستثمارات الكلية، مُقابل ٢٦% للأنشطة الخدميّة الإنتاجيّة (خدمات النقل والتجارة والمال والاتصالات والمعلومات والسياحة).

شكل رقم (١٥/١)
هيكل التوزيع القطاعي للاستثمارات الكليّة المُنفذة خلال عام ٢٠٢١/٢٠

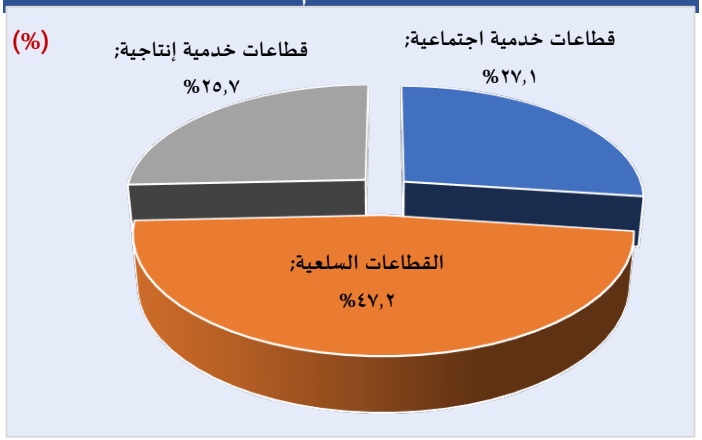

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة.

أما الأنشطة الخدميّة الاجتماعيّة والتي تضُم الخدمات التعليميّة والصحيّة والاجتماعيّة الأخرى والأنشطة العقاريّة، فقد بلغ وزنها النسبي ٢٧%، دلالة على التوجّه الاستثماري نحو دعم خدمات تنمية المُجتمع، وفي الوقت ذاته، الحفاظ على التوازُن المنشود بين استثمارات القطاعات السلعيّة وتلك الموجّهة للقطاعات الخدميّة.

وبالمُقارنة بعام ٢٠٢٠/١٩، يُلاحظ استمرار استحواذ قطاعات البنية الأساسية والتنمية البشرية على ذات الأهمية النسبيّة بحِصّة ٦١% - ٦٢% من إجمالي الاستثمارات تأكيدًا لحِرص الدولة على مُواصلة تعزيز هذه القطاعات باعتبارها داعمة لبيئة الاستثمار وقطاع الأعمال، ولدورها البارز في تحسين نوعية الحياة للمُواطنين من ناحية أخرى [شكل رقم (١٦/١)]

شكل رقم (١٦/١) نصيب استثمارات البنية الأساسيّة والتنمية البشريّة من الاستثمارات الكلية في عام المُتابعة، مُقارنة بالعام السابق ٢٠٢٠/١٩

٢٠٢٠/١٩ ٢٠٢١/٢٠

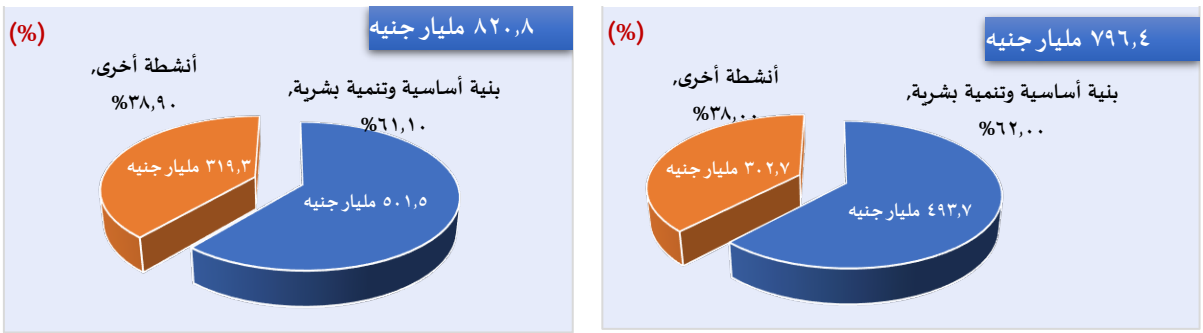

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وعلى مُستوى الأنشطة الاقتصاديّة فجاءت الاستخراجات في المركز الأول بنحو ٢٠,٦% من جملة الاستثمارات الكلية، كما تبرُز أهمّية قطاعات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعيّة الأخرى، والتي تستحوذ في مجموعها على ما يُناهز ١٩% من الاستثمارات الكلية، ويليها قطاع النقل (شاملًا نشاط قناة السويس) والذي استأثر بنحو ١٩% من جُملة الاستثمار، ثم كل من قطاعي البنية التحتية والمرافق والأنشطة العقاريّة بنسب ٩,٢% و ٨% على التوالي [شكل رقم (١٧/١)].

شكل رقم (١٧/١)
التوزيع القطاعي للاستثمارات الكلية المُنفّذة خلال عام المُتابعة (٢٠٢١/٢٠)

(*) لا يشمل التغيّر في المخزون، وقدره ١٢ مليار جنيه.

(**) تشمل البنية التحتية والمرافق (قطاعات الكهرباء والمياه والصرف الصحي).

(***) تشمل الصناعات التحويلية قطاعي تكرير البترول وتحويلية أخرى.

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

وبالمُقارنة بهيكل الاستثمارات القطاعيّة في العام السابق (٢٠٢٠/١٩)، يُمكن استخلاص الآتي:

- تصاعُد المُساهمة النسبيّة لاستثمارات قطاعي النقل والتخزين واستخراجات الزيت الخام (١٧,٢%) و (١٤,٦%) على التوالي من جُملة الاستثمارات عام المُتابعة مُقارنة بنحو ١٣,٨% و ٥,٢% في العام السابق.
- تراجُع ملحوظ في استثمارات قطاع الكهرباء من ٨,٤% إلى ٤,٤% بفارق أربعة نقاط مئوية.

- هامشية الأهمّية النسبيّة لاستثمارات السياحة (أقل من ١% من الاستثمارات الكليّة) وهو ما يُفسّر جزئيًا باقتصارها على استثمارات قطاعي المطاعم والفنادق دون غيرهما من القطاعات والأنشطة الأخرى التي تندرج تحت مظلّة السياحة [شكل رقم (١٨/١)].

شكل رقم (١٨/١)

الأهمّية النسبيّة للاستثمارات حسب الأنشطة الاقتصاديّة خلال عامي ٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢١/٢٠

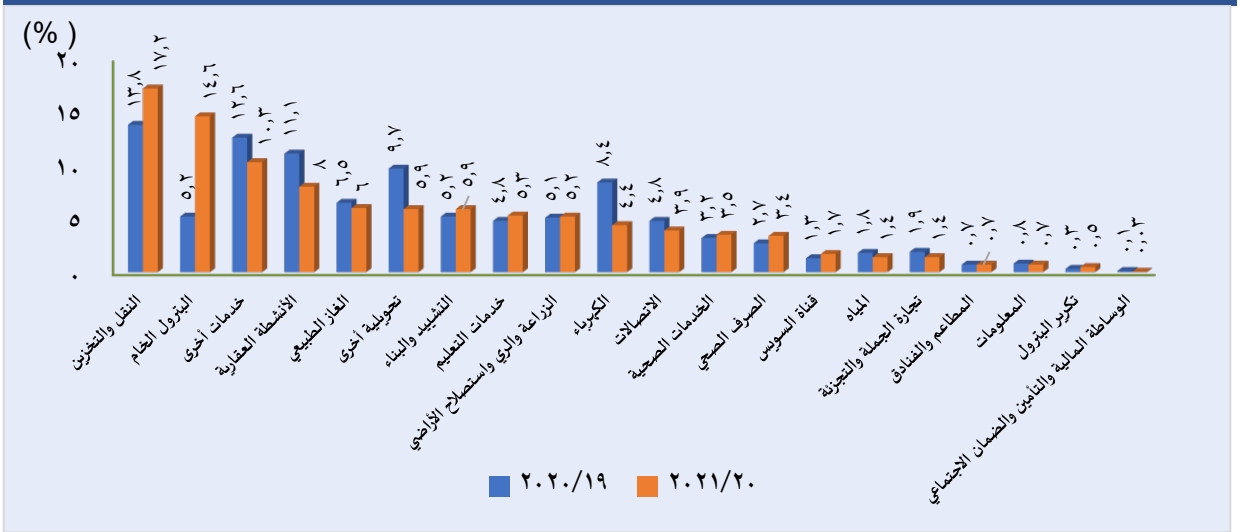

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- **هيكل الاستثمارات الكلية خلال عام ٢٠٢١/٢٠:**

استحواذ الاستثمارات العامة على ٧٦% من الاستثمارات الكلية لعام ٢٠٢١/٢٠:

يُوضّح الجدول رقم (٦/١) الهيكل النسبي للاستثمارات الكلية وتوزيعها بين مُختلف جهات الإسناد، بجانب استثمارات القطاع الخاص.

جدول رقم (٦/١)

تطوّر هيكل الاستثمارات المُنفّذة لعام ٢٠٢١/٢٠

البيان	الاستثمارات الفعليّة (مليار جنيه)	النسبة (%)	الاستثمارات المُتوقّعة (مليار جنيه)	النسبة (%)
الاستثمارات العامة	٦٢٠,٨	٧٥,٦	٦٣٦,٩	٧٧
الجهاز الحكومي	٢٤٩,٤	٣٠,٤	٢٩٦,٢	٣٥,٨
الهيئات الاقتصادية	١٦٩	٢٠,٦	١٠٠,٧	١٢,٢
شركات قطاع الأعمال العام	٥٢,٤	٦,٤	٩٠	١٠,٩
المشروعات المركزيّة	١٥٠	١٨,٢	١٥٠	١٨,١
الاستثمارات الخاصة	٢٠٠	٢٤,٤	١٨٩,٨	*23*
الاستثمارات الكليّة	٨٢٠,٨(*)	١٠٠	٨٢٦,٧	١٠٠

(*) لا تشمل التغيّر في المخزون.

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة.

- ويتضّح من التوزيع النسبي للاستثمارات الكلية تناقُص الأهميّة النسبيّة لاستثمارات الجهاز الحكومي وشركات قطاع الأعمال العام، مع ثبات الوزن النسبي لاستثمارات المشروعات المركزيّة، في حين

تصاعدت الأهميّة النسبيّة لاستثمارات الهيئات الاقتصاديّة بدرجة ملحوظة لتُشكّل نحو ٢١% من الاستثمارات الكليّة في عام المُتابعة مُقارنة بـ ١٢% استثمارات مُتوقّعة للعام ذاته.

- أما الاستثمارات الخاصة، فقد ارتفعت نسبتها قليلًا إلى ٢٤,٤% مُقابل ٢٣% استثمارات مُتوقّعة.

١-١-٢ هيكل الاستثمارات الكليّة بحسب جهات الإسناد:

أولاً: الاستثمارات العامة:

- **٦٢١ مليار جنيه استثمارات عام ٢٠٢١/٢٠**

شهِدت الاستثمارات العامة ارتفاعًا ملحوظًا في عام ٢٠٢١/٢٠ لتُسجّل ٦٢٠,٨ مليار جنيه مُقابل ٤٩١,٣ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠/١٩، بنسبة زيادة ٢٦,٤%، ولتستأثر بالشطر الأعظم من الاستثمارات الكليّة بنحو ٧٥,٦% مُقابل ٦١,٧% في العام السابق.

وبالمُقارنة بالمُتوقّع خلال عام ٢٠٢١/٢٠، يُلاحظ تناقُص الاستثمارات العامة عن المُتوقّعة للعام ذاته بنحو ١٦,١ مليار جنيه، وبمُعدّل انخفاض -٢,٥ بينما يتحقّق مُعدّل زيادة ٤,٢% عند المُقارنة بمُستهدف الخطة (٥٩٥,٥ مليار جنيه)[شكل رقم (١٩/١)].

شكل رقم (١٩/١)

تطوّر الاستثمارات العامة خلال عامي المُتابعة (٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢١/٢٠)

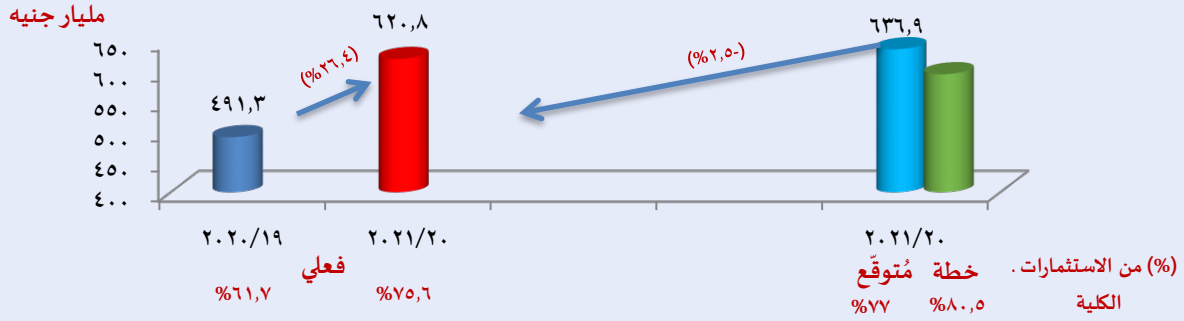

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

كما هو مُوضّح بالشكل رقم (٢٠/١) فقد تزايد نصيب الفرد من الاستثمارات العامة لنحو ٢٥% بالمُقارنة بالعام السابق.

شكل رقم (٢٠/١)

تطوّر نصيب الفرد من الاستثمارات العامة

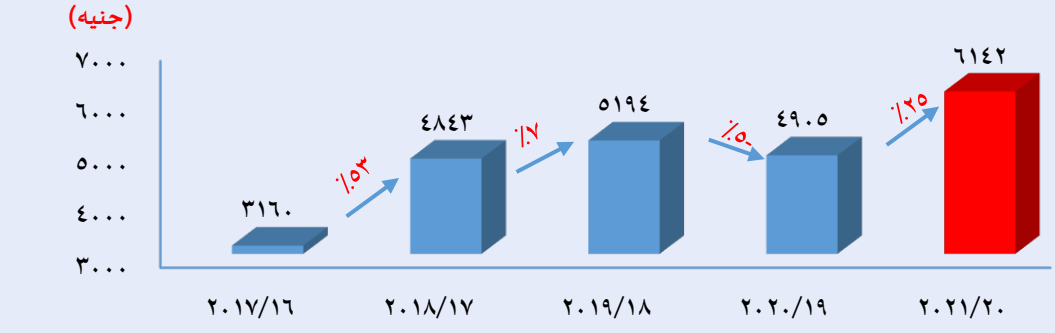

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- **٤٠% نصيب القطاع الحكومي من إجمالي الاستثمارات العامة خلال عام ٢٠٢١/٢٠**

يتضّح من هيكل الاستثمارات العامة احتلال الاستثمارات الحكومية المركز الأول بنسبة ٤٠% عام ٢٠٢١/٢٠ مُقابل ٣٩% في العام السابق، بينما تراجع نصيب الاستثمارات المُوجّهة لقطاع الأعمال العام مُقارنة بالعام السابق من ١٣,٨% إلى ٨,٤%، مع تصاعُد ملحوظ في حِصّة الهيئات الاقتصاديّة إلى ٢٧,٢% مُقابل ١٦,٧% فقط في العام السابق، أما عن الاستثمارات المركزيّة، فقد انخفضت نسبتها من ٣٠,٥% إلى ٢٤,٢% خلال عامي المُقارنة [شكل رقم (٢١/١)].

شكل رقم (٢١/١)
هيكل الاستثمارات العامة المنفذة خلال عامي المُتابعة

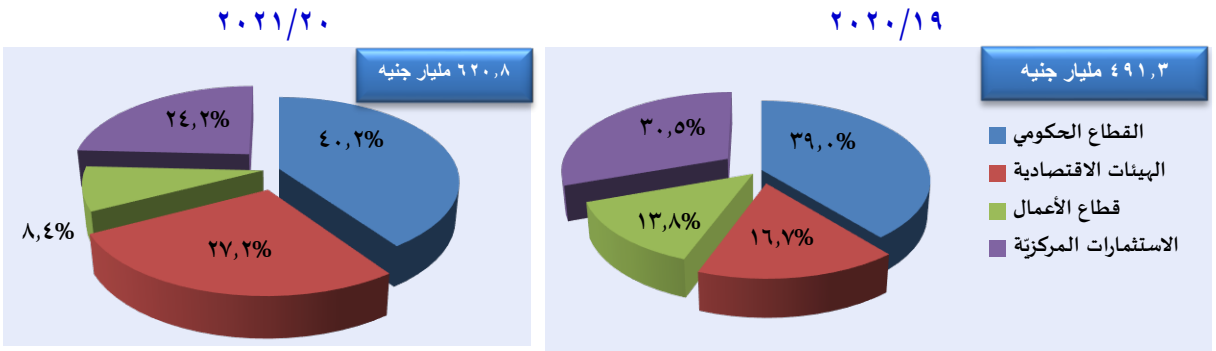

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويأتي هذا الهيكل مُغايرًا لما كان مُتوقّعًا في العام السابق، من حيث إسهامات الهيئات الاقتصاديّة وقطاع الأعمال العام والجهاز الحكومي، فالأولى نمت في عام الخطة إلى ٢٧,٢% (مُقابل ١٥,٨% مُتوقّع)، والثانية انخفضت إلى ٨,٤% (مُقابل ١٤,١% مُتوقّع). وكذلك الجهاز الحكومي من ٤٠,٥ إلى ٤٦,٥% مُتوقّع، في حين تقاربت الاستثمارات المركزيّة المُنفّذة مع القيمة المُتوقّعة (٢٤%).

وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية، تبرُز أهمية قطاع النقل والتخزين ليُساهم بنسبة ٢٠,٧% من جملة الاستثمارات العامة ثم قطاع البترول الخام بنسبة ١٨,٧%، يليه قطاع الخدمات الاجتماعية الأخرى بنحو ١٢,١%، وقطاعي التشييد والبناء والتعليم بنسب مُتقاربة (٦,٩%، ٦,٤%) على التوالي [شكل رقم (٢٢/١)].

شكل رقم (٢٢/١)
التوزيع النسبي للاستثمارات العامة حسب الأنشطة الاقتصادية خلال عام المُتابعة

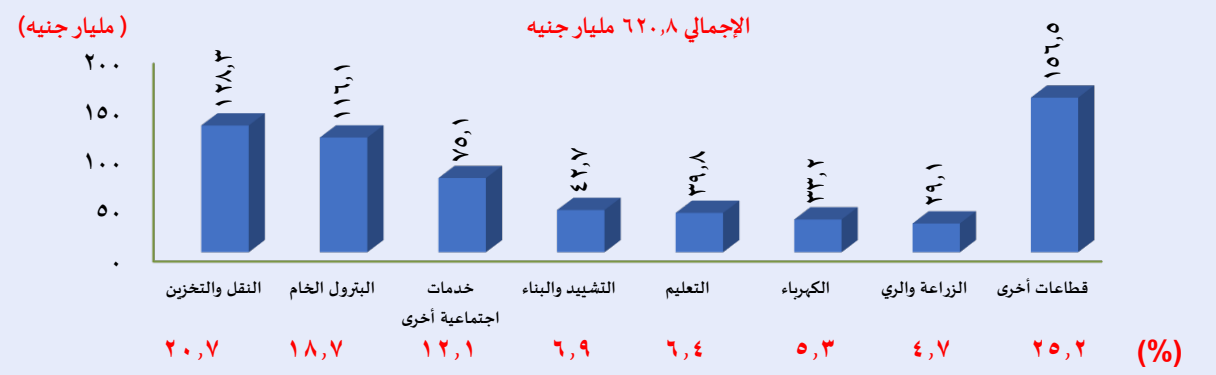

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

أولا: الاستثمارات الحكومية:

- **٢٤٩,٤ مليار جنيه استثمارات حكومية عام ٢٠٢١/٢٠**

بلغت الاستثمارات الحكوميّة نحو ٢٥٠ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠ مُقابل نحو ١٩٢ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/١٩ بنسبة نمو مُرتفعة قدرُها ٣٠,٢، وبفارق قدرُه ٥٧,٨ مليار جنيه عن استثمارات العام السابق، لتُشكّل بذلك النسبة الأكبر من جُملة الاستثمارات العامة (٤٠ كما سبق الذكر). ومع ذلك، جاءت هذه الاستثمارات أقل مما كان مُتوقّعًا بالخطة وقدرُه ٢٩٦,٢ مليار جنيه، بنسبة انخفاض ١٥,٨%، وبنسبة تراجُع ١١,٢% عند المُقارنة بالمُستهدف للخطة[شكل رقم (٢٣/١)].

شكل رقم (٢٣/١)
تطوّر الاستثمارات الحكومية ٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢١/٢٠

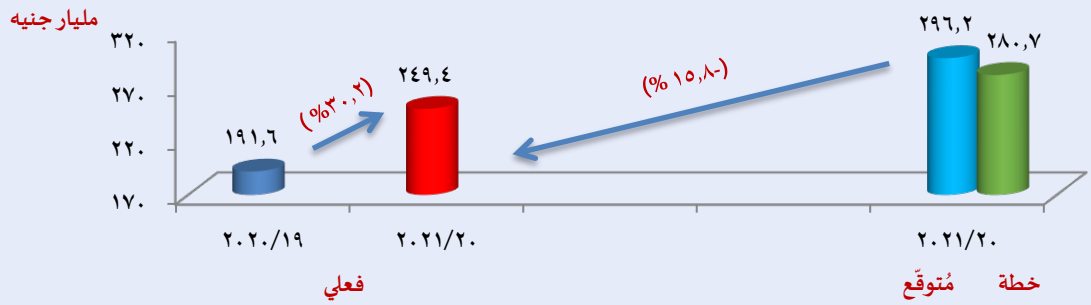

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وعلى مُستوى الجهاز الإداري، تحتل الجهات التابعة لوزارة الإسكان والمُجتمعات العمرانية المركز الأول، حيث يبلُغ نصيبها من الاستثمارات نحو ٢٢%، وتليها في الأهميّة الجهات التابعة لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بنسبة مُشاركة ١٥%، ثم الجهات التابعة لوزارة الصحة بنسبة مُشاركة ١٤%، كما تبلُغ حصّة وزارتي الموارد المائيّة والري والداخلية نحو ١٢% و٩% على التوالي، وبذلك تكون مُساهمات الجهات التابعة للوزارات الخمس سالفة الذِكر نحو ٧٢ مليار جنيه بنسبة تربو على ٧١% من جُملة استثمارات الجهاز الإداري [شكل رقم (٢٤/١)].

شكل رقم (٢٤/١)
استثمارات الجهاز الإداري وفقًا لأهم الوزارات ٢٠٢١/٢٠

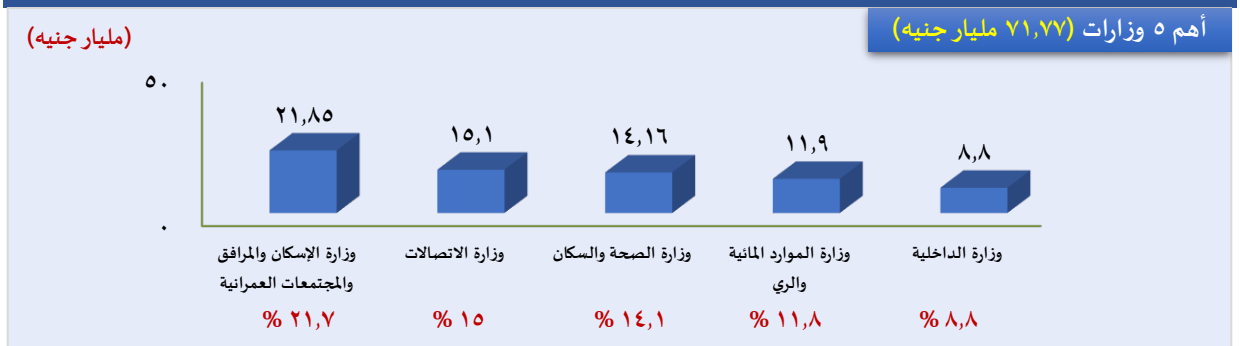

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة.

وعلى مُستوى الهيئات الخدميّة، تستأثر الهيئات التابعة لأربع وزارات (النقل، الإسكان، التعليم العالي، التربية والتعليم) بنحو ١٠٥ مليار جنيه، بما يُعادِل ٨٥% من إجمالي استثمارات الهيئات الخدميّة والبالغة نحو ١٢٣ مليار جنيه [شكل رقم (٢٥/١)] ومن أهم الهيئات التي تحظى باستثمارات كبيرة نسبيًا الهيئة العامة للطُرُق والكباري (وزارة النقل) باستثمارات ٢٥,٢ مليار جنيه، تليها الهيئة القوميّة لمياه الشُرب والصرف الصحي (وزارة الإسكان) باستثمارات تُناهِز ٢٢ مليار جنيه، ثم الهيئة العامة للأبنية التعليميّة (وزارة التربية والتعليم) باستثمارات بلغت ٨,١ مليار جنيه، بالإضافة إلى كلٍ من صندوق تطوير المناطق العشوائيّة والمجلس القومي للرياضة واللذان بلغت حصّتهما من جُملة استثمارات الهيئات الخدمية نحو ٤ و٣,٤ مليار جنيه على التوالي.

شكل رقم (٢٥/١)

استثمارات الهيئات الخدميّة وفقًا لأهم الهيئات ٢٠٢١/٢٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وبالنسبة للتنمية المحليّة، يأتي إقليم القاهرة في المركز الأول بحصّة استثماريّة قدرها ٣٧%، ويليه إقليم جنوب الصعيد، ويبلُغ نصيبه من الاستثمارات ١٩%، ثم إقليم القناة بحصّة تُقارب ١٣%. ويُلاحظ استئثار مُحافظات الصعيد في مجموعها بما يربو على ٣٠% من إجمالي استثمارات الأقاليم [شكل رقم (٢٦/١)].

شكل رقم (٢٦/١)

استثمارات التنمية المحليّة مُوزّعة على أقاليم الجمهوريّة ٢٠٢١/٢٠

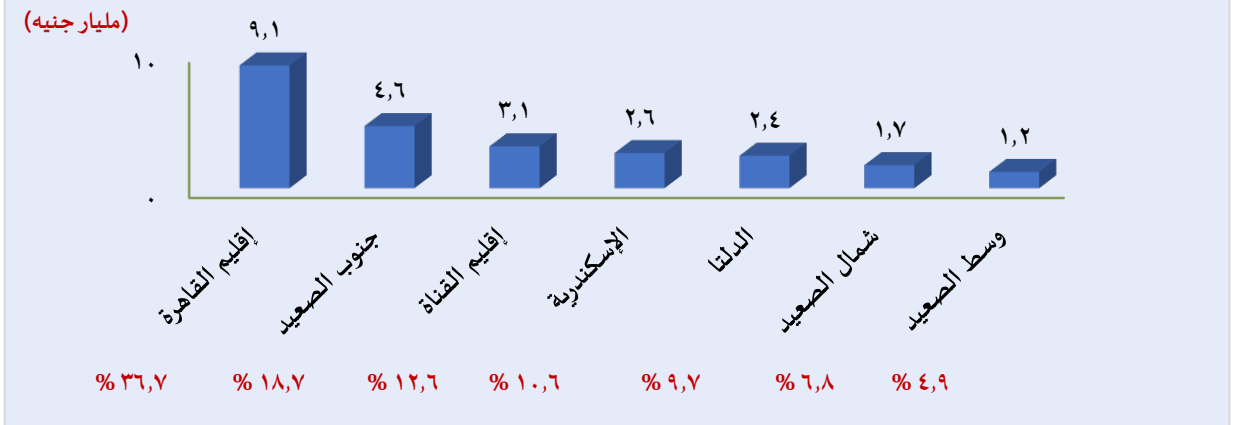

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- **٥٩% تمويل الخزانة العامة للاستثمارات المحليّة:**

يوضّح الجدول رقم (٧/١) التوزيع النسبي حسب مصادر التمويل، ويُبرِز الجدول أهميّة الخزانة العامة كمصدر تمويلي بنسبة ٥٩% من إجمالي المصادر، ويليها التمويل الذاتي بنسبة ٢٥%.

ويتضّح أهميّة تمويل الخزانة العامة بالنسبة لكافة مُكوّنات الجهاز الحكومي، وبصفة خاصة بالنسبة للجهاز الإداري، حيث تبلُغ نسبته نحو ٧٤% من إجمالي المصادر التمويليّة، مع مُلاحظة ارتفاع نسبة التمويل والاعتماد الذاتي إلى ٣٠% في حالة الهيئات الخدميّة.

جدول رقم (٧/١)
هيكل استثمارات الجهاز الحكومي بحسب المصادر التمويليّة عام ٢٠٢١/٢٠

(مليار جنيه)

بيان	خزانة عامة	ذاتي	قروض	مِنَح	صناديق خاصة	الإجمالي
الجهاز الإداري	٧٤	٢٢	٣	١,٥	٠,٢	١٠٠,٧
الهيئات الخدميّة	٥٦,٤	٣٧	١٢	٠,٥	١٧,٤	١٢٣,٣
الإدارة المحليّة	١٧	٣	٢	---	٣,٤	٢٥,٤
الإجمالي	١٤٧	٦٢	١٧	٢	٢١	٢٤٩,٤
النسبة (%)	%٥٩	%٢٥	%٧	%١	%٨	%١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة.

ثانيًا: الهيئات الاقتصادية:

- **١٦٩مليار جنيه استثمارات الهيئات الاقتصادية عام ٢٠٢١/٢٠**

شهدت استثمارات الهيئات الاقتصادية تناميًا ملحوظًا خلال عام ٢٠٢١/٢٠، حيث بلغت نحو ١٦٩ مليار جنيه بنسبة نمو تربو على الضِعف بالمُقارنة بالعام السابق، وبزيادة قدرُها حوالي ٦٨% عما كان مُتوقعًا للعام ذاته وبنسبة نمو ١٢٦% عن مُستهدف الخطة[شكل رقم (٢٧/١)].

شكل رقم (٢٧/١)
تطوّر استثمارات الهيئات الاقتصادية خلال عامي المُتابعة مُقارنة بالمُتوقع لعام ٢٠٢١/٢٠

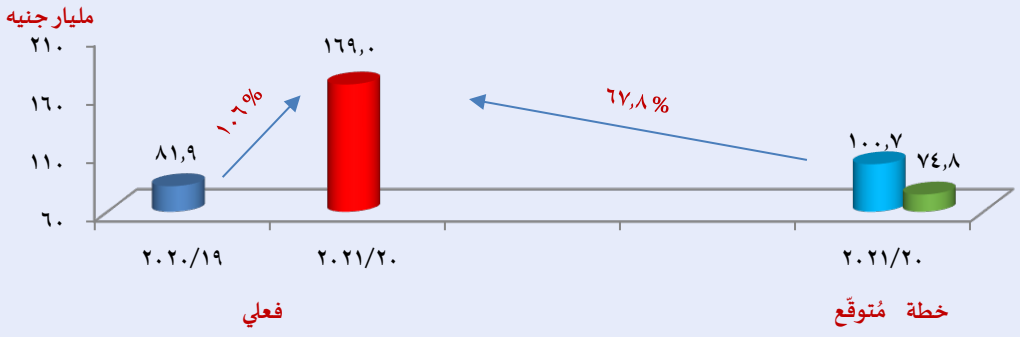

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وعلى مُستوى النشاط الاقتصادي، تبرُز أهمية استثمارات الهيئات الاقتصادية في مجال البترول الخام حيث بلغت استثماراته نحو ١١١ مليار جنيه بنسبة ٦٦% تقريبًا من إجمالي استثمارات الهيئات الاقتصادية، وتأتي في المرتبة الثانية استثمارات قطاع النقل والتخزين بنسبة ١١%، ثم قناة السويس بنحو ٨%، ثم الخدمات الاجتماعية الأخرى بنحو ٥,٣% [شكل رقم (١/٢٨)].

شكل رقم (١/٢٨)
التوزيع القطاعي لاستثمارات الهيئات الاقتصادية حسب النشاط الاقتصادي خلال عام المُتابعة

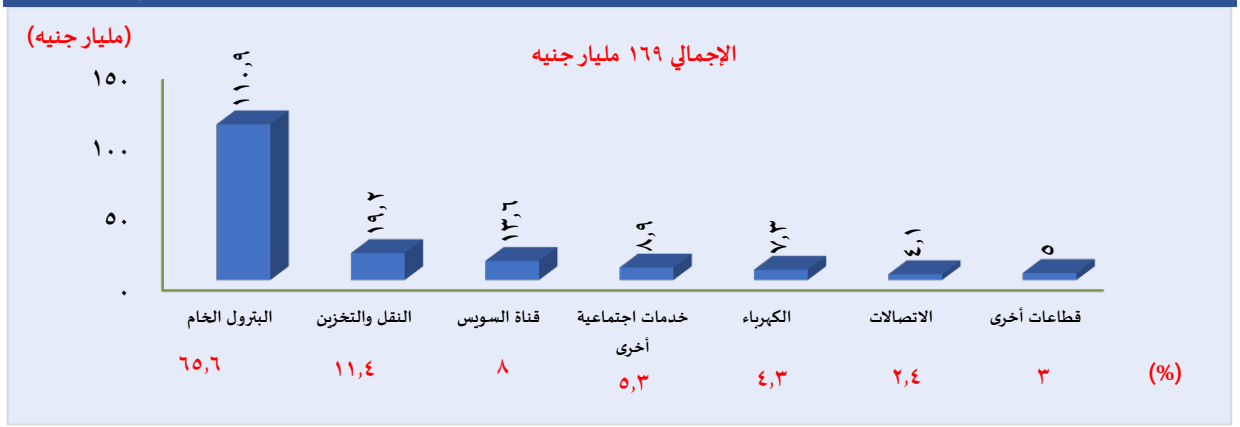

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويتضح من استقراء الجدول رقم (١/٨) استحواذ الهيئات الاقتصادية التابعة لوزارة البترول على النصيب الأكبر من جملة استثمارات الهيئات الاقتصادية حيث بلغت مساهمتها حوالي ٦٦%، وتليها الهيئات الاقتصادية التابعة لوزارة النقل بنسبة ١٠,٢%، ثم هيئة قناة السويس بنسبة ٨%، في حين بلغت مساهمة وزاراتي الإسكان والكهرباء والطاقة نحو ٤,٨% و ٣,١% على التوالي.

جدول رقم (١/٨)
استثمارات الهيئات التابعة لجهات الإسناد عام ٢٠٢١/٢٠

(مليون جنيه)

الوزارة	القيمة	(%) من الإجمالي
وزارة البترول والثروة المعدنيّة	١١١١٩٧,٣	٦٥,٨
وزارة النقل	١٧٣٠٧,٢	١٠,٢
هيئة قناة السويس	١٣٥٨٠	٨
وزارة الإسكان والمرافق والمُجتمعات العُمرانيّة	٨٠٢٦,٩	٤,٨
وزارة الكهرباء والطاقة المُتجدّدة	٥٢٦٨,٩	٣,١
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٤٠٣٦,٩	٢,٤
رئاسة مجلس الوزراء	٣١٩٤,٨	١,٩
وزارة التجارة والصناعة	١٧٧١,٦	١
وزارة السياحة والآثار	١٦٠٦,٧	١
رئاسة الجمهورية	١١٩٨,١	٠,٧
وزارة الصحة والسُكّان	٦٩٥,٧	٠,٤
وزارة التضامن الاجتماعي	٤٦١,٩	٠,٣
وزارة التنمية المحلية	٢١١	٠,١

الوزارة	القيمة	(%) من الإجمالي
وزارة الأوقاف	١٩٥,٦	٠,١
وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي	١٠٢	٠,٠٦
وزارة الشباب والرياضة	٨٥,٣	٠,١
وزارة التموين والتجارة الداخلية	٢٢,٩	٠,٠١
وزارة الداخلية	١١,٧	٠,٠١
وزارة الموارد المائية والري	٥,٧	٠,٠١
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية	١,٤	٠,٠١
الإجمالي	١٦٨٩٨١,٦	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وكما هو مُوضّح بالجدول رقم (٩/١)، تستأثر الهيئة المصرية العامة للبترول على الشطر الأعظم من استثمارات الهيئات الاقتصادية بنحو ١١٢ مليار جنيه بنسبة ٦٦%، وتليها في المرتبة الثانية كلّ من هيئة قناة السويس والهيئة القومية لسكك حديد مصر باستثمارات قدرُها ١٣,٦ مليار جنيه بنسبة ٨% لكلٍ منهما، بالإضافة إلى هيئة المُجتمعات العُمرانية الجديدة التي حظيت على استثمارات بلغت نحو ٨ مليار جنيه، بنسبة ٥% من الإجمالي.

جدول رقم (٩/١)
استثمارات الهيئات الاقتصادية العامة ٢٠٢١/٢٠

الهيئة	القيمة (مليار جنيه)	%
الهيئة المصرية العامة للبترول	١١١,٢	٦٦
هيئة قناة السويس	١٣,٦	٨
الهيئة القومية لسكك حديد مصر	١٧,٣	٨
هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة	٨	٥

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وبالنسبة **للمصادر التمويلية** لاستثمارات الهيئات الاقتصادية، يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (١٠/١)، تركُز مُعظم مصادر التمويل في المكوّن المحلي بنسبة تُناهز ٩٥%، وقدرها ١٦٠,٢ مليار جنيه مُقابل ٥% للاقتراض الخارجي بقيمة ٨,٨ مليار جنيه، وهو ما يُعزّز مُستهدفات الدولة في تقليل الاقتراض من مصادر أجنبية وإحلال مصادر محليّة بديلة كلما أمكن ذلك.

جدول رقم (١٠/١)
استثمارات الهيئات الاقتصادية العامة حسب المكوّنات ٢٠٢١/٢٠

(مليون جنيه)

الوزارة	موارد ذاتية	منح ومعونات	بنك الاستثمار	مصادر أخرى	مساهمة الخزانة العامة	القروض	إجمالي مصادر التمويل
وزارة البترول والثروة المعدنية	٤١٨٦١	-		٦٩٣٣٧	-	-	١١١١٩٧,٣
وزارة النقل	٢٠٨٦,٤	٢٣,١		١٤٢٢	٥٤٠١,٣	٨٣٧٤,٤	١٧٣٠٧,٢
هيئة قناة السويس	١٣٥٨٠		-	-	-	-	١٣٥٨٠
وزارة الإسكان والمرافق والمُجتمعات العُمرانية	٢٤٦٨,٢	-	-	-	-	٥٥٥٨,٧	٨٠٢٦,٩
وزارة الكهرباء والطاقة المُتجدّدة	٣٤,١	٦,٩		١٣٣,١	٢٤٢٠,٩	٢٦٧٣,٩	٥٢٦٨,٩

الوزارة	موارد ذاتية	منح ومعونات	بنك الاستثمار	مصادر أخرى	مساهمة الخزانة العامة	القروض	إجمالي مصادر التمويل
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٣٩٩٧,٦	-	-	٣٩,٣	-	-	٤٠٣٦,٩
رئاسة مجلس الوزراء	١٥١٣,٤	٠,١	١,٢	١٧٠,١	-	١٥١٠	٣١٩٤,٨
وزارة التجارة والصناعة	٩٢	٥,٢	-	-	-	١٦٧٤,٤	١٧٧١,٦
رئاسة الجمهورية	-	-	-	٩٨,١	١١٠٠	-	١١٩٨,١
وزارة السياحة والآثار	١٩,١	١٦,١	-	٢١٤,٣	١٢٠٩,٦	١٤٦	١٦٠٦,٧
وزارة الصحة والسُكّان	٦٤٩,٤	٣٩,٤	-	٦,٩	-	-	٦٩٥,٧
وزارة التضامن الاجتماعي	٤٦١,٩	-	-	-	-	-	٤٦١,٩
وزارة التنمية المحلية	١٨٠,٨	١,٢	١٢,٨	-	١٦,٢	-	٢١١
وزارة الأوقاف	١٩٥,٦	-	-	-	-	-	١٩٥,٦
وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي	٩٨,٤	٠,٤	-	٣,٢	-	-	١٠٢
وزارة الشباب والرياضة	-	٤	-	-	٨١,٣	-	٨٥,٣
وزارة التموين والتجارة الداخلية	٢٢,٩	-	-	-	-	-	٢٢,٩
وزارة الداخلية	١١,٧	-	-	-	-	-	١١,٧
وزارة الموارد المائية والري	٥,٧	-	-	-	-	-	٥,٧
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية	-	١,٤	-	-	-	-	١,٤
الإجمالي	٦٧٢٧٨	٩٧,٨	١٤	٧١٤٢٤	١٠٢٢٩	١٩٩٩٣٧,٤	١٦٨٩٨١,٦

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويُوضّح الشكل رقم (٢٩/١) استثمارات الهيئات الاقتصادية مُوزّعة حسب مصادر التمويل. وباستقراء الشكل، يتبيّن اعتماد الهيئات الاقتصاديّة على مواردها الذاتية، والتي شكّلت نحو ٤٠% من جُملة المصادر التمويليّة، علاوة على مصادر تمويلية أخرى بنسبة ٤٢%. أما القروض واستثمارات الخزانة العامة فقد بلغت نسبتهما ١١,٨% و ٦,١% على التوالي، في حين ساهمت استثمارات كل من بنك الاستثمار القومي والمنح والمعونات بنسب هامشية لا تتعدى ١%

شكل رقم (٢٩/١)

هيكل استثمارات الهيئات الاقتصادية العامة حسب مصادر التمويل في عام ٢٠٢١/٢٠

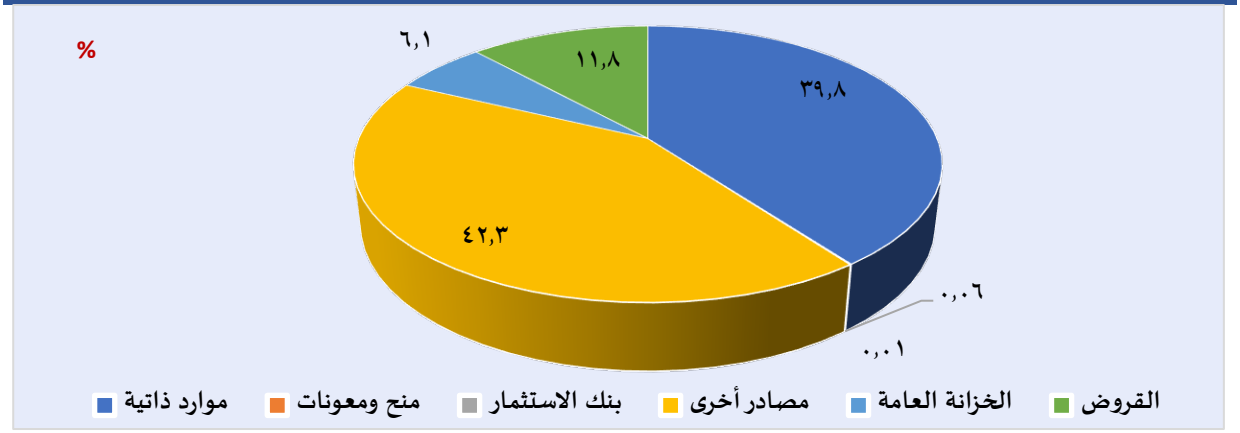

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ثالثًا: الشركات العامة:

- **٥٢,٤ مليار جنيه استثمارات الشركات العامة.**

انخفضت استثمارات قطاع الأعمال العام من إجمالي الاستثمارات العامة، لتبلغ ٥٢,٤ مليار جنيه عام٢٠٢١/٢٠ مُقابل ٦٧,٨ مليار جنيه في العام السابق، بنسبة تناقص (٢٢,٧%)، وبتراجع حوالي ٤٢% عما كان مُتوقعًا في عام الخطة وعن مُستهدف الخطة [شكل رقم (٣٠/١)].

شكل رقم (٣٠/١)
تطوّر الاستثمارات للشركات العامة خلال عامي المُقارنة

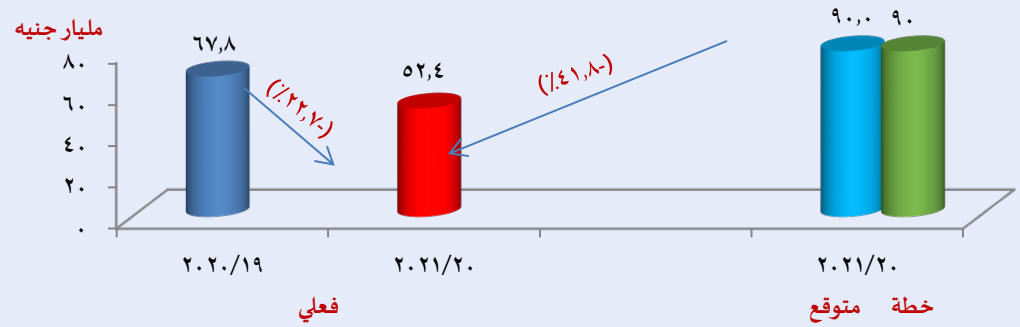

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وتتوزّع هذه الاستثمارات بين الشركات الخاضعة للقانون رقم ٢٠٣ وقانون ٩٧، والشركات القابضة النوعية وفقًا للقيم والنسب المُوضحة بالشكل رقم (٣١/١).

شكل رقم (٣١/١)
هيكل التوزيع القطاعي لاستثمارات شركات قطاع الأعمال العام في (٢٠٢١/٢٠)

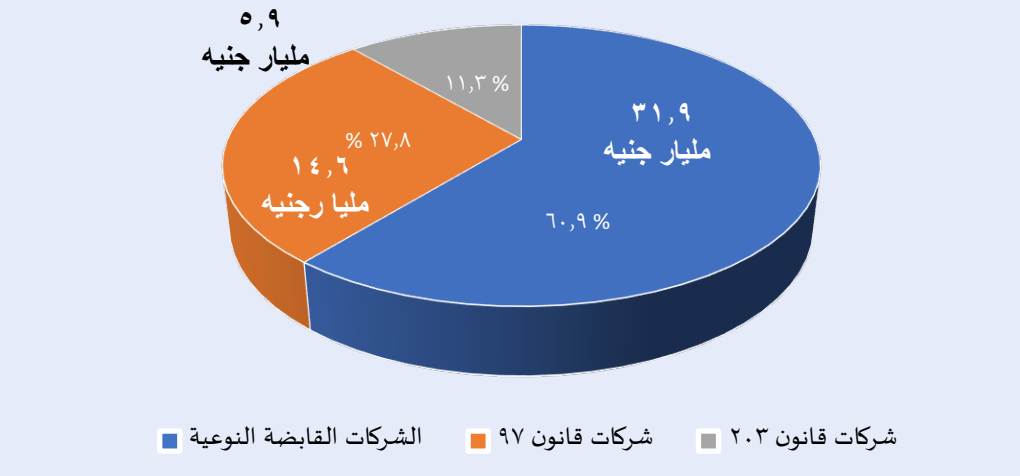

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويُوضّح الجدول رقم (١١/١) الوزارات والهيئات الشركات التابعة لقطاع الأعمال العام والذي يُبرز الاستثمارات الموجهة لكل من شركات الكهرباء (١٩,٦ مليار جنيه، وشركات البترول ١٢,٨ مليار جنيه وشركات الغازات ٨,٥ مليار جنيه).

جدول رقم (١١/١)
توزيع استثمارات قطاع الأعمال العام

(مليار جنيه)

الشركات القابضة النوعية		شركات قانون ٢٠٣		شركات قانون ٩٧	
الشركة القابضة	القيمة	الشركة القابضة	القيمة	شركات	القيمة
الكهرباء	١٩,٦	النقل البحري والبري	٢,٣	البترول	١٢,٨
الغازات	٨,٥	الغزل والنسيج	٢,١	الإنتاج الحربي	١
الطيران المدني	٣,٨	الصناعات المعدنية	٠,٦	الإسكان	٠,٥٢
		الشركة الكيماوية	٠,٣٣	قناة السويس	٠,١٩
		القابضة للسياحة	٠,٣	الزراعة	٠,٠١
		القابضة للأدوية	٠,٢		
		القابضة للتأمين	٠,١		
الإجمالي	٣١,٩		٥,٩٣		١٤,٥٧

ويُوضح الشكل رقم (٣٢/١) توزيع استثمارات قطاع الأعمال العام على الأنشطة الاقتصادية الرئيسة في عام المُتابعة ٢٠٢١/٢٠.

وباستقراء الأرقام، يتضح استحواذ ثلاثة أنشطة بنحو ٣٦ مليار جنيه، بنسبة ٦٩% (الكهرباء، والغاز الطبيعي، والنقل والتخزين)، ويليهم قطاعا الصناعة التحويلية والبترول الخام بنسبة ١٦%.

شكل رقم (٣٢/١)
التوزيع النسبي لاستثمارات شركات قطاع الأعمال العام
حسب الأنشطة الاقتصادية خلال عام المُتابعة

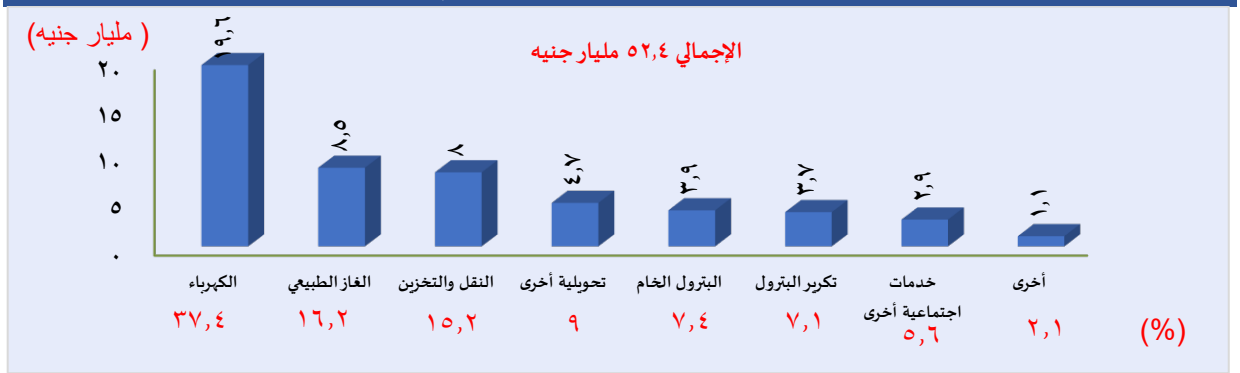

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

رابعًا: الاستثمارات المركزية

- **٢٤% نسبة استثمارات المشروعات المركزية**

على غِرار العام السابق، بلغت قيمة استثمارات المشروعات المركزية ١٥٠ مليار جنيه، وإن اختلفت نسبة مُساهمتها في جُملة الاستثمارات العامة في العامين لتتناقص بنحو ٦,٣ نقطة مئوية مُسجّلة ٢٤,٢% عام ٢٠٢١/٢٠ مُقابل ٣٠,٥% في العام السابق. واحتلت الاستثمارات الموجّهة للمشروعات المركزية المرتبة الثالثة بعد الاستثمارات الحكومية والهيئات الاقتصادية[شكل رقم (٣٣/١)].

شكل رقم(٣٣/١)
نصيب الاستثمارات المركزية من الاستثمارات العامة الكلية خلال عامي المُقارنة

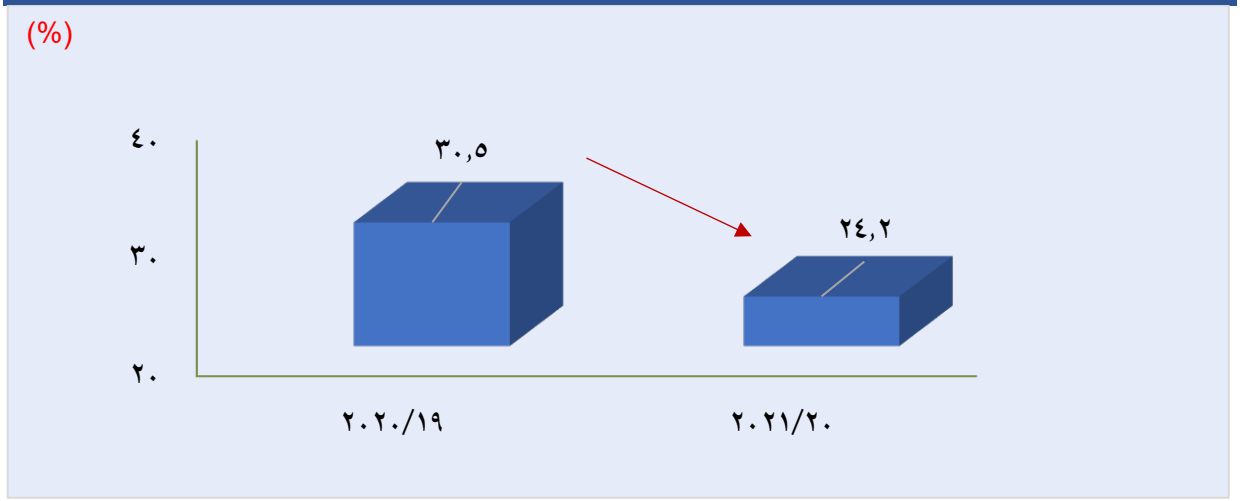

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويتضّح من استقراء الجدول رقم (١٢/١) استحواذ أنشطة التشييد والبناء والنقل بما يربو على ٥١% من جملة الاستثمارات المركزية (٢٧% و ٢٤%) على التوالي، مُقابل استحواذ كل من الصناعة التحويلية والخدمات الاجتماعية الأخرى على نسبة ١٥% لكل منهما، ويليهما الزراعة بنسبة تُناهز ١٠%.

جدول رقم (١٢/١)
توزيع الاستثمارات المركزية وفقًا للأنشطة لعام ٢٠٢١/٢٠

النشاط	القيمة (مليون جنيه)	الوزن النسبي (%)
التشييد والبناء	٤٠٥٠٠	٢٧
النقل والتخزين	٣٦٣٠٠	٢٤,٢
خدمات اجتماعية أخرى	٢٣٢٥٠	١٥,٥
الصناعات التحويلية	٢٢٦٥٠	١٥,١
الزراعة والري واستصلاح الأراضي	١٤٥٥٠	٩,٧
خدمات التعليم	٥٥٥٠	٣,٧
الخدمات الصحية	١٩٥٠	١,٣
المياه	١٣٥٠	٠,٩
الصرف الصحي	١٣٥٠	٠,٩
البترول الخام	١٣٥٠	٠,٩
الكهرباء	٩٠٠	٠,٦
المطاعم والفنادق	١٥٠	٠,١
قناة السويس	١٥٠	٠,١
الإجمالي	١٥٠٠٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

خامسًا: الاستثمارات الخاصة:

- **٣٤٪ نسبة تراجُع استثمارات القطاع الخاص خلال عام ٢٠٢١/٢٠**

بلغت استثمارات القطاع الخاص نحو ٢٠٠ مليار جنيه خلال عام المُتابعة، بانخفاض قدرُه ١٠٥ مليار جنيه عن العام السابق والبالغ استثماراته نحو ٣٠٥ مليار جنيه، مما أسفر عن تراجُع نصيب القطاع الخاص من الاستثمارات الكلية من ٣٨,٣٪ إلى ٢٤,٤٪. وبالرغم من هذا التراجُع، إلا أن الاستثمارات الفعلية المُحققة ظلّت أكبر مما كان مُتوقعًا وقدرُه نحو ١٨٩,٧ مليار جنيه، ومن مُستهدفات الخطة (١٤٤,٥ مليار جنيه) [شكل رقم (٣٤/١)].

شكل رقم (٣٤/١)
تطور استثمارات القطاع الخاص خلال عامي المتابعة

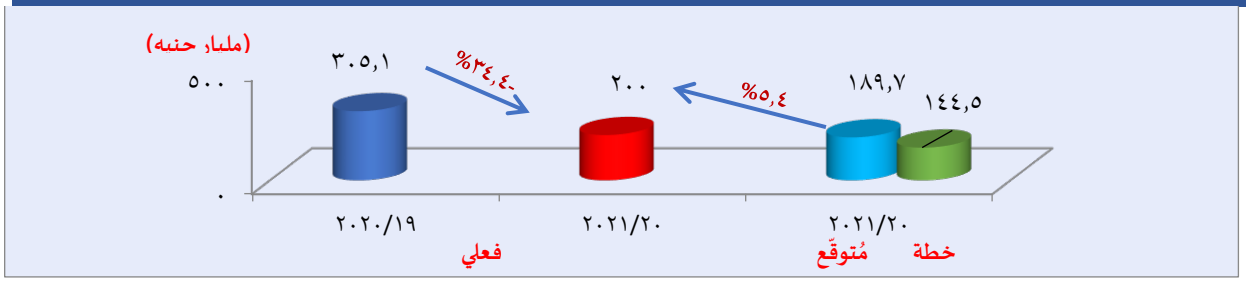

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- **استئثار القطاع الخاص بالشطر الأعظم من الاستثمارات في أغلب الأنشطة الاقتصادية**

باستقراء نصيب الاستثمار الخاص من إجمالي الاستثمارات على المُستوى القطاعي، يُلاحظ غلبة استثمارات القطاع الخاص على مستوى أغلب القطاعات الاقتصادية، حيث بلغت نسبته ٩٨٪ و٩٠,٩٪ و٨٢,٦٪ في قطاعات تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق والغاز الطبيعي علي الترتيب، ووصلت حصّته إلي ٧١,٨٪ و٦١,٤٪ في قطاعي الأنشطة العقارية والمعلومات، ثم في قطاعي الاتصالات والصناعات التحويلية الأخرى بنسب ٤٧,٥٪ و٤٣,٦٪ [شكل رقم (٣٥/١)].

شكل رقم (٣٥/١)
نصيب الاستثمارات الخاصة من إجمالي الاستثمارات المنفذة عام المتابعة

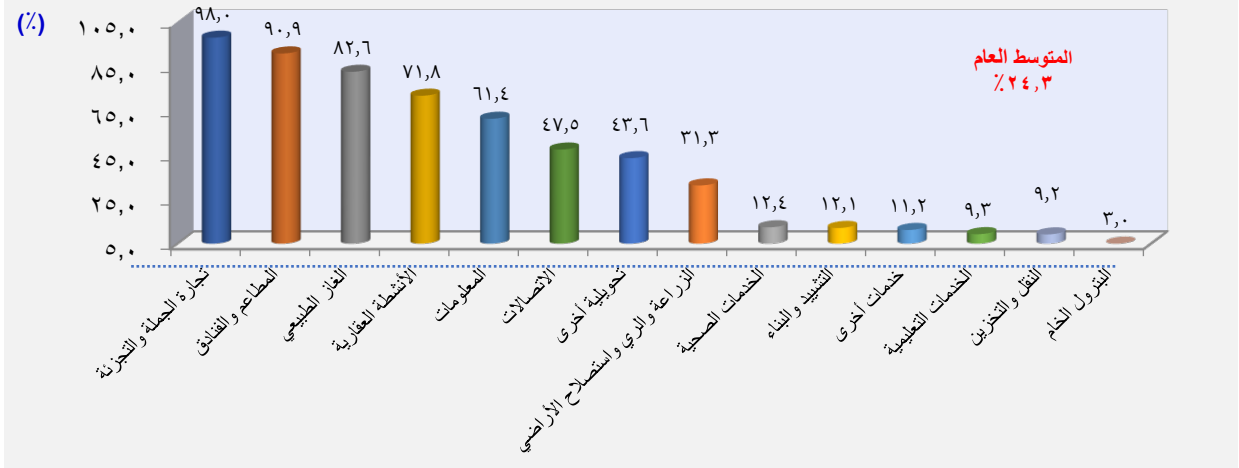

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- **استحواذ قطاعات الأنشطة العقارية والغاز الطبيعي والصناعة التحويلية على نحو ٥٤٪ من إجمالي استثمارات القطاع الخاص خلال عام ٢٠٢١/٢٠**

فيما يخص التوزيع النسبي للاستثمارات الخاصة على مستوى القطاعات، يُلاحظ تركّز نحو ٥٤,٤٪ من الاستثمارات في قطاعات الأنشطة العقارية، والغاز الطبيعي، والصناعة التحويلية. أما القطاعات الأخرى، فقد حظيّت بأنصبة مُتفاوتة تراوحت بين ١,٥٪ و٧,٦٪ [شكل رقم (٣٦/١)].

شكل رقم (٣٦/١)
الهيكل القطاعي لاستثمارات القطاع الخاص خلال عام ٢٠٢١/٢٠

(*) يشمل الأنشطة العقارية.

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويوضّح المُلحقان رقم (٥ و٦) هيكل الاستثمارات الكلية (العامة والخاصة) خلال عامي المُتابعة

سادسًا: الاستثمار الأجنبي المُباشر

أظهرت بيانات البنك المركزي أن صافي الاستثمار الأجنبي سجّل تراجُعًا ليقتصر صافي التدفّقات الداخلة على نحو ٥,٢ مليار دولار خلال عام ٢٠٢١/٢٠ (مُقابِل نحو ٧,٥ مليار دولار خلال العام السابق، وبما يُعادِل ما كان مُستهدفًا بخطة عام ٢٠٢١/٢٠) [شكل رقم (٣٧/١)] وليقترب بذلك مما كان مُتوقعاً في خطة عام المُتابعة والذي قُدر بنحو ٥,٤ مليار دولار. وجاء هذا الانخفاض مُتسقاً مع تراجُع الاستثمار الأجنبي المُباشر على الصعيد العالمي كنتيجة طبيعية لمَخاوف المُستثمرين الناجمة عن استمرار تبِعات جائحة فيروس كورونا عالميًا.

وتُفيد مُؤشّرات البنك المركزي الآتي:

- تحوّل الاستثمارات في قطاع البترول إلى صافي تدفّق للخارج بلغ نحو ١,٢ مليار دولار، وذلك مُقابل صافي تدفّق للداخل بلغ نحو ١,١ مليار دولار خلال العام المالي السابق (وذلك كمُحصّلة لتدفّقات للداخل بنحو ٥,١ مليار دولار نتيجة تغذية شركات بترول أجنبية مطروحًا منها تحويلات إلى الخارج بمبلغ ٦,٣ مليار دولار مُقابِل استرداد التكاليف التي يتحمّلها الشركاء الأجانب في أعمال البحث والتنمية والتشغيل).
- ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المُباشرة في القطاعات غير البترولية بدرجة طفيفة بمقدار ٧٠,٢ مليون دولار ليصل صافي التدفّق للداخل إلى نحو ٦,٤ مليون دولار، بمعدل نمو ١,١٪، وذلك كمُحصّلة **لارتفاع** كلٍ من:

أ) تنامي الاستثمارات الواردة بغرض تأسيس شركات جديدة بمعدل نمو ٢٤,٧٪ لتصل إلى ٧٧,٨ مليون دولار.

ب) زيادة صافي الأرباح المُرحّلة وفائض الأرصدة الدائنة بمُعدّل نمو ١١,٥٪ لتصل إلى نحو ٤,٤ مليار دولار.

في حين **تراجع** كلّ من:

- صافي التدفّقات الواردة لزيادة رؤوس أموال الشركات القائمة بمقدار ٢٥٩,٦ مليون دولار لتقتصر على نحو ١,٢ مليار دولار.
- حصيلة بيع شركات وأصول إنتاجية لغير مُقيمين بمقدار ٨٩,٢ مليون دولار لتُسجل نحو ٥٤,٥ مليون دولار.
- التحويلات الواردة لشراء عقارات في مصر بمعرفة غير مُقيمين بمقدار ٤٩,٨ مليون دولار لتُسجل نحو ٦١٦,٤ مليون دولار.

وتجدر الإشارة إلى أن مصر ظلت في المرتبة الأولى كأكبر متلقٍ للاستثمارات الأجنبية المُباشرة في إفريقيا (على الرغم من انخفاض التدفّقات الواردة بنسبة ٣٥٪ لتصل إلى ٥,٩ مليار دولار) وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٢١ الصادر عن منظمة "الأنكتاد" حيث أن الإصلاحات الاقتصادية التي أجرتها الحكومة أدت إلى تدعيم استقرار الاقتصاد الكلي، وتعزيز ثقة المُستثمرين.

شكل رقم (٣٧/١)
صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عامي المتابعة

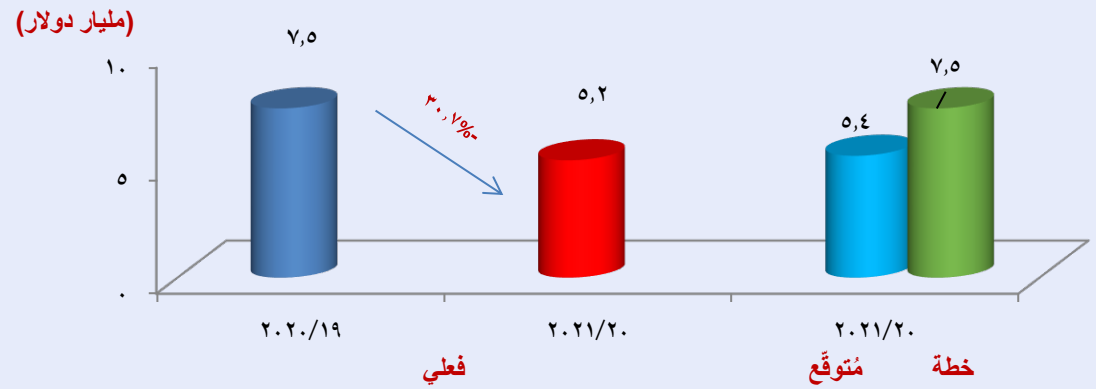

المصدر: البنك المركزي المصري، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وبالنظر إلى عام المُتابعة ٢٠٢١/٢٠، يُلاحظ الاتجاه التناقصي في الاستثمارات الأجنبية المُباشرة على امتداد النصف الأول من العام حيث سجّل ٣,٣٥ مليار دولار مُقابل ٥ مليار دولار في الفترة المُناظرة من العام السابق.

ورغم تحسّن التدفّق نسبيًا في الربع الثالث، إلا أنه عاود الانخفاض بشدة في الربع الرابع إلى ٤٢٠ مليون دولار فقط مُقابل ١,٥٢ مليار دولار في الربع المُناظر للعام السابق [شكل رقم (٣٨/١)].

شكل رقم (٣٨/١)
صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أساس ربع سنوي خلال عامي المتابعة

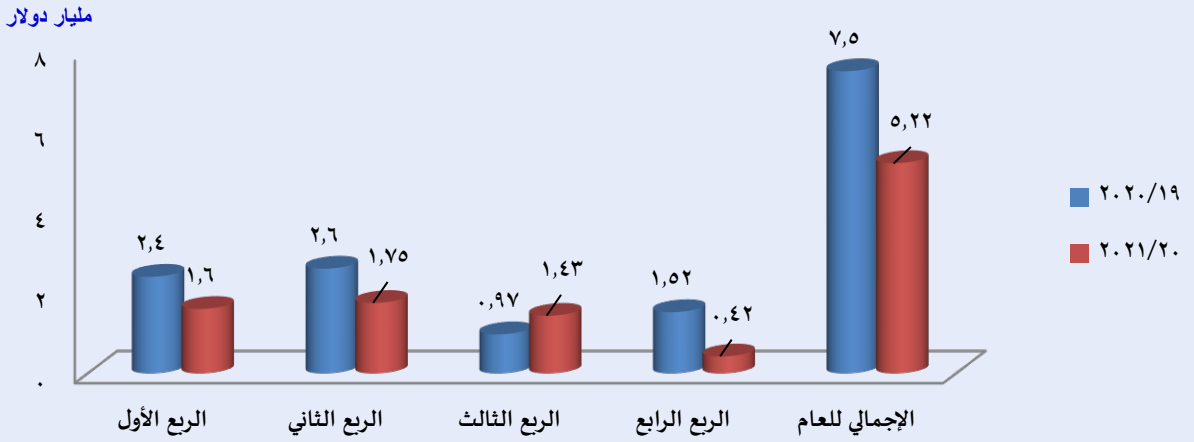

المصدر: البنك المركزي المصري.

ويجدر التنويه أن بعض المُؤشّرات الفرعية الواردة بتقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي لعام ٢٠٢٠[(١)] تدل على اتجاه مناخ الاستثمار للتحسّن، ومن هذه المُؤشّرات الفرعية مُؤشّر البدء في ممارسة الأعمال، ومُؤشّر الحصول على الكهرباء، ومؤشر حماية صِغار المُستثمرين [شكل رقم (٣٩/١)].

(١) توقفت إصدارات هذا التقرير منذ عام ٢٠٢٠ وحتى تاريخه.

شكل رقم (٣٩/١)

مقومات الاستثمار الخاص وفق التقرير البنك الدولي لعامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠

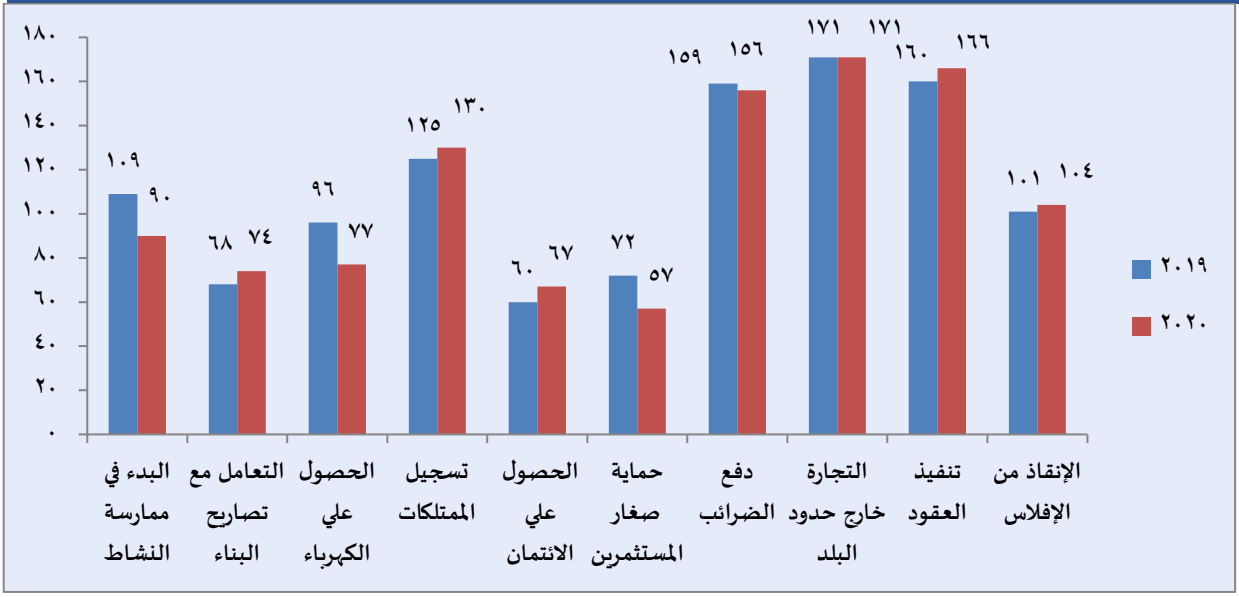

المصدر: تقرير ممارسة الأعمال لعامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، البنك الدولي.

وبالنظر إلى مُؤشّر مديري المُشتريات، فقد سجل أدنى قراءة له خلال شهر أبريل ٢٠٢٠ حيث بلغ ٢٩,٧ نقطة، ثم أخذ في التذبذُب بين الارتفاع والانخفاض إلى أن استقر عند ٤٩,٩ نقطة خلال يونيو ٢٠٢١ [شكل رقم (٤٠/١)].

وكان هذا الارتفاع الأخير بمقدار ١,٣ نقطة مدفوعًا بالعناصر الفرعية للإنتاج والطلبات الجديدة، مما يُشير إلى توقع زيادة النشاط والأعمال التجارية الجديدة، والتي أرجعتها الشركات إلى تحسّن ظروف السوق مع عدم التشدد في التدابير الاحترازية لمُواجهة فيروس كورونا، فضلًا عن ارتفاع أعداد السائحين في ظل تخفيف قيود السفر الخارجي، ومع تزايد طلبات التصدير وتحقيق المبيعات لمعدلات نمو مرتفعة منذ شهر فبراير.

شكل رقم (٤٠/١)

تطوّر مؤشّر مديري المشتريات خلال عام ٢٠٢٠

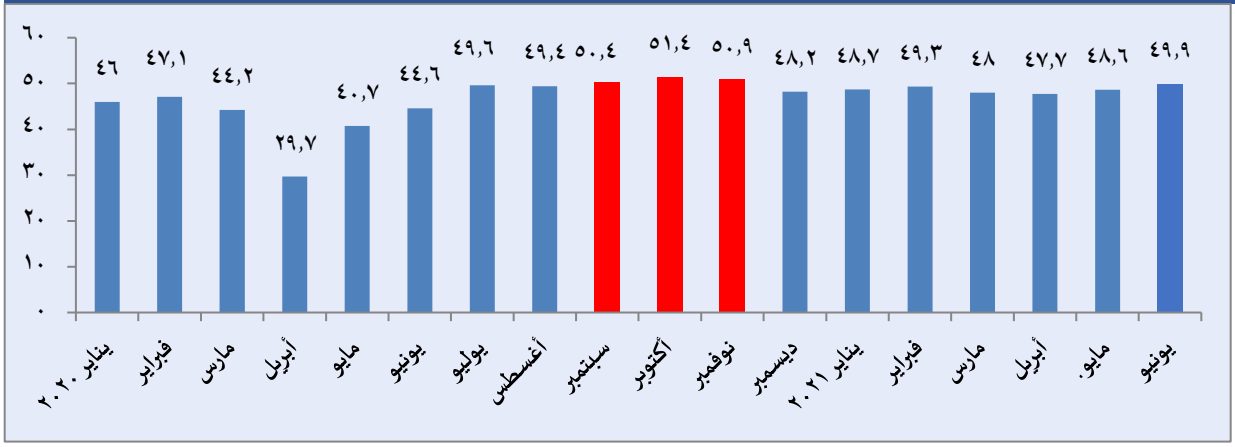

المصدر: تقرير مُؤشّرات مُدراء المُشتريات، ٢٠٢٠.

سابعًا: نشاط سوق الأوراق المالية:

أولًا: السوق الأولي

ارتفعت قيمة الإصدارات الجديدة للأسهم والسندات بالبورصة المصرية بنحو ٥٢٪ خلال عام ٢٠٢١ بالمقارنة بعام ٢٠٢٠ مع زيادة قيمة الاستثمارات الجديدة (أسهم التأسيس) بنحو ١٠٣٪، ونمو أسهم زيادة رأس المال بنحو ٥٧٪، في حين تراجعت قيمة إصدارات سندات التوريق[١] بنحو ٢٢٪، مع نمو في سندات الشركات بنسبة ٢٠٪، مع ملاحظة بدء استصدار السندات الخضراء بقيمة ١,٦ مليار جنيه في عام ٢٠٢١ لأول مرة [جدول رقم (١٣/١)].

جدول رقم (١٣/١)
الإصدارات الجديدة من الأسهم والسندات خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١

البيان	القيمة (مليار جنيه)		معدل التغير (٪)
	يناير/ ديسمبر ٢٠٢٠	يناير/ ديسمبر ٢٠٢١	
أسهم التأسيس	٢١,٦	٤٣,٨	١٠٢,٨
أسهم زيادة رأس المال	٩٥,٧	١٥٠,٢	٥٦,٩
إصدارات سندات التوريق	٢٤,١	١٨,٨	(٢٢)
إصدارات السندات الخضراء	---	١,٦	---
إصدارات سندات الشركات	٠,٥	٠,٦	٢٠
إجمالي قيمة إصدارات الأسهم والسندات	**١٤١,٩**	**٢١٥**	**٥١,٥**

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية، تقرير ديسمبر ٢٠٢١.

وعلى مستوى عامي ٢٠٢٠، ٢٠٢١، يتبيّن من الشكل رقم (٤١/١) الآتي:

- نمو إجمالي الإصدارات بنسبة ٤٤,٧% من ١٩٣,٧ مليار جنيه عام ٢٠٢٠ إلى ٢٨٠,٣ مليار جنيه عام ٢٠٢١.
- تنامي قيمة الأسهم المُصدرة من ١١٧,٣ مليار جنيه إلى ١٩٤ مليار جنيه خلال فترة المُقارنة، بنسبة نمو ٦٥,٤%.
- ارتفاع قيم إصدارات السندات[٢] والصكوك من ٧٦,٤ مليار جنيه إلى ٨٦,٣ مليار جنيه، بنسبة زيادة ١٣%.

---

(١) سندات قابلة للتداول في حدود ما يُحال إليها من حقوق مالية ومستحقات آجلة الدفع بالضمانات، ويتم إصدارها من خلال إحدى شركات التوريق المُرخص لها من الهيئة العامة للرقابة المالية، ويحق للشركة المصدرة الحصول على قيمتها فور إصدارها مما يتيح لها توفير سيولة تمكنها من التوسع في تقديم مزيد من التمويل دون انتظار مواعيد سداد الأقساط.

(٢) تشمل إصدار سندات خضراء لأول مرة عام ٢٠٢١ بقيمة ١,٦ مليار جنيه، بالتعاون مع مُؤسسة التمويل الدولية لدعم تحوّل التعادل لمصر إلى الاقتصاد الأخضر.

شكل رقم (٤١/١)
مُؤشّرات أداء الأسواق المالية غير المصرفية

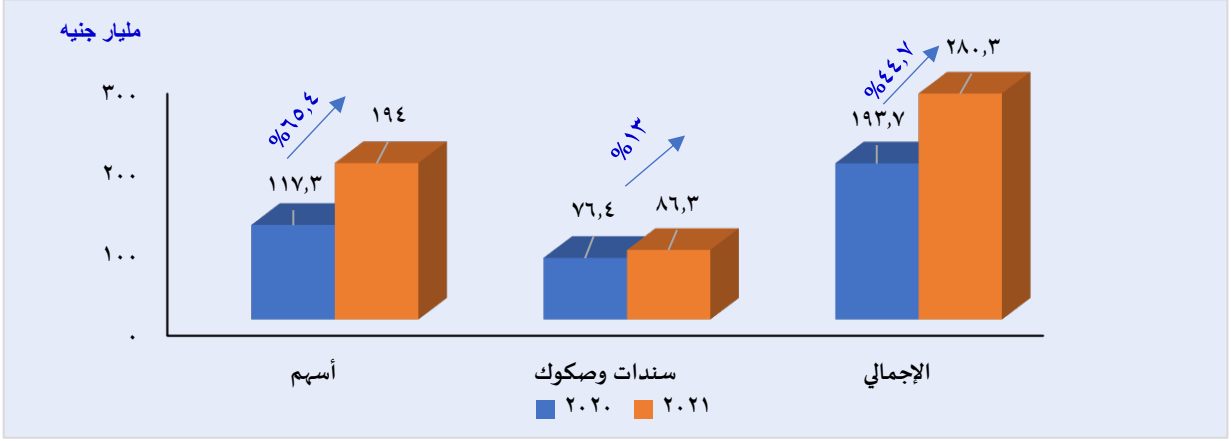

المصدر: هيئة الرقابة المالية، ٢٠٢١.

ثانيًا: السوق الثانوي

يُقاس نشاط السوق الثانوي من خلال ثلاثة مُتغيرات تتعلق بنمو مؤشرات أسعار الأسهم، وإجمالي التداول، ورأس المال السوقي.

أ) مؤشرات الأسعار

- تراجُع مؤشر EGX30 بصفة مُطردة بعد شهر فبراير وحتي نهاية شهر يونيو ٢٠٢١، بعد تذبذبه صعودًا وهبوطًا في الشهور السابقة من العام ٢٠٢١/٢٠.
- سجّل مُؤشّرا EGX70 EWI وEGX100EWI تصاعدًا مُطردًا على امتداد عام المُتابعة (عدا تراجُع طفيف في مارس ٢٠٢١) [(شكل رقم (٤٢/١)].

شكل رقم (٤٢/١)
مؤشرات السوق الثانوي خلال عام ٢٠٢١/٢٠

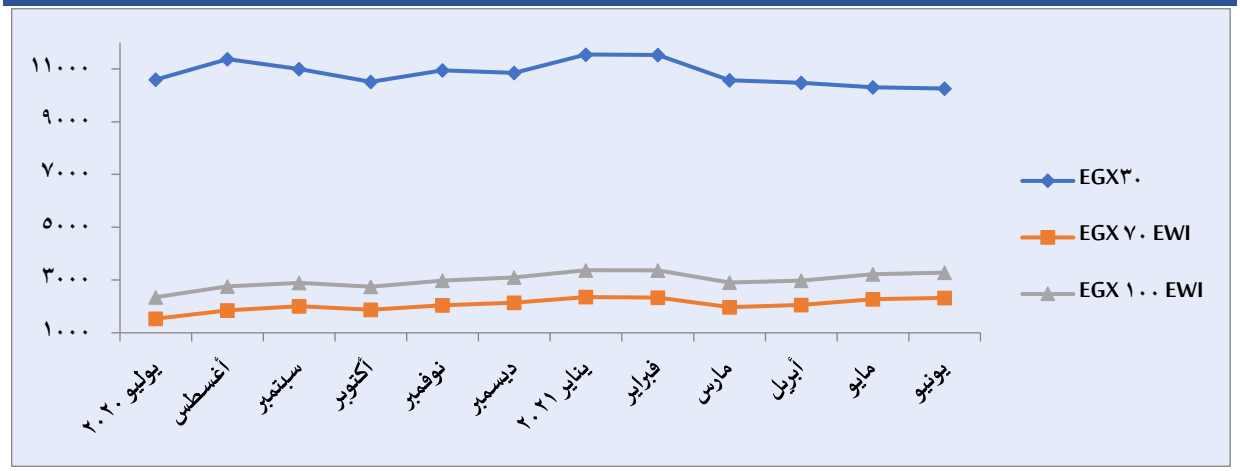

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

ب) قيم التداول

ارتفعت قيمة الأسهم والسندات المتداولة خلال عام ٢٠٢١ بنحو ٤٦٪ حيث بلغت قيمتها تريليون جنيه مقابل نحو ٦٩٣ مليار جنيه خلال العام السابق [جدول رقم (١٤/١)].

جدول رقم (١٤/١)
إجماليات التداول على الأسهم والسندات خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١

البيان	القيمة (مليار جنيه)		معدل التغير (٪)
	يناير/ ديسمبر ٢٠٢٠	يناير/ ديسمبر ٢٠٢١	
الأسهم المقيدة (داخل المقصورة) - تشمل بورصة النيل	٢٧٦,٤	٣٧٠,٥	٣٤
الأسهم غير المقيدة (خارج المقصورة)	٣٥,٢	٩٣	١٦٤,٢
السندات	٣٧٨	٥٤٣,٩	٤٣,٩
صناديق المؤشرات	٢,٩	٣,١	٦,٩
إجمالي قيمة التداول	٦٩٢,٥	١٠١٠,٥	٤٥,٩

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية، تقرير ديسمبر ٢٠٢١.

ج) **رأس المال السوقي**، حيث سجل نحو ٧٦٦ مليار جنيه للأسهم المُقيدة في السوق بنهاية شهر ديسمبر عام ٢٠٢١، بزيادة بلغت نحو ١٧,٦٪ عن نهاية الشهر المُناظر من العام السابق. ولقد ارتفع كل من رأس المال السوقي لشركات EGX30 بنحو ٣٠٪، ورأس المال السوقي للأسهم المُقيدة في بورصة النيل بنحو ١٥٠٪ [جدول رقم (١٥/١)].

جدول رقم (١٥/١)
رأس المال السوقي خلال شهر ديسمبر من عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١

البيان	القيمة (مليار جنيه)		معدل التغير (٪)
	إغلاق ديسمبر ٢٠٢٠	إغلاق ديسمبر ٢٠٢١	
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة	٦٥٠,٩	٧٦٥,٦	١٧,٦
رأس المال السوقي لشركات EGX30	٣١٨,٤	٤١٤,٧	٣٠,٢
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في بورصة النيل	١	٢,٥	١٥٠

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية، تقرير ديسمبر ٢٠٢١.

وعلى المستوي **القطاعي لتداول الأسهم**، فقد جاءت قطاعات العقارات والخدمات المالية غير المصرفية والبنوك في المراكز الثلاثة الأولي على التوالي من حيث الأهمية النسبية (٢٠,٢٪ و١٦,٨٪ و٩٪)، ثم القطاعات الأخرى بنسب متفاوتة تتراوح بين ٠,٤٪ و٨,٨٪ [جدول رقم (١٦/١)].

جدول رقم (١٦/١)
تطور قيم التداول حسب القطاعات خلال عام ٢٠٢١/٢٠

القطاع	قيمة التداول (بالمليار جنيه)	الأهمية النسبية (٪)
العقارات	٦٩,٤	٢٠,٢
الخدمات المالية غير المصرفية	٥٧,٩	١٦,٨
البنوك	٣١	٩
الموارد الأساسية	٣٠,٣	٨,٨
المنسوجات والسلع المُعمرة	٢٩,١	٨,٥
الأغذية والمشروبات والتبغ	٢٤,٨	٧,٢

القطاع	قيمة التداول (بالمليار جنيه)	الأهمية النسبية (٪)
الرعاية الصحية والأدوية	٢٠,١	٥,٨
السياحة والترفيه	١٥,٤	٤,٥
الاتصالات والإعلام والتكنولوجيا	١٥,١	٤,٤
الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات	١٣	٣,٨
المقاولات والإنشاءات الهندسية	١١,٥	٣,٤
مواد البناء	٨,٧	٢,٥
الموزعون وتجارة الجملة	٥,١	١,٥
الخدمات التعليمية	٤,١	١,٢
الطاقة والخدمات المساندة	٢,٨	٠,٨
خدمات النقل والشحن	٢,٤	٠,٧
الورق ومواد التعبئة والتغليف	١,٦	٠,٥
المرافق	١,٢	٠,٤
الإجمالي	٣٤٣,٥	١٠٠

المصدر: البورصة المصرية، تقارير مختلفة.

الاستثمار في محفظة الأوراق المالية المصرية

- **١٨,٧ مليار دولار صافي تدفق الاستثمارات بمحفظة الأوراق المالية في عام ٢٠٢١/٢٠**

بلغ صافي التدفق للداخل رقمًا غير مسبوقًا (نحو ١٨,٧ مليار دولار) خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠، مقابل نحو (٧,٣) مليار دولار تدفق سالب خلال العام السابق. وجاء ذلك التحسن الملحوظ في استثمارات محفظة الأوراق المالية نتيجة ارتفاع عوائد الاستثمار في البورصة المصرية وأدوات الدين العام مقارنة بالعوائد المناظرة بالأسواق المالية العالمية والتي تراجعت في ظل استمرار حالة عدم اليقين جراء انتشار جائحة فيروس كورونا [جدول رقم (١٧/١)].

جدول رقم (١٧/١)
صافي استثمارات محفظة الأوراق المالية خلال عامي المتابعة

□(مليون دولار)

البيان	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠
صافي استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر	(٧٣٠٧,٣)	١٨٧٤٢,٤
ومنها:	٤٥٩٤,٩	٤٥٤٨,٩
سندات –		

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، ٢٠٢٢.

الشركات الخاضعة لقوانين الاستثمار

- **٢٩٪ نسبة الزيادة في عدد الشركات الجديدة**

ارتفع عدد الشركات التي تم تأسيسها إلى نحو ٢٨,٥ ألف شركة بمعدل نمو قدره ٢٩٪ خلال عام ٢٠٢١/٢٠ مُقارنة بالعام السابق، مع زيادة طفيفة في رؤوس الأموال المُصدرة لهذه الشركات لتصل إلى ٨٤,١ مليار جنيه مُقابل ٨٣,٨ مليار جنيه خلال العام السابق [جدول رقم (١٨/١)].

جدول رقم (١/١٨)
الشركات التي تم تأسيسها ورؤوس الأموال المصدرة خلال عامي ٢٠٢٠/١٩ و ٢٠٢١/٢٠

القطاع	العام المالي		معدل النمو (٪)
	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	
عدد الشركات (شركة)	٢٢٠٤٦	٢٨٤٦٥	٢٩,١
رأس المال المُصدر (مليار جنيه)	٨٣,٨	٨٤,١	٠,٣٥

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرّة، ٢٠٢١.

- **تصدر الشركات الخدمية والصناعية قائمة الشركات المسجلة**

استحوذت الشركات الخدمية على النسبة الأكبر وفقاً للقطاعات خلال فترتي المتابعة بنحو ٤٩,٧٪ و٥٣,٢٪ على التوالي، تلتها الشركات الصناعية بنسبة ١٨,٨٪ في عام ٢٠٢١/٢٠ مُقارنة بنحو ٢٢,١٪ في العام السابق. وجاءت كلٍ من القطاعات السياحية والتمويلية في ذيل القائمة من حيث الأهمية النسبية بنسب ١,٣٪ و٠,١٪ على الترتيب كما هو موضّح بالجدول رقم (١/١٩).

جدول رقم (١/١٩)
التوزيع القطاعي لأعداد الشركات التي تم تأسيسها
خلال عامي ٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢١/٢٠

القطاعات	العام المالي		الأهمية النسبية (٪)	
	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠
الخدمية	١٠٩٦٤	١٥١٣٧	٤٩,٧	٥٣,٢
الصناعية	٤٨٨١	٥٣٥١	٢٢,١	١٨,٨
الإنشائية	٣٥١١	٤٤٨٤	١٥,٩	١٥,٨
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	١٣٤٠	١٩٦٧	٦,١	٦,٩
الزراعية	٨٧٢	١١٤٥	٤,٠	٤,٠
السياحية	٤٥٦	٣٦٥	٢,١	١,٣
التمويلية	٢٢	١٦	٠,١	٠,١
الإجمالي	٢٢٠٤٦	٢٨٤٦٥	١٠٠	١٠٠

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرّة، ٢٠٢١.

- **قطاع الإنشاءات في المركز الأول من حيث رؤوس الأموال المُصدرة**

يتضح من الشكل رقم (١/٤٣) استحواذ القطاع الإنشائي على النسبة الأعلى، حيث بلغت نحو ٣٦,٦٪ خلال عام المتابعة، بقيمة ٣٠,٨ مليار جنيه، مُقارنة بنحو ٢٥,٥ مليار جنيه خلال العام السابق (٢٠٢٠/١٩)، مع مُلاحظة هامشية القطاع التمويلي بأهمية نسبية ٠,٧٪ و٠,٤٪ على التوالي خلال عامي المتابعة.

شكل رقم (٤٣/١)
التوزيع القطاعي لرؤوس الأموال المصدرة للشركات خلال عامي المتابعة ٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢١/٢٠

٢٠٢٠/١٩

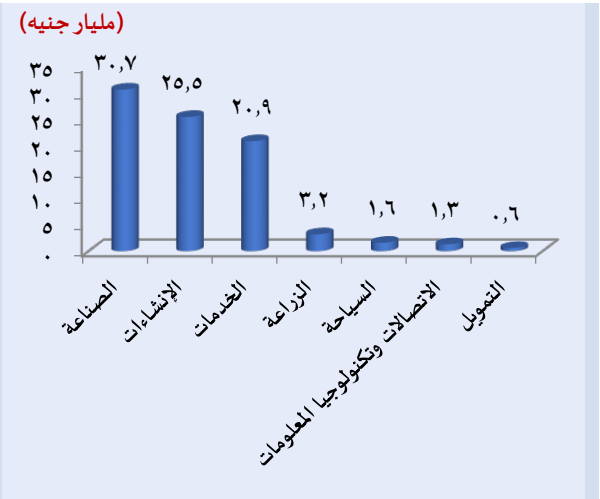

٢٠٢١/٢٠

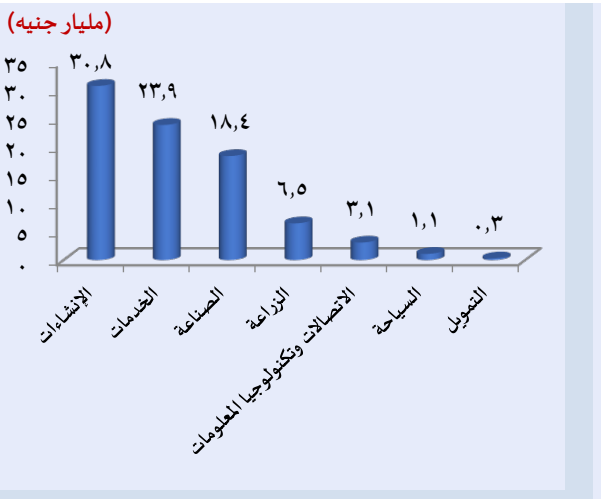

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرّة، ٢٠٢١.

- **إقليم القاهرة في المركز الأول من حيث عدد الشركات الجديدة**

استحوذ إقليم القاهرة على أكبر عدد من الشركات بنسبة وصلت إلى ٧٢,٥٪ خلال عام ٢٠٢١/٢٠، على غرار العام السابق، كما احتل الصدارة من حيث رؤوس الأموال المُصدرة للشركات بنسبة ٧٧,٨٪ [شكل رقم (٤٤/١) ورقم (٤٥/١)].

شكل رقم (٤٤/١)
التوزيع النسبي للشركات التي تم تأسيسها وزيادة رؤوس أموالها بحسب الأقاليم الجغرافية خلال عامي المتابعة

٢٠٢٠/١٩

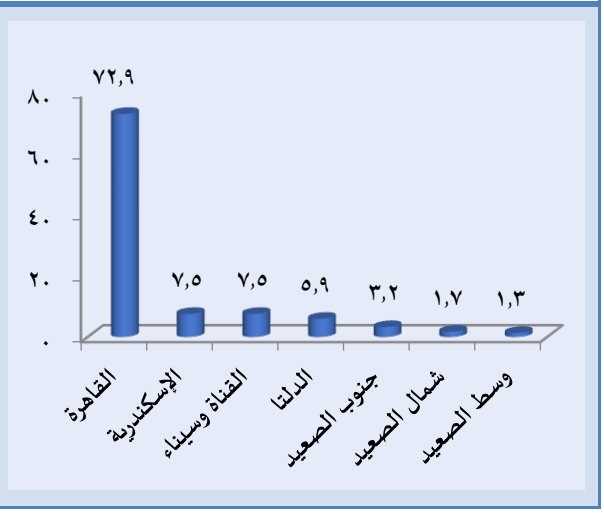

٢٠٢١/٢٠

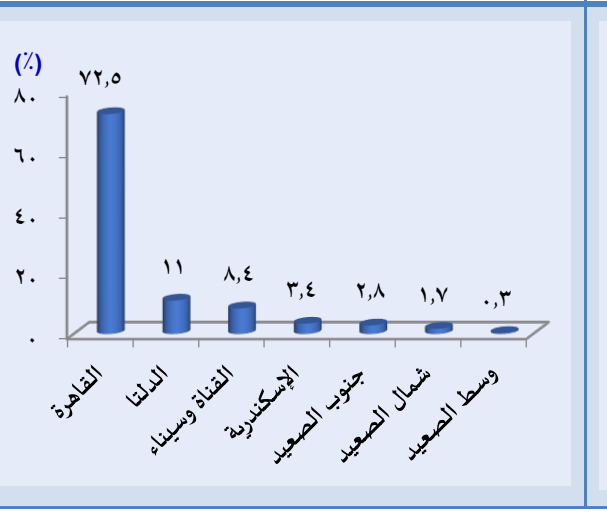

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرّة، ٢٠٢١.

شكل رقم (٤٥/١)

الهيكل النسبي لرؤوس أموال الشركات حسب الأقاليم الجغرافية خلال عامي المتابعة

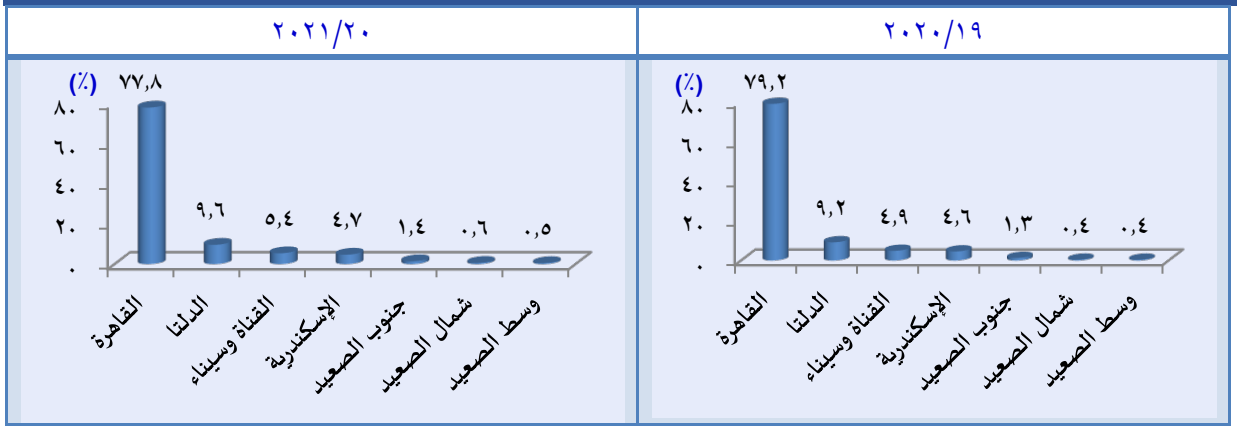

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرّة، ٢٠٢١.

- **استحواذ الشركات المصرية عل نحو ٨٨٪ من الاستثمارات بنهاية عام المتابعة**

يعكس هيكل تدفّق رؤوس الأموال بحسب الجنسية استقرار حصة المصريين عند نحو٨٨٪ خلال عامي المتابعة، وتراجُع الأهمية النسبية لحِصص العرب إلى ٥,٨٪ في عام المتابعة بعد أن سجّلت ٦,٢٪ في العام السابق، مع ارتفاع مساهمة الأجانب إلى نحو ٦,٥٪ خلال عام ٢٠٢١/٢٠ [شكل رقم (٤٦/١) ورقم (٤٧/١)].

شكل رقم (٤٦/١)

التوزيع النسبي لمصادر التدفق الرأسمالي بحسب الجنسية خلال عامي المتابعة

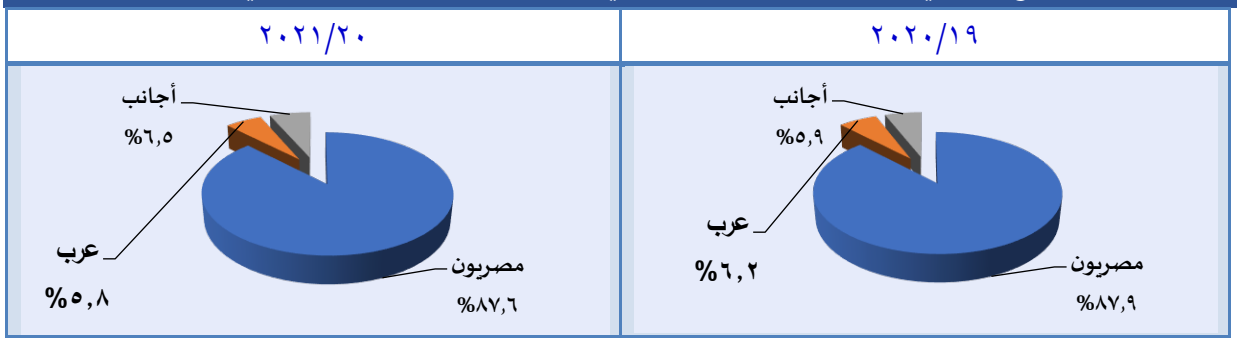

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرّة، ٢٠٢١.

شكل رقم (٤٧/١)

رؤوس أموال الشركات بحسب الجنسية خلال عامي المُتابعة

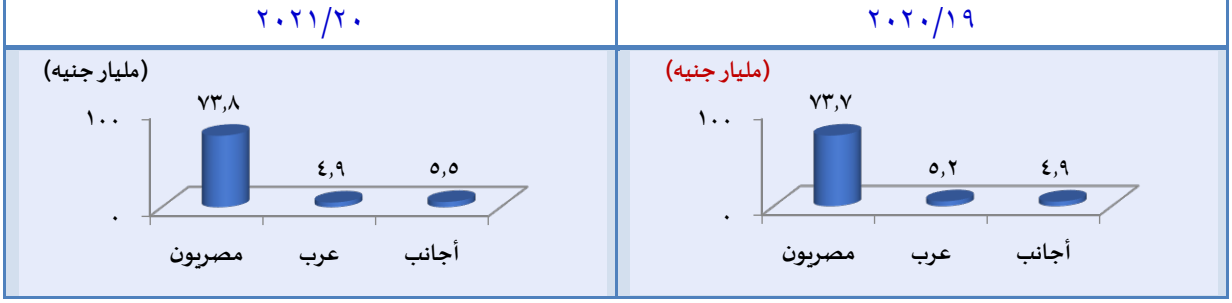

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرّة، ٢٠٢١.

١-٣ التطوّرات المالية

الصورة الكلية:

- **زيادة العجز النقدي بنسبة ٢,٤% خلال عام ٢٠٢١/٢٠**

زادت الإيرادات العامة بنسبة ١٣,٧٪ خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠ لتُسجّل نحو ١١٠٨,٦ مليار جنيه مُقابل ٩٧٥,٤ مليار جنيه خلال العام السابق. وكذلك، نمت المصروفات العامة بنسبة ١٠٪ وبلغت قيمتها نحو ١٥٧٨,٨ مليار جنيه مُقابل ١٤٣٤,٧ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/١٩.

وبالتنسيب إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد تنامت نسبة كلٍ من الإيرادات والمصروفات العامة إلى ١٧,٩٪ و٢٦,١٪ مُقابل ١٦,٧٪ و٢٤,٧٪ على التوالي.

وكما هو مُوضّح بالجدول رقم (٢٠/١) زيادة قيمة العجز النقدي بنحو ٢,٤٪، والعجز الكلي بنسبة ٢,٢٪ في حين استمر الميزان في تحقيق فائض أولي وإن كان قدرُه أقل من العام السابق بنسبة ١٢,٦٪.

وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، تراجعت نسبة العجز النقدي من ١,٨٪ إلى ١,٦٪، والعجز الكلي من ٧,٩٪ إلى ٧,٦٪، وكذلك نسبة الفائض الأولي للناتج.

جدول رقم (٢٠/١)
أهم ملامح مؤشرات المالية العامة خلال عامي ٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢١/٢٠

(مليار جنيه)

البيان	العام المالي		نسبة التغير (٪)
	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	
الإيرادات العامة	٩٧٥,٤	١١٠٨,٦	١٣,٧
المصروفات العامة	١٤٣٤,٧	١٥٧٨,٨	١٠
العجز النقدي	٤٥٩,٣	٤٧٠,٢	٢,٤
العجز الكلي	٤٦٢,٨	٤٧٢,٨	٢,٢
الفائض الأولي	١٠٩,١	٩٥,٣	(١٢,٦)
% من الناتج المحلي الإجمالي			
الإيرادات	١٦,٧	١٧,٩	١,٢ نقطة مئوية
المصروفات	٢٤,٧	٢٦,١	١,٤ نقطة مئوية
العجز النقدي	٧,٩	٧,٦	-٠,٣ نقطة مئوية
العجز الكلي	٧,٩	٧,٦	-٠,٣ نقطة مئوية
الفائض الأولي	١,٨	١,٦	-٠,٢ نقطة مئوية

المصدر: وزارة المالية، حساب ختامي الموازنة العامة للدولة، ٢٠٢١/٢٠، البنك المركزي المصري (أكتوبر ٢٠٢١)، مراجعة صندوق النقد الدولي، يونيو ٢٠٢١.

هيكل الإيرادات العامة:

- **٧٥٪ نسبة الإيرادات الضريبية لجُملة الإيرادات العامة**

يتضّح من استقراء الجدول رقم (٢١/١) المُتعلّق بهيكل الإيرادات العامة خلال عام ٢٠٢١/٢٠، الآتي:

- استمرار استئثار الضرائب بالشطر الأعظم من الإيرادات العامة بنسبة ٧٥,٢٪ من الإجمالي على غِرار العام السابق إلى حد كبير (٧٥,٨٪)، حيث بلغ إجمالي الإيرادات الضريبية نحو ٨٣٤ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢١/٢٠ مُقابل ٧٣٩,٦ مليار جنيه خلال العام السابق، بنسبة زيادة ١٢,٨٪.

- ارتفاع قيمة الإيرادات الأخرى من ٢٣٠,٥ مليار جنيه إلى ٢٧١,٧ مليار جنيه، بنسبة زيادة تُناهز ١٨٪، مع ارتفاع نسبتها لإجمالي الإيرادات من ٢٣,٦٪ إلى ٢٤,٥٪.
- تراجُع قيمة المنح بدرجة ملحوظة بنسبة ٤٥,٣٪، من ٥,٣ مليار جنيه إلى ٢,٩ مليار جنيه، وكذلك تناقص أهميتها النسبية لإجمالي الإيرادات، من ٠,٦٪ إلى ٠,٣٪ خلال فترة المُتابعة.

جدول رقم (٢١/١)
هيكل الإيرادات العامة خلال عامي المتابعة

(مليار جنيه)

البيان	العام المالي		نسبة التغير	التوزيع النسبي (٪)	
	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	(٪)	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠
الضرائب	٧٣٩,٦	٨٣٤	١٢,٨	٧٥,٨	٧٥,٢
المنح	٥,٣	٢,٩	(٤٥,٣)	٠,٦	٠,٣
الإيرادات الأخرى	٢٣٠,٥	٢٧١,٧	١٧,٩	٢٣,٦	٢٤,٥
الإجمالي	٩٧٥,٤	١١٠٨,٦	١٣,٧	١٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة المالية، حساب ختامي الموازنة العامة للدولة، ٢٠٢١/٢٠.

ويتضّح من استقراء هيكل الإيرادات الأخرى استحواذ بند الإيرادات المُتنوّعة على المركز الأول بنسبة ٤٦,٦٪ خلال عام ٢٠٢١/٢٠ مُقابل ٤٤,٢٪ خلال العام السابق، ويليه بند عوائد الملكية بنسبة ٢٩,٣٪ مُقابل ٢٨,٤٪، ثم بند حصيلة بيع السلع والخدمات بنسبة ٢١,٢٪ مُقابل ٢٥,٥٪، ويليه بند التحويلات الاختيارية بنسبة ٢,٢٪ مُقارنة بـ ١٪. ويأتي في المرتبة الأخيرة بند التعويضات والغرامات بنسبة ٠,٧٪ مُقارنة بنحو ٠,٩٪ خلال فترتي المُتابعة [شكل رقم (٤٨/١)].

شكل رقم (٤٨/١)
هيكل الإيرادات العامة الأخرى خلال عامي ٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢١/٢٠

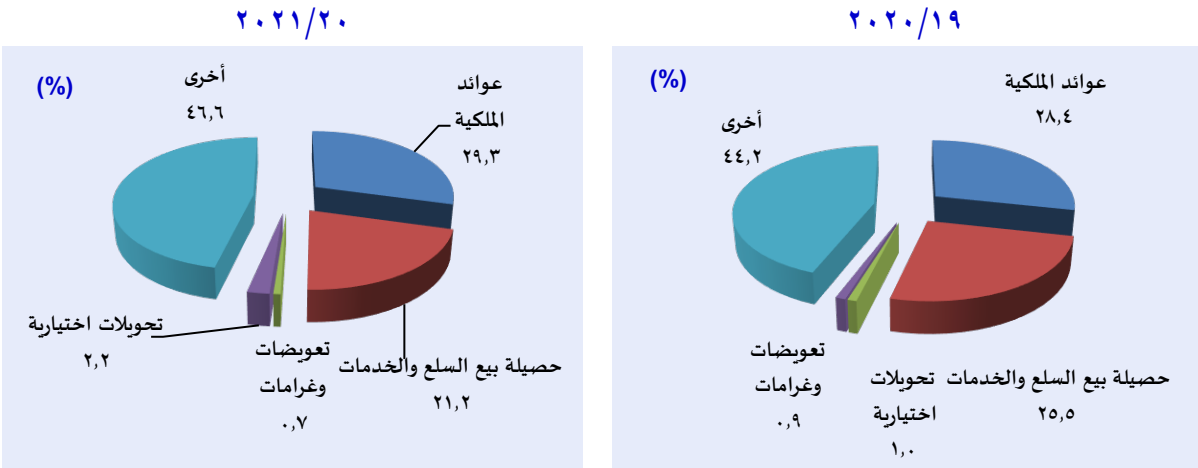

المصدر: وزارة المالية، حساب ختامي الموازنة العامة للدولة، ٢٠٢١/٢٠.

- **١٦,٦٪ نسبة الزيادة في حصيلة الضرائب على السلع والخدمات**

يتضح من استقراء هيكل الإيرادات الضريبية المُوضّحة بالجدول رقم (٢٢/١) والشكل رقم (٤٩/١) الآتي:

- مُواصلة استئثار الضرائب على السلع والخدمات بالنصيب الأكبر من جملة الإيرادات الضريبية (٤٦,٢٪ في عام ٢٠٢١/٢٠ مقابل ٤٤,٦٪ في العام السابق).
- زيادة الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنسبة ١٢٪ (من ٢٨٦,٩ مليار جنيه إلى ٣٢١,٣ مليار جنيه)، وكذلك الضرائب على التجارة الدولية بنحو ١٠,٧٪.
- ارتفاع بند الضرائب على الممتلكات بنحو ٢١,٥٪ من ٥٩,٦ مليار جنيه إلى ٧٢,٤ مليار جنيه، مع شبه استقرار نسبة مُساهمتها في جملة الإيرادات الضريبية (٨,٧٪ مُقابل ٨,١٪ خلال العام المُناظر).
- تراجُع قيمة الضرائب الأخرى بنحو ٣٦,٩٪، وكذا وزنها النسبي إلى ٢,٣٪ خلال عام المُتابعة مُقابل نحو ٤,١٪ خلال العام السابق.

جدول رقم (٢٢/١)
هيكل الإيرادات الضريبية خلال عامي ٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢١/٢٠

البيان	بالمليار جنيه		نسبة التغير (٪)	التوزيع النسبي (٪)	
	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠		٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠
الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية	٢٨٦,٩	٣٢١,٣	١٢	٣٨,٨	٣٨,٥
الضرائب على الممتلكات	٥٩,٦	٧٢,٤	٢١,٥	٨,١	٨,٧
الضرائب على السلع والخدمات	٣٣٠	٣٨٤,٩	١٦,٦	٤٤,٦	٤٦,٢
الضرائب على التجارة الدولية (الرسوم الجمركية)	٣٢,٦	٣٦,١	١٠,٧	٤,٤	٤,٣
ضرائب أخري	٣٠,٦	١٩,٣	(٣٦,٩)	٤,١	٢,٣
جملة الإيرادات الضريبية	٧٣٩,٧	٨٣٤	١٢,٨	١٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة المالية، حساب ختامي الموازنة العامة للدولة، ٢٠٢١/٢٠.

شكل رقم (٤٩/١)
هيكل الإيرادات الضريبية خلال ٢٠٢١/٢٠

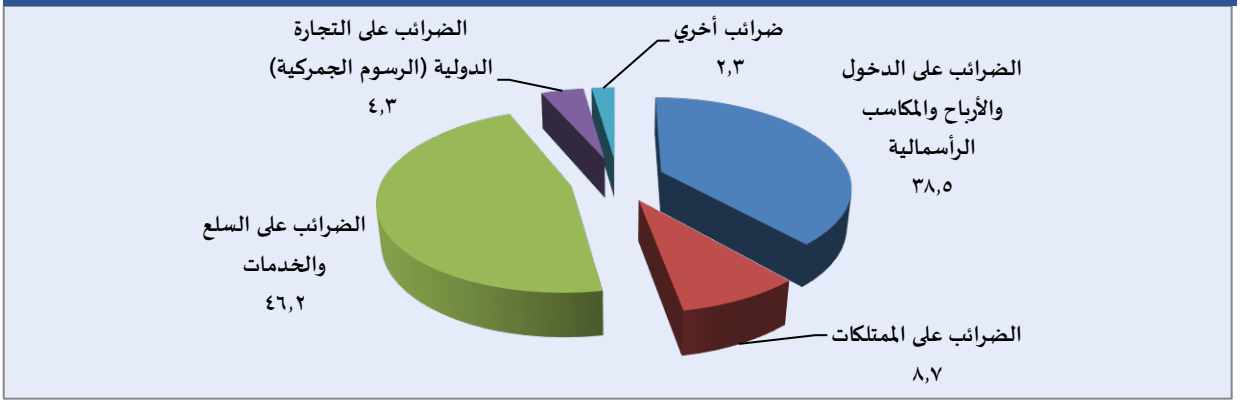

المصدر: وزارة المالية، حساب ختامي الموازنة العامة للدولة، ٢٠٢١/٢٠.

- **٨٧% نسبة تمويل الخزانة للإيرادات العامة**

وفيما يخص التوزيع النسبي لمصادر تمويل الإيرادات، فيُلاحظ استئثار الخزانة العامة بالنصيب الأكبر (٨٧,٢٪) بقيمة ٩٦٦,٩ مليار جنيه، ثم الموارد الذاتية والصناديق والحسابات الخاصة بنحو ٦,٨٪ و٥,٧٪ على التوالي، مع هامشية مُساهمة المنح (نحو ٠,٣٪) [(شكل رقم(٥٠/١)].

شكل رقم (٥٠/١)
مصادر تمويل الإيرادات العامة خلال عام ٢٠٢١/٢١

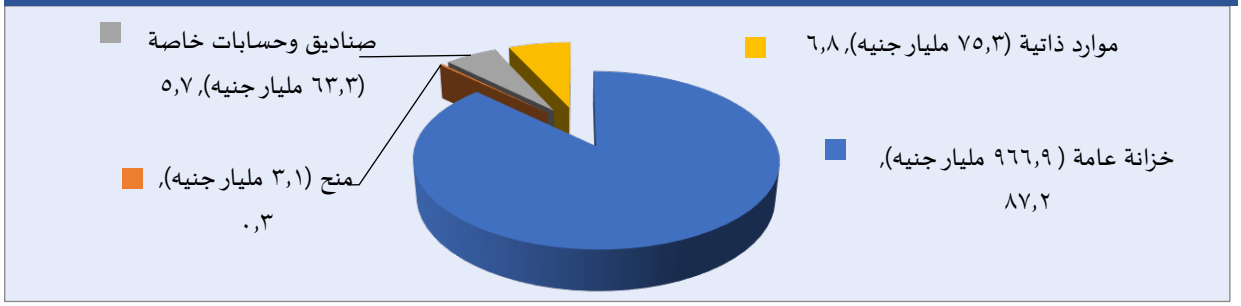

المصدر: وزارة المالية، حساب ختامي الموازنة العامة للدولة، ٢٠٢١/٢٠.

- **١٠% نسبة الزيادة في المصروفات العامة خلال عام ٢٠٢١/٢٠**

ارتفعت قيمة المصروفات العامة للدولة خلال عام ٢٠٢١/٢٠ إلى نحو ١,٥٨ تريليون جنيه مُقارنة بحوالي ١,٤٣ تريليون جنيه خلال العام المُناظر بنسبة زيادة سجّلت ١٠٪، لترتفع نسبة مُساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٦,١٪ مُقابل ٢٤,٧٪ في عام ٢٠٢٠/١٩ كما سبق الذكر [شكل رقم (٥١/١)].

شكل رقم (٥١/١)
تطوّر المصروفات العامة للدولة ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي
خلال عامي ٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢١/٢٠

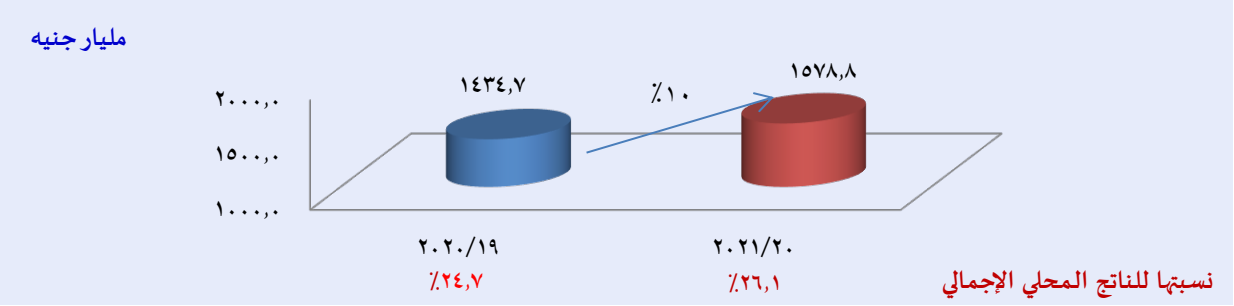

المصدر: وزارة المالية، حساب ختامي الموازنة العامة للدولة، ٢٠٢١/٢٠.

- **تزايُد حتمية كافة البنود الرئيسة للمصروفات العامة (عدا الفوائد)**

رغم تزايد أغلبية بنود المصروفات العامة خلال عام ٢٠٢١/٢٠ إلا أنها لم تزِد جميعها بوتيرة واحدة، فقد تفاوتت في معدلات نموها على النحو المُوضّح بالجدول رقم (٢٣/١)، والذي نخلُص منه إلى الآتي:

- استحواذ الفوائد على النصيب الأكبر من جملة المصروفات العامة بنسبة ٣٥,٨٪ مُقابل ٣٩,٦٪ في العام السابق، مع تراجُع طفيف في قيمتها من ٥٦٨,٤ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٠/١٩ إلى ٥٦٥,٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢١/٢٠، بنسبة انخفاض ٠,٥٪.

- ارتفاع قيمة بند الأجور وتعويضات العاملين إلى ٣١٨,٨ مليار جنيه مُقابل ٢٨٨,٨ مليار جنيه، بنسبة زيادة ١٠,٤٪، لتحتل بذلك المركز الثاني بعد الفوائد من حيث الأهمية النسبية لإجمالي المصروفات، بنسبة مُساهمة ٢٠,٢٪.
- تنامي بند الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، لتصل نسبته لجملة المصروفات العامة إلى ١٦,٧٪، وكذلك قيمته المطلقة من نحو ٢٢٩,٢ مليار جنيه إلى ٢٦٣,٩ مليار جنيه.
- ارتفاع الأهمية النسبية لبند المصروفات الأخرى بدرجة طفيفة إلى ٦,٣٪ مُقابل ٦٪ خلال فترتي المُقارنة، مع زيادة قيمته المطلقة بنسبة ١٤,٩٪ (من ٨٦,٨ مليار جنيه إلى ٩٩,٧ مليار جنيه).
- زيادة الأهمية النسبية لبند شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) إلى ١٥,٨٪ ومُقابل ١٣,٤٪ [جدول رقم (٢٣/١)].

جدول رقم (٢٣/١)
هيكل المصروفات العامة خلال عامي ٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢١/٢٠

البيان	بالمليار جنيه		نسبة التغير (٪)	التوزيع النسبي (٪)	
	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠		٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠
الأجور وتعويضات العاملين	٢٨٨,٨	٣١٨,٨	١٠,٤	٢٠,١	٢٠,٢
شراء السلع والخدمات	٦٩,٩	٨١,٥	١٦,٦	٤,٩	٥,٢
الفوائد	٥٦٨,٤	٥٦٥,٥	(٠,٥)	٣٩,٦	٣٥,٨
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	٢٢٩,٢	٢٦٣,٩	١٥,١	١٦,٠	١٦,٧
المصروفات الأخرى	٨٦,٨	٩٩,٧	١٤,٩	٦	٦,٣
شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	١٩١,٦	٢٤٩,٤	٣٠,٢	١٣,٤	١٥,٨
الإجمالي	١٤٣٤,٧	١٥٧٨,٨	١٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة المالية، حساب ختامي الموازنة العامة للدولة، ٢٠٢١/٢٠.

- **٩٠% نسبة تمويل الخزانة للمصروفات العامة**

وبالنسبة لمصادر تمويل المصروفات العامة للدولة، فجاءت الخزانة العامة في المرتبة الأولي بقيمة ١٤٢٥ مليار جنيه بنسبة مساهمة ٩٠,٣٪، تليها الموارد الذاتية بنحو ٤,٧٪ (بقيمة ٧٤ مليار جنيه)، ثم الصناديق والحسابات الخاصة بنحو ٦١ مليار جنيه، بنسبة ٣,٨٪ [شكل رقم (٥٢/١)].

شكل رقم (٥٢/١)
مصادر تمويل المصروفات العامة خلال عام ٢٠٢١/٢١

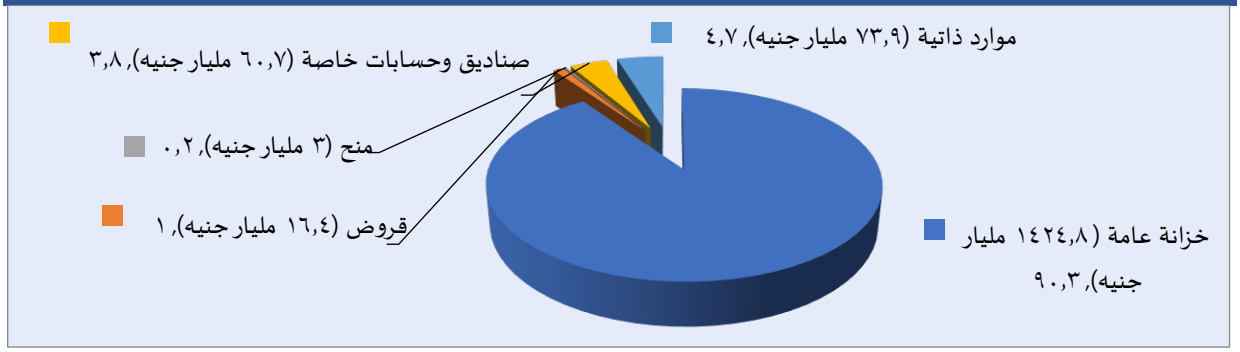

المصدر: وزارة المالية، حساب ختامي الموازنة العامة للدولة، ٢٠٢١/٢٠.

١-٤ التطورات النقدية

السيولة المحلية

- **تنامي السيولة المحلية بنحو ١٨% في يونيو ٢٠٢١**

بلغت السيولة المحلية (M2) في يونيو ٢٠٢١ نحو ٥,٣٦ تريليون جنيه مُقابل ٤,٥٤ تريليون جنيه في الشهر المُناظر من العام السابق مُحققة معدل نمو ١٨%، مما أدي إلى ارتفاع نسبتها للناتج المحلي الإجمالي إلى ٨٤,٥% مُقابل ٧٧,٥% في شهر المُقارنة من العام السابق [شكل رقم (٥٣/١)].

ويعكس هذا الاتجاه التصاعُدي تواصُل اتباع الدولة لسياسات توسعية لتنشيط الطلب السوقي وزيادة تدفقات الاستثمار المحلي. فكما هو مُوضّح بالشكل رقم (٥٤/١)، استمر مُتوسط معدل نمو السيولة في الارتفاع من ١٥,٨% في الفترة (٢٠١١/١٠ – ٢٠١٦/١٥) إلى ٢١% في الفترة اللاحقة حتي عام ٢٠٢١/٢٠.

شكل رقم (٥٣/١)
تطوّر السيولة المحلية ونسبتها للناتج المحلي الإجمالي

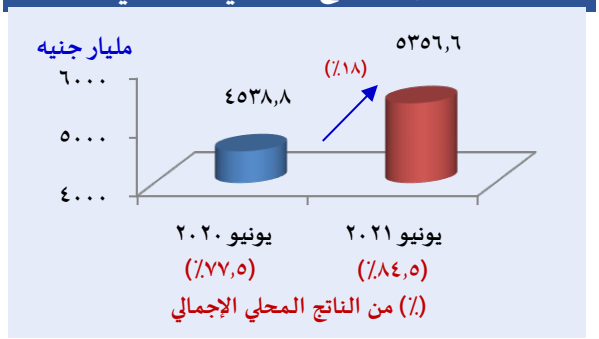

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية.

شكل رقم (٥٤/١)
تطوّر السيولة المحلية خلال الفترة من ٢٠١١/١٠ إلى ٢٠٢١/٢٠

المصدر: البنك المركزي المصري، سنوات مُختلفة.

- **استقرار المعروض النقدي عند ٢٣,٤% من حجم السيولة المحلية**

بالنظر إلى تطوّر نمو المُكوّنين الأساسيين للسيولة المحلية، فقد ارتفع المعروض النقدي (M1) بنحو ١٦%، ونمت أشباه النقود بنسبة ١٨,٧% بنهاية شهر يونيو من عامي المُتابعة [شكل رقم (٥٥/١)].

شكل رقم (١/٥٥)
تطوّر حجم المعروض النقدي وأشباه النقود في يونيو ٢٠٢٠ و٢٠٢١

المعروض النقدي

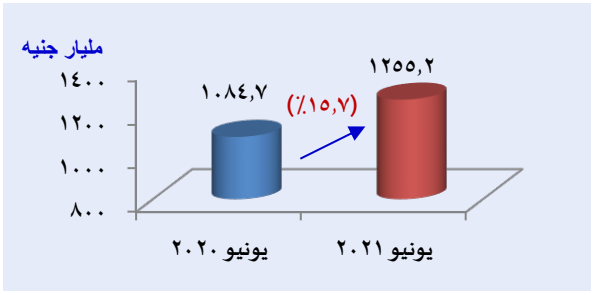

أشباه النقود

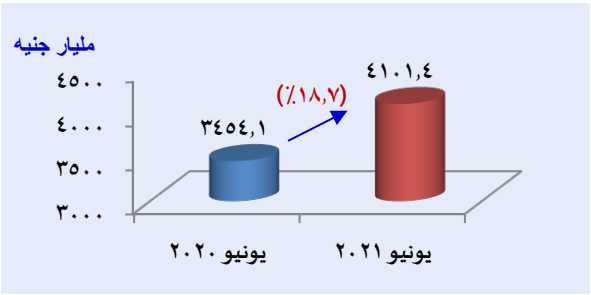

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، مارس ٢٠٢٢.

ورغم تباين معدلات النمو لكلٍ من مُكوّني السيولة، إلا أنه يُلاحظ شبه استقرار الأهمية النسبية، حيث بلغت نسبتهما ٢٣,٤% و٧٦,٦% على التوالي في نهاية شهر يونيو ٢٠٢١ دون تغير يُذكر عن الشهر المُناظر من العام السابق [شكل رقم (١/٥٦)].

شكل رقم (١/٥٦)
هيكل السيولة المحلية بحسب المُكوّنات (يونيو ٢٠٢٠ و٢٠٢١)

يونيو ٢٠٢٠

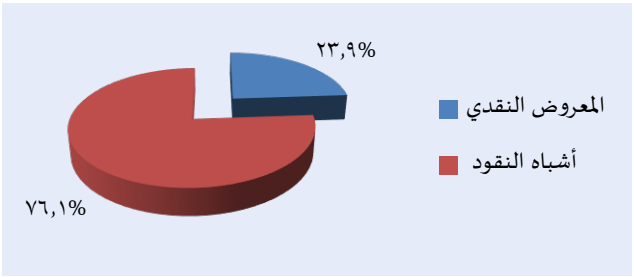

يونيو ٢٠٢١

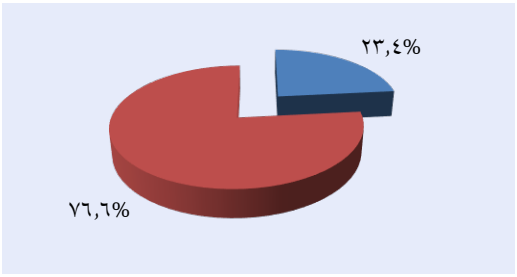

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، مارس ٢٠٢٢.

وبتحليل مُكوّنات أشباه النقود، يُلاحظ ارتفاع الودائع غير الجارية بالعملة المحلية من نحو ٢,٧٩ تريليون جنيه في نهاية شهر يونيو ٢٠٢٠ إلى ٣,٤٥ تريليون جنيه في نهاية شهر يونيو ٢٠٢١، مُحققة زيادة مقدارُها نحو ٦٦٤ مليار جنيه. ومن ناحية أخرى، تراجعت الودائع بالعملة الأجنبية بنسبة ٢,٥٪ وبما يُعادل قيمة ١٦,٥ مليار جنيه.

وبالنسبة لمكونات المعروض النقدي، يُلاحظ نمو الودائع الجارية بالعملة المحلية بنسبة ٢٠,٧%، حيث بلغت نحو ٥٨١,٨ مليار جنيه في شهر يونيو ٢٠٢١ (بمقدار زيادة ٩٩,٨ مليار جنيه مقارنة بشهر يونيو ٢٠٢٠)، كما ارتفع النقد المُتداول خارج الجهاز المصرفي من ٦٠٢,٧ مليار جنيه في يونيو ٢٠٢٠ إلى ٦٧٣,٤ مليار جنيه في يونيو ٢٠٢١ (بمقدار زيادة ٧٠,٦ مليار جنيه)، بنسبة نمو ١١,٧%.

ويوضّح الشكل رقم (١/٥٧) مكونات الزيادة/ النقص في السيولة المحلية في شهر يونيو من عامي المُتابعة، والبالغة ٨١٧,٨ مليار جنيه، مع ملاحظة استحواذ الودائع الجارية وغير الجارية بالعملة المحلية على نحو ٧٥,٣% من جملة السيولة بنهاية يونيو ٢٠٢١.

شكل رقم (٥٧/١)
التغير في السيولة المحلية خلال عام ٢٠٢١/٢٠

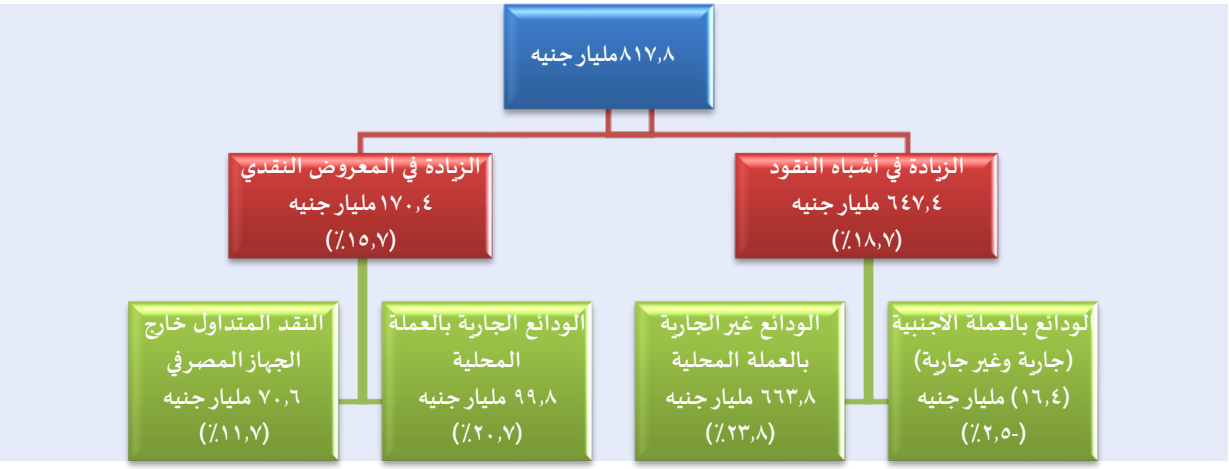

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، مارس ٢٠٢٢.

- **شكّلت الودائع المحلية نحو ٧٥% من السيولة المحلية في عام المُتابعة على امتداد معظم شهور العام**

يُوضّح الشكل رقم (٥٨/١) تطور التوزيع النسبي للودائع الجارية وغير الجارية بالعملة المحلية لإجمالي السيولة المحلية على امتداد عام المُتابعة ٢٠٢١/٢٠، ويُلاحظ الاتجاه إلى شبه الاستقرار عند مُستوي ٧٥٪ في الشهور الأخيرة من العام المالي ٢٠٢١/٢٠.

شكل رقم (٥٨/١)
تطوّر التوزيع النسبي للودائع الجارية وغير الجارية بالعملة المحلية لإجمالي السيولة على امتداد عام المتابعة ٢٠٢١/٢٠

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، نشرات مختلفة.

- **تطوّر الودائع المصرفية**

٢٢,٣٪ معدل نمو الودائع في عام المُتابعة

شهدت الودائع المصرفية نموًا مُتصاعدًا ومُتسارعًا خلال الأعوام الماضية، بعد تباطؤ نموها في عام ٢٠١١/١٠ تأثرًا بأحداث ٢٠١١، وبصفة خاصة بعد تحرير سعر الصرف عام ٢٠١٦ لِتُسجِّل الودائع أعلى معدل نمو في عام ٢٠١٧/١٦ بنحو ٤٢,٦٪.

وقد ظل هذا الاتجاه التصاعدي للودائع مُستمرًا في الأعوام التالية، وبمعدلات مُرتفعة تراوحت بين ١٢٪ و١٧٪ سنويًا حتى عام ٢٠٢٠/١٩.

وفي عام المُتابعة، قفزت الودائع لتُقارِب ٥,٨ تريليون جنيه، مُسجّلة نسبة نمو ٢٢,٣٪ [شكل رقم (٥٩/١)].

شكل رقم (٥٩/١)

تطوّر الودائع لدى البنوك خلال الفترة من ٢٠١١/١٠ إلى ٢٠٢١/٢٠

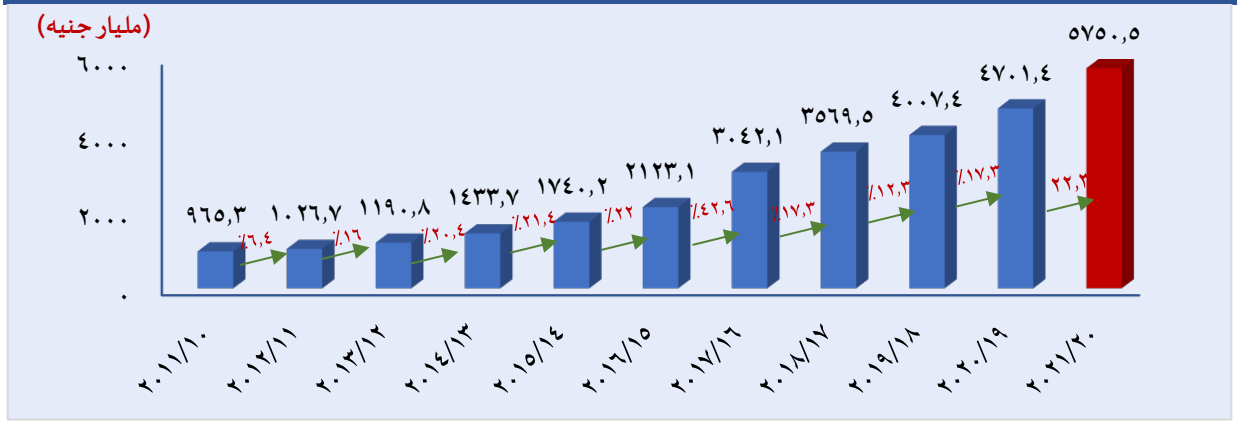

المصدر: نشرات البنك المركزي المصري، سنوات مُختلفة.

ويُوضّح الشكل رقم (٦٠/١) التطوّرات الشهرية لجملة الودائع على امتداد عام المُقارنة، ويُلاحظ التصاعد المُطرد في حجم الإيداعات الشهرية.

وبوجه عام، يرجع النمو الملحوظ في حجم الودائع إلي تنامي الثقة في سلامة القطاع المصرفي المصري واستقرار ووضوح سياساته النقدية، وإلي نهج التحوّط الاستثماري في ظل تبِعات جائحة فيروس كورونا وتأثيرها السلبي على اقتصاديّات السوق، مع تفضيل أصحاب المُدخرات من المُواطنين ومن المصريين العاملين بالخارج إيداع أموالهم في صورة شهادات ادخاروودائع آجلة باعتبارها ملاذًا آمنًا في ظل ارتفاع مخاطر عدم التيقّن مع استمرار تفشي الجائحة وصعوبة التكهّن بأجل زوالها. وقد شجّع على تنامي هذه الودائع على وجه الخصوص ارتفاع العائد على الإيداعات، وحِرص البنك المركزي على انتهاج سياسات نقدية تحوّطية حذِرة تستهدف احتواء التضخّم والتحكّم في المعروض النقدي والحفاظ على أموال المُودعين بمُراعاة تحقيق الانضباط في أسواق النقد.

شكل رقم (٦٠/١)

تطوّر حجم الودائع المصرفية خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١

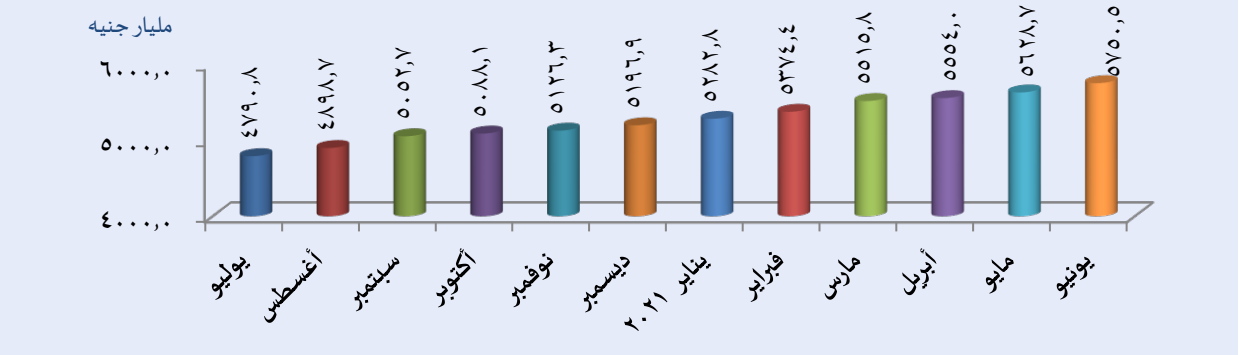

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، نشرات مختلفة.

- **٨٢% نسبة مُساهمة الودائع غير الحكومية في إجمالي الودائع المصرفية**

بلغت الودائع غير الحكومية نحو ٤,٧ تريليون جنيه (بنهاية يونيو ٢٠٢١) من إجمالي الودائع المصرفية، في حين بلغت الودائع الحكومية نحو تريليون جنيه، بنسبة ١٨٪ من الإجمالي، وبزيادة نقطتين مئويتين عن حصّتها في العام السابق [شكل رقم (٦١/١)].

شكل رقم (٦١/١)
تطوّر هيكل الودائع المصرفية (الحكومية وغير الحكومية)
في نهاية شهر يونيو من عامي المتابعة

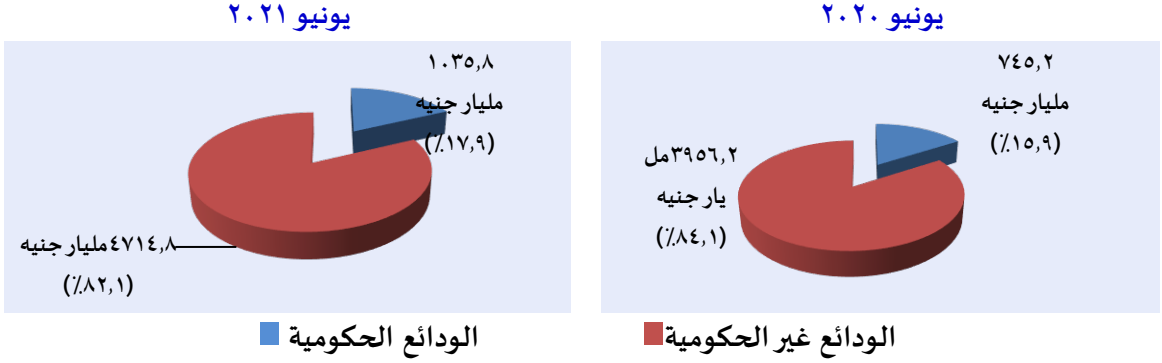

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، مارس ٢٠٢٢.

- **نحو ٨٥٪ مساهمة الادخار العائلي في جملة الودائع غير الحكومية بالعملة المحلية**

بلغت مُدخرات القطاع العائلي بالعملة المحلية ٣,٤٥ تريليون جنيه، بنسبة مُساهمة نحو ٨٥,٣% من جملة الودائع غير الحكومية بالعملة المحلية في يونيو ٢٠٢١ مقارنة بإجمالي قدرُه ٢,٧٩ تريليون جنيه) في نهاية يونيو ٢٠٢٠ بنسبة ٨٥٪ أيضًا من الإجمالي، وهذه النِسَب المُرتفعة تجعل ودائع القطاع العائلي الوعاء الادخاري الرئيس للجهاز المصرفي. أما ودائع قطاع الأعمال الخاص، فقد بلغت نحو ٥٠٨ مليار جنيه مع شبه استقرار نسبة مُساهمتها عند ١٢,٥٪ بنهاية يونيو ٢٠٢١، مع مُلاحظة هامشية مُساهمات كل من قطاع الأعمال العام والقطاع الخارجي بنحو (١,٨% و ٠,٤%) على التوالي [شكل رقم (٦٢/١)].

شكل رقم (٦٢/١)
الهيكل النسبي للودائع غير الحكومية بالعملة المحلية
في نهاية شهر يونيو من عامي المُتابعة

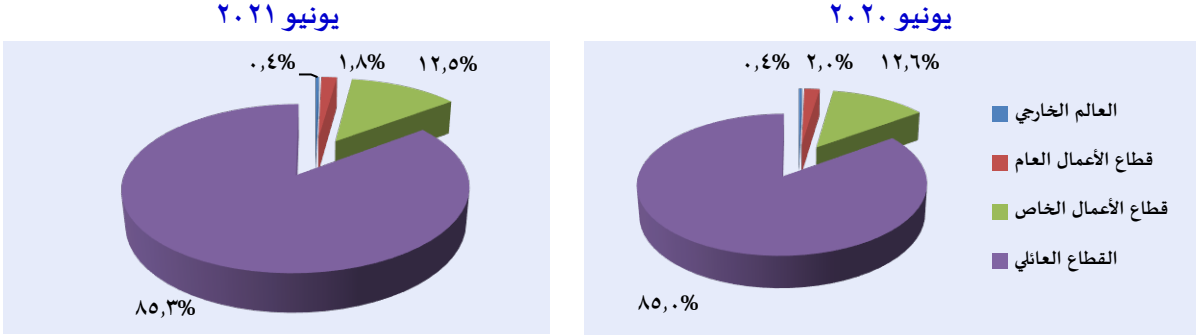

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، مارس ٢٠٢٢.

وفيما يخُص هيكل الودائع غير الحكومية بالعملة الأجنبية، فقد استأثرت ودائع القطاع العائلي أيضًا بالنسبة الأكبر (٦٧,٤%) من إجمالي هذه الودائع في يونيو ٢٠٢١، وإن كانت قد تناقصت عن نظيرتها في العام السابق بنحو ١٤,٥ مليار جنيه.

أما ودائع قطاع الأعمال العام والخاص بالعملة الأجنبية، فقد انخفضت نسبة مُساهمة الأولي بشكل طفيف من ٤,٨% إلى ٤,١%، في حين ارتفعت مُساهمة الثانية من ٢٥,٥% إلى ٢٦,٣% خلال فترة المُتابعة، مع استمرار محدودية المُساهمة النسبية لقطاع العالم الخارجي (١,١% و٢,٢% بنهاية شهر يونيو من عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ على الترتيب) [شكل رقم (٦٣/١)].

شكل رقم (٦٣/١)
تطوّر هيكل الودائع غير الحكومية بالعملة الأجنبية في نهاية شهر يونيو من عامي المُتابعة

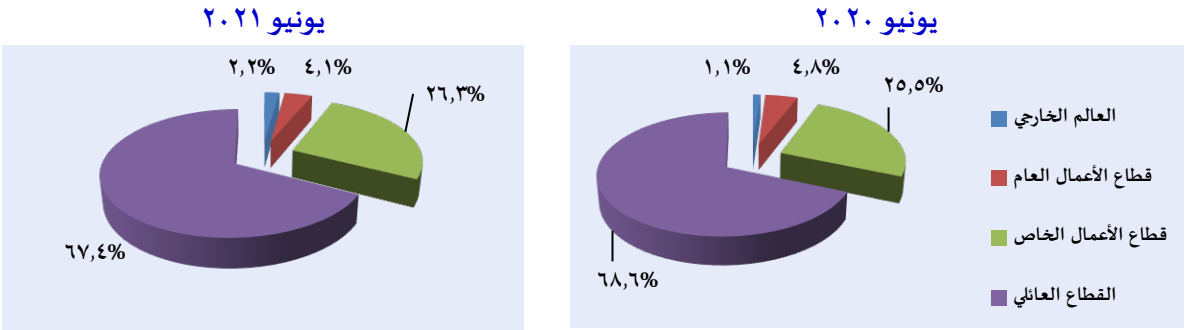

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، مارس ٢٠٢٢.

- **تصاعُد نسبة الودائع بالعملة المحلية إلى نحو ٨٦% من إجمالي الودائع في عام المُتابعة**

زادت نسبة مُساهمة الودائع بالعملة المحلية لإجمالي الودائع المصرفية بنهاية يونيو ٢٠٢١ إلى ٨٦,٢% بالقياس بنحو ٨٣,٥% في الشهر المُناظر من العام السابق، مُسجّلة بذلك نحو ٥ تريليون جنيه مُقابل نحو ٣,٩ تريليون جنيه في عام ٢٠٢٠/١٩.

أما الأهمية النسبية للإيداعات بالنقد الأجنبي، فقد انخفضت من ١٦,٥% من إجمالي الودائع (٧٧٧,٢ مليار جنيه) في نهاية يونيو ٢٠٢٠ إلى ١٣,٨% بقيمة تُعادل نحو ٧٩٦ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢١ [شكل رقم (٦٤/١)].

شكل رقم (٦٤/١) تطوّر هيكل الودائع بالعملة الأجنبية والمحلية
في نهاية شهر يونيو من عامي المُتابعة

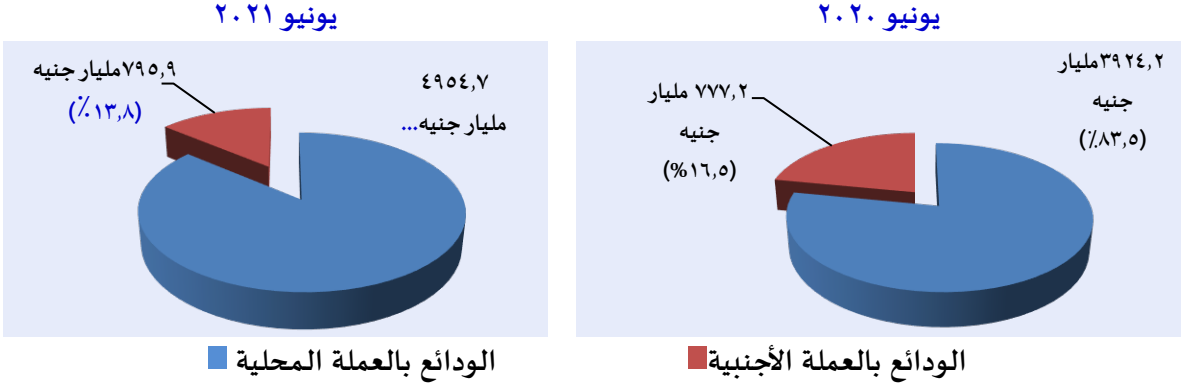

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، مارس ٢٠٢٢.

وتعكس التطوّرات سالفة الذكر التغيّرات التي طرأت في اتجاهات السياسة النقدية في الآونة الأخيرة، فقد تراجع كلٌّ من سعر الإيداع وسعر الإقراض وسعر إعادة الخصم إلى ٨,٢٥% و٩,٢٥% و٨,٧٥% بالترتيب في يونيو ٢٠٢١، بفارق نقطة مئوية عن الأسعار المُناظرة في يونيو ٢٠٢٠ [جدول رقم (٢٤/١)].

جدول رقم (٢٤/١)
تطوّر سعري الإيداع والإقراض (يونيو ٢٠٢٠ و٢٠٢١)

البيان	يونيو ٢٠٢٠	يونيو ٢٠٢١
سعر الإيداع لدى البنك المركزي لمدة ليلة واحدة (%)	٩,٢٥	٨,٢٥
سعر الإقراض لدى البنك المركزي (%)	١٠,٢٥	٩,٢٥
سعر إعادة الخصم (%)	٩,٧٥	٨,٧٥

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أغسطس ٢٠٢١.

نسبة الإقراض والخصم

- **استقرار نسب الإقراض والخصم لجملة الودائع عند نحو ٥١%**

بالتوازي مع نمو أرصدة الإقراض بنحو ٣١% من ٢,٢ تريليون جنيه في يونيو ٢٠٢٠ إلى نحو ٢,٩ تريليون جنيه في يونيو ٢٠٢١، فقد بلغت نسبة الإقراض والخصم نحو ٥٠,٧% من جملة الودائع المصرفية بنهاية يونيو ٢٠٢١، وذلك مُقابل (٤٦,٩٪) في نهاية يونيو ٢٠٢٠ مما يعكس اتجاه الجهاز المصرفي للتوسّع في عمليّات الإقراض للقطاعات المُختلفة تنشيطًا للاستثمار [شكل رقم (٦٥/١)].

شكل رقم (٦٥/١)
تطوّر نسب الإقراض والخصم لجملة الودائع لدي البنوك خلال عام ٢٠٢١/٢٠

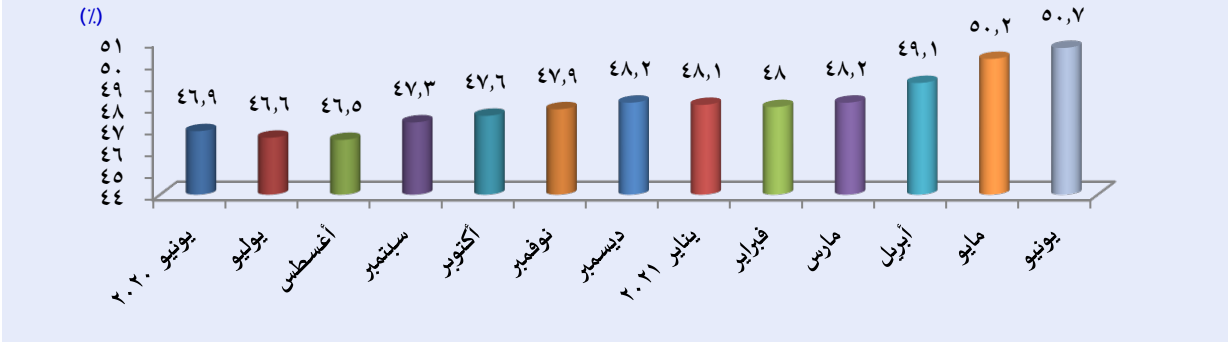

المصدر: البنك المركزي المصري.

ومع ذلك، يتعيّن التنويه أن السيولة الفعلية المُتاحة لدي البنوك لتمويل الأنشطة الإنتاجية ليست بهذا القدر الكبير نظرًا لتوسّعها في استخدام ما لديها من فوائض مالية في الاكتتاب في أدوات الدين العام، سواء في سوق الإصدار الأولي أو السوق الثانوي على النحو الذي قد يُحِد من قدرتها الفعلية على تمويل الأنشطة الأخرى، ولاسيما مع التزايد المُطرد في عجز المُوازنة العامة وتفضيل الاتجاه نحو تمويل هذا العجز من خلال أدوات الدين المحلي.

وكما هو مُبيّن بالجدول رقم (٢٥/١)، شكّلت توظيفات الحكومة في الأوراق المالية نحو ٣,٤ تريليون جنيه من إجمالي توظيفاتها البالغة ٤,٦١ تريليون جنيه، وهو ما يُعادِل ٧٥٪ مُقابل ٨,٩٪ في حالة قطاع الأعمال الخاص.

وبوجه عام، بلغت التوظيفات في الأوراق المالية نحو ٦٠٪ من إجمالي التوظيفات مُقابل ٤٠٪ لأغراض الإقراض والخصم.

جدول رقم (٢٥/١)

هيكل التوظيفات بحسب النوع والقطاع خلال شهر يونيو ٢٠٢١*

(مليار جنيه)

القطاع	توظيفات في أوراق مالية	التوزيع النسبي	إقراض وخصم	التوزيع النسبي	الإجمالي	التوزيع النسبي
القطاع الحكومي	٣٤٤٤,٦	٩٧	١١٦٥,٤	٤٨,٥	٤٦١٠	٧٧,٤
قطاع الأعمال العام	٠,٣	٠,٠٠٨	١٤٨,٢	٦,٢	١٤٨,٥	٢,٥
قطاع الأعمال الخاص	١٠٦,٩	٣	١٠٨٨,١	٤٥,٣	١١٩٥	٢٠,١
جملة	٣٥٥١,٨	١٠٠	٢٤٠١,٧	١٠٠	٥٩٥٣,٥	١٠٠
(% من الإجمالي)	٥٩,٧	--	٤٠,٣	--	١٠٠	--

* تمثل توزيعات الائتمان المحلي.

المصدر: البنك المركزي المصري.

وتلجأ البنوك إلى هذا التوظيف باعتباره أقل مُخاطرة وأفضل البدائل الائتمانية المُتاحة. ووفقًا للتوجّهات الحديثة، تسعى البنوك إلى تنويع المحفظة الائتمانية إلى نحو يفي بالمُتطلّبات التمويلية لكافة القطاعات (القطاع الخاص، والقطاع العائلي، والقطاع الحكومي).

- **استحواذ القطاعين الخاص والحكومي على نحو ٧٥,٣% من القروض المصرفية**

يعكس هيكل القروض المصرفية بحسب القطاع حصول القطاع الخاص على نحو ٣٨% من إجمالي القروض، والقطاع الحكومي على نسبة مُماثلة، أي بإجمالي يربو على ٧٥% من جملة القروض المصرفية، بنهاية يونيو ٢٠٢١.

وبمُقارنة ذلك بالعام السابق، يُلاحظ تراجُع نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص حيث سجّلت حينها ٤١,٧% من إجمالي القروض في يونيو ٢٠٢٠، في حين بلغت نسبة القروض الممنوحة للحكومة نحو ٣٠,٧% في الشهر ذاته، مع مُلاحظة هامشية نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخارجي لتُسجّل نحو ٠,٣% بنهاية شهر يونيو من عامي المُتابعة [شكل رقم (٦٦/١)].

شكل رقم (٦٦/١)

هيكل القروض المصرفية بحسب القطاع

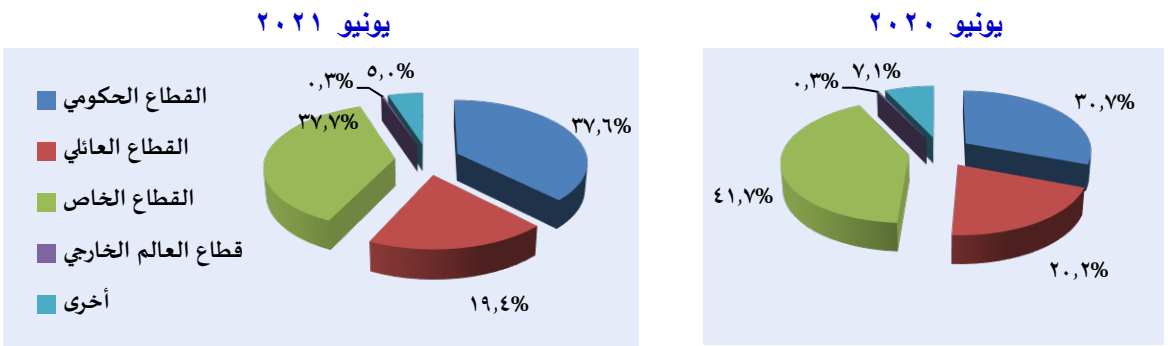

المصدر: البنك المركزي المصري.

- **٤٤% نصيب القطاع الصناعي من جملة القروض المصرفية للقطاع الخاص**

قد استحوذت الصناعة على قروض قدرُها ٤٧٧,٨ مليار جنيه بنسبة ٤٤,٣% من إجمالي القروض المصرفية الممنوحة لقطاع الأعمال الخاص، ولتحتل بذلك المركز الأول، وهو ما يعكِس الأولويّة الممنوحة لقطاع الصناعة لما لها من أهمية بالغة في تحريك عجلة النمو الاقتصادي. وجاءت الأنشطة الخدمية في المرتبة الثانية حيث بلغت حصّتها نحو ٣٥% من جملة القروض، ثم الأنشطة التجارية بنسبة ١٧% من الإجمالي، مع هامشية القطاع الزراعي (٣,٥%) [شكل رقم (٦٧/١)].

شكل رقم (٦٧/١)
التوزيع النسبي لأرصدة القروض الممنوحة لقطاع الأعمال الخاص
(بالعملة المحلية والأجنبية) بنهاية شهر يونيو ٢٠٢١

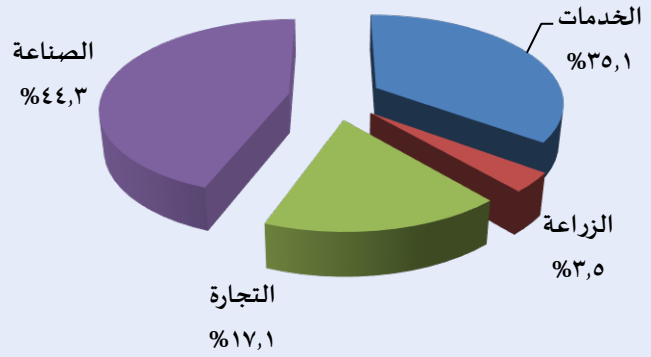

المصدر: البنك المركزي المصري.

- **تراجُع أسعار صرف الدولار وارتفاع أسعار صرف اليورو والاسترليني**

تراجع سعر صرف الدولار أمام الجنيه المصري ليُسجّل ١٥,٦٧ جنيه/ دولار في نهاية يونيو ٢٠٢١ مُقابل ١٦,١٥ جنيه/ دولار في الشهر المُناظر من العام السابق بنسبة انخفاض ٣%.، في حين ارتفع سعر صرف اليورو والجنيه الاسترليني إلى ١٨,٨٧ و٢١,٩٧ مُقابل ١٨,١٧ و٢٠,٢١ بنهاية يونيو ٢٠٢٠ بنسبة زيادة ٣,٩٪ و٨,٧٪ على التوالي [جدول رقم (٢٦/١)].

جدول رقم (٢٦/١)
تطوّر متوسطات أسعار الصرف للعملات الأجنبية الرئيسة
خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠

العملة/ العام	٢٠٢٠						٢٠٢١					
	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو
الدولار الأمريكي	١٦,١٥	١٥,٩٩	١٥,٩٣	١٥,٧٧	١٥,٧١	١٥,٦٦	١٥,٦٩	١٥,٧٠	١٥,٦٧	١٥,٧١	١٥,٦٩	١٥,٦٧	١٥,٦٧
اليورو	١٨,١٧	١٨,٢٨	١٨,٨٦	١٨,٦٠	١٨,٥١	١٨,٥٣	١٩,١٠	١٩,١٠	١٨,٩٥	١٨,٧٠	١٨,٧٤	١٩,٠٧	١٨,٨٧
الجنيه الإسترليني	٢٠,٢١	٢٠,٢٢	٢٠,٩٣	٢٠,٤٥	٢٠,٤٠	٢٠,٦٧	٢١,٠٩	٢١,٤١	٢١,٧٢	٢١,٧٨	٢١,٧١	٢٢,٠٩	٢١,٩٧

المصدر: البنك المركزي المصري.

وتجدر الإشارة إلى أن تراجُع معدل الدولرة للودائع الأجنبية كنسبة من إجمالي الودائع في السيولة المحلية على امتداد شهور المُتابعة، وذلك وفقًا للمُؤشّرات الثلاثة الواردة بالشكل رقم (٦٨/١)]، نتيجة استقرار أسواق الصرف الأجنبي، وارتفاع العائد على الإيداعات بالجنيه المصري بالمُقارنة بالعائد على العملات الأجنبية.

شكل رقم (٦٨/١)

مؤشرات معدل الدولرة خلال الفترة (يوليو ٢٠٢٠ - يونيو ٢٠٢١)

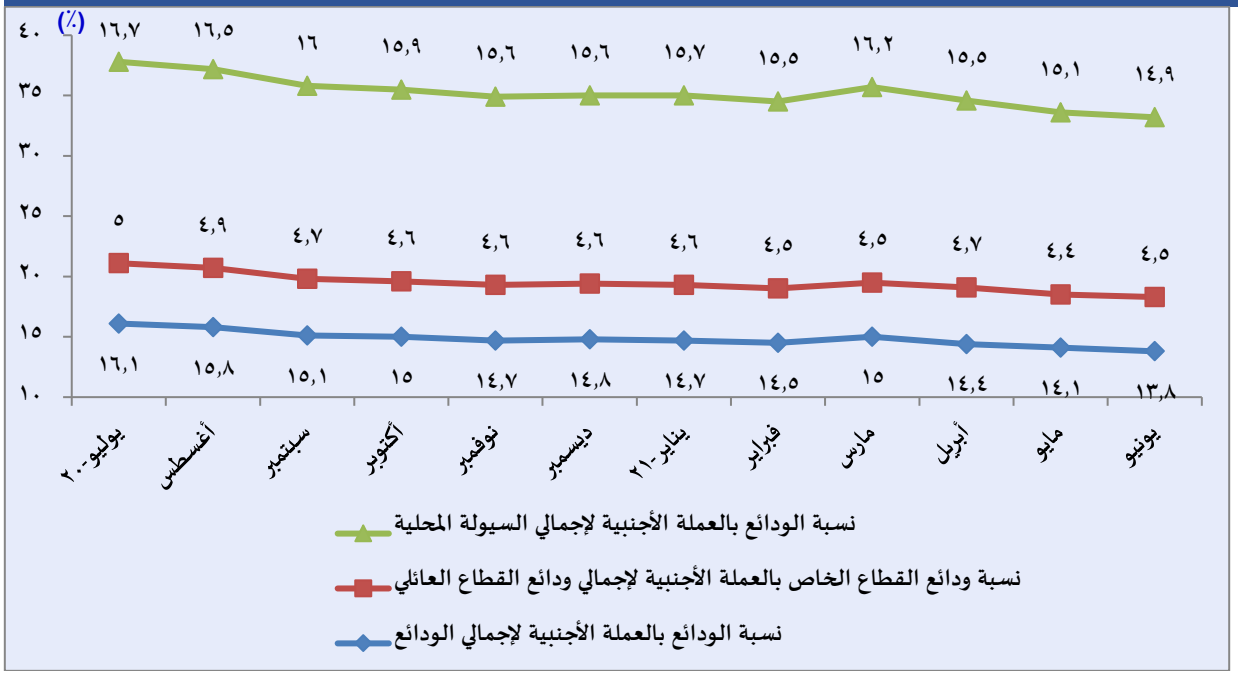

المصدر: البنك المركزي المصري.

١-٥ المُعاملات الاقتصادية الدولية

- **الميزان التجاري**

١٥٪ نسبة الزيادة في عجز الميزان التجاري في عام المُتابعة

سجّل عجز الميزان التجاري ارتفاعًا بنسبة ١٥,١٪ في العام المالي ٢٠٢١/٢٠ حيث بلغ نحو ٤٢ مليار دولار مُقارنة بنحو ٣٦,٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٠/١٩، وذلك وفقًا لبيانات ميزان المدفوعات الصادرة عن البنك المركزي المصري.

ويرجع ذلك إلى تنامي الواردات بمُعدّلات مُرتفعة بلغت ١٢,٦٪ بالمُقارنة بنمو الصادرات (٨,٧٪)، مما أسفر عن تنامي العجز التجاري بمقدار ٥,٥ مليار دولار في عام ٢٠٢١/٢٠ [(شكل رقم (٦٩/١)].

شكل رقم (٦٩/١)
تطوّر العجز في الميزان التجاري والصادرات والواردات خلال عامي ٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢١/٢٠

المصدر: البنك المركزي المصري، أكتوبر ٢٠٢١.

الميزان التجاري البترولي

شهد الميزان التجاري البترولي شبه انتفاء العجز، حيث تناولت الصادرات والواردات البترولية بفارق طفيف (٦,٧ مليون دولار) مُقابل عجز قدرُه ٤٢١ مليون دولار خلال العام السابق، كنتيجة لارتفاع الصادرات البترولية بمقدار ١١٧,٣ مليون دولار لتسجّل نحو ٨,٦ مليار دولار، بينما انخفضت الواردات البترولية بمقدار ٢٩٧ مليون دولار لتسجّل نحو ٨,٦ مليار دولار.

ارتفاع نصيب الواردات غير البترولية إلى ٨٨٪ من جملة الواردات السلعية عام ٢٠٢١/٢٠

تصاعدت نسبة الواردات غير البترولية من ٨٦٪ إلى ٨٨٪ من جملة الواردات السلعية نتيجة ارتفاع المدفوعات عن الواردات السلعية غير البترولية في عام المُتابعة.

ويوضّح الجدول رقم (٢٧/١) الصورة الإجمالية لتطوّرات الميزان التجاري خلال عامي المُتابعة بحسب البنود الرئيسية لكلٍ من الصادرات والواردات، والتي أسفرت عن تراجع نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى ٤٠,٦٪ في عام ٢٠٢١/٢٠ مُقابل ٤٢٪ خلال العام السابق.

جدول رقم (١/٢٧)
تطوّر البنود الرئيسية في الميزان التجاري خلال عامي ٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢١/٢٠

(مليار دولار)

المُؤشّر	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	مُعدّل النمو (٪)
عجز الميزان التجاري	٣٦,٥	٤٢	١٥,١
حصيلة الصادرات	٢٦,٤	٢٨,٧	٨,٧
- صادرات بترولية	٨,٥	٨,٦	١,٢
- صادرات غير بترولية	١٧,٩	٢٠,١	١٢,٣
الصادرات غير البترولية لجملة الصادرات (٪)	٦٧,٨	٧٠	--
مدفوعات الواردات	٦٢,٨	٧٠,٧	١٢,٦
- واردات بترولية	٨,٩	٨,٦	(٣,٤)
- واردات غير بترولية	٥٣,٩	٦٢,١	١٥,٢
الواردات غير البترولية لجملة الواردات (٪)	٨٥,٨	٨٧,٨	--
عجز الميزان البترولي	٠,٤	--	--
عجز الميزان غير البترولي	٣٦	٤٢	١٦,٧
نسبة تغطية الصادرات للواردات (٪)	٤٢	٤٠,٦	--

المصدر: البنك المركزي المصري، أكتوبر ٢٠٢١.

٣٩% نسبة مُساهمة مجموعة السلع تامة الصنع في هيكل الصادرات السلعية

يُلاحظ استئثار السلع تامة الصُنع بالنصيب الأكبر من إجمالي الصادرات السلعية غير البترولية، بنسبة ٣٩,٤٪، ثم مجموعة الوقود والزيوت المعدنية ومُنتجاتها بنسبة ٣٠,٦٪، في حين جاءت السلع نصف المُصنّعة في المرتبة الثالثة بنسبة ١٩٪ من الإجمالي، وتأتي في المرتبة الأخيرة الصادرات من المواد الخام والتي بلغت نحو ١١٪ [جدول رقم (١/٢٨)].

ومن أهم السلع تامة الصُنع التي ارتفعت صادراتها الأجهزة الكهربائية للاستعمال المنزلي، والأدوية والأمصال واللقاحات، وأجهزة الهاتف والاتصالات، والسجّاد وأغطية الأرضيات، والزجاج ومصنوعاته.

أما بالنسبة للسلع نصف المُصنّعة، فتتمثّل أهم السلع التي نمت صادراتها في بوليميرات ايثيلين وبروبيلين، والمُركبات العضوية وغير العضوية، والشحوم والزيوت والدهون النباتية أو الحيوانية، والأنابيب والمواسير والخراطيم، والحديد صب زهر.

وكذلك شهدت مجموعة الفواكه الطازجة أو المُجفّفة، والبطاطس، والقطن الخام ارتفاعًا ضمن مجموعة المواد الخام.

جدول رقم (٢٨/١)
التصنيف السلعي للصادرات حسب درجة التصنيع خلال عامي المُتابعة

(مليون دولار)

السلعة	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	مُعدّل التغيّر (٪)	الهيكل النسبي (٪)	
				٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠
الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها	٨٦٢٢,٢	٨٧٧٥,٢	١,٨	٣٢,٧	٣٠,٦
المواد الخام	٢٧٠٣,٨	٣١٦٧	١٧,١	١٠,٢	١١
السلع نصف المُصنّعة	٥٢٤٠	٥٤٣٩,٧	٣,٨	١٩,٩	١٩
السلع تامة الصُنع	٩٨٠٨,٨	١١٢٩٣,١	١٥,١	٣٧,٢	٣٩,٤
صادرات غير موزّعة	١,٢	١,٥	٢٥	٠,٠٠٥	٠,٠١
إجمالي الصادرات	٢٦٣٧٦	٢٨٦٧٦,٥	٨,٧	١٠٠	١٠٠

المصدر: البنك المركزي المصري، أكتوبر ٢٠٢١.

- **ارتفاع مُساهمة السلع الوسيطة إلى نحو ثُلث إجمالي الواردات السلعية خلال عام ٢٠٢١/٢٠**

شهدت مجموعة السلع الوسيطة ارتفاعًا بنحو ١٦,٧٪ خلال عامي المُتابعة، مما ساهم في رفع نسبة مُساهمتها في إجمالي الواردات لتُسجّل ٣٢,٥٪، ولتحتل بذلك المركز الأول. ومن ناحية أخري، تقاربت الأهمية النسبية لمجموعة الوقود ومجموعة السلع الاستثمارية بنسب مُساهمة ١٣٪ و١٤٪ على التوالي، أما مجموعة السلع الاستهلاكية، فقد احتفظت بحصّة ثابتة تُمثّل نحو ٢٧٪ من إجمالي الواردات في عامي المُتابعة [جدول رقم (٢٩/١)].

جدول رقم (٢٩/١)
التصنيف السلعي للواردات حسب درجة الاستخدام خلال عامي المُتابعة

(مليون دولار)

السلعة	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	مُعدّل التغيّر (٪)	الهيكل النسبي (٪)	
				٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠
الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها	٩٣٤٤,٥	٩٠١٤,١	(٣,٥)	١٤,٩	١٢,٧
المواد الخام	٦٧٧٨,٢	٧٥١٤,٥	١٠,٩	١٠,٨	١٠,٦
السلع الوسيطة	١٩٦٨١	٢٢٩٧٤,٨	١٦,٧	٣١,٣	٣٢,٥
السلع الاستثمارية	٩٠٥٣,٧	٩٥٨٣	٥,٨	١٤,٤	١٣,٦
السلع الاستهلاكية	١٦٨٩١	١٨٩٧٣,٤	١٢,٣	٢٦,٩	٢٦,٨
واردات غير موزّعة	١٠٩٢,٧	٢٦٧٦,٣	١٤٤,٩	١,٧	٣,٨
إجمالي الواردات	٦٢٨٤١,١	٧٠٧٣٦,١	١٢,٦	١٠٠	١٠٠

المصدر: البنك المركزي المصري، أكتوبر ٢٠٢١.

وتتمثّل أهم السلع الوسيطة التي ارتفعت وارداتها في قطع غيار وأجزاء للسيارات والجرارات، والشحوم والدهون والزيوت النباتية أو الحيوانية، والورق المُقوي، كما ارتفعت المدفوعات عن الواردات من مجموعة المواد الخام، وعلى رأسها الذرة وخامات الحديد.

ومن ضمن مجموعة السلع الاستهلاكية المُعمّرة، فقد ارتفعت الواردات من سيارات الركوب والأجهزة الكهربائية، فضلًا عن الأدوية واللحوم والأحشاء، والأقمشة المنسوجة، والملابس الجاهزة، والأسماك الحية والطازجة والمُبردة والجافة ضمن مجموعة السلع الاستهلاكية غير المُعمّرة، في حين انخفضت المدفوعات عن الواردات من التلفزيونات ضمن مجموعة السلع المُعمّرة، بجانب تراجُع بعض الواردات من السلع الاستهلاكية غير المُعمّرة، وفي مقدّمتها الشاي والصابون ومُستحضرات الغسيل ومُحضرات اللحوم والخيوط وأصناف نقل أو تعبئة البضائع.

استئثار الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية بنحو ٥٤٪ من الصادرات المصرية

استأثر الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية بنحو ٥٤٪ من حجم التجارة الخارجية لمصر، ثم جاءت الدول الآسيوية غير العربية في المركز الثاني بنحو ١٥,٤٪ من إجمالي حجم تجارة مصر الدولية.

ونمت التجارة مع الاتحاد الأوروبي بنحو ٧,٦٪ في حين تراجعت بنحو ٠,٦٪ مع الدول العربية، كما تزايد حجم التجارة مع كلٍ من الدول الآسيوية (غير العربية) والدول الأوروبية الأخرى والولايات المُتحدة الأمريكية بنسب نمو سجّلت ٣٥,١٪ و٢٩,٤٪ و٢٠,٣٪ على الترتيب، بالإضافة إلى روسيا ودول الكومنولث المُستقلة والدول الإفريقية غير العربية بنحو ١٥,٤٪ و١٠,٥٪ على التوالي كما هو مُوضّح بالجدول رقم (٣٠/١).

جدول رقم (٣٠/١)
هيكل الصادرات وفقًا للتكتلات الاقتصادية خلال عامي المُتابعة

البيـــــان	٢٠٢٠/١٩ (مليون دولار)	٢٠٢١/٢٠ (مليون دولار)	مُعدّل النمو (٪)	الهيكل النسبي (٪) ٢٠٢١/٢٠
الاتحاد الأوروبي	٨١٥٥,٨	٨٧٧٣,٧	٧,٦	٣٠,٦
الدول الأوروبية الأخرى	٢٠٣٣,٥	٢٦٣١,٥	٢٩,٤	٩,٢
روسيا الاتحادية ودول الكومنولث المُستقلة	٢٨٢,١	٣٢٥,٥	١٥,٤	١,١
الولايات المُتحدة الأمريكية	٢٤٠٣,٨	٢٨٩١,٨	٢٠,٣	١٠,١
الدول العربية	٦٧٧٢,٥	٦٧٣٢	(٠,٦)	٢٣,٥
الدول الآسيوية (غير العربية)	٣٢٦٣,٤	٤٤٠٩,٥	٣٥,١	١٥,٤
الدول الأفريقية (غير العربية)	٥٤٨,٩	٦٠٦,٦	١٠,٥	٢,١
أستراليا	٣٤,٢	٤٢,٨	٢٥,١	٠,١
دول ومناطق أخري	٢٨٨١,٨	٢٢٦٣,١	(٢١,٥)	٧,٩
إجمالي الصادرات	٢٦٣٧٦	٢٨٦٧٦,٥	٨,٧	١٠٠

المصدر: البنك المركزي المصري، أكتوبر ٢٠٢١.

السوق الأوروبية المصدر الرئيس للواردات المصرية بنسبة حوالي ٣٥٪ من الإجمالي

على مُستوى الواردات السلعية، ظلت السوق الأوروبية هي الـمُصدر الأول للواردات الـمصرية، بنسبة مُساهمة تُناهِز ٣٥٪، ثم تلتها كلّ من الدول الآسيوية غير العربية بنحو ٢٥٪، والدول العربية بنحو ١٩٪ [جدول رقم (٣١/١)].

جدول رقم (٣١/١)
هيكل الواردات وفقًا للتكتلات الاقتصادية خلال عامي المُتابعة

البيـــــان	٢٠٢٠/١٩ (مليون دولار)	٢٠٢١/٢٠ (مليون دولار)	مُعدّل النمو (٪)	الهيكل النسبي (٪) ٢٠٢١/٢٠
الاتحاد الأوروبي	١٧٩٤٤	١٩٣١٨	٧,٧	٢٧,٣
الدول الأوروبية الأخرى	٤٦٨٠,٤	٥٢٨٠	١٢,٨	٧,٥
روسيا الاتحادية ودول الكومنولث المُستقلة	٤٤١٢,٥	٤٤٤٠,٧	٠,٦	٦,٣
الولايات المُتحدة الأمريكية	٣١٩٧,٥	٣٦٦٥,١	١٤,٦	٥,٢
الدول العربية	١٢٥٨٠,٣	١٣٢٠٤,٩	٥	١٨,٧
الدول الآسيوية (غير العربية))	١٤٥٠٨,٣	١٧٤٠٣,٨	٢٠	٢٤,٦
الدول الأفريقية (غير العربية)	٣٩٧,٥	٤٣٧,٤	١٠	٠,٦
أستراليا	٣١٥,٥	٢٩١,٨	(٧,٥)	٠,٤
دول ومناطق أخري	٤٨٠٥,١	٦٦٩٤,٤	٣٩,٣	٩,٤
إجمالي الواردات	٦٢٨٤١,١	٧٠٧٣٦,١	١٢,٦	١٠٠

المصدر: البنك المركزي المصري، أكتوبر ٢٠٢١.

- **الميزان الخدمي**

تراجُع كبير في فائض الميزان الخدمي بنحو ٤٣٪ خلال عام المُتابعة

شهد عام ٢٠٢١/٢٠ تراجعًا في فائض الميزان الخدمي حيث لم يتجاوز ٥,١ مليار دولار مُقابل حوالي ٩ مليار دولار في العام السابق مُحققًا بذلك مُعدّل انخفاض بنسبة ٤٣,٣٪ [شكل رقم (٧٠/١)].

شكل رقم (٧٠/١)
تطوّر الفائض في الميزان الخدمي خلال عامي المُتابعة

الميزان الخدمي | المُتحصلات الخدمية | المدفوعات الخدمية

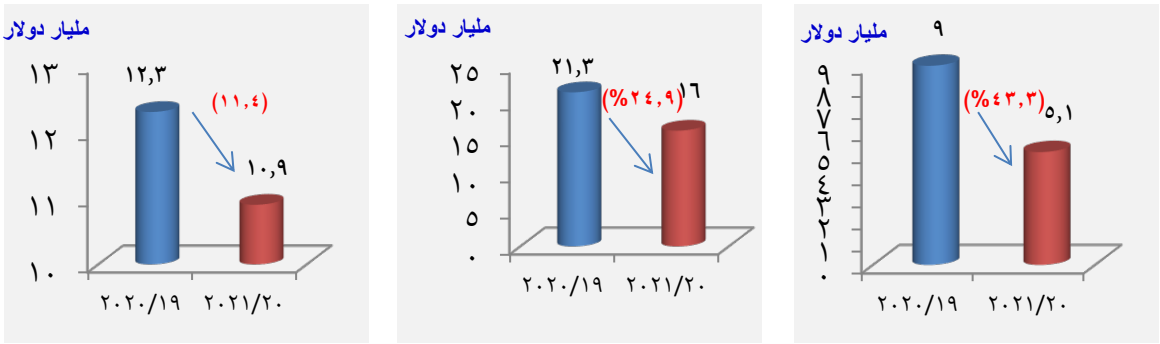

المصدر: البنك المركزي المصري، أكتوبر ٢٠٢١.

وجاء ذلك كنتيجة أساسية للعوامل الآتية:

- تراجُع **الإيرادات السياحية** بمُعدّل ٥٠,٥٪ لتقتصر على نحو ٤,٩ مليار دولار (مُقابل نحو ٩,٩ مليار دولار في العام السابق).

- تناقص **متحصلات النقل** بمُعدّل ٥٪ لتُسجّل نحو ٧,٥ مليار دولار (مُقابل نحو ٧,٩ مليار دولار في العام السابق) كنتيجة أساسية لانخفاض مُتحصّلات شركات الطيران تأثّرًا بجائحة كورونا، وكذا المُتحصّلات عن خدمات الموانئ.

- **ميزان دخل الاستثمار**

- **ارتفاع عجز ميزان دخل الاستثمار بنحو ٨,٨٪ خلال عام المُتابعة**

حقق العجز في ميزان دخل الاستثمار نحو ١٢,٤ مليار دولار خلال عام المُتابعة مُقابل ١١,٤ مليار دولار في العام السابق، بمُعدّل نمو ٨,٨٪ [شكل رقم (٧١/١)]، لارتفاع مدفوعات دخل الاستثمار بمقدار ٦٧٦ مليون دولار لتسجّل نحو ١٣ مليار دولار. وجاء ذلك انعكاسًا **لارتفاع** كلٍ من:

- الأرباح المُحوّلة للخارج الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المُباشر في مصر.
- الفوائد والتوزيعات على استثمارات الأجانب في السندات والأوراق المالية المصرية.

هذا بالإضافة إلى تراجُع مُتحصّلات دخل الاستثمار بمقدار ٣٦٩,٢ مليون دولار لتقتصر على نحو ٥٧٢,٩ مليون دولار نتيجة انخفاض الفوائد على الودائع بالخارج.

شكل رقم (٧١/١)
تطوّر ميزان دخل الاستثمار خلال عامي المُتابعة

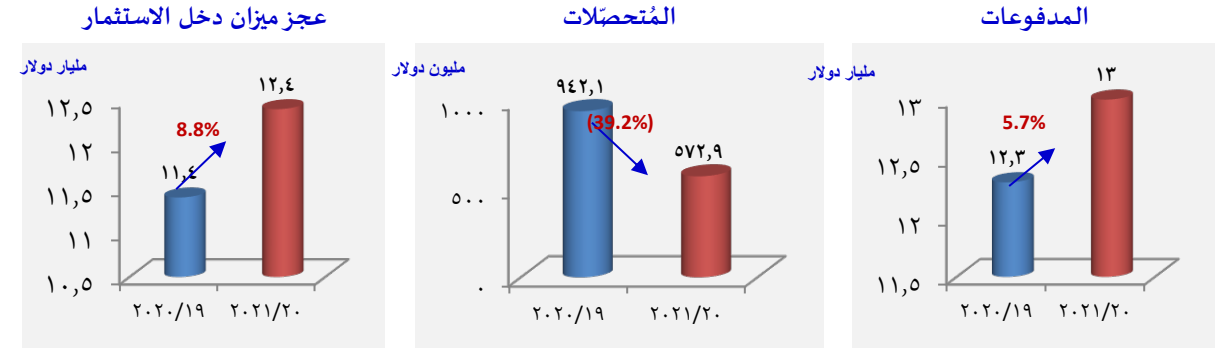

المصدر: البنك المركزي المصري.

التحويلات

- **١٣٪ مُعدّل نمو تحويلات المصريين العاملين بالخارج**

ارتفع صافي التحويلات الجارية بنحو ٣,٢ مليار دولار من ٢٧,٧ مليار دولار لتُسجّل نحو ٣٠,٩ مليار دولار خلال عام ٢٠٢١/٢٠، بنسبة نمو ١١,٦٪ عن العام السابق، ويرجع هذا التطوّر الإيجابي إلى نمو صافي التحويلات الخاصة مُمثلة في تحويلات المصريين العاملين بالخارج والتي تنامت بنحو ١٢,٩٪ لتُسجّل ٣١,٤ مليار دولار (بفارق ٣,٦ مليار دولار عن العام السابق ٢٠٢٠/١٩، والبالغة ٢٧,٨ مليار دولار) [شكل رقم (٧٢/١)]، وتعكس هذه التطورات ثقة المصريين المُقيمين بالخارج في سلامة الاقتصاد الوطني و عدم تعرّض أموالهم لأى مظهر من مظاهر الاضمحلال في المُستقبل القريب أو البعيد.

شكل رقم (٧٢/١)

تطوّر تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال الفترة من ٢٠١٧/١٦ حتى ٢٠٢١/٢٠

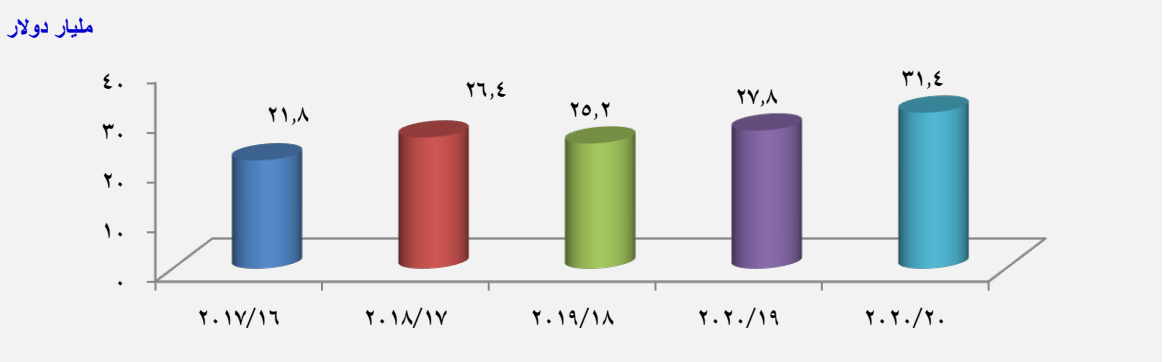

المصدر: البنك المركزي المصري، أكتوبر ٢٠٢١.

حساب المُعاملات الجارية

- **ارتفاع العجز في حساب المُعاملات الجارية إلى نحو ١٨,٤ مليار دولار خلال عام ٢٠٢١/٢٠**

أدت التطوّرات سالفة الذكر في الميزان الخدمي والتجاري (غير البترولي) وميزان دخل الاستثمار إلى تنامي عجز المُعاملات الجارية إلى نحو ١٨,٤ مليار دولار خلال عام ٢٠٢١/٢٠ بعد أن كان العجز في حدود ١١,٢ مليار دولار خلال العام السابق بفارق قدرُه ٧,٢ مليار دولار، وبمُعدّل تغيّر يربو على ٦٤٪.

ويُعتبر هذا الارتفاع مُؤقتًا، حيث أنه جاء كنتيجة أساسية للهبوط الملحوظ في الإيرادات السياحية إلى أقل من نصف ما تم تحقيقه خلال العام المالي السابق مُتأثّرة بتبِعات الجائحة.

ويُوضّح البيان التالي العوامل المُؤثّرة في التغيّر في حساب المُعاملات الجارية خلال فترة المُتابعة وبحسب أهمّيتها النسبية.

(مليون دولار)

حساب المُعاملات الجارية	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	الفرق
	(١١١٦٦,٧)	(١٨٤٣٦,٤)	(٧٢٦٩,٧)
ترتيب العوامل المُؤثرة في التغير في حساب المُعاملات الجارية خلال فترة المُقارنة طبقًا لأهميتها النسبية			
صافي متحصلات السفر	٦٦٤٦,٤	٢١٥٣,٣	(٤٤٩٣,١)
صافي التحويلات	٢٧٦٧٩,٩	٣٠٩٠٣,٤	٣٢٢٣,٥
صافي الواردات السلعية	(٦٢٨٤١,١)	(٧٠٧٣٦,١)	(٧٨٩٥)
باقي بنود حساب الخدمات، بالصافي	٢٣٢٦,١	٢٩٦٥,٧	٦٣٩,٦

المصدر: البنك المركزي المصري، أكتوبر ٢٠٢١.

حساب المُعاملات الرأسمالية والمالية

- **٢٣,٤ مليار دولار صافي تدفّق المُعاملات الرأسمالية والمالية للداخل**

ارتفع صافي التدفق للداخل في حساب المُعاملات الرأسمالية والمالية ليصل إلى نحو ٢٣,٤ مليار دولار خلال عام المُتابعة (٢٠٢١/٢٠) نظير ٥,٤ مليار دولار العام المالي السابق. وجاءت هذه النتيجة بصفة أساسية، بفعل تنامي الاستثمارات بمحفظة الأوراق المالية إلى صافي تدفق للداخل بلغ نحو ١٨,٧

مليار دولار خلال العام المالي الحالي (٢٠٢١/٢٠)، مُقابل صافي تدفق للخارج بلغ نحو ٧,٣ مليار دولار خلال العام السابق.

هذا مع مُلاحظة التطوّرات الآتية [جدول رقم (٣٢/١)]:

- تراجُع الاستثمار الأجنبي المُباشر ليُحقّق صافي تدفّق للداخل اقتصر على نحو ٥,٢ مليار دولار مُقابل نحو ٧,٥ مليار دولار (وقد جاء هذا الانخفاض مُتسقًا مع تراجُع الاستثمار الأجنبي المُباشر على الصعيد العالمي كنتيجة طبيعية لمخاوف المُستثمرين الناجمة عن استمرار جائحة فيروس كورونا عالميًا) .
- سجّل صافي استخدام القروض والتسهيلات طويلة ومتوسطة الأجل نحو ٦,٤ مليار دولار (مُقابل نحو ٦,٦ مليار دولار في العام السابق).
- سجّل صافي استخدام تسهيلات المُوردين والمُشترين قصيرة الأجل نحو ١,٥ مليار دولار (مُقابل صافي سداد ٢ مليار دولار).

جدول رقم (٣٢/١)
تطور بنود حساب المُعاملات الرأسمالية والمالية خلال عامي المُتابعة

(مليون دولار)

البيـــان	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠
الحساب الرأسمالي	(٢٤٨,٥)	(١٥٣)
الحساب المالي:	٥٦٢٣,١	٢٣٥٢٧
-الاستثمار المُباشر في مصر (صافي)	٧٤٥٣	٥٢١٤,٢
-استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر (صافي)	(٧٣٠٧,٣)	١٨٧٤٢,٤
-استثمارات محفظة الأوراق المالية في الخارج (صافي)	(٨١٨,١)	(٧٥٠,٧)
-الاستثمارات الأخرى (صافي)	٦٦٤٦,٧	٧٠٠,٢
-الاستثمار المُباشر في الخارج	(٣٥١,٢)	(٣٧٩,١)
الحساب الرأسمالي والمالي	٥٣٧٤,٦	٢٣٣٧٤

المصدر: البنك المركزي المصري.

صافي الاحتياطيّات الدولية

- **٤٠,٦ مليار دولار صافي الاحتياطيّات الدولية بنهاية يونيو ٢٠٢١**

شهدت الاحتياطيّات الدولية نموًا بلغ مُعدّله نحو ٤,٧٪ خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠/٢١، حيث سجّلت الاحتياطيّات في يوليو ٢٠٢٠ نحو ٣٨,٣ مليار دولار مُقابل نحو ٤٠,١ مليار دولار في ديسمبر من العام ذاته. وشهدت استقرارًا بدءًا من يناير ٢٠٢١ حتي يونيو ٢٠٢١ لتسجّل نحو ٤٠,٦ مليار دولار، لتكون بذلك مُتوافقة تمامًا مع ما كان مُتوقّعًا في خطة العام [(شكل رقم (٧٣/١)].

وقد ترتّب على تطوّر الاحتياطيّات الدولية من النقد الأجنبي تراجُع عدد شهور تغطية الواردات السلعية من نحو ٧,٧ شهرًا في يوليو ٢٠٢٠ إلى ٦,٩ و٧ أشهر في نوفمبر وديسمبر ٢٠٢٠، واستقرت الفترة عند ٧,١ شهرًا على امتداد أشهر النصف الثاني من عام المُتابعة.

شكل رقم (٧٣/١)
تطوّر صافي الاحتياطيّات الدولية

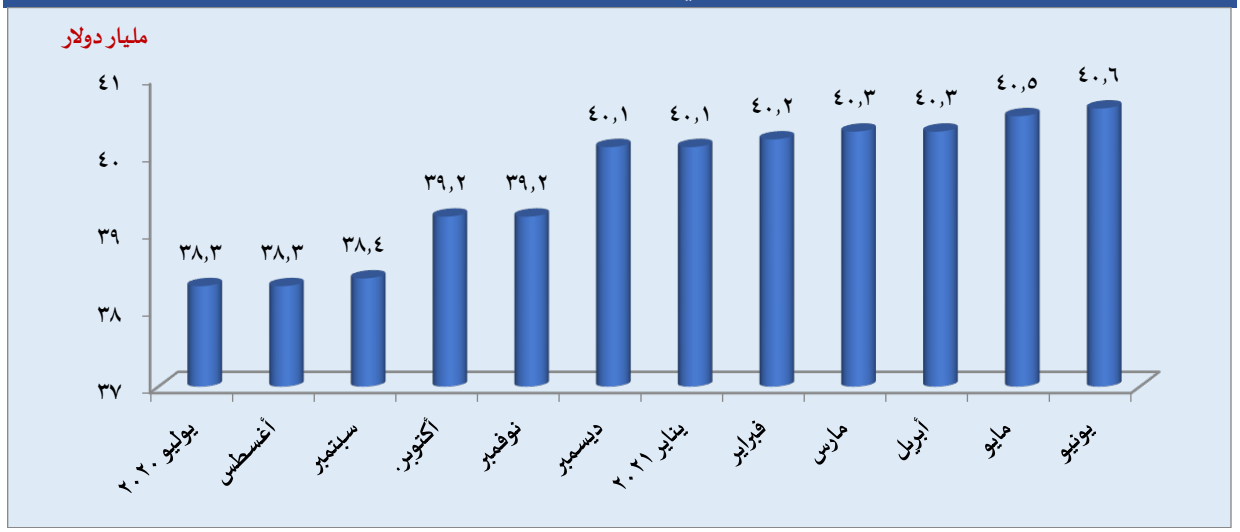

المصدر: البنك المركزي المصري، أكتوبر ٢٠٢١.

الميزان الكلي

- **١,٩ مليار دولار فائضًا في الميزان الكلي**

حقّقت المُعاملات الاقتصاديّة مع العالم الخارجي فائضًا كليًا بلغ نحو ١,٩ مليار دولار خلال عام المُتابعة بالمُقارنة بعجز بلغ نحو ٨,٦ مليار دولار خلال العام السابق، تأثّرًا بجائحة فيروس كورونا التي اجتاحت العالم، وهو مُؤشّر لِقُدرة الاقتصاد المصري على التعافي السريع من تبِعات الأزمات العالمية.

ويُلخّص الجدول رقم (٣٣/١) تطوّر بنود ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حسب الموازين الفرعية، وكذا الميزان الكلي لفترتي المُقارنة لعامي ٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢١/٢٠.

جدول رقم (٣٣/١)
أهم مُؤشّرات أداء ميزان المدفوعات

(٪)

البيان	العام المالي ٢٠٢٠/١٩	العام المالي ٢٠٢١/٢٠
الصادرات السلعية/ الواردات السلعية	٤٢	٤٠,٥
المُتحصلات الخدمية/ المدفوعات الخدمية	١٧٢,٩	١٤٧,١
المُتحصّلات الجارية/ المدفوعات الجارية	٨٧,٢	٨٠,٥
عجز الميزان التجاري/الناتج المحلي الإجمالي	(١٠)	(١٠,٤)
عجز الميزان الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	(٣,١)	(٤,٦)
الميزان الكلي/الناتج المحلي الإجمالي	(٢,٤)	٠,٥
الاستثمار الأجنبي المُباشر(صافي)/ الناتج المحلي الإجمالي	٢	١,٣

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أكتوبر ٢٠٢١.

الدين العام الخارجي

١٢٪ نسبة الزيادة في الدين الخارجي خلال عام ٢٠٢١/٢٠

تزايُد الدين العام الخارجي بشكل مُطرد من نحو ٥٥,٨ مليار دولار في نهاية شهر يونيو ٢٠١٦ إلى ١٣٧,٩ مليار دولار بنهاية شهر يونيو ٢٠٢١، مُحقّقًا بذلك ارتفاعًا ناهز نحو ١٤٧٪ خلال الفترة المذكورة. وفيما يخُص عام ٢٠٢١/٢٠، فقد بلغت الزيادة نحو ١٢٪ على النحو المُوضّح بالشكل رقم (٧٤/١).

شكل رقم (٧٤/١)
تطوّر حجم الدين العام الخارجي خلال الفترة من يونيو ٢٠١٦ حتى يونيو ٢٠٢١

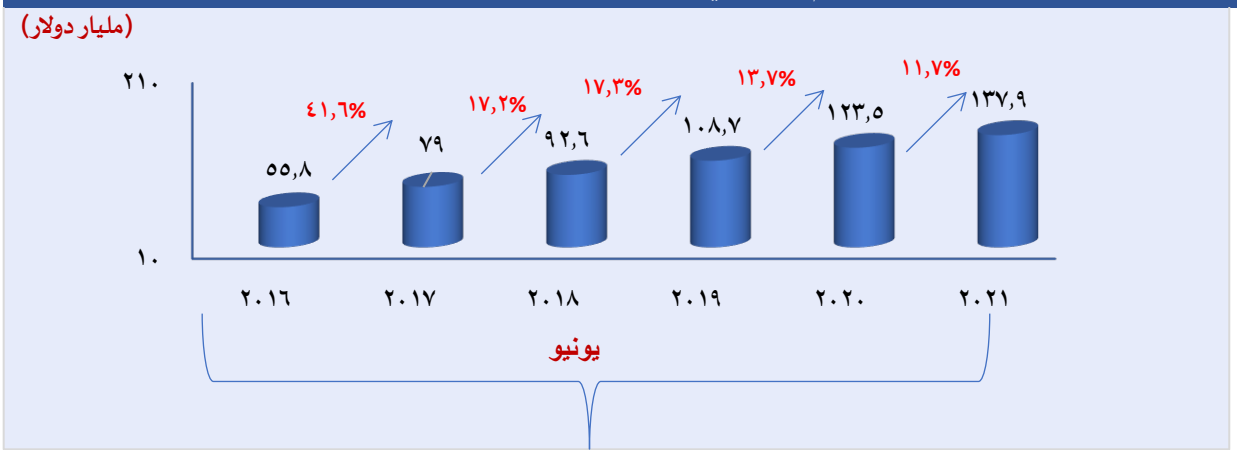

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية.

وعلى الرغم من هذا التزايد الملحوظ، إلا أن الدين الخارجي ما زال في الحدود الآمنة (أقل من ٤٠٪ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، وبالتالي لا يُشكّل الأمر خطرًا كبيرًا على استدامة الدين.

وكنسبة من الصادرات، فقد تجاوز الدين الخارجي النسبة الآمنة المُرتفعة (٢٤٠٪) بدرجة كبيرة حيث تخطّي حاجز الـ ٢٥٩٪ في يونيو ٢٠٢٠، وإن كان قد تراجع في عام المُتابعة إلى ٢٠٥%. أما بالنسبة لنسبة خدمة الدين الخارجي للصادرات الكلية، فقد تخطّت الحدود الآمنة أيضًا (٢١٪) بنهاية شهر يونيو ٢٠٢١، حيث سجّلت ٣٥,٤٪ في نهاية فترة المُتابعة [(جدول رقم (٣٣/١)، وشكل رقم (٧٥/١)].

جدول رقم (٣٣/١)
تطوّر نسبة الدين العام الخارجي وخدمة أعباءه للناتج المحلي الإجمالي والصادرات خلال الفترة من يونيو ٢٠١٦ حتي يونيو ٢٠٢١

البيان	يونيو					
	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
نسبة الدين الخارجي/ الناتج المحلي الإجمالي	١٦,٦	٣٣,٦	٣٧	٣٦	٣٣,٩	٣٤,٢
نسبة الدين الخارجي/ الصادرات السلعية والخدمية	١٦٠,٣	٢١٢,٩	١٩٥,٨	٢٠٥,٤	٢٥٩,١	٢٠٥,٤
نسبة خدمة الدين الخارجي/ الصادرات الكلية	١٤,٦	١٩,٧	٢٠	٢٥,٥	٣٦,١	٣٥,٤

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أكتوبر ٢٠٢١.

شكل رقم (٧٥/١)

نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي

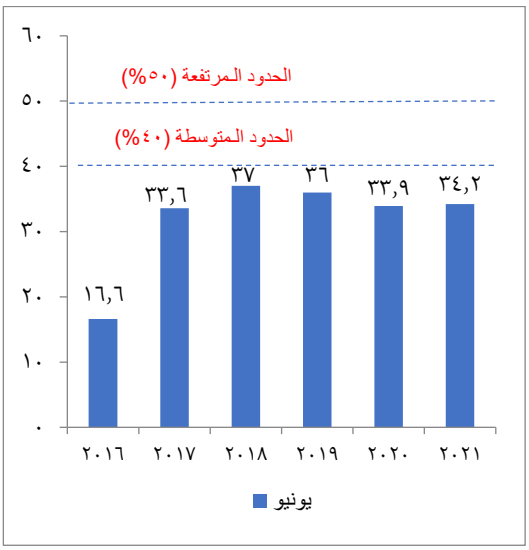

نسبة الدين الخارجي للصادرات السلعية والخدمية

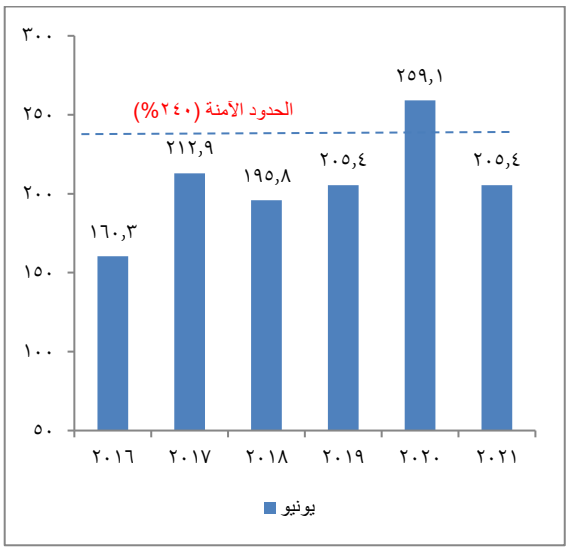

نسبة خدمة أعباء الدين الخارجي للصادرات الكلية

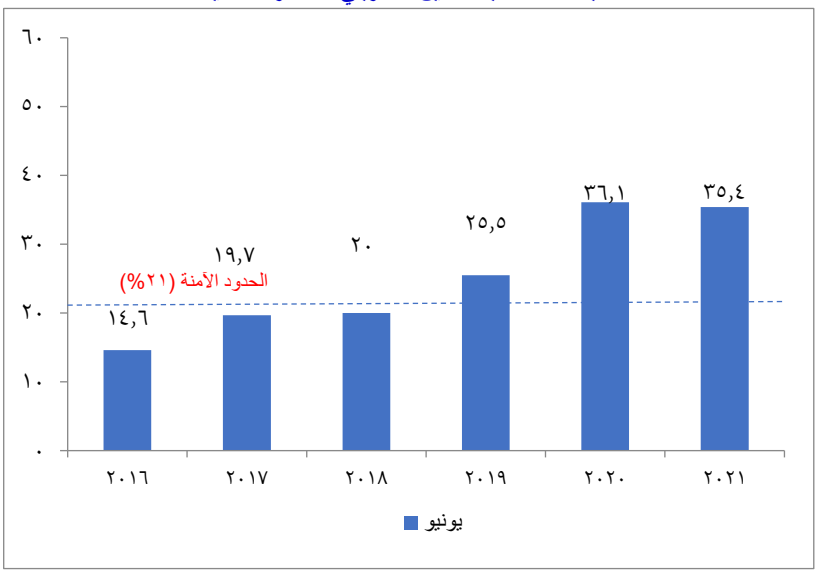

المصدر: البنك المركزي المصري، أكتوبر ٢٠٢١.

١٠٪ نسبة الديون الخارجية قصيرة الأجل

استأثرت الديون طويلة الأجل بالشطر الأعظم من إجمالي الدين الخارجي، وشكّلت نحو ٩٠٪ في نهاية شهر يونيو ٢٠٢١ مُقابل ١٠٪ للديون قصيرة الأجل، وذلك وفقًا لتوزيعات الدين العام الخارجي حسب أجل السداد.

٦٠٪ نصيب الحكومة العامة من الديون الخارجية

بلغ نصيب الحكومة العامة من الديون الخارجية لمصر نحو ٥٩,٨٪، بقيمة ٨٢,٤ مليار دولار. في حين بلغ نصيب البنك المركزي المصري من هذه الديون نحو ٢٥,٦ مليار دولار خلال الفترة ذاتها بنسبة ١٨,٥٪ من الإجمالي، ثم جاءت الديون الخارجية للقطاعات الأخرى في المركز الثالث بنحو ١٥,٥مليار دولار

(١١,٢٪)، وأخيرًا ديون البنوك الخارجية في ذيل القائمة، بنسبة ١٠,٤٪ (بقيمة ١٤,٤ مليار دولار) [(شكل رقم (٧٦)].

شكل رقم (٧٦/١)

توزيع الدين العام الخارجي حسب الجهات خلال شهر يونيو ٢٠٢١

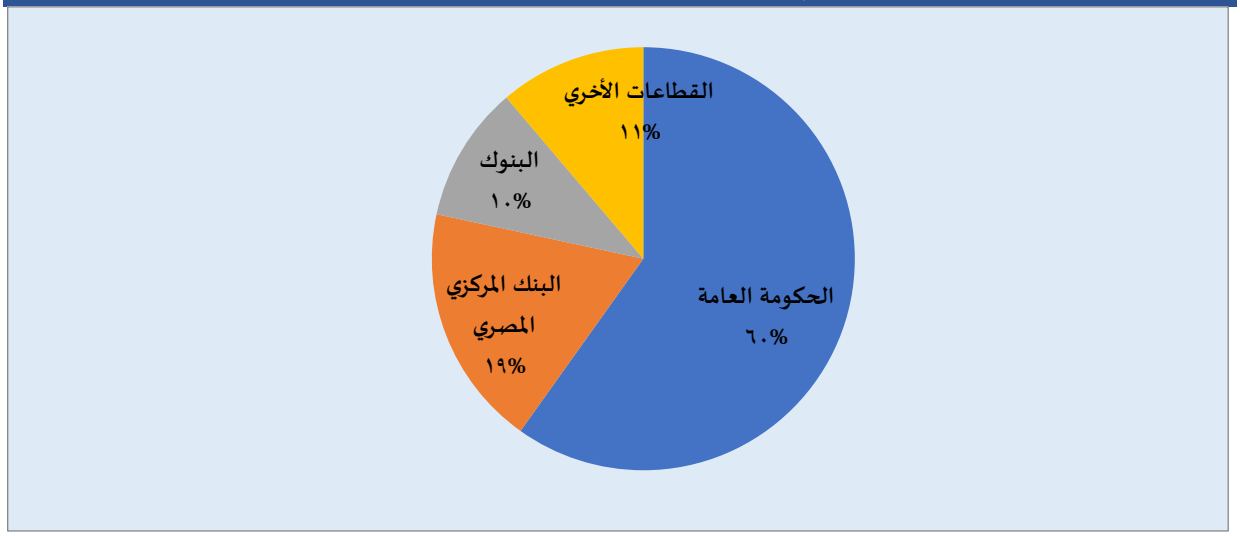

المصدر: البنك المركزي المصري، أكتوبر ٢٠٢١.

١-٦ سوق العمل والبطالة

تصاعُد حجم قوّة العمل بنحو ٩٪ خلال عام ٢٠٢١/٢٠

وفقًا لبيانات بحث القوي العاملة الذي يُصدرُه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فقد بلغ حجم قوّة العمل نحو ٢٩,١ مليون فرد بنهاية الربع الرابع من عام المُتابعة ٢٠٢١/٢٠ بالمُقارنة بنحو ٢٦,٧ مليون فرد بنهاية الربع المُناظر من العام السابق، بمُعدّل نمو قدرُه ٩٪.

وفي المُقابل، ارتفع عدد المُشتغلين ليصل إجماليهم إلى ٢٧ مليون فرد مُقارنة بنحو ٢٤,١ مليون فرد في نهاية الربع المُناظر من عام ٢٠٢٠/١٩، بمُعدّل نمو ١٢٪. وقد ترتب على ذلك، توليد فُرص عمل جديدة بلغت نحو ٢٨٨٥ ألف فُرصة خلال فترة المُقارنة.

وأسفرت التطوّرات سالفة الذكر عن جذب قدر من المُتعطّلين إلى سوق العمل بلغ حوالي ٤٥٩ ألف فرد، وهو ما يعني بدوره خفض مُعدّل البطالة إلى ٧,٣٪ بالمُقارنة بمُستواه السابق (٩,٦٪) [جدول رقم (٣٤/١)].

جدول رقم (٣٤/١)
مُؤشّرات سوق العمل بنهاية الربع الرابع من عامي المُتابعة

البيان	الربع الرابع ٢٠٢٠/١٩	الربع الرابع ٢٠٢١/٢٠	مُعدّل التغير (٪)
قوة العمل (بالألف)	٢٦,٦٨٩	٢٩,١١٥	٩,١
المُشتغلون (بالألف)	٢٤,١١٥	٢٧,٠٠٠	١٢
المُتعطلون (بالألف)	٢,٥٧٤	٢,١١٥	(١٧,٨)
مُعدّل البطالة (٪)	٩,٦	٧,٣	--

المصدر: النشرة الربع سنوية لبحث القوي العاملة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (أبريل – يونيو) ٢٠٢٠ – ٢٠٢١.

ويعكس تطوّر المُتغيّرات سالفة الذكر على امتداد فترة المُتابعة لعامي ٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢١/٢٠، تراجُع أعداد المُتعطّلين خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢١/٢٠ نتيجة توليد فرص عمل جديدة، وزيادة أعداد المُشتغلين وحجم قوة العمل مُقارنة بالربع ذاته من العام السابق.

<u>استيعاب قطاع الزراعة لنحو خُمس أعداد المُشتغلين</u>

تشير بيانات التوزيع النسبي للمشتغلين وفقًا للنشاط الاقتصادي خلال الربع الرابع من عام ٢٠/ ٢٠٢١ إلى تركّز النسبة الأكبر من المُشتغلين في قطاع الزراعة بنسبة ١٩,٢٪، ويليه، قطاع تجارة الجملة والتجزئة (١٥,٣٪)، وقطاع التشييد والبناء (١٣,٦٪)، ثم قطاع الصناعة التحويلية (١٢,٩٪)، ويتبعه قطاع النقل والتخزين (٨,٨٪)، وخدمات التعليم (٧,٥٪) بإجمالي ٧٧,٣٪ من جملة المُشتغلين [شكل رقم (٧٧/١)].

شكل رقم (٧٧/١)
التوزيع النسبي للمُشتغلين وفقاً للنشاط الاقتصادي
خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢١/٢٠

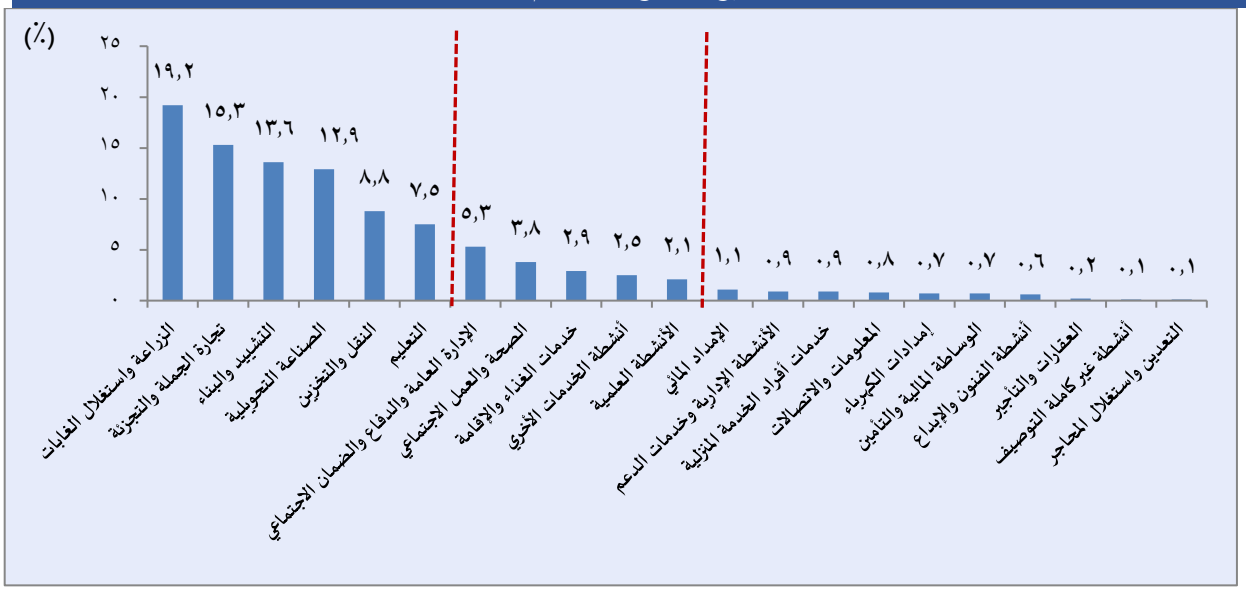

المصدر: النشرة الربع سنوية لبحث القوي العاملة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (أبريل – يونيو) ٢٠٢٠ – ٢٠٢١.

الخصائص الهيكلية للمُتعطّلين

- **استمرار التفاوت النوعي في مُعدّلات البطالة**

انخفض مُعدّل البطالة بين الإناث إلى ١٥٪ في نهاية الربع الرابع من عام ٢٠/ ٢٠٢١ مُقابل ١٦,٢٪ في الفترة المُناظرة من العام السابق، ويعكس ارتفاع هذه المُعدّلات استمرار قصور سوق العمل عن استيعاب الإناث قياساً بالذكور، واستدامة الفجوة النوعيّة بدرجة كبيرة. ويُلاحظ أيضًا انخفاض مُعدّل البطالة بين الذكور إلى ٥,٧٪ مُقابل ٨,٥٪ في فترة المُقارنة من العام السابق بحوالي ثلاث نقاط مئوية مما يعكس السهولة النسبية للذكور في الانضمام لسوق العمل قياسًا بالإناث [شكل رقم (٧٨/١)].

شكل رقم (٧٨/١)
تطوّر مُعدّلات البطالة النوعية خلال فترتي المُتابعة

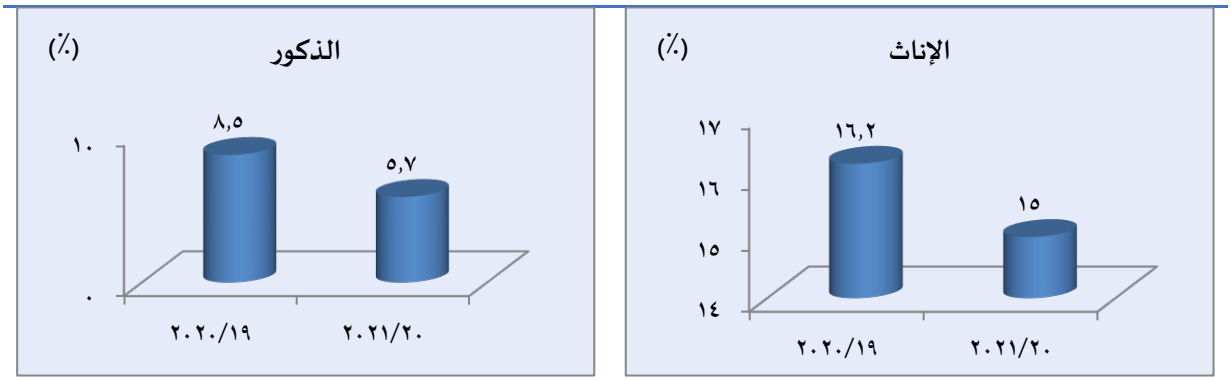

المصدر: النشرة الربع سنوية لبحث القوي العاملة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (أعداد مختلفة).

ولا شك أن هذه الفجوة النوعية الكبيرة في مُعدّل البطالة تُمثل إهدارًا للاستثمارات الكلية المُوجّهة لتنمية رأس المال البشري، وبخاصة مع تواجُد نحو ٧٣٢ ألفاً من الإناث في حالة بطالة، بنسبة ٣٤,٦٪ من جملة المُتعطّلين، على الرغم من تراجُع مُعدّل البطالة للإناث بشكل ملحوظ بدءًا من الربع الأول من عام المُتابعة ٢٠٢١/٢٠ [شكل رقم (٧٩/١)]، الأمر الذي يُؤكّد أهمّية التمكين الاقتصادي للمرأة بإتاحة الفُرص لمزيدٍ من المُشاركة في سوق العمل.

شكل رقم (٧٩/١)
مُعدّل البطالة وفقاً للنوع خلال فترتي المُتابعة

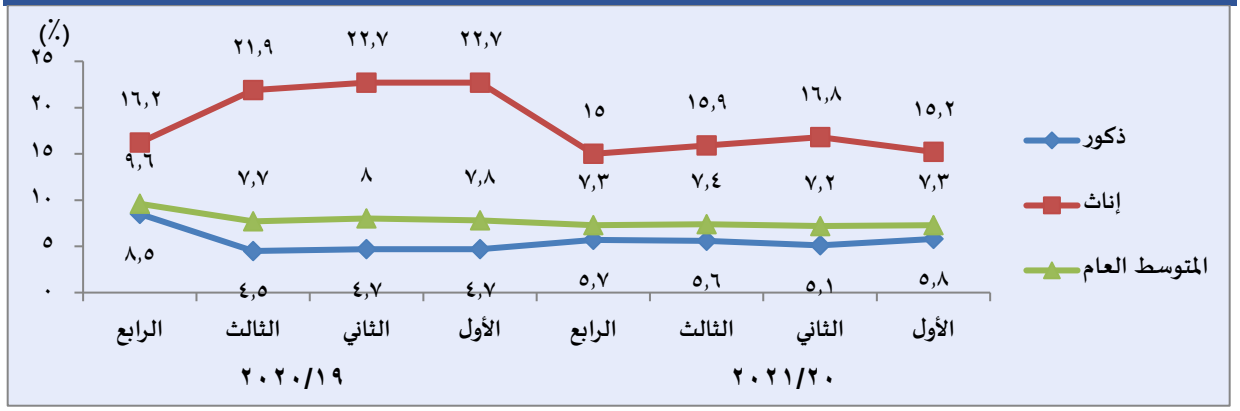

المصدر: النشرة الربع سنوية لبحث القوي العاملة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (أعداد مختلفة).

- **نحو ٦٨٪ من جملة المُتعطّلين في سن الشباب**

أظهرت نتائج بحث القوي العاملة أن نسبة المُتعطّلين من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٩ سنة قد بلغت نحو ٦٨,٤٪ من إجمالي المُتعطّلين بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠٢١/٢٠. وكما هو مُوضّح بالشكل رقم (٨٠/١)، فقد استحوذت الفئة العُمرية (٢٠ – ٢٤ سنة) على النسبة الأكبر بنحو ٣٣,١٪، ثم الفئة العُمرية (٢٥ – ٢٩) بنحو ٣٠,٣٪ من إجمالي المُتعطّلين، في حين بلغت هذه النسبة في الفئة العُمرية (٣٠ – ٣٩ سنة) نحو ١٨,٦٪.

شكل رقم (٨٠/١)
التوزيع النسبي للمُتعطّلين بحسب الفئات العُمرية
بنهاية الربع الرابع من عامي المُتابعة

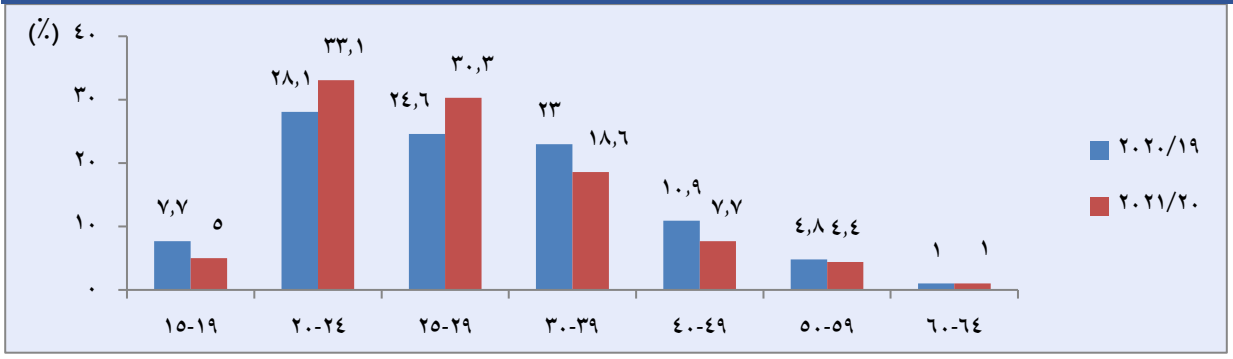

المصدر: النشرة الربع سنوية لبحث القوي العاملة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (نشرات مختلفة).

وبالنظر إلى مُعدّلات البطالة في الفئات العُمرية المُختلفة [شكل رقم (٨١/١)]، يُلاحظ تراجُع مُعدّل البطالة في كافة الفئات العُمرية، وجاء ذلك نتيجة جهود الدولة في تنفيذ المشروعات القومية التي استوعبت قدرًا كبيرًا من العمالة، إلى جانب تحسين بيئة الأعمال لجذب مزيدٍ من الاستثمارات.

شكل رقم (٨١/١)
مُعدّل البطالة وفقاً للفئات العُمرية بنهاية الربع الرابع من عامي المُتابعة

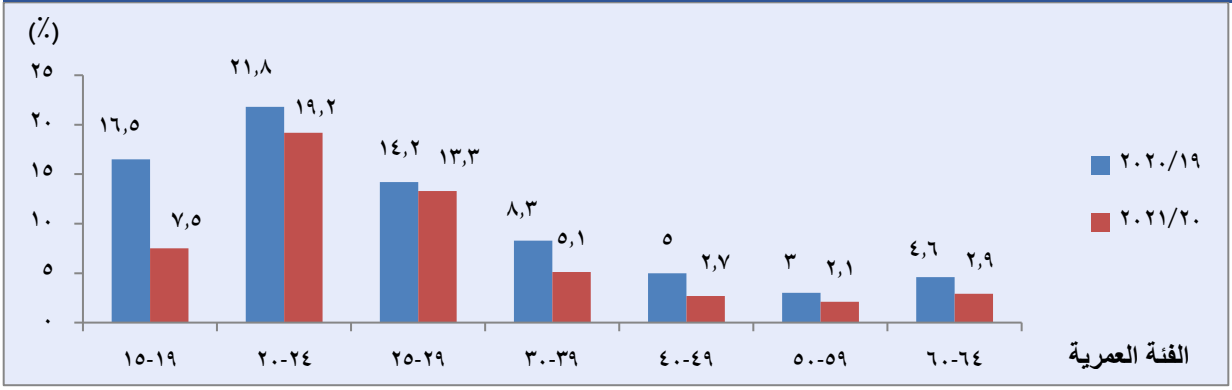

المصدر: النشرة الربع سنوية لبحث القوي العاملة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (نشرات مختلفة).

- **٤٤٪ نسبة المُتعطّلين من حملة المُؤهّلات العليا**

وفقًا للتوزيع النسبي للمتعطلين حسب المُستوي التعليمي، ارتفعت نسبة المُتعطّلين بين الفئات ذات المُؤهّلات العليا (الجامعي أو فوق الجامعي) خلال الربع الرابع من عام المُتابعة لتصل إلى ٤٣,٩٪ مُقارنة بنحو ٣١,٧٪ في الفترة المُماثلة من العام السابق، مُقابل نحو ٢٩,٤٪ بين حملة المُؤهّل المُتوسط الفني. في حين سجّلت هذه النسبة تراجُعًا ملحوظًا بين الحاصلين على مُؤهّل أقل من مُتوسط فني لِتبلُغ ٩,٥٪ مُقارنة بنحو ١٧,٢٪ دلالة على استيعاب السوق لعمالة تعليمها أقل من المُتوسط، ومُعظمها في مشروعات صغيرة ومُتناهية الصِغَر، ويغلُب عليها الطابع غير الرسمي [شكل رقم (٨٢/١)].

شكل رقم (٨٢/١)
التوزيع النسبي للمُتعطّلين (١٥ - ٦٤ سنة) طبقاً للحالة التعليمية بنهاية الربع الرابع من عامي المُتابعة

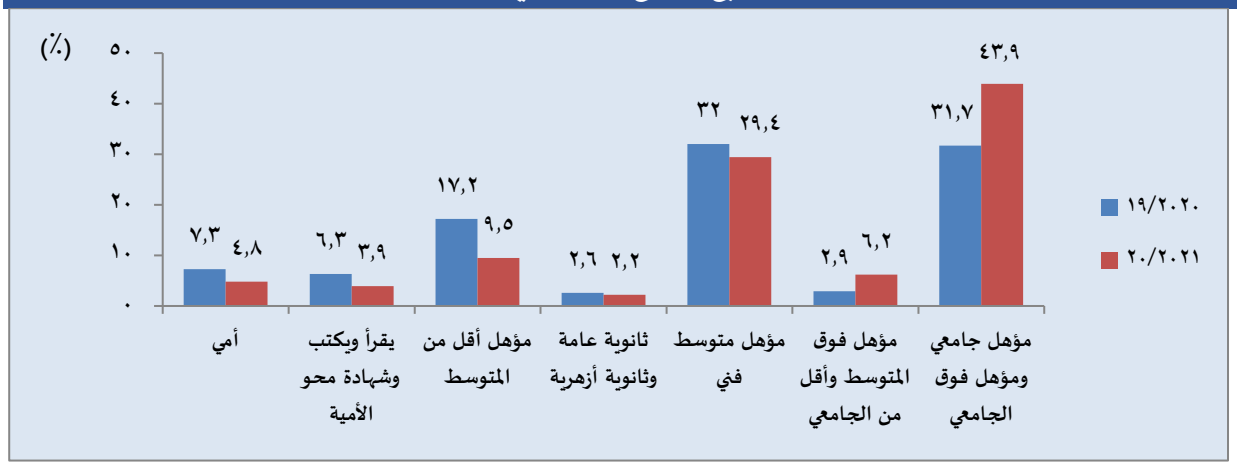

المصدر: النشرة الربع سنوية لبحث القوي العاملة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وتشير مُعدّلات البطالة وفقًا للحالة التعليمية إلى تراجع مُعدّل البطالة بين كافة الفئات وحاملي المُؤهّلات فيما عدا المُؤهّل فوق المُتوسط، مما يعكس تزايُد أعداد الخريجين من المعاهد ومدارس التعلم فوق المُتوسط في تخصّصات لا تتناسب بالضرورة مع احتياجات قطاع الأعمال [شكل رقم (٨٣/١)].

شكل رقم (٨٣/١)

مُعدّل البطالة وفقاً للمستوي التعليمي بنهاية الربع الرابع من عامي المُتابعة

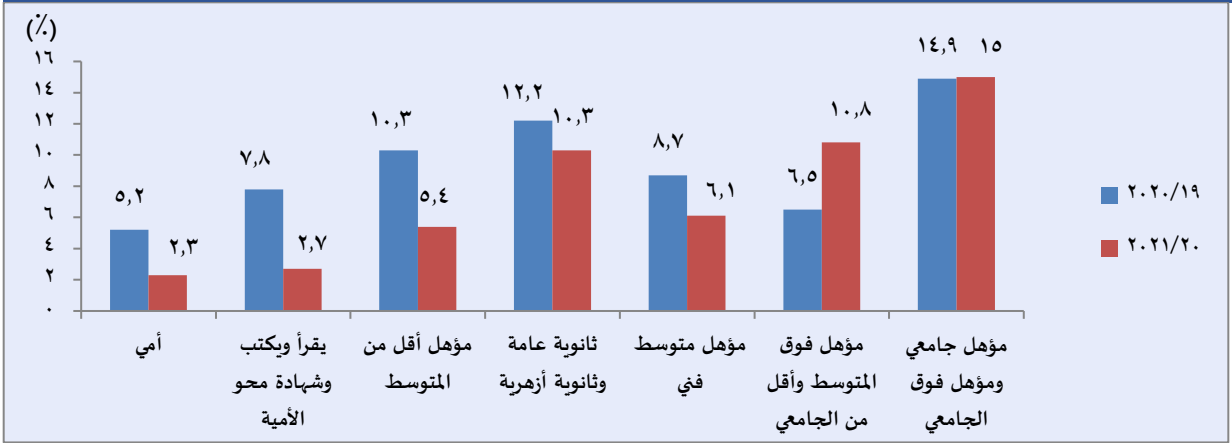

المصدر: النشرة الربع سنوية لبحث القوي العاملة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

- **انخفاض مُعدّلات البطالة بين أقاليم الجمهورية**

يُوضّح الشكل رقم (٨٤/١) تراجُع مُعدّلات البطالة في كافة أقاليم الجمهورية، عدا حضر وريف مُحافظات الحدود، ليُسجّلا ١٨,٢٪ و٢٥٪ مُقارنة بنحو ١٥,٦٪ و١٢٪ على الترتيب، ومع استقرار مُعدّل البطالة عند ١٣,٩٪ في المُحافظات الحضرية خلال عامي المُتابعة.

شكل رقم (٨٤/١)

مُعدّل البطالة الأقاليم الجغرافية بنهاية الربع الرابع من عامي المُتابعة

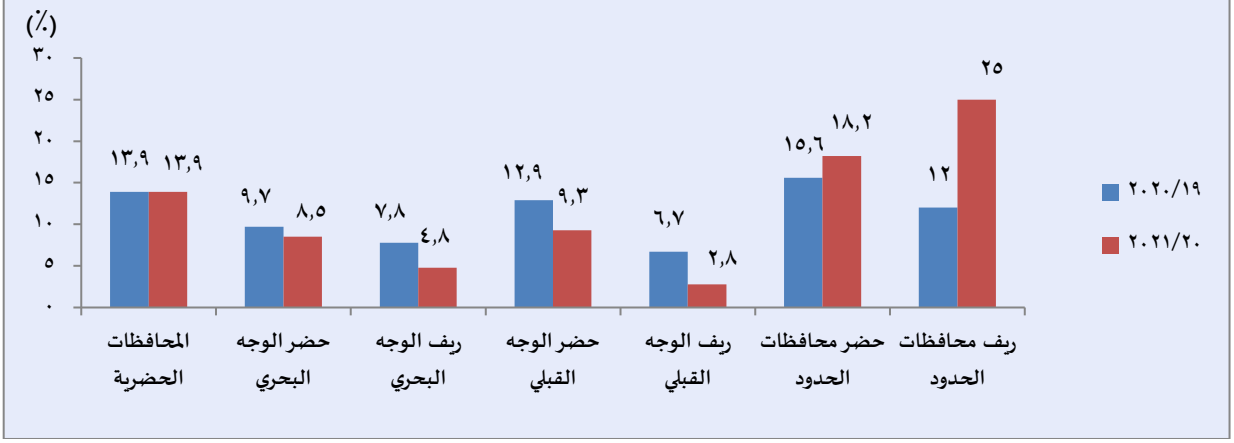

المصدر: النشرة الربع سنوية لبحث القوي العاملة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

- **انخفاض ملحوظ في نسبة المُتعطّلين الذين سبق لهم العمل**

تُشير البيانات الخاصة بهيكل المُتعطّلين طبقًا لنوع التعطّل إلى وجود انخفاض محسوس في نسبة المُتعطّلين الذي سبق لهم العمل، حيث بلغت ٥٤,٦٪ في الربع الرابع من عام ٢٠٢١/٢٠ مُقابل ٧٤٪ في

نهاية الربع المُناظر من العام السابق، ويكمُن هذا الانخفاض في تراجُع نسبة المُتعطّلين من الذكور إلى ٦٧,١٪ مُقابل ٨٥,٣٪ في نهاية الربع المُماثل من العام السابق [شكل رقم (٨٥)].

شكل رقم (٨٥)
التوزيع النسبي للمُتعطّلين خلال الربع الرابع من عامي المُتابعة

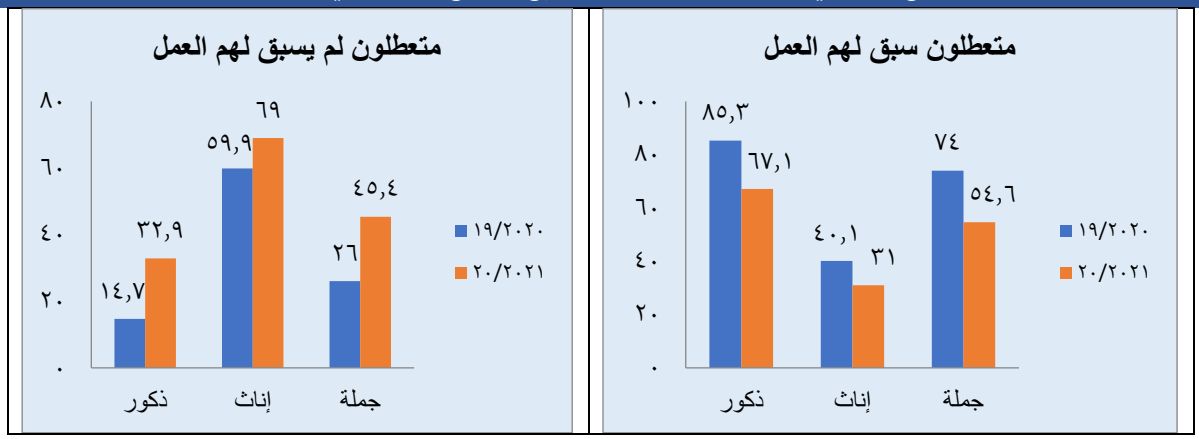

المصدر: النشرة الربع سنوية لبحث القوي العاملة – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (أعداد مختلفة).

وفيما يخُص نسبة المُتعطّلين ممن لم يسبق لهم العمل، فيظل الوضع صارخًا حيث يُشكلون نسبة تربو على ٤٥٪ من إجمالي المُتعطّلين، وهذه القضية المُزدوجة لطبيعة المُتعطّلين من حيث سبق أو عدم سبق انخراطهم في سوق العمل تُمثّل تحديًا كبيرًا أمام مُتخذي القرار، حيث أن قضية التشغيل لم تعد قاصِرة على استيعاب حديثي الانضمام إلى سوق العمل وتوفير فُرص عمل لهم، بل تمتد أيضًا لإعادة تشغيل من سبق له العمل وتعرّض للتعطّل، مع مُلاحظة تباين هذه النسب بين الإناث والذكور.

- **نشاط التمويل مُتناهي الصغر**

تجدر الإشارة إلى جهود **جهاز تنمية المشروعات المُتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر** في زيادة مُساهمتها في الاقتصاد القومي وخلق فرص عمل لائقة ومُنتِجَة للشباب في مُختلف مُحافظات الجمهورية، حيث يقوم الجهاز بتنسيق وتوحيد جهود كافة الجهات المعنيّة والجمعيّات الأهليّة والمُبادرات العاملة في هذا المجال. كما يهدف إلى وضع برنامج وطني لتنمية وتطوير المشروعات وتهيئة المُناخ اللازم لتشجيعها. ويعمل الجهاز من خلال شبكة الفروع الإقليمية المُنتشرة على مُستوى المُحافظات والتي تُعد الذراع التنفيذي للجهاز بإجمالي ٣٣ فرعًا يضم وحدات الشباك الواحد OSS، إضافة إلى الشِراكة مع حوالى ٦٠٠ جمعية أهلية معنيّة بتنمية المشروعات مُتناهية الصِغَر و ١٨٠٠ من أفرع البنوك المُنتشرة بجميع مُحافظات الجمهورية وعددٍ من شركاء التنمية المحليين.

ففي خلال الربع الرابع من عام المُتابعة (أبريل/ يونيو ٢٠٢١)، موّل الجهاز مشروعات بقيمة ١,٧ مليار جنيه، تمثّلت في قروض لتمويل المشروعات الصغيرة بقيمة مليار جنيه، وفّرت ما يقرُب من ١٥,٨ ألف فرصة عمل، كما قّدم قروضًا بلغت قيمتها نحو ٧٠٠ مليون جنيه للمشروعات مُتناهية الصغر وأتاحت نحو ٦١,٤ ألف فرصة عمل.

ووفقًا لتحليل نشاط التمويل مُتناهي الصغر حسب نوع المُستفيد، فتفيد بيانات الهيئة العامة للرقابة المالية أن نهاية الربع الرابع من عام ٢٠٢١/٢٠ شهدت نموًا ملحوظًا في عدد المُستفيدين وقيم التمويل الممنوحة للذكور والإناث مُقارنة بنهاية الربع المُناظر من عام ١٩/ ٢٠٢٠ على النحو المُوضّح بالجدول رقم (٣٥/١).

جدول رقم (٣٥/١)
تطوّر نشاط التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع المُستفيد بنهاية الربع الرابع من عامي المُتابعة

البيان	نهاية الربع الرابع ٢٠٢٠/١٩		نهاية الربع الرابع ٢٠٢١/٢٠	
	عدد المُستفيدين (ألف مُستفيد)	أرصدة التمويل (مليار جنيه)	عدد المُستفيدين (ألف مُستفيد)	أرصدة التمويل (مليار جنيه)
ذكور	١١٢٥,٦	٩	١٢٥٤,٧	١١,٩
إناث	١٩٧٩	٨,٢	٢٠٦٣,١	١٠,٦
إجمالي	٣١٠٤,٦	١٧,٢	٣٣١٧,٨	٢٢,٥

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠٢١.

ويعكس الجدول السابق استحواذ الحصّة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الذكور على المركز الأول بنسبة ٥٢,٩٪ بنهاية الربع الرابع من عام المُتابعة، وجاء الذكور في المركز الثاني من حيث عدد المُستفيدين بنسبة ٣٧,٨٪.

وعلى مستوي الأنشطة، يعكس الجدول رقم (٣٦/١) استحواذ النشاط التجاري على المركز الأول من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المُستفيدين، وذلك بقيمة ١٣,٨ مليار جنيه لنحو ٢,٢ مليون مُستفيد بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠٢١/٢٠ مُقارنة بنهاية الربع الرابع من العام المُناظر والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل ١٠,٦مليار جنيه لنحو ٢ مليون مُستفيد، كما احتلت الحصّة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري المرتبة الأولى بنسبة ٦١,٣٪، وكذا أعداد المُستفيدين بنسبة ٦٥,٣٪.

وجاء النشاط الزراعي في المركز الثاني من حيث أرصدة التمويل وعدد المُستفيدين بنحو ١٨,٢٪ و١٦,١٪ على الترتيب خلال فترة المُتابعة مُقارنة بنحو ١٥,٧٪ و١٣,٨٪ خلال الفترة ذاتها من العام السابق، ثم النشاط الخدمي بنسب ١٣,٨٪ و١٢,٤٪ مع مُلاحظة هامشية نسبة تمويل النشاط الإنتاجي والمُستفيدين بنسب (٦,٢٪ و٦,٧٪).

جدول رقم (٣٦/١)
تطوّر نشاط التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع النشاط بنهاية الربع الرابع من عامي المُتابعة

البيان	الربع الرابع ٢٠٢٠/١٩		الربع الرابع ٢٠٢١/٢٠	
	عدد المُستفيدين (ألف مستفيد)	أرصدة التمويل (مليار جنيه)	عدد المُستفيدين (ألف مستفيد)	أرصدة التمويل (مليار جنيه)
تجاري	٢٠٠٥,٩	١٠,٦	٢١٦٦,٧	١٣,٨
خدمي	٤٥٧,٧	٢,٧	٤١٢	٣,١

البيان	الربع الرابع ٢٠٢٠/١٩		الربع الرابع ٢٠٢١/٢٠	
	عدد المُستفيدين (ألف مستفيد)	أرصدة التمويل (مليار جنيه)	عدد المُستفيدين (ألف مستفيد)	أرصدة التمويل (مليار جنيه)
زراعي	٤٢٧,٣	٢,٧	٥٣٤,١	٤,١
إنتاجي	٢١٣,٧	١,٢	٢٠٥	١,٥
الإجمالي	٣١٠٤,٦	١٧,٢	٣٣١٧,٨	٢٢,٥

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠٢١.

وفيما يلي عرض مُقارن لأهم إنجازات جهاز تنمية المشروعات المُتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصِغَر خلال عام ٢٠٢٠، والفترة (يناير / يونيو) ٢٠٢١

أولاً: عام ٢٠٢٠

- ضخّ الجهاز تمويلًا إجماليًا بنحو ٤,٥ مليار جنيه، تضمّن قروضًا بنحو ٤,٤ مليار جنيه (مولت حوالي ١٣٨ ألف قرض صغير ومتناهي الصغر، ووفّرت ٢٢٤,٨ ألف فرصة عمل)، بالإضافة إلى مِنح لمشروعات البنية الأساسية والتنمية المُجتمعية والتدريب بنحو ١٣٨,٤ مليون جنيه (وفّرت ٢٣٠ ألف يومية عمل).
- بلغت نسبة التمويل المُوجّه للذكور ٥٨٪ (٨٠,٦ ألف قرض) و٤٢٪ للإناث، (بإجمالي ٥٧,٥ ألف قرض).
- احتل القطاع التجاري المرتبة الأولي من حيث التمويل حسب القطاعات الاقتصادية، حيث حصل على ٣,١ مليار جنيه بما يُمثّل نحو ٧٠٪ من إجمالي التمويل المُوجّه للمشروعات الصغيرة ومُتناهية الصغر، وجاء بعده القطاع الخدمي بنحو ١٥٪، ثم القطاعين الصناعي والحيواني بنحو ٧٪ لكلٍ منهما.
- جاءت الشريحة العُمرية (٣٠ – ٤٠ سنة) في الصدارة من حيث التمويل حسب الفئات العُمرية بنسبة ٣٦٪ (بما يُعادِل ١,٦ مليار جنيه)، تلتها الشريحة (٤٠ – ٥٠ سنة) بنحو ٣٢٪، بقيمة تمويل قدرُها ١,٢ مليار جنيه.
- احتلت محافظات الوجه القبلي المركز الأول من حيث التمويل طبقًا للتوزيع الجغرافي بنحو ٤٧٪ بإجمالي ٢,١ مليار جنيه، ثم محافظات الوجه البحري والمُحافظات الحضرية بنسب ٣٥٪ و١١٪ على الترتيب، في حين جاءت المُحافظات الحدودية في المركز الأخير بنسبة ٧٪.

ثانياً: الفترة (يناير / يونيو ٢٠٢١)

- ضخّ الجهاز قروضًا بإجمالي ٣ مليار جنيه، منها نحو ٢,٨ مليار جنيه لتمويل حوالي ٨٧,٧ ألف قرض صغير ومُتناهي الصغر، وساهم ذلك في توفير حوالي ١٤٦,٥ ألف فرصة عمل، بالإضافة

إلي مِنح لمشروعات البنية الأساسية والتنمية المُجتمعية والتدريب بلغت نحو ١٢٨,٤ مليون جنيه، وفّرت ٤١٤,٦ ألف يومية عمل.

- بلغت نسبة التمويل المُوجّه للذكور ٦٢٪ وللإناث ٣٨٪.
- وفقًا للتوزيع النسبي للتمويل حسب الفئات العُمرية، فقد جاءت نسبة التمويل المُتاح للفئة العُمرية (٣٠ – ٤٠ سنة) في المركز الأول بنحو ٣٦٪، تلتها الفئة العُمرية (٤٠ – ٥٠) بنحو ٢٨,١٪، في حين استحوذت الفئات الأخرى على ٣٥,٩٪ من إجمالي التمويل المُتاح.
- جاء القطاع التجاري في المُقدّمة بنسبة ٦٩٪ من إجمالي التمويل للقطاعات الاقتصاديّة، ثم القطاع الخدمي بنحو ١٩٪، تليه القطاعات الصناعية والإنتاج الحيواني والمهن الحُرّة بالنسبة الباقية (١٢٪).
- استحوذت محافظات الوجه القبلي على نسبة ٤٣,٦٪ من إجمالي التمويل المُتاح وفقًا للتوزيع الجغرافي، في حين جاءت محافظات الوجه البحري في المرتبة الثانية بنسبة ٣٧,٧٪، ثم المُحافظات الحضرية ومحافظات الحدود بنحو ١٢,٤٪ و٦,٣٪ على الترتيب.
- وفي مجال الخدمات غير المالية[١]، يُوضّح البيان التالي عدد العملاء الحاصلين على خدمات الشباك الواحد.

الخدمة المُقدمة	عدد العملاء	الخدمة المُقدمة	عدد العملاء
استصدار رخصة نهائية	٤٧٦٠	شهادات التصنيف للمشروعات	٢٦٥٤
رخصة مؤقتة لتوفيق الأوضاع	٥٥١	رقم قومي للمنشأة	٣٣٠١
رخص مؤقتة للمشروعات الجديدة	٥٢٨٤	سجل تجاري	٢٤٥
شهادات المزايا للعميل	٢٦٤١	بطاقة ضريبية	٢٣٦٢
تأمينات اجتماعية	١٣٧١		

المصدر: تقرير إنجازات جهاز تنمية المشروعات المُتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، يونيو ٢٠٢١.

(١) تهدف إلى مُساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة ومُتناهية الصغر في تطوير منتجاتهم وتحسين الجودة وزيادة المبيعات، وفي توسيع نطاق أعمالهم، وتوفير عمالة مُدربة.

١ـ٧ التضخّم

- **٤,٨% معدل التضخّم خلال عام ٢٠٢١/٢٠**

شهد العام المالي ٢٠٢١/٢٠ تراجُعًا في مُتوسط معدل التضخّم العام على أساس سنوي لكلٍ من الحضر وإجمالي الجمهورية، حيث انخفض من ٥,٧% و٥,٣% إلى ٤,٥% و٤,٨% على التوالي، كما هو موضّح بالشكل رقم (٨٦/١).

وجاء ذلك انعكاساً لسياسات الدولة خلال الفترة الأخيرة والتي تهدف إلى احتواء التضخّم لتحقيق استقرار الأسعار وتوفير السلع بأسعار مُناسبة تتوافق ودخول المُواطنين، وقد ترتب على ذلك خفض معدلات التضخّم للعام الرابع على التوالي.

شكل رقم (٨٦/١)
متوسط معدل التضخم العام خلال عامي المتابعة

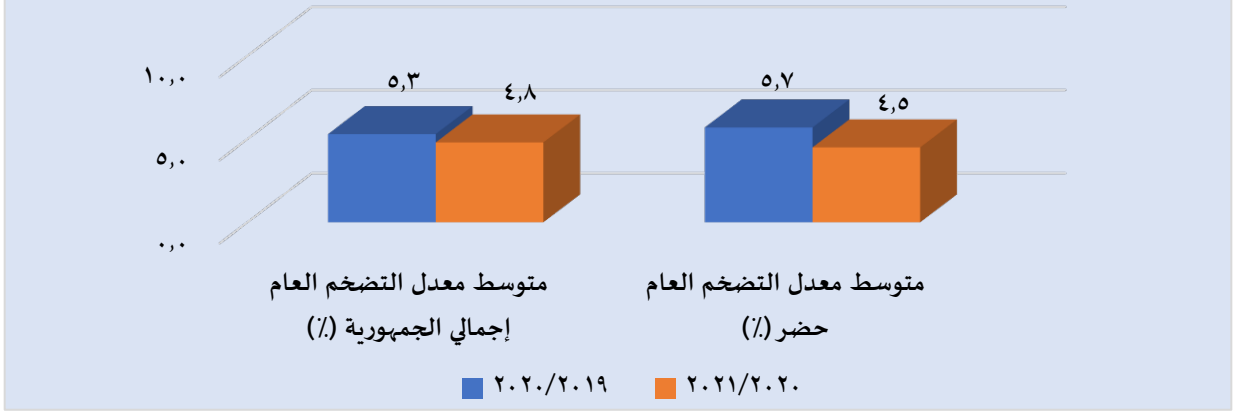

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المُستهلكين، يونيو ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

وفي سياق مُتصل، تشير البيانات إلى استمرار تراجُع معدلات التضخّم منذ أن سجّلت أعلى قيمة لها في عام ٢٠١٧/١٦ (٢٤,٦٪). ويتضح من الشكل رقم (٨٧/١) أن عام المُتابعة ٢٠٢١/٢٠ قد سجّل أدنى معدل للتضخّم بالمُقارنة بالأعوام الأربعة الماضية.

شكل رقم (٨٧/١)
متوسط معدل التضخم السنوي خلال الفترة من ٢٠١٧/١٦ حتى ٢٠٢١/٢٠
(إجمالي الجمهورية)

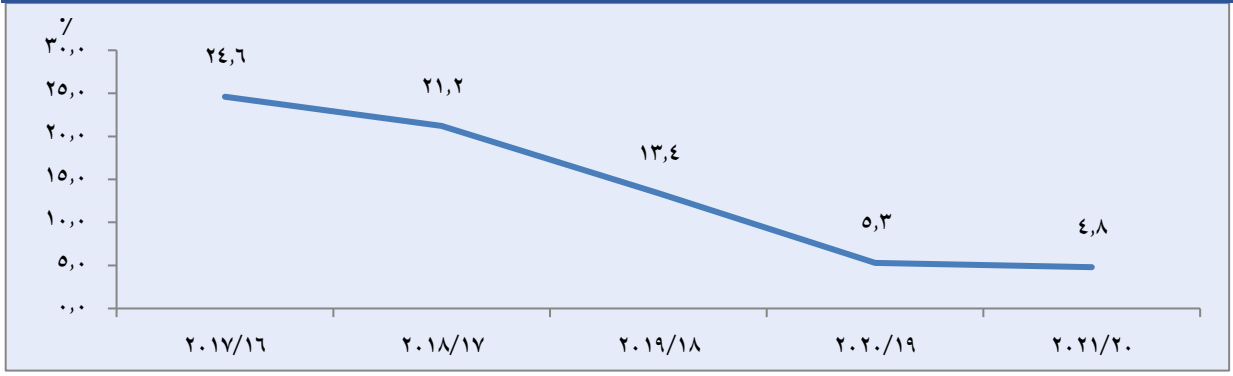

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المُستهلكين، يونيو ٢٠٢١.

- **تقارُب معدلات التضخّم على أساس شهري**

يعكس الشكل رقم (٨٨/١) نجاح جهود الدولة في احتواء التضخّم العام في كلٍ من حضر وإجمالي الجمهورية على أساس شهري خلال العام المالي (٢٠٢١/٢٠) مُقارنة بالعام السابق، حيث تُفيد البيانات تقارُب معدلات التضخّم بحضر الجمهورية بقيم تراوحت بين ٣,٤٪ و٥,٧٪ مُقارنة بقيم تفاوتت من ٣,١٪ إلى ٨,٧٪ خلال العام السابق. أما بالنسبة لإجمالي الجمهورية، فقد شهدت معدلات التضخّم تأرجُحاً بين ٣,٣٪ في شهر سبتمبر ٢٠٢٠ و٦,٣٪ في شهر نوفمبر من العام ذاته (وهو أعلى معدل تضخّم على امتداد عام ٢٠٢١/٢٠) مُقابل معدلات تضخم سجّلت (٤,٣٪ و٢,٧٪) في الأشهر ذاتها من العام السابق.

شكل رقم (٨٨/١)
تطوّر معدلات التضخم العام على أساس سنوي خلال عامي ٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢١/٢٠

حضر الجمهورية

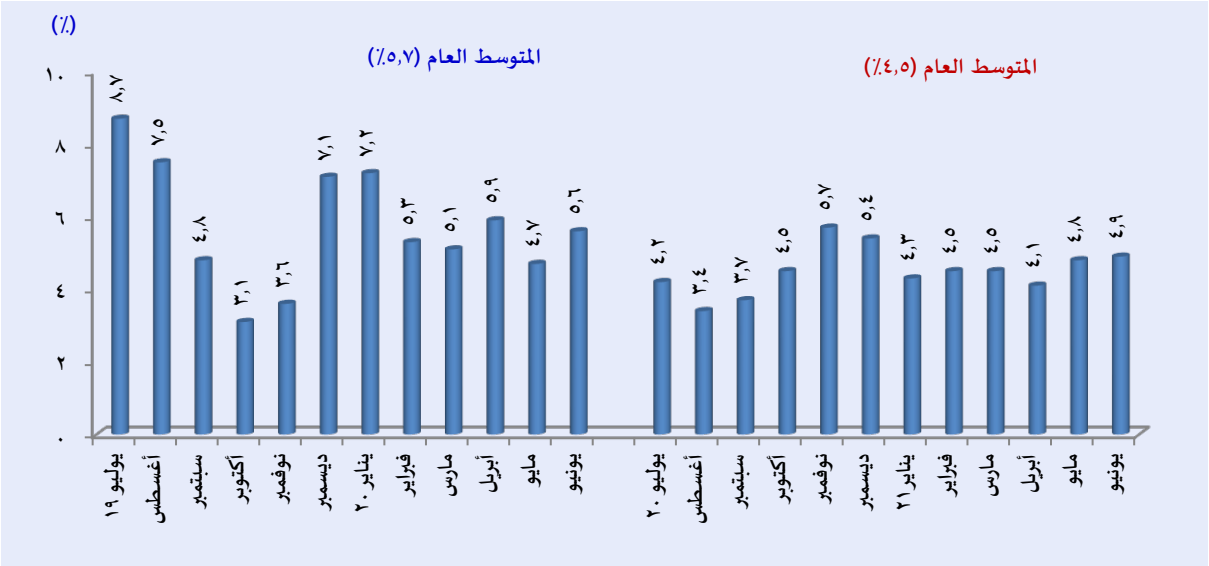

إجمالي الجمهورية

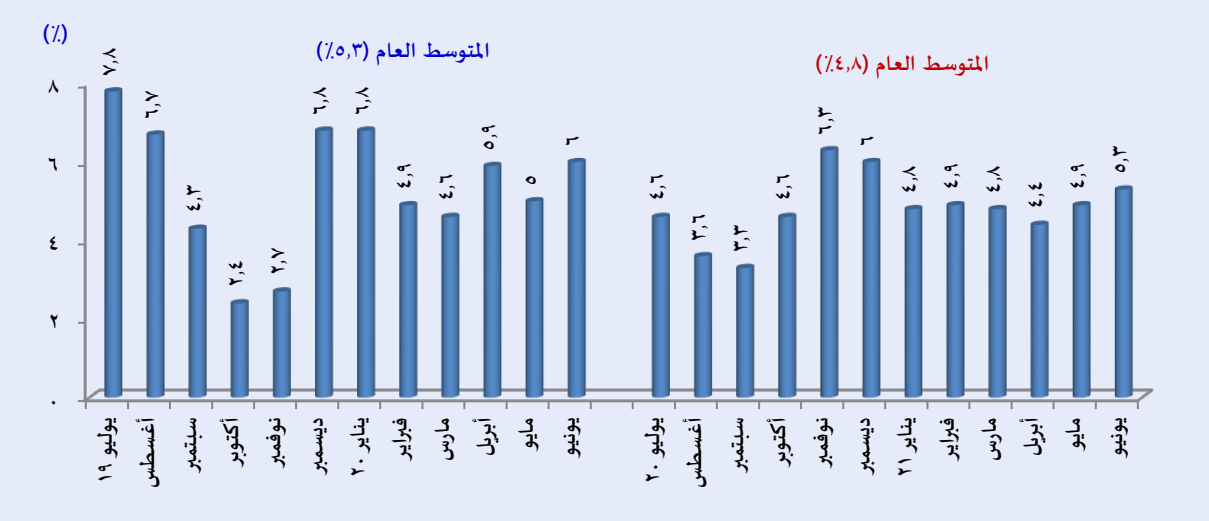

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المُستهلكين.

- **تراوح معدلات التضخّم في الفترات الربع السنوية بين ٣,٨% و٥,٢%**

يوضّح الشكل رقم (٨٩/١) تطوّر مُعدلات التضخّم العام لحضر الجمهورية على أساس ربع سنوي خلال عامي الـمُتابعة، حيث يشير إلى تناقُص معدل التضخّم لِيُسجِّل أقل قيمة في الربع الأول من عام الـمُتابعة (٣,٨٪) مُقارنة بـ ٧٪ خلال الربع الـمُناظر من العام السابق، وكذلك انخفاضه بشكل عام على امتداد الفترات البينية لعام ٢٠٢١/٢٠ ليتراجع في الربعين الثالث والرابع من ٥,٩٪ و٥,٤٪ إلى ٤,٤٪ و٤,٦٪ على التوالي.

وبالنسبة لإجمالي الجمهورية، فقد انخفض معدل التضخّم من ٦,٣٪ إلى ٣,٨٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢١/٢٠ قياسًا بالعام السابق، في حين سجّل أعلى قيمة في الربع الثاني من عام الـمُتابعة [(٥,٦٪) بالمُقارنة بـ ٤٪ في الفترة ذاتها من العام السابق].

شكل رقم (٨٩/١)
التطوّرات الشهرية لمعدل التضخم العام بحضر وإجمالي الجمهورية
(على أساس ربع سنوي) خلال الفترة من يوليو ٢٠١٩ حتي يونيو ٢٠٢١)

(أ) حضر الجمهورية

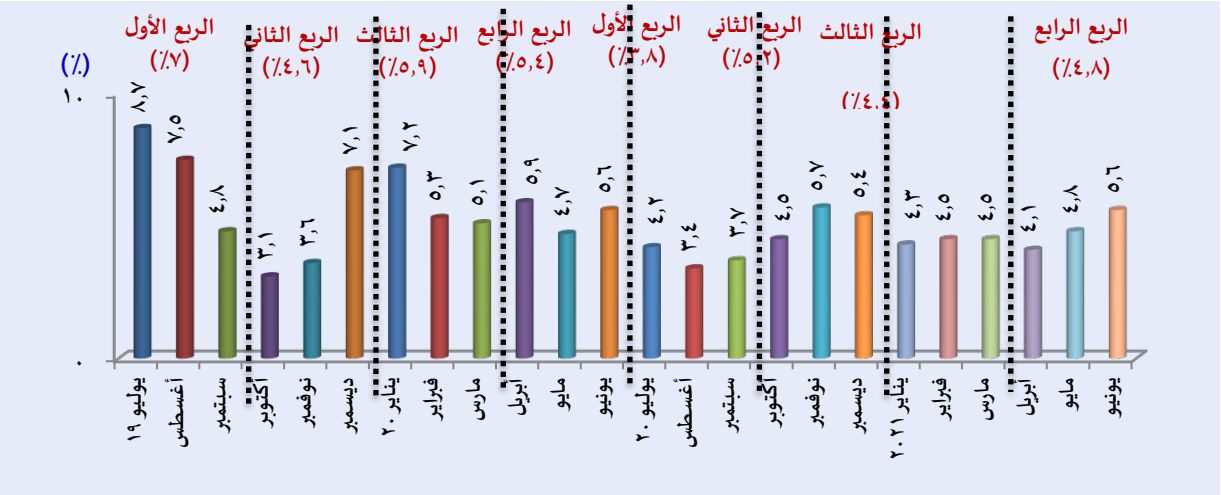

(ب) إجمالي الجمهورية

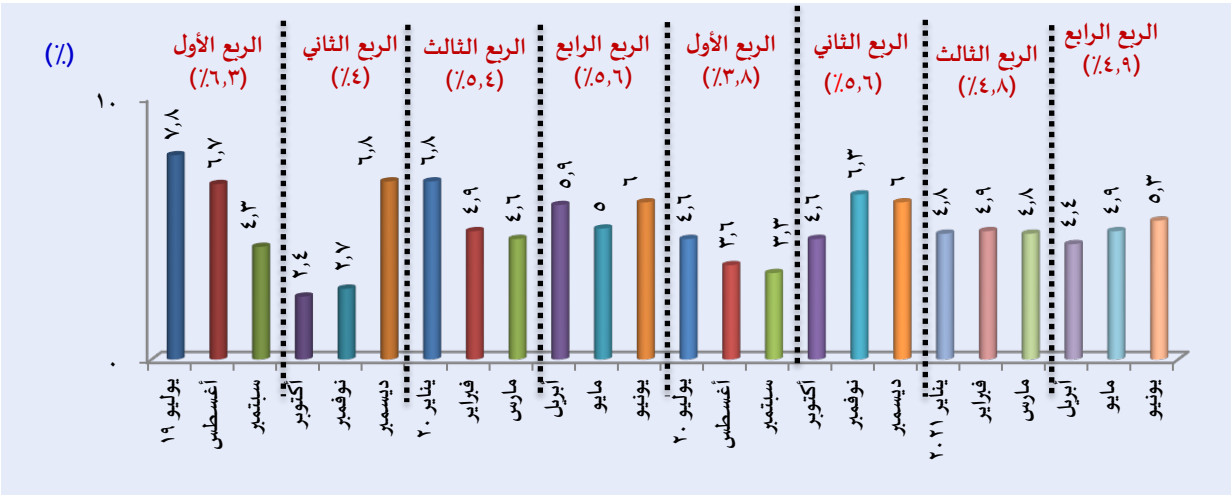

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المُستهلكين، يونيو ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

- **٣,٢٪ متوسط معدل التضخّم الأساسي خلال عام ٢٠٢١/٢٠**

يُشتق مُعدل التضخّم الأساسي من الرقم القياسي العام لأسعار المُستهلكين مُستبعداً منه أسعار السلع المُحدّدة إداريًا وتُمثّل حوالي ٢١,٤٪ من السلّة السلعية للمُستهلكين، بالإضافة إلى أسعار المواد الغذائية الأكثر تقلبًا وهي الخضروات والفاكهة، وتشكّل نحو ٥,٥٪ من السلّة السلعية للمُستهلكين.

وقد ارتفع مُتوسط معدل التضخّم الأساسي من ٢,٧٪ في عام ٢٠٢٠/١٩ إلى ٣,٢٪ في عام المُتابعة، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار بعض السلع الغذائية الأساسية، مثل الزيوت والألبان والجبن والبيض، فضلًا عن أسعار السلع والخدمات المُستخدمة في صيانة المنازل، والأجهزة والمُعدات الطبية.

ويُوضّح الشكل رقم (٩٠/١) التطوّر الشهري (على أساس سنوي) لمُعدلي التضخّم العام والأساسي، حيث يُلاحظ تزايد معدل التضخّم العام من يوليو حتي نوفمبر ٢٠٢٠، ثم تراجعه على نحو مُطرد في الشهور التالية حتي نهاية العام. وفي المُقابل، قفز مُعدل التضخّم الأساسي من مُستويات مُتدنّية في شهري يوليو وأغسطس ٢٠٢٠ ليصل إلى ٣,٣٪ في سبتمبر ثم واصل ارتفاعه إلى ٣,٨٪ بنهاية العام.

شكل رقم (٩٠/١)
تطوّر معدل التضخم العام والأساسي على أساس سنوي (شهر/ الشهر المناظر من العام السابق) خلال عامي المتابعة

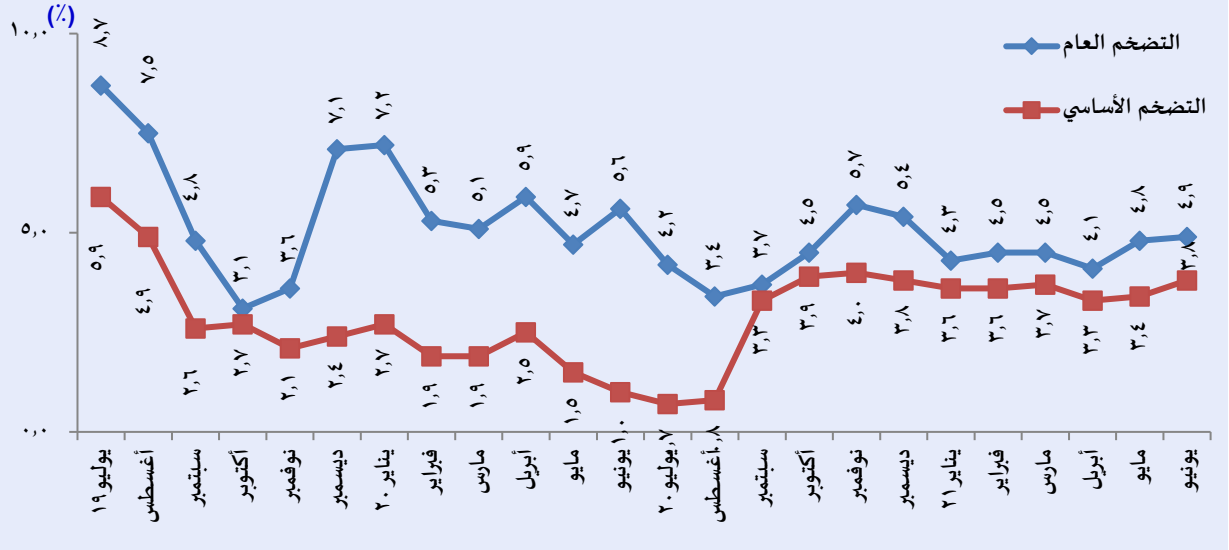

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، البنك المركزي المصري، يونيو ٢٠٢١.

وباستقراء التطوّرات الشهرية لمُعدل التضخّم لحضر وإجمالي الجمهورية على أساس سنوي، يُلاحظ تراجُع مُتوسط مُعدل التضخّم العام (٤,٥%) كما سبق الذكر مُقارنة بمُتوسط مُعدل التضخّم الأساسي (٣,٢%) بفارق ١,٣ نقطة مئوية خلال فترتي المُتابعة.

ويعكس الشكل رقم (٩١/١) معدلات التضخّم بين شهور عام المُتابعة، حيث سجّل شهر أكتوبر من عام ٢٠٢٠ أعلى معدل للتضخّم العام والأساسي (١,٨% و١,٧% على الترتيب).

شكل رقم (٩١/١)
معدل التضخم العام والأساسي على أساس شهري (نهاية الشهر/ نهاية الشهر السابق) خلال عام ٢٠٢١/٢٠

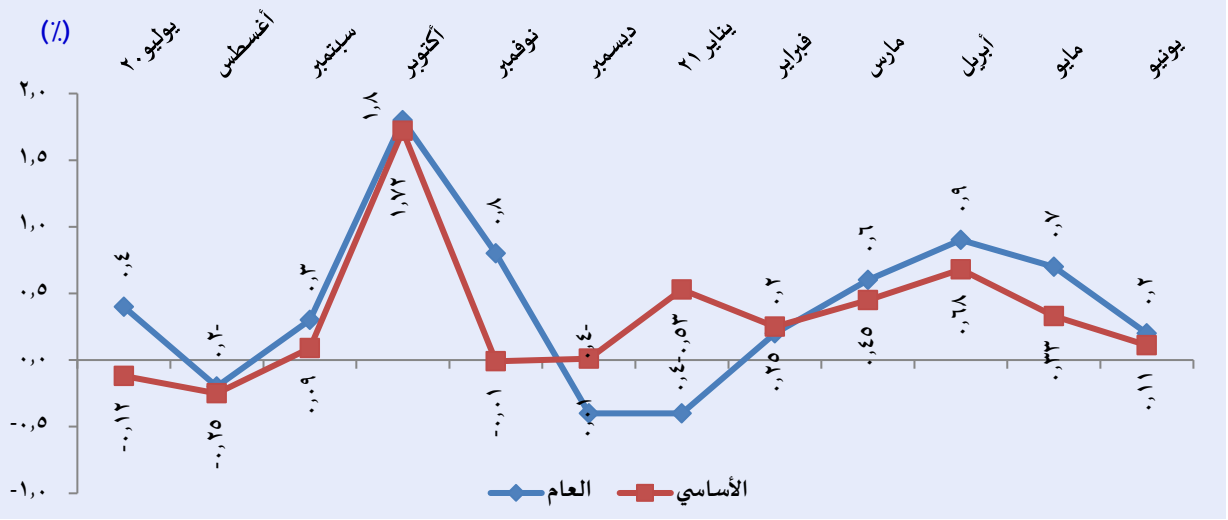

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، البنك المركزي المصري، يونيو ٢٠٢١.

وبالنسبة لمُعدلات التضخّم الشهرية (مُقارنة بالشهر السابق) على مستوي إجمالي الجمهورية من يوليو ٢٠٢٠ وحتى يوليو ٢٠٢١ [شكل رقم (٩٢/١)]، يُلاحظ الآتي:

- تقلّب المُعدلات – صعودًا وهبوطًا – على امتداد الفترة المذكورة.
- حقّقت مُعدّلات التضخّم قيمًا مُوجبة بدءًا من فبراير حتي يوليو ٢٠٢١، وتحقّق أعلى قيمة ٢,٣٪ في شهر أكتوبر ٢٠٢٠، مع ظهور معدلات سالبة خلال شهري أغسطس وديسمبر من عام ٢٠٢٠،وشهر يناير من عام ٢٠٢١.

شكل رقم (٩٢/١)
معدلات التضخم (الشهر عن الشهر السابق) لإجمالي الجمهورية خلال عام ٢٠٢١/٢٠

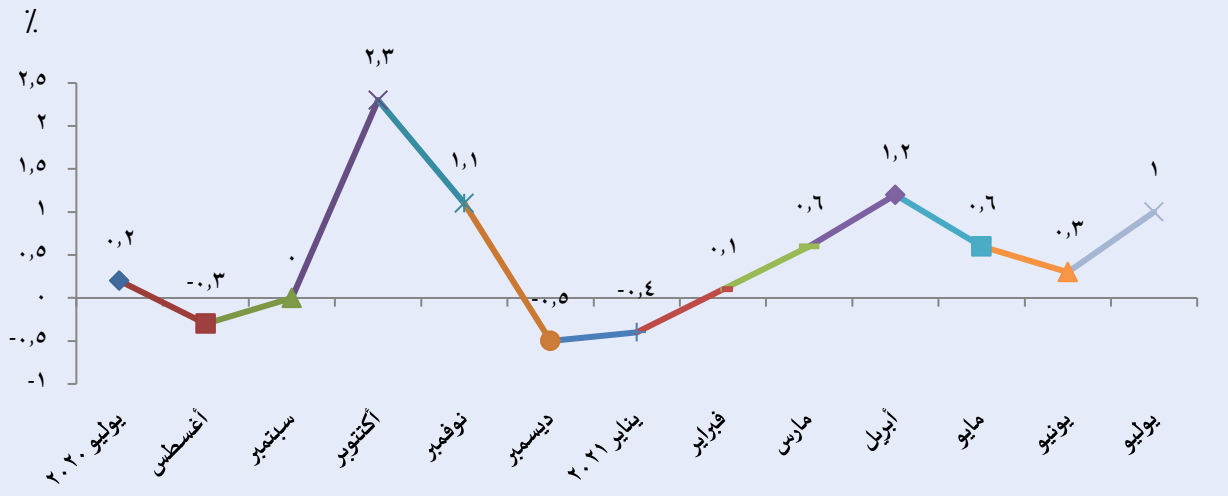

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،

- **ارتباط تطوّر الرقم القياسي العام لأسعار المُستهلكين بالتطوّرات في أسعار مجموعة الطعام والشراب**

يتأثّر الرقم القياسي لأسعار المُستهلكين بشكل مُباشر بالرقم القياسي لأسعار مجموعة الطعام والشراب. وباستقراء الشكل رقم (٩٣/١)، تتضّح العلاقة الارتباطية القوية بينهما، حيث سجّل الرقم القياسي العام لأسعار المُستهلكين لإجمالي الجمهورية نحو ١١٣,٢ نقطة في يونيو ٢٠٢١، وهو الرقم الأعلى على امتداد العام المالي ٢٠٢١/٢٠، بارتفاع طفيف قدره ٠,٣٪ عن البيانات الخاصة بشهر مايو ٢٠٢١. وجاء ذلك تأثرًا بالارتفاع الكبير في أسعار مجموعة الزيوت والدهون بنسبة ١٣,٥٪.

شكل رقم (٩٣/١)
تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلكين ولمجموعة الطعام والشراب خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠ على مستوي إجمالي الجمهورية

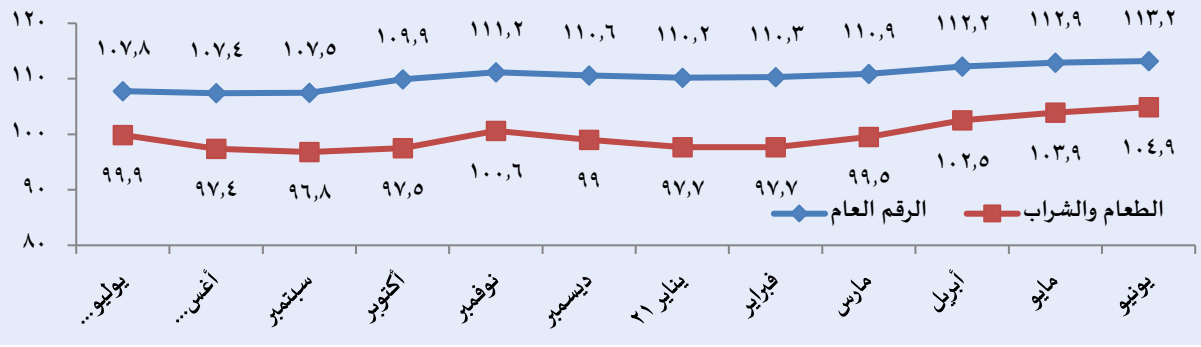

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المُستهلكين، يونيو ٢٠٢١.

وكما هو مُوضّح بالشكل رقم (٩٤/١)] يُعد التعليم هو المُساهِم الأساسي في ارتفاع المُستوى العام للأسعار، حيث استحوذت خدمات التعليم علي النسبة الأكبر من الارتفاع في مُستوى الأسعار خلال شهر يونيو ٢٠٢١ (١,٦١%من إجمالي ٥,٣%)، بنسبة مُساهمة تُناهز ٣٠%، وقد بلغ معدل التضخّم نحو ٢٩,٧٪، وذلك بسبب ارتفاع أسعار مجموعة التعليم الثانوي العام والفني بنسبة وصلت إلى (٥٦,٥%)، ثم مجموعة التعليم العالي بنسبة (١٣,٢%)، ومجموعة التعليم بعد الثانوي والفني بنسبة ١٢,٣%.

شكل رقم (٩٤/١)
مساهمة مجموعة السلع والخدمات في معدل التضخم السنوي في شهر يونيو ٢٠٢١

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المُستهلكين (يونيو ٢٠٢١).

وفيما يخُص معدل التضخّم للمجموعات المُختلفة من السلع والخدمات، فيُلاحظ تصاعُد مُعدّلات التضخّم لخدمات التعليم من ٢٨,٥% في يونيو ٢٠٢٠ إلى ٢٩,٧% في يونيو من عام ٢٠٢١/٢٠ كما سبق الذكر، وتليها مجموعة الطعام والشراب (من ٠,٤% إلى ٣,٣%)، ثم خدمات الثقافة والترفيه (من ٣,٣% إلى ٥%)، وتليها مجموعة السلع والخدمات المُتنوّعة (من ٤,٧% إلى ٨,٥%)، في حين تراجعت مُعدّلات التضخّم بشكل عام بالنسبة للمجموعات المُتبقية، وبصفة خاصة مجموعات الدخان والمشروبات الكحولية، والملابس والأحذية، والمطاعم والفنادق [شكل رقم (٩٥/١)].

شكل رقم (٩٥/١)
معدل التضخم (لإجمالي الجمهورية) لمجموعات السلع والخدمات
خلال شهري يونيو من عامي المتابعة

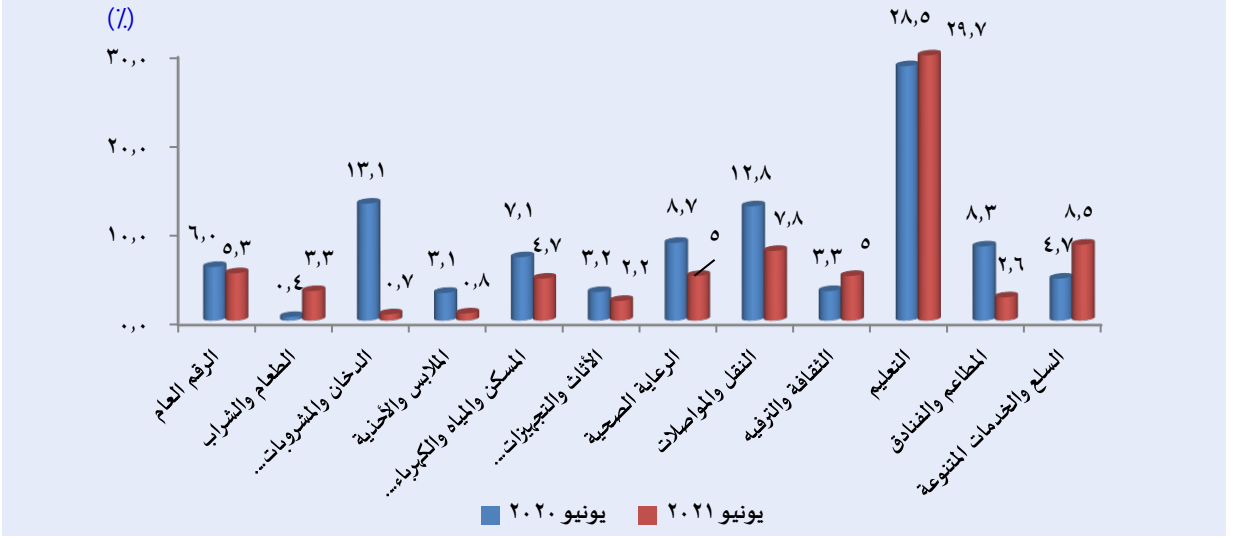

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المُستهلكين (يونيو ٢٠٢١).

المحور الثاني

التنمية القطاعيّة

٢ـ١ قطاع الزراعة والري

ناتج قطاع الزراعة والري

- **١٠,٨٪ معدل نمو ناتج قطاع الزراعة والري خلال عام المُتابعة**

حقّق ناتج قطاع الزراعة بالأسعار الجارية نموًا خلال عام المُتابعة بنحو ١٠,٨٪، حيث ارتفع إلى ٧٥٠,٢ مليار جنيه مُقابل ٦٧٧,٣ مليار جنيه خلال العام السابق، ليُحقّق بذلك نسبة مُساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ١٢,٥٪، وبذلك يكون الناتج المُحقّق أكبر مما كان متوقعًا بنحو ١,٥٪، وأقل مما كان مُستهدفًا بنحو ٢,٤٪.

وبالمثل، نما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة ٣,٨٪ من نحو ٤٣٨,٧ مليار جنيه إلى ٤٥٥,٢ مليار جنيه، ليتعادل بذلك مع ما كان مُستهدفًا بخطة العام ذاته، ويقترب مما كان مُتوقّعًا بفارق قيمته مليار جنيه [جدول رقم (١/٢)].

جدول رقم (١/٢)
ناتج قطاع الزراعة والري بالأسعار الجارية والثابتة خلال عامي ٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢١/٢٠، والمتوقع والمستهدف عام ٢٠٢١/٢٠

البيان	بالأسعار الجارية				بالأسعار الثابتة (فعلي)				
	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	معدل التغير (٪)	٢٠٢١/٢٠ (مُتوقع)	٢٠٢١/٢٠ (خطة)	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	معدل التغير (٪)	٢٠٢١/٢٠ (مُتوقع)	٢٠٢١/٢٠ (خطة)
الناتج الزراعي (مليار جنيه)	٦٧٧,٣	٧٥٠,٢	١٠,٨	٧٣٩,٦	٧٦٨,٣	٤٣٨,٧	٤٥٥,٢	٣,٨	٤٥٤,٢	٤٥٥
نسبة الناتج الزراعي للناتج المحلي الإجمالي (٪)	١٢,١	١٢,٥	--	١٢,٤	١١,٨	١١,٣	١١,٥	--	١١,٦	١١,٣

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

الاستثمارات

- **٥٪ نسبة مُساهمة استثمارات قطاع الزراعة والري في إجمالي الاستثمارات**

ارتفعت الاستثمارات المُنفّذة بقطاع الزراعة والري إلى ٤٢,٤ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠ بنسبة مُساهمة ٥,٢٪ من جملة الاستثمارات، وبنسبة نمو قدرُها ٤٪ عن استثمارات العام السابق والبالغة نحو ٤٠,٨ مليار جنيه، وبمعدل تراجُع ١٤,٩٪ و١,٤٪ عمّا كان مُتوقّعًا ومُستهدفًا في عام ٢٠٢١/٢٠ [جدول رقم (٢/٢)].

جدول رقم (٢/٢) الاستثمارات المنفذة في قطاع الزراعة والري خلال عامي ٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢١/٢٠، والمتوقعة والمستهدفة خلال عام ٢٠٢١/٢٠				
البيان	العام المالي			
	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	معدل النمو (٪)	٢٠٢١/٢٠ (مُتوقع)	٢٠٢١/٢٠ (خطة)
الاستثمارات الزراعية المنفذة (مليار جنيه)	٤٠,٨	٤٢,٤	٤	٤٩,٨	٤٣
نسبة الاستثمارات الزراعية لجملة الاستثمارات (٪)	٥,١	٥,٢	--	٦	٥,٨

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

التشغيل

- **٥,٣ مليون مُشتغل بالنشاط الزراعي**

يُعد قطاع الزراعة أكثر القطاعات توفيرًا لفُرَص العمل، حيث يعمل به نحو ٥,٣ مليون فرد، بنسبة ١٩,٦% من إجمالي المُشتغلين بكافة القطاعات الاقتصاديّة.

الميزان التجاري للزراعة

- **١٩,٥٪ نسبة تراجُع عجز الميزان التجاري الزراعي**

ارتفع عجز الميزان التجاري الزراعي بنحو ١٩,٥٪ خلال عام المُتابعة، حيث ارتفعت قيمة العجز من نحو ٦,٢ مليار دولار إلى ٧,٤ مليار دولار رغم تزايد الصادرات الزراعية بنسبة ٦,١٪، ويرجع تنامي العجز إلى ارتفاع الواردات الزراعية بنسبة ١٥,٨٪ [جدول رقم (٣/٢)].

جدول رقم (٣/٢) ميزان الحاصلات الزراعية خلال العام المالي ٢٠٢٠/١٩ و ٢٠/ ٢٠٢١			
(مليون دولار)			
البيان	العام المالي		
	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	معدل التغير (٪)
صادرات الحاصلات الزراعية	٢٣٥٨	٢٥٠١	٦,١
واردات الحاصلات الزراعية	٨٥٨٩	٩٩٤٨	١٥,٨
الميزان التجاري	(٦٢٣١)	(٧٤٤٧)	١٩,٥

المصدر: وزارة التجارة والصناعة، تقرير التجارة الخارجية المصرية غير البترولية.

وتجدُر الإشارة إلى أن روسيا الاتحادية جاءت ضمن المراكز الأولي في قائمة الدول المُستوردة لأهم الصادرات الزراعية بقيمة ٢٧٢ مليون دولار بنهاية يوليو ٢٠٢١، كما جاءت المملكة العربية السعودية في المركز الثاني بنحو ١٦٨ مليون دولار، وبعدها كلّ من هولندا وبريطانيا بنحو ١٧٠ و١٣٦ مليون دولار على الترتيب، ثم الإمارات العربية المُتحدة بقيمة ٨٢ مليون دولار.

وفيما يخُص الواردات الزراعية، فقد احتلّت الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول بإجمالي ١,٣ مليار دولار، ثم روسيا الاتحادية وأوكرانيا في المركزين الثاني والثالث بنحو ٨٠٠ و٧١٩ مليون دولار على التوالي، وتلتهما البرازيل بنحو ٤٤٧ مليون دولار.

إنجازات القطاع

أ) قطاع الزراعة

أولًا: المشروعات الزراعية التنموية العملاقة

- تنفيذ نحو أكثر من ٣٢٠ مشروعًا زراعيًا تنمويًا، بتكلفة تجاوزت ٤٠ مليار جنيه.
- مشروع الدلتا الجديدة، وهو أضخم مشروع استصلاح في المنطقة، بتكلفة ٢٥٠ مليار جنيه.
- مشروعات التوسّع الأفقي التي استهدفت أكثر من ٢ مليون فدان.
- المشروع القومي لتنمية البحيرات ومشروعات الثروة السمكية بمناطق غليون بكفر الشيخ وشرق التفريعة والديبة بدمياط.
- البرنامج القومي لإنتاج بذور الخضر لتقليل فاتورة الاستيراد.
- مشروع تنمية الريف المصري لاستصلاح وزراعة ١,٥ مليون فدان.
- التوسّع الرأسي لزيادة الإنتاجية وتحقيق طفرة في الأمن الغذائي.
- المشروع القومي للصوب الزراعية بهدف إنتاج محاصيل عالية الجودة والإنتاجية مع توفير غذاء صحي وآمن للمُواطنين.
- إنهاء المرحلة الأولى لمنظومة تحديث الري في مساحة مليون فدان، وإطلاقها في مساحة ٣,٧ مليون فدان.

ثانيًا: في مجال الإنتاج النباتي

- استنباط نحو ٢٤ هجينًا وصنفًا جديدًا وتسجيلهم لمحاصيل الخضر للتداول التجاري (الطماطم، والباذنجان، والفلفل، والكنتالوب، والبطيخ، والبازلاء، والبسلة، والفاصوليا).
- استنباط ٢٥ صنفًا جديدًا لمحاصيل الذرة الصفراء، والفول البلدي، والقطن، والشعير، والأرز، والبصل، والفول السوداني، ومحاصيل الأعلاف.

ثالثًا: في مجال دعم المُزارعين

- تمويل المحاصيل الاستراتيجية بنحو ٦ مليارات جنيه سنويًا، بفائدة مُيسّرة ٥٪، وتتحمّل الدولة عنها دعمًا بواقع ٧٪ بما يُعادل أكثر من ٥٠٠ مليون جنيه.
- بلغ حجم الإقراض من برنامج التنمية الزراعية (ADP) نحو ٥,٢ مليار جنيه لصالح ١١١ ألف مُستفيد لتمويل الأنشطة الزراعية والحيوانية.

رابعًا: في مجال الإرشاد الزراعي:

- تم تنفيذ ١٣,٦ ألف حقل إرشادي للنهوض بالمحاصيل الاستراتيجيّة، منها ١٨,١ ألف حقل إرشادي لزراعات القمح ساهمت في زيادة الإنتاج بنسبة ٣٥%، و٢,٤ ألف حقل إرشادي لزراعات الذرة، ساهمت في زيادة الإنتاج بنسبة ٢٠%.

خامسًا: في مجال الثروة الداجنة

- استثمار نحو ١٠٠ مليار جنيه في تنمية الثروة الداجنة، وتوفير ٣ ملايين فرصة عمل.
- إتاحة فرص استثمارية جديدة، وتخصيص ٢٢ موقعًا للاستثمار في الثروة الداجنة خارج الوادي لتوفير الأمان الحيوي.
- تخصيص (٩) مناطق في أربع مُحافظات بمساحة إجماليّة ١٩ ألف فدان للاستثمار الداجني.
- تطوير ورفع كفاءة ٦٢ مزرعة بإجمالي ١٧١ عنبرًا، ومنها ١٣ مزرعة تضُم ١٠١ عنبرًا لتحويلها من نظام التربية المفتوح إلى النظام المغلق، مما يُؤدّي إلى زيادة الإنتاجيّة وخفض تكاليف الإنتاج، وبالتالي زيادة العائد الاقتصادي.
- إنشاء وتطوير خط جديد لإنتاج لقاحات الدواجن وزيادة الطاقة الإنتاجية من ١٢٠ مليون إلى ٢ مليار جرعة سنويًا.
- اعتماد وتسجيل (٣٠) مُنشأة معزولة خالية من مرض انفلونزا الطيور بناءً على مُوافقة المُنظّمة العالمية للصحة الحيوانية (OIE).

سادسًا: في مجال الإنتاج الحيواني

- استفادة نحو ٢٨ ألف مُربي من المشروع القومي لإحياء البتلو، بإجمالي ٤,٦ مليار جنيه.
- إنشاء نحو (٦٠٠) نقطة تلقيح اصطناعي حديثة مُجهزة بالوحدات البيطرية، وإنتاج ٩٢٨ ألف جُرعة قصيّبات محليّة.
- استهداف تطوير ٨٢٦ مركزًا لتجميع الألبان، واعتماد قروض لنحو (٩٧) مركزًا بإجمالي ٢٥٣ مليون جنيه بفائدة مُيسّرة ٥٪.
- استفادة نحو ٣٢٨ ألف مزارع من مُبادرة تأجيل الأقساط المُستحقة، بإجمالي مديونية قدرُها ٨,٩ مليار جنيه.
- إطلاق ١٠٤٥ قافلة بيطرية علاجية مجّانية بمُختلف مُحافظات الجمهورية لدعم المُربّين، وتم تحصين نحو ١١٥,٧ مليون رأس ماشية ضد أمراض الحُمّى القُلاعيّة وحُمّى الوادي المنصدِع والجلد العقدي وجُدري الأغنام.
- الانتهاء من تطوير وتشغيل ٦٧ مركزًا لتجميع الألبان، وكذا الانتهاء من تجهيزات وإنشاءات نحو ٥٩ مركزًا آخر.

سابعًا: مشروعات الإنتاج الحيواني المُتكامل

- مشروع مدينة يوسف الصديق بمُحافظة الفيوم، على مساحة ٤٨٥ فدانًا، ويضُم (٣) مزارع لتربية وتسمين الماشية بطاقة استيعابيّة ١٨ ألف رأس، ومجزر آلي ومصنع لإنتاج اللحوم وتعبئتها، ومنافذ بيع على مساحة ألف متر مُربع.
- مُجمّعات الإنتاج الحيواني بمُحافظة البحيرة:

تم افتتاح المجمّعات رقم ١، ٢، ٣، ٤ على مساحة ٤٠ ألف فدان (١٥ ألف لكلٍ من المجمّع الأول والثاني و٥ آلاف فدان لكلٍ من المجمّعين الثالث والرابع).

- مزارع الإنتاج الحيواني بمُحافظات الغربية وبني سويف ودمياط:

تم تشغيل (٣) مزارع بمُحافظة الغربية تضُم ٢,٢ ألف رأس ماشية، ومزرعة واحدة بمُحافظة بني سويف تضُم ألف رأس، ومزرعة واحدة بمُحافظة دمياط، بطاقة ٨٠٠ رأس ماشية.

- مشروع المليون رأس ماشية:

تم إطلاقه عام ٢٠٢٠، وقد بدأ بتربية ٢٠٠ ألف رأس من الأبقار، ويقع هذا المشروع في منطقة غرب النوبارية بمُحافظة البحيرة وعلى مساحة ٣٥٠ فدانًا تابعة لمركز البحوث الزراعيّة.

- مشروع مُجمّع الإنتاج الحيواني بمُحافظة الفيوم:

بدأ هذا المشروع في يناير ٢٠٢١، حيث تم إنشاء المجمّع بمنطقة قارون بطاقة ١٠ آلاف رأس ماشية.

ثامنًا: الإنتاج السمكي:

- افتتاح المرحلة الأولى من مشروع الفيروز لاستزراع السمك شرق التفريعة لمُحافظة بورسعيد على مساحة ٢٦ ألف فدان، وقد تم افتتاحه في يناير ٢٠٢١، ويتكوّن من مزارع سمكية بإجمالي ٥,٩ ألف حوض بمساحة ١,٧٥ فدانًا لكل حوض، بطاقة إنتاجيّة تربو على ١٣ ألف طن سنويًا من الأسماك والجمبري.

تاسعًا: دعم الصادرات الزراعة المصرية

- تنامي الصادرات الزراعية المصرية إلى نحو ٥,٢ مليون طن بقيمة ٢,٢ مليار دولار.
- اتساع النطاق الجغرافي للصادرات الزراعية ليشمل نحو ١٥٠ دولة تستورد ٢٥٥ سلعة من الصادرات الزراعية المُتنوّعة.

عاشرًا: في مجال التحول الرقمي

- إطلاق منظومة كارت الفلاح الذكي في ٢٣ محافظة حتى الآن، وقد بلغ عدد كروت الفلاح المصدرة حتى أغسطس ٢٠٢١ نحو ٣ مليون كارت.
- ميكنة خدمات الحجر الزراعي وربط الموانئ المصرية وخدمات المعامل لتقديم الخدمات بشكل رقمي.

- تدريب نحو ٨ آلاف مُستخدم في الجمعيّات الزراعية على استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي.
- استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في حصر مساحات المحاصيل الزراعية.

حادي عشر: في مجال تحقيق الاكتفاء الذاتي:

- حقّقت مصر الاكتفاء الذاتي في تسعة محاصيل زراعيّة، أهمّها الخُضَر بإنتاج ٥,٥ مليون طن، والفاكهة بإنتاج ١٠,٧ مليون طن، والأرز بإنتاج ٦,٥ مليون طن، والذرة البيضاء بإنتاج ٤,٥ مليون طن، والبصل بإنتاج ٤ مليون طن، بجانب الاكتفاء الذاتي من الدواجن والألبان وبيض المائدة والأسماك.

ثاني عشر: أهم الإنجازات على المستوى الدولي

- تأتي مصر الأولى عالميًا في تصدير الموالح والفراولة المُجمّدة وإنتاج الزيتون، والثالثة في إنتاج السمك البلطي، والأولي إفريقيًا في الاستزراع السمكي.
- انضمام مصر لأول مرة لعضوية الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية (اليوبوف).
- أصبحت معامل وزارة الزراعة مرجعية للاتحاد الإفريقي في فحص وسلامة الغذاء.

وفيما يلي عرض لإنجازات جهات الإسناد التابعة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي خلال عام المُتابعة ٢٠٢١/٢٠

أولا : الجهاز الإداري

١- **ديوان عام وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي**

- استكمال تطوير محطات الحجر الزراعي، حيث تم إحلال وتجديد مباني محطات التبخير بموانئ الإسكندرية ودمياط.
- تطوير مراكز التدريب التعاونية بالأراضي الجديدة، حيث تم تجديد جزئي لشبكة الري بالمزرعة الإرشادية لمساحة عشرة أفدنة، والمزرعة الإرشادية بالفيوم لمساحة خمسة أفدنة، وإنشاء بئر ارتوازى بعمق ١٠٠ متر بمنطقة البستان قرية الطبراني لمساحة عشرة أفدنة.
- استكمال إنشاء مزارع مُشتركة مع الدول الإفريقية، حيث تم تفعيل التعاون مع الدول (زامبيا، زنزبار، النيجر، مالي، الكونغو الديمقراطية، أوغندا، أريتريا)، كما تم فتح أسواق للمُنتجات المصرية بالدول الإفريقية، وإنتاج محاصيل حقلية بالمزرعة المصرية المُشتركة مع دول (زامبيا، الكونغو الديمقراطية، مالي، النيجر، توجو)، فضلًا عن تحسين وضع المراكز البحثية بالدول الإفريقية وربطها بمراكز البحوث المصرية لرفع المستوى البحثي والإرشادي.
- استكمال خلق أصول ثابتة للمجتمعات الفقيرة بمنطقة السد العالي بأسوان، بإحداث تنمية شاملة لعدد ٢٠٠ أُسرة فقيرة حول بحيرة السد، وتوفير وحدتين توليد كهرباء ٧٥٠

و ١٠٠٠ ك.و.س في كابينة عزل الموقع، وتركيب شبكة الري بتوماس وعافية، وإحلال وتجديد كل من شبكة الصرف والتغذية بمركز خدمة الزراعة الحيوية.

- استكمال المشروع الخدمي للتغذية المدرسية، وتم رفع كفاءة عدد كبير من المصانع في مختلف المحافظات لتطوير جودة الوجبة الغذائية المُقدّمة للتلاميذ بالمدارس.
- استكمال تطوير خدمات تصميم وتشغيل وإدارة منظومة حصر الحيازات الزراعية والدعم النقدي للمُزارعين.
- تجهيز عددٍ من الحضانات والعيادات الطبية وفصول محو الأمية.
- استكمال تعزيز المواءمة في البيئات الصحراوية (PRIDE)، وتقديم مُساعدة للمُجتمعات المحلية لتعزيز الإمكانيات الإنتاجية للأراضي المُستصلحة.
- استكمال تطوير محطات الميكنة الزراعية على مُستوى الجمهورية، ونشر الميكنة الزراعية بمحافظات (سوهاج، أسوان، الأقصر، كفر الشيخ، البحيرة، الشرقية).
- إنشاء صوبة زراعية لإنتاج التقاوي، وتغطية المساحات المنزرعة بالتقاوي عالية الإنتاجية لجميع الأصناف في المحافظات المُختلفة.
- توفير مُحوّل الكهرباء للمُفرّخ السمكي البحري بالكيلو ٢١ بالإسكندرية لزيادة الإنتاجية.
- نقل محطتي (الطاقة الشمسية من وادى الديف الى وادى أبو سعفة، والتحلية من وادى الديف إلى وادى مبارك بمرسى علم)، في إطار استكمال تنمية حلايب وشلاتين.
- التحسين الوراثي للجاموس البلدي باستخدام الطلائق الإيطالي المُهجّنة دون المساس بالسلالة المحلية.
- استكمال تطوير المتحف الزراعي.
- زيادة المنافذ التصديرية لبعض محاصيل الخضر.
- استكمال تطوير مباني المُديريّات الزراعية بالمُحافظات، وإنشاء شبكة كهرباء وإنترنت بمُديرية الزراعة ببورسعيد، وتوصيل مياه وصرف صحي للإدارة الزراعية بالحسينية.
- تنفيذ عدد (٣٤) برنامجًا تدريبيًا بمحافظات المشروع المختلفة في مجالي التثقيف الغذائي، والتوعية الصحية.
- إحلال وتجديد معامل سلالات العسل، ومحطة تربية الملكات بالدقي، بالإضافة إلى توفير عدد ٣٠٠ خلية خشبية لمحطات تربية المَلِكات في المواقع الجديدة.
- إحلال وتجديد شبكات الري بالبحيرة.

- تطوير ورفع كفاءة الموقع العام للمعمل المركزي للمبيدات في إطار التخلّص الآمن من المُلوّثات العضوية الثابتة.

٢- **مركز بحوث الصحراء**

استكمال الأعمال الآتية:

- تحديث المعامل والمحطات البحثية.
- تطوير وتنمية الموارد الطبيعية بمطروح.
- تنفيذ البرنامج الوطني لمُكافحة التصحّر.
- إنشاء محطات بحثية إقليمية بالمناطق الصحراوية.
- تنمية الوديان بالأراضي الصحراوية.

ثانيًا: الهيئات الخدمية

١- **مركز البحوث الزراعية،**

استكمال تنفيذ عددٍ من المشروعات، ومن أهمّها:

- تطوير برامج التحسين الوراثي لزيادة إنتاجية الألبان.
- مراقبة الجودة على المنتجات الزراعية، وإصدار شهادات مُعتمدة بالتحاليل قبل تصدير المُنتجات الزراعية، ومُراقبة الواردات من المحاصيل الزراعية، بالإضافة إلى توفير قاعدة بيانات عن تلوّث الأغذية بمُتبقيّات المُبيدات.
- استكمال تطوير استخدام اللقاحات (الفيروسية، والبكتيرية، والطفيلية) والأمصال، وزيادة معدلات الإنتاج للمُستوى العالمي.
- تحسين وتحديث سُلالات القطن، والتوسّع في زراعة القطن بمناطق مُختلفة.
- تطوير نظم إنتاج الدواجن باستنباط سُلالات جديدة عالية الإنتاج للتحسين الوراثي.
- تحسين طرق حفظ الأعلاف الخضراء بما يُتيح استخدامها لأطول فترة مُمكنة، بالإضافة إلى استخدام المُخلّفات الزراعية في التغذية.
- إنتاج مُنتجات حيوية جديدة، وزيادة براءات الاختراع في مجال التكنولوجيا الحيويّة.
- استكمال المُحافظة على أصول معهد بحوث الإنتاج الحيواني، من خلال إحلال وتجديد محطات المعهد.
- إنشاء بئر ري وإنشاء معملين للتحضين داخل صوبة الوقاية، لتطوير نخيل البلح.
- تطوير وتحديث طرق الرقابة على المُستحضرات الحيوية والبيطرية.

٢- **الهيئة العامة للإصلاح الزراعي،**

استكمال تطوير مباني وأصول الهيئة.

٣- **الهيئة العامة للجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الأراضي**

- استكمال تحسين التربة بالأراضي الزراعية القديمة والجديدة، حيث تم تنفيذ حرث تحت التربة لمساحة نحو ٨١,٤ ألف فدان، وتسوية بالليزر، وتطهير مجارى مائية، كما تم الانتهاء من دراسة مساحة نحو ٩٧,٨ ألف فدان (خطة عامة – تقييم فنى – تعاقدات خاصة)، فضلًا عن استصلاح أراضي جديدة وتحسين أراضي شباب الخرّيجين باستخدام أساليب التخطيط والتصميم والتنفيذ الفني والتوسّع في الرقعة الزراعية.
- استكمال تطوير وتحديث الري الحقلي، بالتعاون مع (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية "الإيفاد"، والبنك الدولي)، حيث تم تحديث نحو ١٥٦,٦ ألف فدان بمحافظات (الشرقية، والإسماعيلية، والسويس، وبنى سويف، والمنيا، وقنا، والوادي الجديد، والواحات البحرية).
- ترشيد استخدام المياه في الأنشطة الزراعية بغرب المنيا، حيث تم تنفيذ نحو ٥٠٠٠ فدان تسوية بالليزر في عشر محافظات بحري وقبلي، كما تم تنفيذ تسوية بمحاصيل القصب الخريفي وبنجر السكر ضمن مشروع النهوض بالمحاصيل السكرية لأعمال الحرث والتسوية بالليزر.

٤- **الهيئة العامة للخدمات البيطرية**

- إنشاء الوحدة البيطرية ببرج العرب بالإسكندرية، وتطوير ورفع كفاءة محجر فنار المكس، ورفع كفاءة وحدة قطور بالغربية.
- الانتهاء من تحصين نحو ٤٤٢,٨ ألف طائر بالتربية المنزلية، ونحو ٥,٤٧ مليون طائر بالحضانات، وحوالي ٩١٢,٨ ألف طائر بأجر، وإحكام الرقابة لحماية الحيوانات من الأوبئة والأمراض الوافدة.

٥- **الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية**

- استكمال تطهير وتطوير وتكريك بحيرات (المنزلة، البرلس، مريوط، أدكو، البردويل).
- استكمال نظم الاستزراع السمكي للمزارع والمُفرّخات السمكية، والانتهاء من إنشاء أحواض الاستزراع المكثف بنظام IPRS، واستزراع نموذج مزرعة الزاوية بإصبعيّات البلطي النيلي، واستزراع نموذج مزرعة المنزلة بالقراميط، ورفع كفاءة مزرعة المنزلة المُكثّفة لتحقيق إنتاج نحو ١٠ طن سنويًا للفدان، إلى جانب تنفيذ صوبتين لتفريخ أسماك البلطي بمزرعة برسيق لتحقيق الاكتفاء الذاتي للمزرعة.
- الانتهاء من تطوير نقاط السروح طبقًا لشروط الأمن والسلامة والبيئة، وتطوير ميناء الطور بجنوب سيناء، والانتهاء من ربط أجهزة الهيئة مع جهاز الخادم المركزي "السيرفر" لسهولة سير العمل.

ثالثًا: الهيئات الاقتصادية

١- الهيئة الزراعية المصرية

- تحديث محطات الهيئة على مُستوى الجمهورية، من خلال تحديث وإصلاح بعض المحطات الخاصة بغربلة وإعداد التقاوي بالهيئة المنتشرة بكافة أنحاء الجمهورية، وإجراء كافة عمليات التبخير والتعفير والتخزين للمحاصيل الزراعية المُختلفة، وتوفير مُستلزمات الآلات والمعدات الزراعية.
- تحسين سلالات الخيول العربية الأصيلة، واستكمال تنفيذ عملية إنشاء مزرعة الخيول العربية الأصيلة على مساحة ٨٤ فدانًا جنوب مصر الدولية للألعاب الأوليمبية بالعاصمة الإدارية الجديدة.

٢- الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية

- استكمال استصلاح أراضي بمناطق (وادي الصعايدة، وغرب السويس، وشمال بحر وهبي، وشمال سهل الحسينية، وشرق السويس، وشباب الخرّيجين، وغرب بني سويف، وقوتة الجديدة بالفيوم، والمراشدة الجديدة، وسهل جنوب بورسعيد وامتداده، والوادي الجديد، والساحل الشمالي).
- تسليم محطات رفع النضال، ومحطة الرفع الفرعية بوادي الصعايدة إلى المراقبة العامة.
- الانتهاء من أعمال الترعة الرئيسة المُغذّية لمشروع قوتة الجديدة (لمساحة ١٦ ألف فدان).
- تسليم المحطة رقم ١ بمساحة (١٤,٧ ألف فدان) والتي تخدم مساحة ٢٨٠٠ فدان، وتنفيذ مصرف يوسف السباعي بمشروع غرب السويس.
- الانتهاء من مشروع شمال بحر وهبي وكوم أوشيم لمساحة (٣٨٦٠ فدانًا) بإطلاق المياه والاستفادة منها بالمنطقة.
- استصلاح وتعمير أراضي جديدة بمنطقة الواحات البحرية.
- الانتهاء من أعمال التأهيل للقرية الرابعة (استصلاح، شبكات، آبار) بمشروع درب الأربعين لمساحة ١٣ ألف فدان.
- الانتهاء من حفر عدد ٢٢ بئرًا جوفيًا بمشروع شباب الخريجين على مساحة (٦٠٠٠ فدان).
- استكمال البنية الأساسية لاستصلاح مساحة ١٦ ألف فدان امتداد الحمام بمطروح، بهدف التوسّع الأفقي في الرقعة الزراعية وزيادة الدخل القومي وتوفير فرص عمل.

٣- الهيئة العامة لتنمية بحيرة ناصر

- استكمال تطوير وتنمية المرافق الرئيسة لبحيرة السد العالي، واستكمال الدراسات والبحوث التطبيقية بالمراكز البحثية (زراعة، سمك، تعدين، رصد بيئي) لاستمرارية

الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية بطول بحيرة ناصر من أراضٍ قابلة للزراعة ومياه وثروة سمكية وتعدينية.

٤- **الوحدات الاقتصادية (الشركة المصرية للصيد ومعداته):**

استكمال العمرات الجسيمة للمراكب.

ويعرض البيان التالي المُنفّذات الكمية لقطاع الزراعة وفقًا لما جاء بالمنظومة الوطنية للمُتابعة والتقييم.

المُستهدفات	وحدة القياس	٢٠٢١/٢٠ (مُنفذ)
أولًا: توفير متطلبات الامن الغذائي		
حجم الإنفاق على البحوث والتطوير في القطاع الزراعي	مليار جنيه	٢,٤
نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء	٪	٤٢,٧
نسبة الاكتفاء الذاتي من الدواجن	٪	٩٨
حجم إنتاج الأسماك	مليون طن	٢,١
نسبة الاكتفاء الذاتي من الأسماك	٪	٩٥
ثانيًا: الخطة العاجلة للترشيد وتدبير الاحتياجات		
مساحات الأراضي التي يتم تسويتها بالليزر	ألف فدان	٨٦
كمية المياه المتوفرة من التسوية بالليزر	مليون م٣	٨٣
إجمالي مساحات الأراضي المزروعة بأصناف وسلالات جديدة للمحاصيل المُستهدفة بالبرنامج تُساعد على توفير المياه	ألف فدان	٧٢١,٥
إجمالي مساحات الأراضي التي تم بها عمليات مختلفة (زراعة مصاطب، تسوية ليزر، تطوير ري حقلي، مكافحة حشائش) لتوفير المياه	ألف فدان	٨٦,٣
إجمالي كمية المياه المتوفرة من وسائل الزراعة الحديثة	مليون م٣	٥٣٧,٧
ثالثًا: تنمية القدرات التصديرية		
كمية صادرات المنتجات الزراعية	ألف طن	٥٦٧٣,٢
قيمة صادرات المنتجات الزراعية	مليون دولار	٢٩٧٨,٤
معدل نمو الصادرات الزراعية	٪	١٤,١
رابعًا: تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر		
حجم القروض المُقدّمة لمشروع إحياء البتلو	مليون جنيه	٢٩٥٢
عدد المستفيدين من مشروع إحياء البتلو	مستفيد	١٨٢٣٨

ب) قطاع الموارد المائية والري

الإنجازات المُحقّقة منذ عام ٢٠١٤.

- توقيع وثيقة النيل في يناير ٢٠١٥، إيذانًا ببدء الحملة القومية لإنقاذ النيل، كتكليف رئاسي إلى أجهزة الدولة كافة لحماية نهر النيل من أشكال التعدّي المُختلفة، ومُعاقبة المُخالفين بما ينص عليه القانون.
- رصد ٤٥٠ ألف مُخالفة، زادت أثناء حملات الإزالة إلى ٥٠٠ ألف مُخالفة عقب توقيع وثيقة النيل.
- الانتهاء من إزالة ٢٧١ ألف تعديًا على نهر النيل والمجاري المائية على مُستوى محافظات الجمهورية، في يونيو ٢٠٢٠.
- مشروع ممشى أهل مصر، في المسافة من كوبري ١٥ مايو وحتى كوبري إمبابة بطول ١٦٠٠ متر، بتكلفة تقارب الـ ٩,٥ مليون جنيه.
- افتتاح **قناطر أسيوط الجديدة**، واستمر العمل بها على مدار ستة أعوام بتكاليف تجاوزت ٦,٥ مليار جنيه. وتضمّن تصميم القناطر الجديدة، هويسين ملاحيين من الدرجة الأولى.
- توقيع بروتوكول مع هيئة التعاون الدولي اليابانية (جايكا) في أكتوبر ٢٠٢٠ لإنشاء قناطر ديروط الجديدة، لتخدم زمام مساحته نحو ١,٥ مليون فدان، يُعادِل مساحة زمام إقليم مصر الوسطى، الذي يضُم ٥ مُحافظات (أسيوط، والمنيا، وبني سويف، الفيوم، والجيزة). ويبلُغ التصرّف السنوي من خلال قناطر ديروط نحو ٩,٦ مليار متر مكعب، أي ما يُمثّل ١٧,٣٪ من إجمالي حِصّة مصر في مياه النيل، وتُغذّي القناطر سبع ترع فرعية.

هذا بالإضافة إلى ما ورد **بتقرير مُتابعة البرامج والأداء لعام ٢٠٢١/٢٠** في مجال الموارد المائية والري، وتمثّلت أهم النتائج المحقّقة في الآتي:

- تأهيل وتبطين ١,٩ ألف كم من المجاري المائية.
- حفر وإحلال وتجديد ٧٧ بئرًا جوفيًا، وتجهيز ١٠٠ بئر بالطاقة الشمسية.
- إنشاء ١٥٢ سد إعاقة وبحيرة صناعية لاستيعاب مياه السيول.
- إنشاء وتطوير ١٠٠٠ قنطرة ومُنشأة صناعية، و٥٨ محطة رفع.
- تنمية وتطوير ٦,٩ كم وإزالة ٣٣ ألف حالة تعدّي على مجرى نهر النيل.
- تطوير ٢٥١ مأخذ ومسقى، وصيانة وتطهير ٦٣,٨ ألف كم من الترع ومخرّات السيول.
- إنشاء وتطوير شبكات الصرف الزراعي (العام والمُغطى) لنحو ٦٣ ألف فدان.

وعلى مستوى الأثر التنموي والاستراتيجي:

- استفادة ٣٠٠ ألف فدان من مشروعات تأهيل وتبطين الترع والمجاري المائية، وتوفير تسعة آلاف يومية عمل.
- استفادة ٢,٥ مليون فدان من إنشاء وتطوير محطات الرفع.
- توفير نحو ١٣,٢ مليار م٣ من المياه (مياه جوفية/ أمطار وسيول).
- زراعة ٤٠٠ ألف فدان بالاعتماد على المياه الجوفية المُضافة بمعدل نمو ٦٠٪ مُقارنة بالعام السابق.
- توفير ٧٥ ألف فرصة عمل من خلال تنفيذ برنامج إنشاء وتطوير شبكات الصرف الزراعي.

وفيما يخُص الإنجازات المُنفذة من برنامج عمل الحكومة خلال عام ٢٠٢١/٢٠، فيشمل الآتي:

أولًا: برنامج تنمية الموارد المائية:

وتم تنفيذ الأعمال الآتية:

- حفر ٤١ بئرًا بمحافظات جنوب سيناء والوادي الجديد، وإحلال وتجديد ٢٠ بئرًا بمحافظات المنوفية والشرقية لتحسين حالة الري بالمناطق المُتعبة بنهايات الترع، وخفض منسوب المياه السطحية لتحسين نوعيّة التربة بالوادي والدلتا وتحقيق التنمية بالمناطق الصحراوية.
- تطوير وحفر عدد ٤٠ خزانًا أرضيًا للاستفادة من مياه الأمطار والسيول بمحافظة مطروح.
- إزالة نحو ٣٣ ألف تعدّى على طول مجرى نهر النيل في ١٦ محافظة، وتطوير وتنمية ٦,٩ كم على طول مجرى نهر النيل.
- استغلال الطاقة الاستيعابية لخزّانات مياه الأمطار (١٠,٥ مليون متر مكعب) مما ساهم في خلق مُجتمعات عمرانية جديدة بمطروح وجنوب وشمال سيناء والبحر الأحمر.
- إنشاء ١٥٢ سد إعاقة وبحيرات صناعية لاستيعاب مياه السيول واختزانها سطحيًا بغرض الاستفادة منها في أغراض الشرب أو الاستخدام المنزلي أو الزراعة التكميلية والسماح لجزء من هذه المياه بالارتشاح رأسيًا إلى أسفل لتغذية الخزّان الجوفي الذي يمكن الاستفادة منه فيما بعد بمحافظات شمال وجنوب سيناء والبحر الأحمر وأسوان والقاهرة والمنيا.
- تحويل تشغيل ١٠٠ بئر من العمل بالسولار إلى العمل بخلايا الطاقة الشمسية، مع توريد طلمبات حديثة بالواحات البحرية والوادي الجديد والجيزة وقنا وبنى سويف مما يُمكّن من الاستفادة من الطاقة الشمسية في أنظمة الري للحِفاظ على الطاقة والمياه والبيئة.

- إنشاء وإحلال وتجديد (١٠٠٠) من المنشآت المائية المُهمّة (قناطر - سحارات- كباري – محطات) وذلك بهدف الحفاظ على البنية الأساسية لمنشآت الري الأساسية وتأهيلها ورفع كفاءتها لضمان جاهزيتها في إدارة منظومة الموارد المائية والري.

ثانيًا: برنامج ترشيد استخدامات مياه الري ورفع كفاءة البنية القومية للري،

تم تنفيذ الأعمال الآتية:

- إنشاء وإحلال شبكات الصرف المُغطّى لزمام يُقدّر بنحو ٦٣ ألف فدان بما يضمن كفاءة الصرف الحقلي وحماية البيئة من التلوّث وزيادة الإنتاجية الزراعية، وذلك بمحافظات (القليوبية، السويس، الشرقية، الغربية، المنوفية، كفر الشيخ، البحيرة، الإسكندرية، الفيوم، بنى سويف، سوهاج، الدقهلية، المنيا، أسيوط، قنا، الجيزة، أسوان، الوادي الجديد، دمياط).
- تكثيف الجهود التوعوية لترشيد استخدام المياه في المحافظات بهدف رفع الوعي بأهمية الترشيد عند جميع فئات المواطنين وبناء القدرات للعاملين بالوزارة لاكتساب المهارات والخبرات من خلال تنفيذ ٧٦٣ ندوة وتنويه ونشرة وأفلام توعوية، وتنظيم (٨) مسابقات، بالإضافة إلى تدريب نحو ٥٠٩٣ مُتدرّبًا على المستوى القومي والإقليمي بمراكز التدريب التابعة لوزارة الموارد المائيّة والري.
- إطلاق فاعليّات أسبوع القاهرة الثالث للمياه خلال الفترة (من ١٨ إلى ٢٢ أكتوبر ٢٠٢٠) تحت شعار "الأمن المائي من أجل السلام والتنمية في المناطق القاحلة - الطريق إلى داكار ٢٠٢١"، وقد بلغ عدد المشاركين في فعاليّات الأسبوع نحو ٧٨٠٠ مُشارك (بنسبة مُشاركة من خارج مصر حوالي ٤٥٪، ومن داخل مصر ٥٥٪)، فضلًا عن ٥٠ مُنظّمة دوليه وإقليمية، وتنظيم خمسة أحداث جانبية، إضافة إلى ٢٥جلسة علمية وخمس جلسات عامة، (بإجمالي مُحاضرين ومُتحدثين ٢٢٨ منهم ١٤٨ مُتحدثًا دوليًا من ٤٠ دولة، و٨٠ مُتحدثًا محليًا).

ثالثًا: برنامج حفظ الحقوق المائية المصرية المشروعة، وتم تنفيذ الآتي:

- تنفيذ الأعمال اللازمة لتدعيم التعاون مع دول حوض نهر النيل وتعزيز سياسة بناء الثقة وتطويرها إلى مرحلة سياسية جديدة تؤكد المنافع المُشتركة، وجارى تنفيذ أعمال المرحلة الخامسة من مشروع مقاومة الحشاش المائية بأوغندا، وأعمال المرحلة الثانية من مشروع إدارة الحشائش المائية بالمواقع الضحلة في بحيرتي كيوجا وألبرت، كما تم إنشاء ست محطات مياه شرب جوفية بجنوب السودان.

رابعًا: برنامج حماية السواحل والمنشآت والتكيف مع التغيرات المناخية، وتم تنفيذ ما يلي:

- في إطار أعمال التكيّف مع التغيرات المناخية والتصدي للنحر والآثار الناتجة عن ارتفاع منسوب سطح البحر بالمناطق الساحلية، تم عمل حماية لأطوال الشواطئ بطول ١٣,١ كم لإيقاف تراجُع

خط الشاطئ والحفاظ على الأراضي الزراعية والاستثمارات القائمة على السواحل، والمحافظة على سلامه واستقرار الكتلة السكنية، كما تم اكتساب أراضي بمساحة ٣٦,٤ ألف متر مربع بمحافظات الإسكندرية والبحيرة وكفر الشيخ ودمياط.

خامسًا: برنامج توفير مُتطلّبات الأمن الغذائي، تم تنفيذ أعمال رفع كفاءة شبكة الري والصرف وأعمال البنية الأساسية التنمية اللازمة لأغراض أعمال الاستصلاح والاستزراع، وذلك لزيادة الرقعة الزراعية وتوفير مزيدٍ من الحاصلات الزراعية والصناعات الغذائية القائمة عليها، ولتحقيق التنمية المُتكاملة بشمال سيناء وجنوب الوادي بتوشكى.

سادسًا: برنامج تغطية الترع والمصارف داخل الكتل السكنية، حيث تم تنفيذ أعمال تغطية للترع والمصارف (تغطية ترع بطول ١,٤ كم، وتغطية مصارف بطول ٢,٦ كم بمحافظات الجمهورية).

ويعرض البيان التالي المُنفّذات الكمية لقطاع الموارد المائية والري وفقًا لما جاء بالمنظومة الوطنية للمُتابعة والتقييم.

المستهدفات	وحدة القياس	٢٠٢١/٢٠ (منفذ)
الزمامات المستفيدة من شبكات الصرف المغطى في جنوب القنطرة شرق	ألف فدان	٦,٤٥
قيمة الاستثمارات المنفذة لتنمية وتطوير جنوب الوادي بتوشكى	مليون جنيه	٣١٩٨,٢
أطوال الترع التي تم تغطيتها	كم	١,٤
أطوال المصارف التي تم تغطيتها	كم	٢,٦
أطوال الشواطئ التي تم حمايتها	كم	١٣,١
مساحة الزمامات التي تم تطوير شبكات ري لها	كم	١٤,٩
عدد محطات الرفع التي تم إنشاؤها وإحلالها ورفع كفاءتها وتأهيلها	محطة	٥٨
مساحات الزمامات التي تم إنشاء وإحلال شبكات الصرف المغطى لها	ألف فدان	٦٣
عدد الآبار التي تم حفرها وتطويرها	بئر	٧٧
عدد الآبار التي تم تزويدها بالطاقة الشمسية	بئر	١٠٠
الموارد المائية التي تم إتاحتها من المياه الجوفية	مليار م٣	٠,٨
حصاد مياه الأمطار والسيول	مليار م٣	١,٢
أطوال المجاري المائية التي تم تأهيلها وتبطينها	كم	١٩١٩,٩

المصدر: المنظومة الوطنية للمُتابعة والتقييم.

٢ـ٢ الصناعة التحويلية

يُمثّل عام ٢٠٢٠ عامًا استثنائيًا من ناحية الظروف الصعبة التي شهدها الاقتصاد العالمي وكان لها تأثير كبير على تباطؤ حركة التجارة الدولية وغلق عدد كبير من المصانع في عديدٍ من دول العالم. وفي هذا الإطار، بذلت الحكومة جهودًا كبيرة لدعم الصناعة الوطنية بإجراءات وقرارات جريئة ساهمت في تخفيف حِدّة هذه الأزمة على الصناعة المصرية، بل ومُساندتها في الحِفاظ على مُعدّلات إنتاج وتصدير موجبة وعالية.

ووضعت وزارة التجارة والصناعة خطة عمل مُتوازنة ارتكزت على إيجاد حلول جذرية للتحديّات التي واجهت - ومازالت تواجه - القطاع الصناعي، فضلًا عن تقديم تيسيرات غير مسبوقة لتشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي، وبصفة خاصة في المجمّعات الصناعية الجديدة، نظرًا لكون تعميق التصنيع المحلي من الركائز الأساسية لخطة التنمية الصناعية المُستدامة خلال عام ٢٠٢١.

إنجازات الصناعة التحويلية خلال الأعوام السبعة الماضية:

أطلقت وزارة التجارة والصناعة استراتيجية تعزيز التنمية الصناعية (٢٠١٦/٢٠٢٠) بهدف جعل التنمية الصناعية قاطرة التنمية الاقتصادية المُستدامة في مصر.

١) في مجال التنويع الصناعي:

١- تخصيص أربعة مراكز تصديرية للغزل والنسيج في كلٍ من المحلة الكُبرى وكفر الدوار والدلتا ودمياط.

٢- البدء في إنشاء أكبر مصنع غزل على المُستوى العالمي بالمحلة الكُبرى على مساحة ٦٢,٥ ألف متر مربع بطاقة إنتاجية تصل إلى ٣٠ طن غزل يوميًا.

٣- إنشاء قِلاع صناعية جدديدة للغزل والنسيج في كفر الدوار.

٤- تطوير الصناعة المصرية من خلال إدخال المُكوّنات التكنولوجية وخلق بيئة مُبتكرة.

٥- إطلاق اول خريطة مُتكاملة للاستثمار الصناعي في مصر، وتغطي كافة مُحافظات الجمهورية.

٦- التوسّع في الصناعات الدوائيّة.

٧- تصنيع المركبات باستخدام الطاقة الكهربائيّة.

٨- تصنيع الألواح الشمسيّة وبعض مُكوّنات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

٢) في مجال التعميق الصناعي:

١- إطلاق أول علامة مصرية مُسجّلة باسم **"بكل فخر صُنع في مصر"** في أغسطس ٢٠١٦.

٢- إطلاق البرنامج القومي لتعميق التصنيع المحلي والذي يستهدف الارتقاء بتنافسية الصناعة المصرية وإحلال الواردات.

٣- إنشاء ثلاث مُدن صناعية جديدة شملت مدينة الجلود بالروبيكي على مساحة ٥٠٦ فدانًا (تم الانتهاء من المرحلة الأولى)، ومدينة الأثاث الجديدة بدمياط على مساحة ٣٣١ فدان (تم افتتاحها) وكذا افتتاح مدينة الدواء بمنطقة الخانكة على مساحة ١٨٠ ألف متر مربع.

٤- إنشاء سبعة عشر مُجمّعًا صناعيًا للصناعات الصغيرة في خمسة عشر محافظة بتكلفة استثمارية نحو ١٠ مليار جنيه.

٥- إطلاق عددٍ من المشروعات التنموية في سياق امتلاك مصر قاعدة صناعية مُتنوّعة، منها مصانع بركة غليون للاستزراع السمكي والتي تُعد مدينة سمكية قائمة على مساحة ٤ آلاف فدان، وتضم أربعة مصانع، منها مصنع لإنتاج الأعلاف للأسماك البحرية وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمصنع نحو ١٨٠ ألف طن سنويًا.

٦- إنشاء مُجمّع للأسمنت ببني سويف وتم افتتاحه في أغسطس ٢٠١٨، وبلغ إنتاج المصنع نحو ٢٠% من إنتاج مصر من الأسمنت.

٧- إحلال وتطوير شركة مصر للألومنيوم على مرحلتين والاعتماد على عناصر تكنولوجية جديدة مُوفّرة للطاقة الكهربائية.

٨- إنشاء مُجمع ومنطقة صناعية في الصعيد لصناعات الألومنيوم بهدف زيادة القيمة المضافة لخام الألومنيوم بدلًا من تصديره كمادة خام.

٩- توقيع اتفاقية إنشاء المنطقة الصناعية الروسية بمحور قناة السويس بمنطقة شرق بورسعيد على مساحة ٥,٢٥ مليون متر مربع بنظام حق الانتفاع، ويتم تنفيذها على ثلاث مراحل، وتم البدء في المرحلة الأولى عام ٢٠١٨.

١٠-إنشاء أكبر مدينة صناعية في مصر مُخصّصة لصناعات الغزل والنسيج، بالتعاون مع الصين، في عام ٢٠١٩، ويجري تنفيذ المشروع على مساحة ٣,١ مليون متر مُربع بمدينة السادات باستثمارات تصل إلى ٩ مليار دولار.

١١-إنشاء مُجمع مدينة بدر ومُجمع مدينة السادات بالمنوفية، بالإضافة إلى مُجمع جنوب الرسوة ببورسعيد.

١٢- توطين صناعة السيّارات الكهربائية للتوجّه نحو تصنيع سيارة مصرية محليًا بنسبة ١٠٠%.

١٣- زيادة قيمة الصادرات السلعية بنحو ٣٦% بالإضافة إلى خفض الواردات بنسبة ١١,٨% خلال عام ٢٠٢٠ مُقارنة بعام ٢٠١٥.

١٤- إصدار قانون تيسير إجراءات منح التراخيص الصناعية، وإصدار لائحته التنفيذية.

٣) في مجال التطوير التقني والتدريب الصناعي:

١- إطلاق مُبادرة مصر تُصنع الإلكترونيّات في عام ٢٠١٦ لتصميم وتصنيع الدوائر والنُظُم الإلكترونية عالية القيمة المُضافة.

٢- إطلاق مُبادرة مُجمّعات الإبداع لتمكين الإبتكار وتعزيز ريادة الأعمال والشِراكة مع القطاع الخاص (PPP).

٣- تطوير سِتة مُجمّعات تكنولوجية في سِت مُحافظات تستهدف دعم ريادة الأعمال، وتضُم معامل لتصميم الأجهزة اللأكترونية وحاضنات للشركات الناشئة، بالإضافة إلى أنظمة للتدريب على الذكاء الاصطناعي وعلوم وتحليل البانات والأمن السيبراني.

٤- تطبيق مُبادرة **"مُستقبلنا رقمي"** والتي تستهدف تدريب وتطوير ١٠٠ ألف شاب مصري في مجالات تحليل البيانات والتسويق الرقمي، بالإضافة إلى تأهيل ما يربو على ٢٠٠ شركة من الشركات العاملة في قطاع الصناعات الكيميائية.

٥- تخريج سبع دفعات من البرامج التدريبية في جميع التخصّصات (٧٠,٦ ألف طالب) خلال الفترة (٢٠١٤/١٣ – ٢٠٢١/٢٠).

٦- تخريج ٨٥,٦ ألف من العمالة الفنية المؤهلة لتلبية احتياجات القطاع الصناعي.

٧- حماية الصناعة الوطنية من المُمارسات الضارة، مثل الإغراق، وأسفرت جهود هذا البرنامج عن ارتفاع الصادرات من ٢٢ مليار دولار عام ٢٠١٥ إلى ٢٩,٣ مليار دولار عام ٢٠٢٠، بنسبة زيادة ٣٠%.

٤) في مجال التحسين البيئي

١- خفض مُعدلات التلوّث الناجم من السيّارات والانبعاثات، والتوسّع في مشروعات الكهرباء النظيفة بهدف تحسين جودة الهواء.

٢- تكثيف الصناعات الخضراء وزيادة الاستثمارات في المشروعات الصديقة للبيئة من خلال مشروع تنمية صناعات الاقتصاد الأخضر.

٣- إعداد خارطة الطريق للطاقة الشمسية بالعاصمة الإدارية الجديدة حتى عام ٢٠٣٠.

٤- التوسّع في مشروعات نُظُم الخلايا الشمسية والذي يهدف إلى دعم انتشار استخدام محطات الخلايا الشمسية، وبلغت القُدرة الإنتاجية لعدد ١٢١ محطة طاقة شمسية في خمسة عشر مُحافظة حوالي ٩,٨ ميجاوات.

٥- خفض انبعاثات ثاني أُكسيد الكربون بنسبة ٧,٩ كيلو/ طن، واستهداف الوصول إلى ١٢٩ كيلو/ طن بحلول عام ٢٠٣٤.

٥) في مجال تعزيز التجارة الخارجية والنفاذ إلى الأسواق:

١- انطلاقًا من رؤية **"أن تُصبح مصر أحد المقاصد التجارية الرئيسة لتوطين التجارة على المستوى الإقليمي"**، وقّعت مصر بعض الاتفاقيات لتعزيز التجارة الخارجية وتنمية الصادرات تتمثل أهمّها في:

- اتفاق إطلاق منطقة التجارة الحرّة القارية الإفريقية.
- استضافت مصر مؤتمر توقيع اتفاقية التجارة الحرّة بين التكتّلات الاقتصادية الأفريقية الثلاثة (الكوميسا- السادك- تجمّع شرق أفريقيا) عام ٢٠١٥.
- استضافت مصر في ديسمبر ٢٠١٨ المعرض الأفريقي الأول للتجارة البينية لتعزيز التبادل التجاري داخل قارة أفريقيا.
- المُشاركة في اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية.
- توقيع اتفاقية شِراكة مع بريطانيا عقب تخارُجها من الاتحاد الأوروبي.
- تفعيل اتفاق التجارة الحرّة بين مصر وتجمّع الميركسور، وتم تحرير القائمة الأولى للاتفاق في سبتمبر ٢٠١٧، والقائمة الثانية في سبتمبر ٢٠٢٠.
- توقيع اتفاق التجارة الحرّة مع دول الاتحاد الأوراسي، والذي يضُم دول روسيا، بيلاروسيا، كازاخستان، أرمينيا، قرغيزستان.

٢- الترويج للفرص الاستثمارية بالمشروعات القومية، مثل منطقة قناة السويس ومشروع المليون ونصف فدان، مشروع المُثلّث الذهبي، والعاصمة الإدارية الجديدة باستثمارت بلغت نحو ٨,٩ مليار دولار.

٣- صياغة وتنفيذ برنامج رد الأعباء التصديرية، وبلغ إجمالي تكلفة البرنامج حتى الآن ٤٣,٤ مليار جنيه.

٤- توسيع قاعدة المصدّرين من خلال إدخال مُصدّرين جُدُد.

٥- عقد حوالي ١٨٥ دورة تدريبية و٤٠ برنامجًا تدريبيًا في مجال تنمية الموارد البشرية.

مُؤشّرات الأداء الصناعي خلال عام المُتابعة

- **الناتج الصناعي**

ارتفع ناتج القطاع بالأسعار الجارية من ٩٥٨,٩ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/١٩ إلى ٩٨٢,٨ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠، بنسبة زيادة ٢,٥٪ ، وجاء ذلك أقل مما كان مُستهدفًا ومُتوقّعًا بخطة العام ذاته بنسبة تُناهز ١٤,٢% و١,٨% على التوالي.

أما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع، فقد شهد انخفاضًا ملموسًا بنسبة ٥,٨٪ حيث تراجع من نحو ٦٢٣ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠/١٩ إلى ٥٨٦,٧ مليار جنيه في عام المُتابعة (٢٠٢١/٢٠). وبالمثل، جاء ذلك مُنخفضًا عن المُستهدف والمُتوقّع بحوالي ١٢% و٣,٤% بالترتيب. [(شكل رقم (١/٢)].

شكل رقم (١/٢)

تطوّر الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي خلال عامي ٢٠٢٠/١٩، ٢٠٢١/٢٠

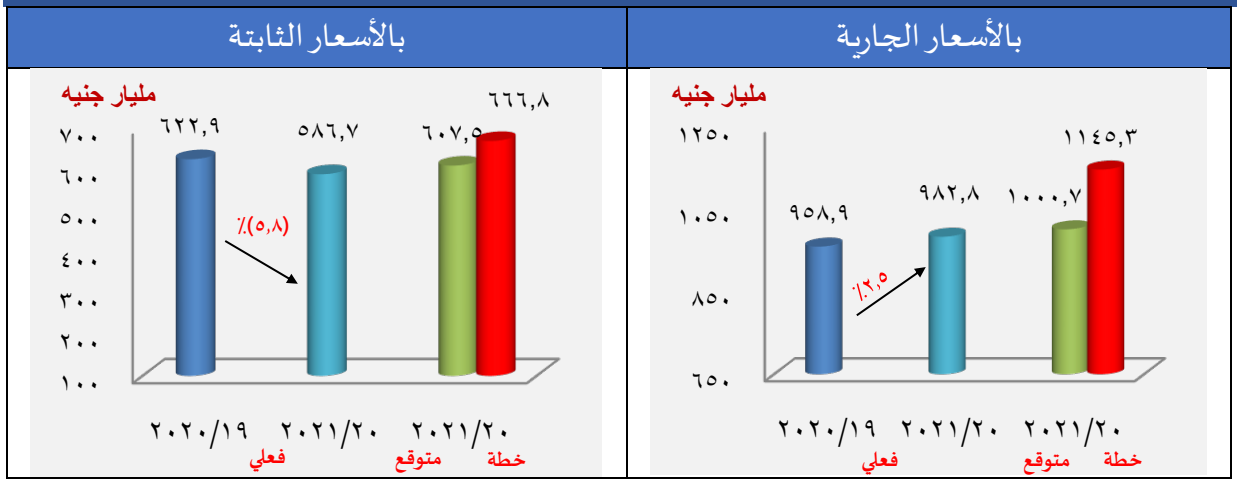

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

الاستثمارات الصناعية

انخفاض إجمالي الاستثمارات المُوجّهة لقطاع الصناعة التحويلية بعد تأثّرها الشديد بتداعيات جائحة فيروس كورونا، لتبلغ ٥٢,٥ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠ مُقابل ٨٠,١ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/١٩، بنسبة انخفاض حوالي ٣٤,٥٪ [شكل رقم (٢/٢)].

وتُشكّل الاستثمارات لقطاع الصناعة التحويلية حوالي ٦,٤٪من إجمالي استثمارات العام المالي٢٠٢١/٢٠ مُقارنة بنحو ١٠,١٪ خلال العام السابق. واستأثرت الاستثمارات العامة على الشطر الأكبر من استثمارات القطاع بنحو ٦٠٪، وساهم القطاع الخاص النسبة المتبقية (٤٠٪) .

شكل رقم (٢/٢)

تطور الاستثمارات الصناعية خلال فترتي المقارنة

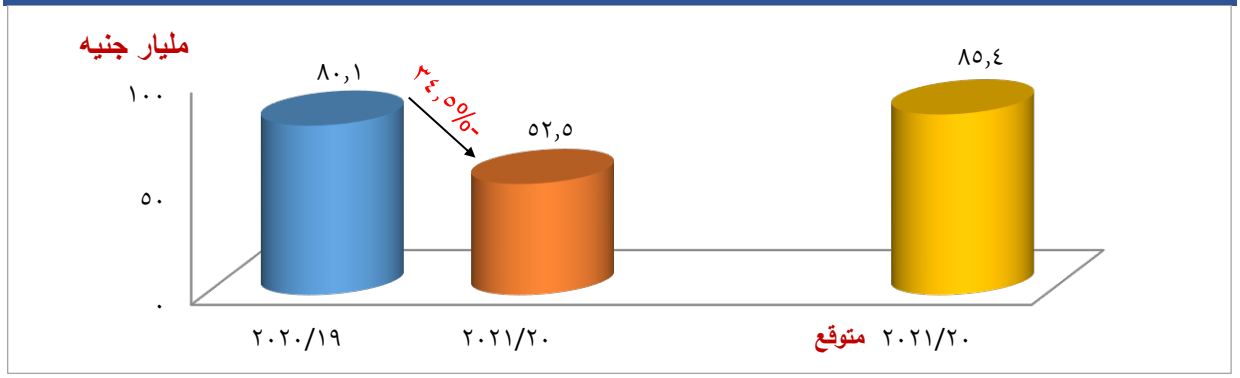

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويتضّح من الشكل رقم (٣/٢) الانخفاض الملحوظ في جُملة استثمارات القطاع الصناعي بنسبة ٣٤,٥%. ويرجع ذلك إلى انخفاض الاستثمارات غير البترولية بنسبة ٣٧% خلال فترتي المُقارنة، على نقيض الاستثمارات البترولية التي نمّت بنسبة ٤٢,٣% لتبلغ ٣,٧ مليار جنيه مُقابل ٢,٦ مليار جنيه خلال العام السابق

شكل رقم (٣/٢)

تطور الاستثمارات الصناعية التحويلية، البترولية وغير البترولية خلال عامي المُتابعة (بالأسعار الجارية)

(مليار جنيه)

بترولية | غير بترولية | إجمالي الصناعات التحويلية

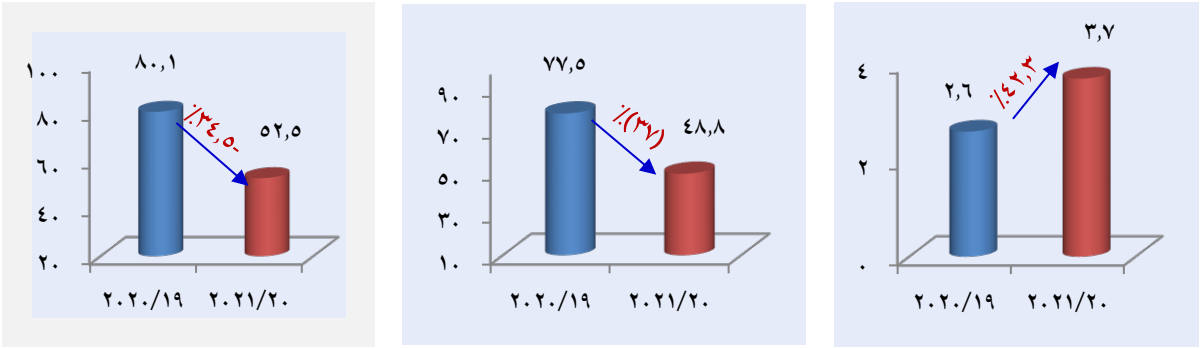

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

➢ الصادرات والواردات القطاعية غير البترولية

يتبيّن من الجدول رقم (٤/٢) تنامي الصادرات المصرية بنسبة تربو على ١٦٪، حيث بلغ إجمالي قيمة الصادرات نحو ٢٦,٢ مليار دولار خلال عام المُتابعة مُقارنة بحوالي ٢٢,٦ مليار دولار في العام السابق، ومن ناحية أخرى، يتضح الارتفاع الطفيف في قيمة الواردات بنسبة ٣,٦٪، لتبلغ ٦٨,٥ مليار دولار مُقابل ٦٦,١ مليار دولار خلال العام السابق.

ويُلاحظ من استقراء الجدول تفاوت مُعدلات الأداء التصديري من قطاع لقطاع، وارتفاع مُعدلات الزيادة في قطاعات الصناعات اليدوية والطبية والمفروشات والصناعات الهندسية والكيميائية لما يربو على ٢٠%.

ومن حيث الواردات يُلاحظ اتجاه واردات بعض القطاعات للانخفاض، مثل المُنتجات الجلدية والأحذية والصناعات الغذائية والكتب والمُصنّفات الفنية والأثاث لتسجّل مُعدلات نمو سالبة، على نقيض بعض القطاعات الأخرى التي سجّلت مُعدلات نمو مُوجبة ومُرتفعة، وعلى رأسِها قطاعات المفروشات المنزلية والحاصلات الزراعية والملابس الجاهزة والصناعات الطبية.

جدول رقم (٤/٢)

الصادرات والواردات القطاعية خلال عامي ٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢١/٢٠

(مليون دولار)

البيان	الصادرات		معدل التغير (٪)	الواردات		معدل التغير (٪)
	٢٠٢٠/١٩	٢٠/٢٠٢١		٢٠٢٠/١٩	٢٠/٢٠٢١	
مواد البناء	٥٧٤٨	٦٣٠٣	٩,٧	٩٢٢٢	٩٨٩٧	٧,٣
كيماوية وأسمدة	٤٥٢٣	٥٦٤١	٢٤,٧	٩١٢٣	٩١٩٥	٠,٨
قطاع السلع الهندسية الإلكترونية	٢٢٠٥	٢٨٤٠	٢٨,٨	٢٠٤١٧	٢١٢٩٦	٤,٣

البيان	الصادرات		معدل التغير (٪)	الواردات		معدل التغير (٪)
	٢٠٢٠/١٩	٢٠/٢٠٢١		٢٠٢٠/١٩	٢٠/٢٠٢١	
الصناعات الغذائية	٣٤٠١	٣٧٢٥	٩,٥	٧٤٠٧	٦٦٠٣	١١-
الحاصلات الزراعية	٢٣٥٨	٢٥٠١	٦,١	٨٥٨٩	٩٩٤٨	١٥,٨
الملابس الجاهزة	١٥١٢	١٧٦٧	١٧	٤٤٨	٤٩٦	١٠,٧
الغزل والمنسوجات	٧٦٦	٨١٣	٦,١	٣١١١	٣١٠٣	٠,٢٦
المفروشات المنزلية	٤٥٦	٥٩٥	٣٠,٥	١٧٧	٢٢١	٢٤,٩
الصناعات الطبية	٤٨٥	٦٤٩	٣٣,٨	٣٨٩٩	٤٢٨٧	١٠
الصناعات اليدوية	١٩٣	٢٦٢	٣٥,٨	٣٣١	٣٣٨	٢,١
الأثاث	٢٢٣	٢٩١	٣٠,٥	١٥٦٥	١٥١٥	٣,٢-
المنتجات الجلدية	٦١	٦٨	١١,٥	١٩٢	١٦٦	١٣,٥-
الكتب والمصنفات الفنية	٦٣٣	٧٧٠	٢١,٦	١٦٢٠	١٤٤٣	١٠,٩-
الإجمالي	٢٢٥٦٤	٢٦٢٢٥	١٦,٢	٦٦١٠١	٦٨٥٠٨	٣,٦

المصدر: وزارة التجارة والصناعة – الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات – تقرير التجارة الخارجية المصرية غير البترولية ديسمبر ٢٠٢١.

ومن حيث الهيكل النسبي للتجارة الخارجية، يتضّح من الشكل رقم(٤/٢) استحواذ قطاع مواد البناء على النسبة الأكبر من جُملة الصادرات (٢٤%)، ويليه قطاع الصناعات الكيمائية والأسمدة بنسبة (٢١,٥%)، ثُم قطاعا الصناعات الغذائية والسلع الهندسية بنسبة ١٤,٢% و١٠,٨% بالترتيب.

شكل رقم (٤/٢)

هيكل الصادرات حسب التصنيف القطاعي خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠

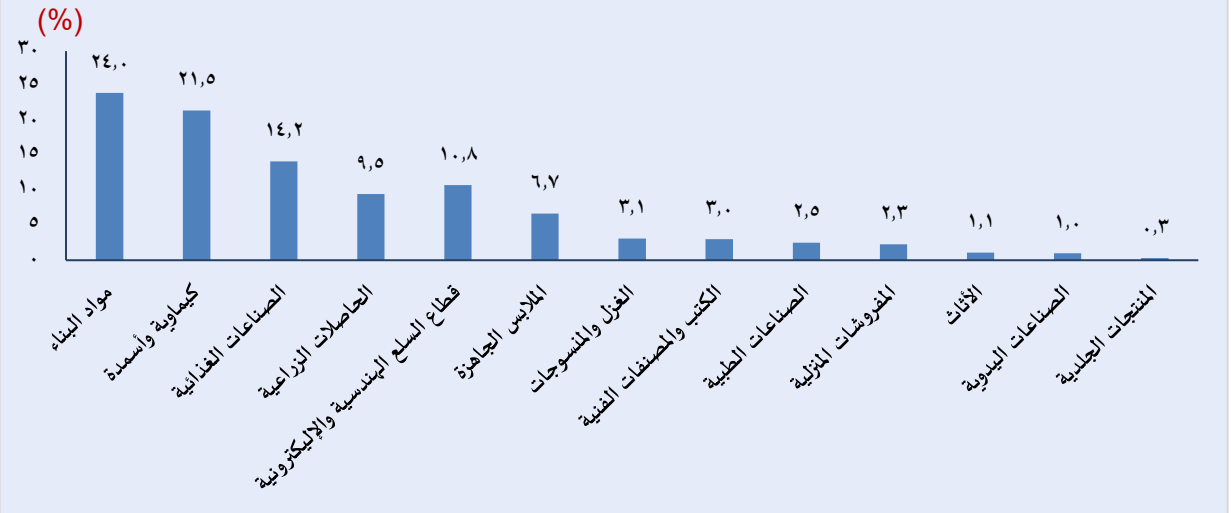

المصدر: وزارة التجارة والصناعة – الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات – تقرير التجارة الخارجية المصرية غير البترولية ديسمبر ٢٠٢١.

وبالنسبة للواردات يتضح احتلال قطاع السلع الهندسية على نحو ثُلث جُملة الواردات بنسبة ٣١,١%، وتليه قطاعات مواد البناء والحاصلات الزراعية والصناعات الكيميائية والأسمدة بنحو ١٤% لكلٍ منهم تقريبًا، [شكل رقم(٥/٢)].

شكل رقم (٥/٢)

هيكل الواردات حسب التصنيف القطاعي خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة الخارجية – الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات – تقرير التجارة الخارجية المصرية غير البترولية ديسمبر ٢٠٢١.

➢ أداء القطاع الصناعي وفقًا لمنظومة المُتابعة والتقييم

يعرض الجدول رقم (٥/٢) أهم مُؤشّرات قياس الأداء للقطاع الصناعي عام ٢٠٢١/٢٠ وفقًا لمنظومة المُتابعة والتقييم، وتُغطي المؤشّرات مُنفّذات التدريب الصناعي وتنافسية القطاع ومُحفّزات الاستثمار الصناعي وتنمية الصادرات، فضلًا عن تعميق التصنيع المحلي، وإقالة المصانع والمشروعات المُتعثّرة.

جدول رقم (٥/٢)

مُنفذات قطاع الصناعة التحويلية في العام المالي ٢٠٢١/٢٠

المؤشّر	٢٠٢١/٢٠	وحدة القياس
أولًا: التدريب الصناعي		
عدد مراكز التدريب المطورة	١٥	مركز
عدد الطلاب المستفيدين من التدريب الصناعي	٥٠,٦	ألف متدرب
عدد المتدربين الذين يتم رفع كفاءتهم المهنية - تطوير المعلمين	٢٥٣	متدرب
عدد المحطات التدريبية المنشأة لتوفير عمالة ماهرة للمصانع	١٢	محطة
عدد المتدربين على نظم الجودة	٤٠٣	متدرب
عدد حضانات التكنولوجيا للمشروعات الصغيرة	٥	حاضنة

المؤشّر	٢٠٢١/٢٠	وحدة القياس
عدد العلامات التجارية التي تم ابتكارها سنويًا	٨	علامة
عدد المنتجات المبتكرة سنويًا	٢٧	منتج
ثانيًا: تحسين تنافسية قطاع الصناعة		
عدد المواصفات القياسية المتوافقة مع المعايير الدولية	٦٥٠	مواصفة
مشروعات التأهيل للحصول على شهادات نظم إدارة الجودة	٨	مشروع
إصدار رخصة مزاولة المهنة لاستشاريين الجودة	٧٩	عدد
عدد مراكز خدمات ما بعد البيع التي تم اعتمادها	٩٢٦	مركز
عدد الشركات التي تم تأهيلها للحصول على CE MARK والشركات المسجلة في نظام ال REACH سنويًا	٣٩	شركة
ثالثًا: تحفيز الاستثمار الصناعي الخاص		
عدد الرخص المصدرة في إطار قانون تبسيط اجراءات التراخيص الصناعية (رخصة)	١٣,٣	ألف رخصة
عدد المجمعات الصناعية التي تخدم الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تم/سيتم انشاؤها (مجمع)	٥	مجمع
متوسط عدد فرص العمل المباشرة التي تم توفيرها بالمجمعات (فرصة)	١٣,٣	ألف فرصة
متوسط نمو المنتج المحلي في الأجهزة المنزلية (نسبة)	%٦٠,٥	نسبة
رابعًا: تطوير تنمية الصادرات الصناعية		
عدد الشركات المستفيدة من برنامج رد الأعباء (شركة)	٢٣٠٠	شركة
قيمة مخصصات برنامج رد الأعباء	٢١,٧	مليار جنيه
قيمة الصادرات غير البترولية	٢٨١٨٢	مليون دولار
رابعًا: إقالة المصانع والمشروعات المتعثرة		
عدد المصانع التي يتم تحويلها إلى شركة مصر لرأس المال **المخاطر**	١	مصنع
عدد المصانع التي يتم دراستها (مصنع) الانتهاء من دراسة كافة المصانع المتعثرة التي تقدمت إلى مركز تحديث الصناعة وعددها ١٢٩ مصنع، ولكن لم يتقدم في الوقت الحالي أي مصانع مُتعثرة جادة ينطبق عليها معايير التمويل من خلال شركة مصر لرأس المال لإعداد الدراسات المالية والفنية لها	0	مصنع
خامسًا: برنامج تعميق التصنيع المحلى (مدة البرنامج عامين)		
عدد المنشآت الصناعية المستفيدة من البرنامج	١٩	منشأة
عدد الموردين المستفيدين من البرنامج	٢٠	مورد
عدد المنتجات التي تم البدء في تصنيعها محليا	١١	منتج

المصدر: المنظومة الوطنية للمُتابعة والتقييم، ٢٠٢١.

- **إنجازات القطاع الصناعي خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ بحسب البرامج**

تتضمّن خطة وزارة التجارة والصناعة سِتة برامج عمل رئيسة، يندرج تحتها عدد من المشروعات الفرعية تتبلور جميعها حول هدف تحقيق التنمية الشاملة، وبيانها كالآتي:

البرنامج الأول: تحسين تنافسية القطاع الصناعي

يشمل البرنامج عددًا من المشروعات الفرعية الآتية:

١- التوافُق مع المعايير الدولية

- إزالة العوائق الفنية للتجارة من خلال توافُق المُواصفات القياسية المصرية مع المُواصفات العالمية لزيادة قُدرة المنتج المصري على المنافسة محليًا ودوليًا.
- حماية المُستهلك من خلال مُواصفات ومعايير فنية تُحدد مُستويات الجودة المقبولة للسلع والمُنتجات
- إصدار المواصفات القياسية التي تتوافق مع المعايير البيئية الدولية، لتحسين عمليّات الإنتاج الصناعي في إطار التحوّل نحو الاقتصاد الأخضر. وبلغ عدد المواصفات الصادرة خلال عام ٢٠٢١/٢٠ نحو ٦٥٠ مُواصفة قياسية.

٢- تحديث المنظومة الشاملة للجودة

- تطوير البنية التحتية من معامل ومُختبرات وجهات مُطابقة ومراكز تدريب مُعتمدة محليًا.
- مُساعدة المصانع في الحصول على شهاداتي إدارة الجودة، وتم خلال عام ٢٠٢١/٢٠ تحسين منظومة الجودة عن طريق تحليل حوالي ٤٠ ألف عيّنة من خلال مصلحة الكيمياء، بالإضافة إلى اجراء نحو ١٨ ألف اختبار على تطوير المنتج سنويًا.

٣- تطوير منظومة الرقابة والتفتيش الصناعي

- إجراء حملات تفتيشية من خلال مصلحة الرقابة الصناعية، للتأكّد من مُطابقة المُنتجات للمُواصفات. وبلغ عدد حملات التفتيش على المصانع حوالي ٤,٨ ألف زيارة.
- توحيد أساليب وإجراءات الرقابة والتفتيش على مُستوى كافة الجهات، وتقديم الدعم الفني للمصانع، والتحقّق من شكاوى المُواطنين من المصانع التي تُمثّل خطورة على الإنتاج وصحّة المُستهلك.

٤- تطوير التكنولوجيا المُستخدمة في الصناعة

- زيادة وتطوير المكوّن التكنولوجي المُستخدم في الصناعة، وإصدار قاعدة للبيانات، حيث بلغ عدد المصانع التي تم مُساعدتها خلال عام ٢٠٢١/٢٠ نحو ١٤٥ مصنعًا.

٥- تعميق التصنيع المحلي

- العمل على إلزام كافة الجهات الحكومية بتطبيق قانون تفضيل المنتج المحلي في المُشتريات الحكومية، ومنحها ميزات تنافسية أمام المُنتجات المُناظِرة المُستوردة.

- إحلال الواردات وخفض عجز الميزان التجاري، من خلال تنمية سلاسل المورّدين من الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي تُمثّل الشريحة الأكبر في هيكل الصناعة المصرية، فضلًا عن تدبير التمويل والعمالة الفنية المُدرّبة لتعزيز النفاذ إلى الأسواق الخارجية.
- استحداث نظام مُتكامل لتقييم الموردين وزيادة قاعدة الموردين المحليين وتعظيم الاستفادة من الطاقات الإنتاجية المتاحة.

البرنامج الثاني: تحفيز الاستثمار الصناعي

يشمل البرنامج المشروعات الآتية:

١- تبسيط إجراءات التراخيص الصناعية.

- العمل على تحقيق الربط الإلكتروني بين كافة فروع هيئة التنمية الصناعية مما يؤدي إلى خفض زمن استخراج ومنح التراخيص الصناعية.
- تيسير منح التراخيص الصناعية، حيث تم تقليص مُدّة منح التراخيص من ٦٣٠ **يومًا إلى ٣٠ يومًا** في حالة المشروعات عالية المخاطر، ونحو **سبعة أيام** في حالة المشروعات الآمنة بيئيًا.
- إصدار ١٣,٣ ألف رخصة صناعية خلال عام ٢٠٢١/٢٠.

٢- توفير المجمّعات الصناعية

- دعم التكامُل الصناعي بين المصانع الكبيرة والصغيرة من الصناعات المُغذيّة.
- إنشاء خمسة مُجمّعات صناعية خلال عام ٢٠٢١/٢٠، بطاقة تشغيلية ١٣,٣ ألف فرد.

٣- ترشيد الواردات

- تفعيل دور الصناعات كأداة لتعميق الصناعة وزيادة المكوّن المحلي لترشيد الواردات.
- بلغ متوسط نمو المنتج المحلي في السيارات ٤٦% من خلال خفض نسبة مُساهمة خط التجميع، في حين بلغ متوسط نمو المُنتج المحلي في الأجهزة المنزلية نحو ٦٥%.

٤- الحد من استهلاك الموارد والإدارة الرشيدة للطاقة

- ترشيد استهلاك الموارد، مثل المواد الخام والمياه والطاقة، وتشجيع القطاعات الصناعية على تبنّي مبادئ كفاءة استخدام الموارد والإنتاج النظيف.
- التوجّه نحو الإنتاج والاستهلاك المُستدام وتشجيع الصناعات النظيفة.
- إجراء ٦٤٣ دراسة في مجال الطاقة والبيئة خلال عام ٢٠٢١/٢٠.

٥- توفير الأراضي الصناعية المرفقة

- زيادة المساحة المعروضة من الأراضي المُخصّصة للأغراض الصناعية في كافة مُحافظات الجمهورية باستخدام أساليب الطرح المُختلفة. وقد تم طرح نحو ١,٤٥مليون متر مربع من

الأراضي الصناعية خلال الربع الأول من ٢٠٢١/٢٠، وتم ايقاف الطرح حاليًا بصفة مُؤقتة تنفيذًا لقرار مجلس الوزراء الخاص بحصر وبيان موقف الأراضى السابق تخصيصها.

٦- الإصلاح المؤسسي

- ميكنة فروع هيئة التنمية الصناعية، وتدريب الكوادر البشرية وتأهيلها للعمل.
- التوسّع في إنشاء فروع للهيئة، وتوفير الكوادر الشابة المُؤهّلة للعمل بها. وكذلك تدريب العاملين في الإدارات الفنية.

البرنامج الثالث: مساندة المشروعات المتعثرة

دراسة حالات المشروعات المُتعثّرة من خلال مركز تحديث الصناعة ثم إحالتها إلى شركة مصر لرأس المال المخاطر- التي بدأت عملها في يناير ٢٠١٩- للدراسة وإبداء الرأي الفني في هذه المشروعات للوقوف على حالات وأسباب التعثّر المالي للمشروعات وتحديد آلية تمويلها.

وفي هذا السياق، تجدُر الإشارة إلى أنه قد تم إنشاء شركة مصر لرأس المال المخاطر كذراع تنفيذي لتنفيذ البرنامج. وذلك بهدف إعادة تشغيل المصانع المُتعثّرة التي تواجه التزامات مالية تعجز عن الوفاء بها أو تعجز عن الإنتاج بسبب ضعف رأس المال، مع ضمان تحقيق ربحية للشركة من تمويل تلك المشروعات.

وتم الانتهاء من دراسة كافة المصانع المُتعثّرة التي تقدّمت إلى مركز تحديث الصناعة، وعددها ١٢٩ مصنعًا.

البرنامج الرابع: تنمية الصادرات

- تبسيط إجراءات التصدير والاستيراد من خلال ميكنتها، بالإضافة إلى توفير التشريعات والإجراءات المُؤسسية الداعمة.
- حوكمة الكيانات المعنيّة بتنمية الصادرات والفحص والرقابة، والتحوّل بها نحو التكامُل لضمان الكفاءة والفعالية.
- تحديث منظومة المُساندة التصديرية، وربطها بمجموعة من المعايير، مثل نسبة المُكوّن المحلي، ومُستويات الجودة، بالإضافة إلى تنمية الصادرات في مُحافظات الصعيد، وتعزيز النفاذ للأسواق الواعدة.
- تطوير خدمات اللوجستيات الداعمة للصادرات. وكذا، التوسّع في تنظيم المعارض داخليًا وخارجيًا، إلى جانب تزويد المُصدّرين بمعلومات التصدير من خلال ورش العمل.

ومن المشروعات الجارية في هذا الخصوص، الآتي:

١- مشروع تطوير منظومة المُساندة التصديرية

- تعزيز تنافسية الصادرات المصرية و تطبيق برنامج شامل لرد الأعباء يستوعب أكبر عدد من الشركات.

- ♦ زيادة قيمة مُخصصّات برنامج رد الاعباء ودعمه بالموارد المالية من موازنة الدولة، وقد بلغ عدد الشركات المُستفيدة من البرنامج نحو ٢٣٠٠ شركة عام ٢٠٢١/٢٠.

٢- مشروع تطوير اللوجستيات

- ♦ تحديث وتطوير ميناء سفاجا، وتم الانتهاء من حوالي ١٩% من أعمال الإنشاء بالميناء خلال عام ٢٠٢١/٢٠.

٣- التوسّع في تنظيم ورش العمل وبرامج التدريب للمصدرين

- ♦ تم تنفيذ ١٠ ورش عمل وبرامج تدريبية خلال عام ٢٠٢١/٢٠ وبلغ عدد المشاركين فيها ٤١٠ مُشاركًا.

٤- التوسّع في المعارض الداخلية والخارجية

- ♦ على الرغم من تداعيات جائحة فيروس كورونا، فقد تم تنظيم ٤٧ معرضًا ومؤتمرًا بالقاهرة خلال عام ٢٠٢١/٢٠.

٥- زيادة الصادرات وترشيد الواردات من محصول القطن

- ♦ توفير القطن ذو الجودة العالية لصِناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، وزيادة كمية القطن الذي تم فرزه وتقييمه لإجراء اختبارات قياس الجودة.
- ♦ تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية للمتعاملين في القطاع.
- ♦ عمل ٥٤,٦ ألف اختبار وتقييم وقياس جودة خلال عام ٢٠٢١/٢٠.

٦- زيادة النفاذ إلى الأسواق الخارجية

- ♦ قيام جهاز التمثيل التجاري بالرد على الاستفسارات وطلبات الترويج الخاصة بالمصدرين في الأسواق الواعدة وبلغ عددها ١٠,٢ ألف استفسار عام ٢٠٢١/٢٠.
- ♦ توعية المصّدرين بكيفية الاستفادة من المزايا التفضيلية التي تتيحها الاتفاقيات التجارية.

٧- تحسين الأداء المؤسسي

- ♦ تيسير وتبسيط اجراءات فحص المنتجات المصدرة والمستوردة، وتقليل الزمن المستغرق لإنهائها.
- ♦ تقليل الزمن المستغرق لإنهاء إجراءات الفحص المعملي لمعظم الأصناف إلى ٧٢ ساعة فقط.

٨- تحسين الأداء التشريعي

- ♦ تنامي الصادرات من خلال زيادة الاتفاقيات التجارية التي يتم إبرامها لتذليل العوائق غير الجمركية.

٩- البوابة الالكترونية

- ♦ زيادة عدد المشتركين في البوابة الإلكترونية للصادرات المصرية EXPOEGYPT واعتبارها سوقًا افتراضيًا، وتحديث البيانات التي توفرها بصورة مستمرة، فضلًا عن إضافة الدراسات والخدمات

لتكون بمثابة منصة إلكترونية تحتوي على كل من الدراسات والمعلومات ذات الصلة عن الأسواق الخارجية والفرص التصديرية لربط المُصدّرين بالمُستوردين.

- بلغ عدد المُشتركين والمُتصلين بالبوّابة الإلكترونية في عام ٢٠٢١/٢٠ حوالي ٧,٩ ألف مُشترك. في حين بلغ عدد الزائرين والمُستفيدين من المعلومات التي تم إتاحتها من البوّابة ١٤٧,٦ ألف مُستفيد.

البرنامج الخامس: إقالة المُجمعات الصناعية المتخصصة كثيفة العمالة

يتضمن البرنامج عددًا من المشروعات الفرعية تتمثل في الآتي:

١- مدينة الصناعات النسيجية بالمحلة الكبرى

- تطوير مُجمّع الصناعات النسيجية بالمحلة، جاري العمل على تحديث البنية التحتية الداخلية(طرق + كهرباء) بالقطعة رقم ٢. وتنفيذ شبكة الكهرباء. و تم الانتهاء من نحو ١٥% من أعمال التطوير خلال عام ٢٠٢١/٢٠.

٢- منطقة الصناعات النسيجية بكفر الدوار

- يقع المشروع في نطاق مدينة كفر الدوار، وتبلغ المساحة الإجمالية للمشروع نحو ٦٠٠ ألف متر مُربع، ويستهدف إقالة منطقة صناعية مُتخصّصة لصناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، والعمل على الاستفادة من القاعدة الصناعية والأراضي غير المُستغلة داخل زمام شركات الغزل والنسيج.
- نهو ١٧% من أعمال التطوير الخاصة بشبكات البنية الأساسية الداخلية (طرق/ كهرباء)، والانتهاء من تطوير شبكتى الصرف و المياه.

البرنامج السادس: تطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني

يشمل برنامج تطوير منظومة التعليم والتدريب المهني المشاريع الفرعية التالية:

١- توفير عمالة ماهرة ومُدرّبة

- تطوير هيكل وأداء التعليم الفني والتدريب المهني ومُخرجاته بهدف توفير العمالة الـ ماهرة والنهوض بجودة المنشآت التعليمية والتدريبية.
- تحسين النظرة المجتمعية للعمل المهني من خلال مشروع (TVET II) ويقوم بالآتي:

أولًا: في مجال دعم الحوكمة والقيادة للجهات التابعة للقطاع:

- ✓ مُشاركة ٥٥١ من مُمثلي الجِهات المُستفيدة في عددٍ من الدورات التدريبية وورش العمل، لبناء قُدراتهم على المهارات الخاصة بصياغة مُواصفات المعايير المهنية ومهارات التخطيط والمُتابعة وقياس الأداء وكيفية التعامُل مع الأزمات.
- ✓ تطوير تِسعة معايير للمهارات المهنية لتِسع وظائف في صناعات مُختلفة تم إعدادُها بالكامل من قِبَل مُمثّلي الجهات المعنيّة الذين تم تدريبهم.

ثانيًا: في مجال التنمية المهنية لمدارس ومراكز التعليم والتدريب الفني والمهني:

- ✓ تدريب ٢٦٥ من المُعلّمين والمُوجّهين بوزارة التربية التعليم على كيفية إدارة إستخدام التعلُم الإلكتروني، والانتهاء من تحويل ستة مناهج دراسيّة إلى مناهج إلكترونيّة.
- ✓ تدريب حوالي ١٢ مُطوّري مناهج في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ✓ الانتهاء من توريد المواد الخام اللازمة لتطبيق المناهج الجديدة القائمة على الجَدارات لنحو ١٠٣ مدرسة تعليم فني، وتنفيذ البنية التحتيّة لـ ١٥موقعًا تم إضافتهم حديثًا.

ثالثًا: في مجال تحسين الصورة الذهنية:

- ✓ إعداد ٢٢ فيديو قصير لتحسين الصورة الذهنية للتعليم الفني من خلال وسائل التواصُل الاجتماعي، و تنفيذ سبع حملات توعية في الأقصر والاسكندرية ومُحافظات القناة، ومُحافظات الصعيد.

رابعًا: في مجال التيسير للانتقال لسوق العمل:

- ✓ تنظيم مَعرضين توظيف وعرض أكثر من ٢٤٠٠ ألف فرصة عمل ومُشاركة ٦٧٠ باحثًا عن عمل، وتوظيف أكثر من ١٨٧ شابًا.
- ✓ الإنتهاء من إعداد خمسين برنامجًا تدريبيًا قصيرًا يقوم على الجَدارات، وقد تم اعتمادهم من قِبَل مُمثّلين من الجهات المعنيّة والقطاع الخاص.
- ✓ تقديم سَبعين جلسة دعم فني واستشاري لحوالي ٣٧ مشروعًا ريادِيًا جديدًا من خلال منحة مُؤسسة "سيكم"، بالإضافة الى اختيار(٥٥) مشروعًا ريادِيًا صغيرًا يُمثّلهم (١٤٩) من الشباب رُواد الاعمال للبدء في إجراءات الاحتضان الخاصة بهم.
- ✓ عقد ورشتي عمل تم من خلالهم بناء قُدرات ١٠٠ ناقل خبرة للتوجيه والإرشاد لبناء كوادر جديدة من المُيسّرين لتحقيق الاستدامة في تقديم الخدمات، وتم تدريب ٢١٧٢ من خرّيجي التعليم الفني والتدريب المهني على المهارات اللازمة لسوق العمل.
- ✓ تدريب ١٤,٥ ألف باحث عن عمل على عديدٍ من المهارات الفنية والشخصية، وتقديم الدعم لعدد (٧٥٠) سيدة من خلال تدريبهم على مهارات الزراعة الحديثة في مُحافظات الصعيد.

٢- التلمذة الصناعية: بلغ عدد خرّيجي التلمذة الصناعية خلال عام ٢٠٢١/٢٠ نحو ١٤,٦ ألف خِرّيج.

٣- مشروع تشجيع الابتكار وريادة الاعمال: تم خلال عام ٢٠٢١/٢٠ مُساعدة نحو ٢٥ من الشباب المُبتكر المشاركين بمُسابقة الابتكار، وبلغ عدد روّاد الأعمال المُستفيدين ٣٦٨ رائد اعمال، وبلغ عدد المشروعات التي تم دعمُها لرواد الأعمال (٤٢مشروعًا) حيث تم تقديم الدعم الفني لمشروعات صغيرة في مجال الملابس الجاهزة للسيدات والفتيات في حي الأسمرات بالتعاون مع شراكة البشارة للأزياء في إطار المُساهمة المُجتمعية (بروتوكول تشغيل مركز الأسمرات).

٢-٣ قطاع البترول والثروة المعدنية

إنجازات قطاع البترول والثروة المعدنيّة خلال الفترة ٢٠١٥/١٤ حتى ٢٠٢١/٢٠

١) مُؤشرات الإنتاج

- بلغ إجمالي الإنتاج للثروة البترولية خلال الأعوام السبع الماضية حوالي ٥١٧ مليون طن، بواقع ٢١٨ مليون طن زيت خام ومُتكثفات، وحوالي ٢٩٠ مليون طن غاز طبيعي، ٩ مليون طن بوتاجاز، بخلاف البوتاجاز المُنتج من مصافي التكرير.
- بلغ إنتاج خامات المُنتجات التعدينيّة حوالي ٥٩,٤ مليون طن من خلال الفترة المذكورة.

٢) في مجال البحث والاستكشاف

- التوقيع على ٨٤ اتفاقية جديدة مع الشركات العالمية باستثمارات ١٤,٨ مليار دولار لحفر ٣٥١ بئرًا.
- إبرام اتفاقية مع شركة أباتشي الأمريكية يقضي بالتزامها بإنفاق ٣,٥ مليار دولار – كحد أدنى – على أعمال البحث والاستكشاف بالصحراء الغربية.
- مشروع تنمية حقل ظُهر، ويُعد أكبر حقل غاز تم اكتشافه في مصر لإنتاج ١,٢ مليار قدم مُكعب يوميًا مما أسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- مشروع المسح السيزمي الإقليمي بخليج السويس بهدف إعادة اكتشاف المنطقة مرة أخرى. وقد تم تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع على مساحة بلغت ١,٢ كيلو متر مُربع.
- مشروع تنمية حقل أتول بشمال دمياط لإضافة ٣٥٠ مليون قدم مُكعّب غاز يوميًا، وتم وضعه على خطوط الإنتاج في ديسمبر ٢٠١٧.
- مشروع تنمية حقول شمال الإسكندرية وغرب دلتا النيل بهدف تنمية الاحتياطات المكتشفة بالمياه العميقة من الغاز الطبيعي والمتكثفات والتي تُقدر بنحو ٥ تريليون مُكعب من خمسة حقول.
- مشروع خط أنابيب **"نيدوكو/ الجميل"** لنقل حوالي ٧٠٠ مليون قدم مُكعّب يوميًا من إنتاج حقل نيدوكو إلى محطة الجميل.

٣) في مجال التكرير والبتروكيماويات

- إنشاء مُجمّع التكرير والبتروكيماويات بالعلمين الجديدة باستخدام ٢٠٥ مليون طن سنويًا من الزيت الخام والمُتكثّفات.
- تدشين مُجمّعين عملاقين في مجال صناعة البتروكيماويات في الإسكندرية ودمياط باستثمارات ٤ مليار دولار وساهما في إضافة ما يزيد على ٤٠% من الطاقة الإنتاجية للبتروكيماويات.
- تدشين سبعة مشروعات جديدة لتكرير وتصنيع البترول.

- إنشاء ثلاثة مشروعات كُبرى بمصافي التكرير تُضيف أكثر من ستة مليون طن مُنتجات بترولية سنويًا.
- افتتاح مصفاة تكرير مُتطوّرة بمُسطرد، وتوسّعات لمُضاعفة إنتاج البنزين بالإسكندرية وأسيوط.
- البدء في إنشاء مُجمّع التكرير والبتروكيماويات بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس في إطار خطة تنمية المنطقة، وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمشروع نحو ٢,٧ مليون طن للمُنتجات البتروكيماوية و١,٢ مليون طن للمُنتجات البترولية سنويًا.
- افتتاح مشروع إنتاج البنزين عالي الأوكتان بشركة أسيوط لتكرير البترول وبلغت طاقة المشروع الإنتاجية حوالي ٨٠٠ ألف طن بنزين عالي الأوكتان، ٢٣ ألف طن غاز بوتجاز سنويًا.

٤) في مجال النقل والتوزيع

- زيادة عدد مراكز توزيع أسطوانات البوتاجاز بعدد ٣٩ مركزًا ليُصبح إجمالي مراكز التوزيع حوالي ٣ آلاف مركز.
- إنشاء خط السخنة/ التبين بطول ١١٥ كيلو متر لنقل المازوت المُستورد من ميناء السخنة إلى منطقة التبين بالقاهرة بهدف إمداد محطات الكهرباء في جنوب حلوان والكُريمات وبني سويف بالمازوت.
- إنشاء منطقة تداول ونقل وتخزين لمُنتجات السولار وغاز البوتاجاز بالعين السخنة بسعة تخزينيّة ١٠٠ ألف متر مُكعّب للسولار و١٥٠ ألف متر مُكعّب لغاز البوتاجاز.
- إنشاء مُستودع جديد لشركة مصر للبترول بمنطقة بدر بسعة ٢٨,٥ ألف متر مُكعّب.
- تنفيذ وتشغيل خط أنابيب أسيوط/ سوهاج لنقل غاز البوتاجاز بطول ١١٤ كيلو متر.
- إنشاء صهاريج كروية جديدة لغاز البوتاجاز بمُحافظات الإسكندرية وسوهاج بسعة تخزينية ١٢,٥ ألف طن.
- تطوير وزيادة منافذ تسويق المُنتجات البترولية لتصل إلى ٣,٦ ألف محطة في يونيو ٢٠١٨.
- الانتهاء من تنفيذ وتشغيل ستة عشر خطًا لنقل الزيت الخام والمُنتجات البترولية بالإضافة إلى إحلال وتجديد واحد وعشرين آخرين وقد بلغت إجمالي الأطوال حوالي ١,٣ألف كم، بتكلفة استثمارية حوالي ٤,٦ مليار جنيه.
- الانتهاء من تنفيذ وتشغيل عدد من خطوط الغاز لتدعيم الشبكة القومية للغاز بإجمالي أطوال حوالى ٩٤٥ كم وبتكلفة حوالى ١٢مليار جنيه ويُعد أبرزها خطوط الغاز المُغذية لمحطات الكهرباء العملاقة التي أنشأته الدولة في العاصمة الإدارية الجديدة والبُرلُس وبنى سويف مع شركة سيمنس الالمانية.

٥) في مجال الثروة المعدنية:

- تحقيق كشف تجاري للذهب في الصحراء الشرقية في يوليو ٢٠٢٠.
- توقيع اتفاقية استغلال خام الفوسفات بهضبة أبو طرطور بالصحراء الغربية لاستغلال مساحة ٢٢٠ كيلو متر مُربع في مايو ٢٠١٩.
- استغلال الطفلة الكربونية بأبو زنيمة وتبلغ المُنتجات المُتوقّعة للمشروع ١٢٠ مليون طن طَفلة كربونية.
- استغلال الرمال الكاولينية بهضبة الجنة في جنوب سيناء وتبلُغ الطاقة الإنتاجية المُتوقّعة للمشروع نحو ٢٤٠ مليون طن رمال زجاج و٢٥ مليون طن كاولين.
- إطلاق برنامج تدريب العاملين والذي يستفيد منه ٤٥٠ عاملًا في مجال الثروة المعدنيّة.

٦) في مجال ترشيد الطاقة:

- البدء في تنفيذ مشروعات لترشيد الطاقة بتكلفة استثمارية عالية بلغت نحو ٤٥٠ مليون دولار.
- تحقيق وفر في استهلاك الطاقة يصل إلى ٣٥ مليون دولار أمريكي سنويًا من خلال تطبيق إجراءات لترشيد الطاقة.

ومن النتائج المُترتبة على هذه الإنجازات تحقيق فائض في الميزان التجاري البترولي لأول مرة منذ عدّة أعوام، بلغ ٩,٩ مليار دولار عام ٢٠١٩/١٨. وكذلك تمكّن القطاع بالوفاء بالتزاماته تجاه الشركات الأجنبية وتخفيض مُستحقات هذه الشركات من ٦,٣ مليار دولار عام ٢٠١١ إلى ٨٥٠ مليون دولار بنهاية عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنسبة انخفاض بلغت أكثر من ٨٦%.

الإنجازات العينيّة للقطاع خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠

المشروعات البترولية

١- مشروعات البحث والتنمية وإنتاج الزيت والغاز:

تم تنفيذ واستكمال ٥ مشروعات كبرى لتنمية حقول الزيت والغاز، بالإضافة إلى وضع ٢٠١ بئر زيت خام وغاز جديدة على خطوط الإنتاج (١١ بئر غاز، ١٩٠ بئر زيت خام) وبلغ إجمالي مُعدّلات إنتاج الغاز الأولية المُضافة من المشروعات والآبار التنموية الجديدة وآبار الغاز التي تم إصلاحها حوالى ١ر٥ مليار قدم مُكعّب غاز يوميًا و٣٢ر٥ ألف برميل مُتكثّفات يوميًا وحوالى ١٦٠ألف برميل زيت يوميًا.

ومن أهم هذه المشروعات:

أ- مشروعات إنتاج وتنمية حقول الغاز

- استكمال مشروع تنمية المرحلة التاسعة بحقول غرب الدلتا لإنتاج حوالي ٤٣٥ مليون قدم مُكعّب غاز و٩,٣ آلاف برميل مُتكثّفات يوميًا، بالإضافة إلى حفر وربط ٨ آبار باستخدام الخطوط البحرية وتسهيلات المُعالجة الخاصة بشركة البُرلُس وقد تم وضع ٣ آبار على الإنتاج خلال عام ٢٠٢٠ بإجمالي حوالى ١٥٥ مليون قدم مُكعّب غاز ١,٨ ألف برميل مُتكثّفات يوميًا.

- استكمال مشروع تنمية حقل جنوب غرب بلطيم – بالبحر المتوسط بإنشاء التسهيلات اللازمة لاستيعاب حوالي ٣٨٥ مليون قدم مُكعّب غاز يوميًا من خلال حفر (٤) آبار باستثمارات حوالى ٣٦٣ مليون دولار وقد تم الانتهاء من دخول الآبار على الإنتاج ووضع بئرين عام ٢٠٢٠ بمُعدّلات إنتاج حوالى ٢٢٥ مليون قدم مُكعّب غاز و١,٧ألف برميل مُتكثّفات يوميًا.

- حقل القطامية بالبحر المتوسط بهدف إنتاج كميّات من الغاز الطبيعى تُقدر بحوالي ٥٥ مليون قدم مُكعّب غاز يوميًا من خلال إعادة دخول حقل القطامية وإكماله وتركيب خط بحري قطر ١٤بوصة بطول ٤٤ كم بمُشتملاته لنقل إنتاج الحقل إلى تسهيلات حابى البحرية بامتياز شركة الفرعونية، وقد تم الانتهاء منه وبدء الإنتاج من البئر أكتوبر ٢٠٢٠.

- استكمال تنمية حقول شمال الإسكندرية وغرب دلتا النيل (المرحلة الثالثة - حقل ريفين) - بالبحر المتوسط ويهدف المشروع إلى إنتاج ٨٥٠ مليون قدم مُكعّب غاز يوميًا بالإضافة إلى ٢٤ ألف برميل مُتكثّفات يوميًا من خلال حفر ٨ آبار بحرية جديدة.

- تم وضع ١١ بئر غاز جديدة على الإنتاج من مناطق دلتا النيل والصحراء الغربية لعدّة شركات خلال الفترة من يناير إلى أكتوبر ٢٠٢٠ بمُعدّلات إنتاج أوليّة حوالي ٢٠٦ مليون قدّم مُكعّب يوميًا و٥ آلاف برميل مُتكثّفات يوميًا.

ب- مشروعات إنتاج وتنمية حقول الزيت الخام

- تنمية حقل شمال غرب أكتوبر– بخليج السويس بالشركة العامة للبترول ويهدف المشروع إلى استيعاب الزيادة المُتوقّعة من الزيت الخام من حقول الشركة والتي تُقدّر بـ ٣,٨ ألف برميل يوميًا من خلال إنشاء منصة بحرية وتركيب خطين بقطر ٥ بوصة وبطول ٢٢ كم للخط الواحد وإكمال بئرين وحفر البئر الثالث، وتم تشغيل المشروع، وتجدر الإشارة إلى أن الشركة العامة للبترول المملوكة بالكامل للدولة حقّقت رقمًا قياسيًا لإنتاجها من الزيت الخام حيث تخطت ٦٤ ألف برميل يوميًا لأول مرة في تاريخها منذ تأسيسها عام ١٩٥٧.

- تم وضع ١٩٠ بئر زيت خام جديدة من مواقع مُتعدّدة لعدد من الشركات المُختلفة على الإنتاج خلال الفترة من يناير إلى أكتوبر ٢٠٢٠ بمُعدّلات إنتاج أوليّة حوالي ١٥٦ ألف برميل يوميًا.

ثانيًا: مشروعات التكرير

- شهد العام الحالي افتتاح مشروع مصفاة تكرير الشركة المصرية للتكرير لتحويل ٤ر٧ مليون طن مازوت سنويًا إلى مُنتجات بتروليّة عالية الجودة (سولار/ بنزين عالي الأوكتين/ بوتاجاز)، بالإضافة إلى افتتاح مشروع البنزين عالي الأوكتين بشركة أنربك رسميًا لإنتاج ٧٠٠ ألف طن بنزين عالي الأوكتين.

- بدء التشغيل التجريبي لوحدة إنتاج البنزين عالى الأوكتين بشركة أسيوط لتكرير البترول لإنتاج حوالى ٨٠٠ ألف طن سنويًا من البنزين عالى الأوكتين لسد احتياجات مناطق الوجه القبلي من المُنتجات البترولية.
- توسّعات مصفاة تكرير ميدور ويهدف المشروع إلى زيادة الطاقة التكريرية للمعمل بنسبة ٦٠%.
- البدء في وحدة إنتاج الأسفلت بشركة السويس لتصنيع البترول لإنتاج حوالي ٤٠٠ ألف طن أسفلت باستثمارات حوالي ٦٤ مليون دولار.

ثالثًا : مشروعات البتروكيماويات

البدء في تنفيذ عدد من المشروعات البتروكيماوية منها:

- مشروع إنشاء الألواح الخشبية متوسطة الكثافة (MDF) لإنتاج ٢٠٥ ألف متر مُكعّب سنويًا اعتمادًا على ٢٤٥ ألف طن سنويًا من قش الأرز كمادة خام بدلًا من حرقه والإضرار بالبيئة.
- مشروع مُجمّع التكرير والبتروكيماويات بالمنطقة الاقتصادية بمحور قناة السويس (شركة البحر الأحمر الوطنية للتكرير والبتروكيماويات (للمُساهمة في تلبية احتياجات السوق المحلى من المُنتجات البترولية والبتروكيماوية وتصدير الفائض، وتبلُغ طاقة المشروع حوالي ٤ مليون طن من الزيت الخام المُستورد وذلك لإنتاج حوالي ٢ر٧ مليون طن سنويًا من المنتجات البتروكيماوية و١,١مليون طن سنويًا من المُنتجات البترولية باستثمارات حوالي ٧,٥ مليار دولار.

رابعًا: مشروعات البنية الأساسية

مشروعات خطوط نقل الزيت الخام والمُنتجات البترولية

- تم تشغيل خطين جديدين لنقل المُنتجات البترولية خلال عام ٢٠٢٠ بالإضافة إلى إحلال وتجديد عددٍ من الخطوط في إطار التطوير والتحديث المُستمر لشبكة نقل وتداول المُنتجات البترولية والزيت الخام، وقد بلغ إجمالي أطوال الخطوط المُضافة حوالي ٣٥٤ كم.

مشروعات تدعيم خطوط الشبكة القومية للغازات

- تم تشغيل ٥ خطوط لنقل الغاز الطبيعي بإجمالي أطوال مضافة حوالى ٧٦ كم خلال عام ٢٠٢٠.
- تم تنفيذ مشروعات نقل وتحويل مسار عددٍ من خطوط نقل وتداول الخام والمُنتجات البترولية والغاز الطبيعي على مستوى الجمهورية في إطار مُساهمة قطاع البترول في تطوير شبكة الطرق والكباري بمصر.

مشروعات زيادة سعات التخزين

- تم إنشاء مُستودعات التخزين بالعين السخنة "شركة سونكر" لزيادة الطاقة التخزينية من السولار والبوتاجاز المُستورد لتأمين احتياجات البلاد، فضلًا عن ٣ خطوط لنقل البوتاجاز والسولار باستثمارات كليّة ٤٥٠ مليون دولار تشمل تكلفة إنشاء الرصيف البحرى.

- المُشاركة المصرية الفعّالة في المحافل الدوليّة المُتخصّصة في صناعة البترول والغاز والتعدين، حيث شاركت في مُؤتمر المَرصد المُتوسط للطاقة، والدورة الرابعة من مُؤتمر ومعرض مصر الدولي للبترول (إيجبس٢٠٢٠) والمُؤتمر الدولي للتعدين PDAC بتورنتو بكندا، كما شاركت مصر في المؤتمر الوزاري الاستثنائي لدول الأوبك وخارج أوبك (أوبك +) والاجتماع الخامس لمجموعة العمل الإقليمية حول الطاقة بمنطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابعة للمُنتدى الاقتصادى العالمى مؤتمر "سيراويك " بالولايات المتحدة الذى يُعد الأهم عالميًا في مجال الطاقة، وشاركت مصر بمُؤتمر أبوظبي الدولي للبترول " أديبك ٢٠٢٠" ، والمُؤتمر الوزاري الـ ٣٨ لمُنظّمة الدول الأفريقية المُنتجة للبترول (الآبو)، هذا بالإضافة إلى المُباحثات واللقاءات المُستمرة مع وزراء البترول والتعدين وكذلك السفراء لبحث تدعيم أوجه التعاون المُشترك سواء في الصناعة البترولية سواء الثنائى أو الإقليمى أو لتوضيح ما يتم على أرض مصر من إنجازات في مجال تهيئة مناخ الاستثمار وكذلك فرص الاستثمار المُتاحة في مجالى البترول والتعدين وكان من تلك اللقاءات المُباحثات مع وزراء البترول والطاقة في العراق والأردن ونيجيريا ولقاءات سفراء استراليا وفرنسا والاتحاد الأوروبى ..إلخ.

٢- استدامة توفير الاحتياجات من الغاز والمُنتجات البترولية

الاستهلاك المحلى من المُنتجات البترولية والغاز الطبيعى

- تم تحقيق الاستقرار الكامل للسوق المحلى للعام الرابع على التوالى، حيث تم تغطية كافة احتياجات المُواطنين وقطاعات الدولة المُختلفة من المُنتجات البترولية والغاز الطبيعى، وبلغ إجمالي ما تم استهلاكه ٧١,٣مليون طن مُكافئ مُقابل ٧٥,٥ مليون طن مُكافئ في العام السابق بانخفاض نسبته ٥,٩% ، وذلك يرجع إلى قرارات تطبيق البرنامج الإصلاحى لهيكل تسعير المُنتجات البترولية وإزالة التشوّهات السعرية والإسراع في مشروعات توصيل الغاز الطبيعى للمنازل ليحل محل البوتاجاز، وكذلك التوسّع في استخدام الغاز كوقود للسيارات.
- بلغ إجمالي استهلاك المُنتجات البترولية حوالى ٢٦ مليون طن مُقابل ٢٩,٩ مليون طن في العام السابق بانخفاض نسبته حوالى ١٣%.
- بلغ الاستهلاك المحلى من الغاز الطبيعى خلال العام حوالى ٤٥,٢ مليون طن مُقابل ٤٥ر٦ مليون طن بانخفاض نسبته ١%، ويُمثّل استهلاك قطاع الكهرباء حوالى ٦٠,٤% وقطاع الصناعة ٢٣% من إجمالى استهلاك الغاز.

وفي مجال الارتقاء بالخدمات المُقدّمة للمُواطنين تم رصد الإنجازات الآتية:

- زيادة عدد محطّات التموين وخدمة السيارات الجديدة والمنافذ التي تم تشغيلها خلال العام بواقع ١١٥ محطة، ليصل إجمالي عدد المحطّات على مُستوى الجمهورية إلى ٣٧٨٠ محطة ومنفذًا.

- بلغ عدد مراكز توزيع أسطوانات البوتاجاز التي تم إضافتها خلال العام ٣٢ مركزًا جديدًا لتوزيع أسطوانات البوتاجاز على مُستوى الجمهورية ليصل عددها إلى ٣٠٧٨ مركزًا.

- تماشيًا مع سياسة الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية خاصة للمُحافظات والمناطق الأكثر احتياجًا وتخفيف العبء عن المُواطنين في الحصول على اسطوانة البوتاجاز وعن المُوازنة العامة للدولة في استيراد البوتاجاز، فقد تم التوسّع في استخدام الغاز الطبيعى بديلًا عن البوتاجاز، حيث تم توصيل الغاز لأكثر من مليون وحدة سكنية خلال العام، وارتفع عدد الوحدات المُستفيدة من هذه الخدمة الحضارية ليصل إجمالى عدد الوحدات السكنية إلى حوالى١١,٧ مليون وحدة سكنية على مُستوى مُحافظات الجمهورية منذ بدء النشاط وحتى نهاية العام ، كما تم توصيل الغاز إلى ١٥٢٨ مُستهلكًا تجاريًا ، و ٤٧ مصنعًا.

- الإعلان عن بدء خطوات التنفيذ لأول مشروع لتوصيل الغاز الطبيعى إلى مُحافظة الوادى الجديد بإستخدام تكنولوجيا الغاز الطبيعى المضغوط، تمهيدًا لإطلاق تلك الخدمة الحضارية لأول مرة بالمُحافظة.

- تم خلال العام تحويل حوالى ٣٨ ألف سيارة للعمل بالغاز الطبيعى ليصل إجمالى عدد السيارات المُحوّلة منذ بدء النشاط إلى ٣٣٥,٦ ألف سيارة، ومن المُستهدف إضافة ٤٠٠ ألف مركبة خلال الأعوام الثلاثة المُقبلة. ومن المُخطط زيادة محطّات التموين بالغاز الطبيعى الحالية والبالغة ٢٢٥ محطة إلى ٣ أمثال خلال ٢٠٢١.

٣- تعزيز موارد مصر من البترول والغاز ورفع معدلات الإنتاج

<u>تم خلال عام المُتابعة الآتي:</u>

- توقيع (٢٢) اتفاقية للبحث عن البترول والغاز مع شركات عالمية بحد أدنى لحفر ٧٤ بئرًا، وجاري اتخاذ الإجراءات اللازمة لإصدار ١٢ اتفاقية أخرى، واتسمت الاتفاقيّات والشراكات الجديدة بجذب استثمارات لشركات عالمية عملاقة مثل أكسون موبيل وشيفرون للعمل في مصر في مناطق جديدة بالبحرين المُتوسط والأحمر.

- تحقيق ٦٢ كشفًا للبترول والغاز (٤٧ زيت خام/ ١٥ غاز) بالصحراء الغربية والشرقية وخليج السويس ودلتا النيل والبحر المُتوسط.

- توقيع ١٢عقد تنمية بالصحراء الغربية ودلتا النيل.

- الانتهاء من تدشين وإطلاق بوابة مصر للاستكشاف والإنتاج(Egypt Upstream Gateway) للتسويق للمناطق البترولية عالميًا، حيث جرى التنفيذ بوتيرة عمل سريعة، وهو ما يتماشى مع اتجاه الدولة لدعم التحوّل الرقمى.

- تم توقيع اتفاقية بين قطاع البترول وشركة شلمبرجير العالمية لإجراء مسح سيزمى مُتقدّم يتم تنفيذه لأول مرّة في مصر لإعادة تقييم الموارد البترولية في منطقة خليج السويس لزيادة احتياطيّات وإنتاج الزيت الخام. وقد تم الانتهاء من أعمال المسح السيزمى لمساحة ٣٤٥ كم٢ بمناطق شركة بترول خليج السويس (جابكو)، وكذلك الانتهاء من المسح السيزمى لشركة نبتون لمساحة ١٠٠ كم٢ باستخدام تكنولوجيا النودز الحديثة، ويتم حاليًا مُعالجة البيانات المُسجّلة كما يتم أيضًا التخطيط للمرحلة الثالثة من المشروع لتغطية حوض خليج السويس بهذه النوعيّة من البيانات للإسراع بعمليّات البحث والاستكشاف وتقليل مخاطرها.

مُؤشّرات الأداء لعام ٢٠٢١/٢٠

- **ناتج القطاع**

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لقطاع الاستخراجات ارتفاعًا طفيفًا بنسبة ٠,٦% في عام ٢٠٢١/٢٠ مُسجّلًا نحو ٣٧٧,٤ مليار جنيه مُقابل ٣٧٥,٣ مليار جنيه خلال العام السابق. وجاء ذلك الناتج أعلى مما كان مُتوقّعًا في ضوء مُتابعة الخطة بنسبة ٣,١% حيث توقّعت أن يُسجّل ناتج القطاع حوالي ٣٦٥,٨ مليار جنيه. ومع ذلك، جاء الناتج المُحقّق أقل مما كان مُستهدفًا بخطة العام ذاته (٤١٣,٤ مليار جنيه).

ولقد شهد ناتج القطاع بالأسعار الجارية تناقُصًا بنسبة ٢,٨٪، حيث سجّل ٤٠٢,٨ مليار جنيه في عام ٢٠٢١/٢٠ مُقابل ٤١٤,٥ مليار جنيه خلال العام السابق، وإن ظلّت القيمة المُحقّقة أعلى مما كان مُتوقعًا (٣٦٣,٢ مليار جنيه). بينما جاءت تلك القيمة أقل مما كان مُستهدفًا في خطة العام ذاته بنسبة ٢٤,٥% حيث كان من المُستهدف بلوغ الناتج نحو ٥٣٣,٢ مليار جنيه.

وقد كان من المُتوقع في عام ٢٠٢١/٢٠، أن يصل ناتج أنشطة استخراجات الغاز الطبيعي بالأسعار الجارية والثابتة إلى ١٢٣ مليار جنيه و١٨١,٦ مليار جنيه بالترتيب، وقد تحقّق نحو ١٥٧ مليار جنيه و١٩٧,٦ مليار جنيه على التوالي، (بنسبة زيادة ملحوظة ٢٧,٦٪ و٨,٨٪ على التوالي).

وكذلك، بلغ الناتج المحلي الإجمالي لنشاط البترول بالأسعار الثابتة وبالأسعار الجارية نحو ١٢٨,٦ مليار جنيه و١٦٢,٧ مليار جنيه بالترتيب خلال عام ٢٠٢١/٢٠، وقد كان مُتوقّعًا أن يصل إلى حوالي ١٣٣,٦ مليار جنيه بالأسعار الثابتة، ونحو ١٥٩,٧ بالأسعار الجارية.

أما أنشطة الاستخراجات الأخرى، فقد حقّقت معدل نمو بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة أكثر مما كان مُتوقّعًا، حيث بلغ الناتج نحو ٨٣ مليار جنيه بالأسعار الجارية، وهو أعلى مما كان مُتوقعًا (٨٠,٥ مليار جنيه)، ونحو ٥١,١ مليار جنيه بالأسعار الثابتة والذي جاء مُقاربًا للمُتوقّع إلى حد كبير (٥٠,٦ مليار جنيه)، [جدول رقم (٦/٢) وشكل رقم (٦/٢)].

جدول رقم (٦/٢)
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لقطاع الاستخراجات ومعدل نموه خلال عامي ٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢١/٢٠ (فعلي ومُتوقع و مُستهدف)

(مليار جنيه)

البيان	بالأسعار الجارية				معدل النمو (٪)	بالأسعار الثابتة				معدل النمو (٪)
	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠				٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠			
		فعلي	متوقع	خطة			فعلي	متوقع	خطة	
بترول	١٧٠,٨	١٦٢,٧	١٥٩,٧	٢٠٨,٩	(٤,٧)	١٣٧,٧	١٢٨,٧	١٣٣,٦	١٣٩,٦	(٦,٦)
غاز طبيعي	١٦٩,٣	١٥٧	١٢٣	٢٤١,٧	(٧,٣)	١٨٨,٢	١٩٧,٦	١٨١,٦	٢٢٢,٦	٥
استخراجات أخرى(*)	٧٤,٤	٨٣	٨٠,٥	٨٢,٦	١١,٧	٤٩,٣	٥١,١	٥٠,٦	٥١,٢	٣,٦
إجمالي الاستخراجات	٤١٤,٥	٤٠٢,٧	٣٦٣,٢	٥٣٣,٢	(٢,٨)	٣٧٥,٣	٣٧٧,٤	٣٦٥,٨	٤١٣,٤	٠,٦

(*) تشمل الخامات الطبيعية والمعدنية، مثل الذهب والحديد والفضة، وغيرها من المعادن المستخرجة من باطن الأرض.

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

شكل رقم (٦/٢)
معدل نمو الناتج الحقيقي لقطاع الاستخراجات خلال عام ٢٠٢١/٢٠

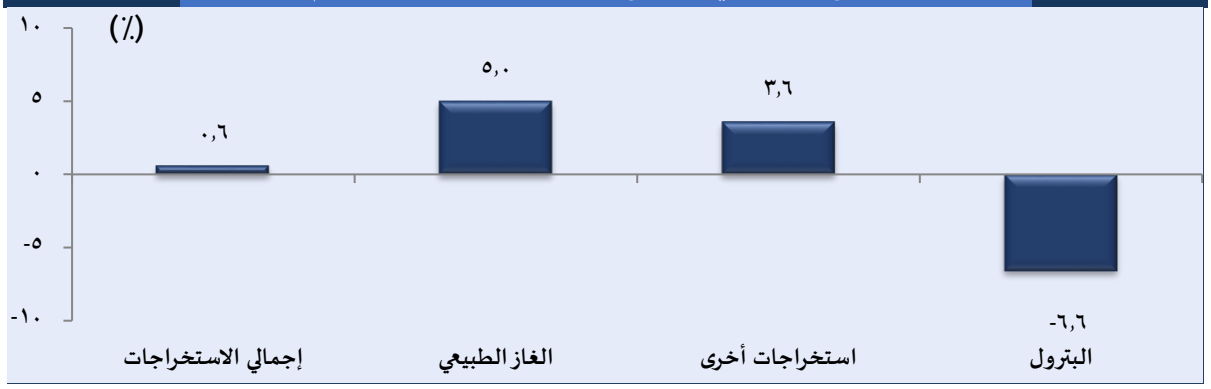

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

- **٨٠٪ نسبة زيادة استثمارات قطاع البترول والثروة المعدنية خلال عام ٢٠٢١/٢٠**

شهدت الاستثمارات الـمُنفّذة بقطاع الاستخراجات تناميًا ملحوظًا بنسبة تناهز ٨٠٪، حيث ارتفعت من ٩٣,٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٠/١٩ إلى ١٦٨,٨ مليار جنيه. وقد استحوذ قطاع البترول على النسبة الأكبر من إجمالي الاستثمارات بنسبة ٧١٪، مُقابل ٢٩٪ لقطاع الغاز الطبيعي. مع مُلاحظة التنامي الكبير في استثمارات قطاع البترول والتي سجّلت ١١٩,٧ مليار جنيه بنسبة زيادة تربو على ١٨٧%. ويرجع ذلك إلى توقيع عدد من الاتفاقيّات الجديدة مع شركات البترول العالـمية الكُبرى لأول مرّة في مجالات البحث والاستكشاف، في حين شهدت استثمارات الغاز الطبيعي تراخيًا بنسبة ٦% خلال فترتي الـمُقارنة [جدول رقم (٧/٢)].

جدول رقم (٧/٢) الاستثمارات المُنفّذة بقطاع الاستخراجات خلال عامي المُتابعة						
البيان	العام المالي (بالمليار جنيه)		مُتوقع	معدل النمو (٪)	الهيكل النسبي (٪)	
	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢١/٢٠		٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠
بترول	٤١,٧	١١٩,٧	٢٨,٥	١٨٧,١	٤٤,٥	٧٠,٩
غاز طبيعي	٥٢,١	٤٩,١	٦٧,٩	(٥,٨)	٥٥,٥	٢٩,١
إجمالي الاستثمارات المنفذة	٩٣,٨	١٦٨,٨	٩٦,٤	٨٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

- **مُنفّذات القطاع**

يُوضّح الجدول رقم (٨/٢) مُنفّذات القطاع البترولي خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠، وفقًا لبيانات المنظومة الوطنية للمُتابعة والتقييم، ويتبيّن من استقراء مُؤشّرات الجدول تفاوت مُعدلات التنفيذ من مُؤشّر لآخر، حيث بلغت مُعدلات التنفيذ أكثر من ١٠٠% في بعض المُؤشّرات أهمّها عدد المناطق التي يجري تطويرها وعدد المُزايدات التي يتم طرحها لتطوير هذه المناطق، بالإضافة إلى كمية الصادرات البترولية وقيمة الاستثمارات التي يتم ضخّها في مجال البحث والاستكشاف، في حين تراوحت مُعدّلات تنفيذ باقي المُؤشّرات بين ٢٥% و٩٥%.

جدول رقم (٨/٢) مُنفّذات القطاع البترولي مُقارنة بمُستهدفات العام المالي ٢٠٢١/٢٠				
المُؤشّر	الوحدة	٢٠٢١/٢٠		مُعدل التنفيذ (%)
		خطة	مُنفذات	
عدد المُزايدات العالمية التي سيتم طرحها	(مزايدة)	١	١	١٠٠
عدد المناطق التي سيتم طرح مُزايدات عالمية لتطويرها	(منطقة)	١٢	١٦	١٣٣,٣
عدد الاتفاقيّات البترولية التي سيتم توقيعها	(اتفاقية)	٨	٢	٢٥
قيمة الاستثمارات التي سيتم ضخّها في مجال البحث والتنمية والتشغيل	(مليون دولار)	٤٦٧٨	٤٢١٥	٩٠,١
تلبية احتياجات السوق المحلى من المُنتجات البترولية	(مليون طن)	٣٠,٨٥١	٢٦,٨٦٥	٨٧,١
كمية صادرات الزيت الخام	(ألف طن)	٥٦٤٧	٤٣٣٥	٧٦,٨
كمية صادرات المُنتجات البترولية	(ألف طن)	٧٤٩٠	٨٠٧١	١٠٧,٨
قيمة صادرات الزيت الخام	(مليون دولار)	٢٣٢٨	١٥٩١	٦٨,٣
قيمة صادرات المُنتجات البترولية	(مليون دولار)	٣١٦٢	٢٨٤٤	٨٩,٩
عدد خطوط نقل الخام والمُنتجات البترولية	(خط)	١١	٧	٦٣,٦

المُؤشّر	الوحدة	٢٠٢١/٢٠ خطة	٢٠٢١/٢٠ مُنفذات	مُعدل التنفيذ (%)
أطوال خطوط نقل الخام والمُنتجات البترولية المُضافة	(كم)	٣٠٥	١٣١	٤٢,٩
عدد مُستودعات تخزين الخام والمُنتجات	(مستودع)	٥	٣	٦٠
السعات التخزينية المُضافة	(ألف طن)	٩٣	٧٥	٨٠,٦
تعظيم الإنتاج من الزيت الخام والمُتكثفات والبوتاجاز	(مليون طن)	٣٤,٦٤٧	٢٩,٠٩٥	٨٣,٩
كمية الصادرات من الزيت الخام والمُنتجات البترولية	(ألف طن)	١٣١٣٧	١٢٤٠٦	٩٤,٤
عدد المُزايدات العالمية التي سيتم طرحها (مُزايدة)	مزايدة	١	١	١٠٠
عدد اتفاقيّات البحث والاستكشاف التي سيتم إبرامها	اتفاقية	١٠	١٠	١٠٠
قيمة الاستثمارات التي يتم ضخّها في مجال البحث والاستكشاف	(مليون دولار)	٦٨٠	١٠٣٤	١٥٢,١
احتياجات السوق المحلى من الغاز الطبيعي شاملة قطاع الكهرباء	(مليار قدم^3)	٢٣٩٦	٢٢٠٨	٩٢,١
احتياجات قطاع الكهرباء من الغاز الطبيعي	(مليار قدم^3)	١٤٠٢	١٣٣٧	٩٥,٣
كمية الوقود السائل (مازوت) التي سيتم توفيرها لمحطّات الكهرباء	(ألف طن)	١٤٦٠	٥٨٣	٣٩,٩
كمية الوقود السائل (سولار) التي سيتم توفيرها لمحطّات الكهرباء	(ألف طن)	٠	٣,٦	
كمية صادرات الغاز الطبيعي والمُسال	(مليار قدم^3)	٥٣٨	٢٨٤,٣	٥٢,٨
قيمة صادرات الغاز الطبيعي والمُسال	(مليون دولار)	٢٤٥٣	١٣٠٨	٥٣,٣
عدد الوحدات السكنية التي سيتم توصيل غاز طبيعي لها	(ألف وحدة)	١٠٠٠	١٢٠٠	١٢٠
عدد أسطوانات البوتاجاز التي سيتم إحلال الغاز الطبيعي محلّها	(مليون أسطوانة)	١٨,٠٠٠	٢١,٦١٠	١٢٠
تعظيم كميّات الإنتاج من الغاز الطبيعي لتلبية احتياجات السوق المحلي	(مليار قدم^3)	٢٤٩٧	٢٣٤٥	٩٣,٩
إجمالي التكلفة الاستثمارية لتنفيذ البرنامج الفرعي	(مليون جنيه)	١٥٧٢٨	٨٥١٥	٥٤,١
كمية إنتاج مادة البولي ايثيلين	(ألف طن)	٦١٠	٤٧٠	٧٧
كمية إنتاج مادة البولي فينيل كلورايد		٨٠	٤٨	٦٠

المُؤشّر	الوحدة	٢٠٢١/٢٠ خطة	٢٠٢١/٢٠ مُنفذات	مُعدل التنفيذ (%)
كمية إنتاج مادة الصودا الكاويه		٦٠	٣٨	٦٣,٣
كمية إنتاج مادة البولي بروبيلين		٢٨٠	٢٧٦	٩٨,٦
كمية إنتاج مادة اليوريا		١٩٢٥	٢٠٤٠	١٠٥,٩
كمية إنتاج مادة الميثانول		١٢٨٥	١١٦٠	٩٠,٣
كمية إنتاج مادة الالكيل بنزين الخطى		١٥٨	١٧٨	١١٢,٧
كمية إنتاج المُنتجات البتروكيماوية		٤٣٩٨	٤٢١٠	٩٥,٧
كمية الصادرات من المُنتجات البتروكيماوية		٣١٠٠	٢٨٨٨	٩٣,٢
إجمالي التكلفة الاستثمارية لتنفيذ البرنامج الفرعي		١٠٣٢	١٣٧٥	١٣٣,٢
إجمالي التكلفة الكلية لتنفيذ البرنامج الفرعي		١٩٤٧	٢٦٦٢	١٣٦,٧
عدد البعثات الحقلية لاستكشاف وتقييم الخامات المُختلفة	(بعثة)	٤	٣	٧٥
عدد المُزايدات التي سيتم طرحها لاستكشاف وتقييم الخامات المُختلفة	(مزايدة)	٢	١	.٥٠
قيمة الاستثمارات التي سيتم ضخّها في مجال البحث والاستكشاف لشركات التعدين	(مليون دولار)	٢٠	١٢,٨	٦٤
قيمة صادرات الخامات والمُنتجات التعدينية	(مليون دولار)	١٣	١٧,١	١٣١,٥
عدد مراكز تجهيز وتصنيع الخامات	(مركز)	٢	٠	٠
قيمة استثمارات الهيئة لتنمية الخامات التعدينية	(مليون جنيه)	٩,١	٩,٤	١٠٣,٣
كمية إنتاج الذهب والفضة	(ألف أوقية)	٥٢٠	٤٥١,٨	٨٦,٩
إجمالي المبيعات	(مليون دولار)	٧٥٥	٧٤٣	٩٨,٤
كمية الإنتاج من الخامات والمُنتجات التعدينية	(مليون طن)	١٠	٦,٢	٦٢
عائدات تنمية الثروة المُعدنية	(مليون دولار)	٨٢	١٣٨,٣	١٦٨,٧
إجمالي التكلفة الاستثمارية لهيئة الثروة المُعدنية لتنفيذ البرنامج الفرعي	(مليون جنيه)	٢٠,٩	١٠,٩	٥٢,٢
إجمالي التكلفة الاستثمارية لتنفيذ البرنامج الفرعي لشركات التعدين	(مليون دولار)	٢٥	١٢,٨	٥١,٢٢
إجمالي التكلفة الكلية لتنفيذ البرنامج الفرعي	(مليون دولار)	٢٦,٣	١٣,٦٩	٥٢,١

المصدر: المنظومة الوطنية للتقييم والمُتابعة

- **الإنتاج البترولي**

بلغ إجمالي إنتاج الزيت الخام والـمُتكثفات والبوتاجاز حوالي ٢٨,٩٦ مليون طن في عام ٢٠٢١/٢٠ بنسبة تراجُع عن العام السابق تُناهز ٧٪ حيث سجل إجمالي إنتاج الزيت والـمُتكثفات في عام ٢٠٢٠/١٩ حوالي ٣١ مليون طن. ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار النفط عالـميًا نتيجة جائحة فيروس كورونا مما أدّى إلى تأجيل الشركات الأجنبية لخطط التنمية، الأمر الذي أثّر على مُعدلات الإنتاج. [جدول رقم (٩/٢)].

جدول رقم (٩/٢)
كمية الإنتاج من المُنتجات البترولية والبتروكيماوية

(مليون طن)

البيان	إجمالي الإنتاج		مُعدل التغير (%)
	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	
بوتاجاز	١,٨٩	١,٦٩	(١٠,٦)
بنزين بأنواعه	٥,٤٣	٥,٣٢	(٢)
نافتا	١,٤٦	١,٣٤	(٨,٢)
كيروسين/تربين	٢,٦٧	١,٩٢	(٢٨,١)
سولار/ديزل	٩,٧٤	٩,٤٧	٢,٨-
مازوت	٤,٢٩	٦,٨٧	٦٠,١
أسفلت ومحاليل أسفلتية	٠,٥١	٠,٨٥	٦٦,٧
الزيوت الأساسية	٠,١٦	٠,١٩	١٨,٧
أخرى	٥,٢٧	١,٣١	(٧٥,١)
إجمالي المُنتجات البترولية	٣١,٤٢	٢٨,٩٦	(٧,٨)
المُنتجات البتروكيماوية والبروبان	٤,٤٩	٤,٨	٦,٩
مجموع المُنتجات البترولية والبتروكيماوية	٣٥,٩	٣٣,٧	(٦,١)

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية، تقرير نتائج أعمال قطاع البترول خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠

أما إنتاج الغاز الطبيعي فقد شهد طفرة خلال الأعوام الأخيرة بفضل اكتشافات حقول الغاز الجديدة مما ساهم في تعزيز مكانة مصر على خريطة الطاقة العالمية. وارتفع إنتاج الغاز الطبيعي المُباع بنحو ٥,١٪ عن العام السابق، حيث بلغت قيمة الإنتاج نحو ٤٩,٩ مليون طن في عام المُتابعة بالمُقارنة بنحو ٤٧,٥ مليون طن في عام ٢٠٢٠/١٩.

- **الاستهلاك**

تنامت كمية الاستهلاك المحلي من المُنتجات البترولية والغازات خلال عام ٢٠٢١/٢٠ بنسبة ٢,١٪، حيث بلغ الاستهلاك ٧٣,٩ مليون طن مُقابل ٧٢,٤ مليون طن العام السابق، وذلك على النحو الآتي:

- بلغ إجمالي استهلاك المُنتجات البترولية خلال عام ٢٠٢١/٢٠ نحو ٢٦,٩مليون طن بنسبة تراجُع قدرُها ٢,٤٪، وقد تلاحظ الآتي:

✓ زيادة مُعدل استهلاك البنزين بأنواعه بنسبة حوالي ٩٪ (زيادة البنزين ٩٢ بنسبة ١٣٪ والبنزين ٩٥ بنسبة ٦٠٪ نظرًا لتحوّل الكثير من المُستهلكين لاستخدام بنزين ٩٥٪.

✓ زيادة استهلاك السولار بنسبة ٣٪ عن العام السابق.

- ✓ انخفاض استهلاك المازوت بنسبة ٦٤٪ عن العام السابق ويرجع ذلك إلى تناقُص استهلاك مازوت قطاع الكهرباء بنسبة بلغت حوالي ٦٨٪.

- زيادة استهلاك الغازات بنسبة ٤,٨٪ عن العام السابق، حيث بلغ حوالي ٤٧ مليون طن (تُمثل حوالي ٦٣,٦٪ من إجمالي الاستهلاك المحلي) خلال عام ٢٠٢١/٢٠. ويُعزي ذلك إلى ارتفاع كمية استهلاك قطاع الكهرباء من الغاز بنسبة ٥,١٪ [جدول رقم (١٠/٢)].

جدول رقم (١٠/٢)
كمية الاستهلاك المحلي ومعدل تغيّره من المُنتجات البترولية والغازات
خلال عامي ٢٠٢٠/١٩ و ٢٠٢١/٢٠

(مليون طن)

البيان	العام المالي		مُعدل التغيّر	الهيكل النسبي (%)	
	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	(٪)	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠
غازات	٤٤,٨	٤٧	٤,٩	٦٢	٦٣,٦
بوتاجاز	٣,٦٧	٣,٧	٠,٨	٥,١	٥
بنزين ٨٠	٢,٩٥	٢,٩	١,٦٩-	٤,١	٣,٩
بنزين ٩٢	٣,٣	٣,٦٧	١١,٢	٤,٥	٥
بنزين ٩٥	٠,٤٤	٠,٧	٥٩,١	٠,٦	٠,٩
جملة البنزين	٦,٦٥	٧,٢٧	٩,٣٢	٩,٢	٩,٨
كيروسين	٠,٠٠٦	٠,٠٠٧	١٦,٧	٠	٠
تربين	٠,٥	٠,٣٦	٢٨-	٠,٧	٠,٤
سولار	١٢,٣	١٢,٧	٣,٢٥	١٧	١٧,٢
مازوت	٢,٨٦	١	٦٥-	٤	١,٤
أخرى	١,٥	١,٩	٢٦,٧	٢	٢,٦
الإجمالي	٧٢,٣	٧٣,٩	٢,٢	١٠٠	١٠٠

يشمل الاستهلاك تموين السفن والطائرات المصرية.

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية، تقرير نتائج أعمال قطاع البترول خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠.

- **التجارة الخارجية**

شهدت قيمة صادرات قطاع البترول ارتفاعًا طفيفًا من ٨,٤٨ مليار دولار عام ٢٠٢٠/١٩ إلى نحو ٨,٦٠ مليار دولار عام ٢٠٢١/٢٠، بنسبة زيادة ١,٤٪. ويرجع ذلك إلى تحقيق مصر الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي، واستئناف تصديره بعد ارتفاع إنتاج حقل "ظهر" بالبحر المُتوسط. بالإضافة إلى تحوّل استراتيجيّة وزارة البترول لاستخدام الغاز الطبيعي كبديل للمُنتجات البترولية السائلة، حيث أصبح توليد الكهرباء في مصر يعتمد على الغاز فقط، مع وقف استخدام السولار والمازوت بشكل تام في هذا المجال.

ومن ثم، تحقيق وفر في الموارد المالية التي كانت مُخصّصة لاستيراد هذه المُنتجات، علاوة على تنامي الاستثمارات المُوجّهة لقطاع البترول خلال الفترة الأخيرة.

ومن ناحية أخرى تراجعت قيمة الواردات من الزيت الخام والغاز الطبيعي بنسبة ٣,٤٪، حيث بلغت قيمتها نحو ٨,٦ مليار دولار خلال عام ٢٠٢١/٢٠ مُقابل ٨,٩ عام ٢٠٢٠/١٩. ويُعزى هذا التراجُع إلى خطة الاكتفاء الذاتي من البنزين التي أطلقتها مصر عام ٢٠١٦ وما صاحبها من تصحيح للتسعير وترشيد للدعم، الأمر الذي أدّى إلى زيادة الوعي عند المُستهلك بأهمية وترشيد الاستهلاك من البنزين والمواد البترولية، بالإضافة إلى انخفاض أسعار الزيت الخام والمُنتجات البترولية تأثّرًا بالتداعيّات الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا خلال الشهور الأولى من عام ٢٠٢٠، فضلًا عن نقص الكميات المُستوردة من المُنتجات البترولية.

ويُوضّح الجدول رقم (١١/٢) تطوّر حركة الصادرات والواردات والعجز في الميزان التجاري البترولي خلال فترتي المُتابعة.

جدول رقم (١١/٢)
تطوّر حركة الصادرات والواردات والعجز في الميزان التجاري البترولي
خلال عامي ٢٠٢٠/١٩ و ٢٠٢١/٢٠

البيان	العام المالي		(مليون دولار)
	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	معدل النمو (٪)
الميزان التجاري البترولي (مليون دولار)			
الصادرات	٨٤٧٩,٩	٨٥٩٧,٢	١,٤
الواردات	(٨٩٠٠,٩)	(٨٦٠٣,٩)	٣,٣-
الفائض/العجز	٤٢١-	٦,٧-	٩٨,٤-

المصدر: البنك المركزي المصري.

وفيما يخُص الواردات والبالغ قيمتها نحو ٨,٦ مليار دولار، وكمياتها الإجمالية نحو ٢٠,٣ مليون طن، فتتوزّع بين المُنتجات المُختلفة على النحو الوارد أدناه.

الهيكل النسبي للواردات البترولية حسب الكمية والقيمة خلال عام ٢٠٢١/٢٠

البيان	الهيكل النسبي للكمية (%)	الهيكل النسبي للقيمة (%)
الزيت الخام المُستورد	٤٦,٤	٤٢,٩
الغاز الطبيعي	١٣,٧	٩,٥
بوتاجاز	١٠,٥	١٣,٢
سولار	١٧,١	١٨,٩
بنزين خالي من الرصاص	١٠	١٣,٣
بنزين طيران	٠,٠١	٠,٠٢
أسفلت	٢,٢	٢
زيت وإضافات	٠,١	٠,٢
الإجمالي	١٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنيّة، تقرير إنجازات ٢٠٢١/٢٠.

ويُوضّح الشكل رقم (٧/٢) هيكل الصادرات من الزيت الخام والمُنتجات البترولية بحسب الشركات المُصدّرة خلال عام ٢٠٢١/٢٠، ويتبيّن استحواذ هيئة البترول على النسبة الأكبر من جُملة الصادرات بنحو ٥٣٪، وتليها شركات الإنتاج الاستثمارية بنحو ٢٠,٧٪، ثم صادرات الشريك الأجنبي بحوالي ١٦,٣٪، وصادرات الغاز المسال بنحو ١٠٪.

وعلى مستوى الكميّات المصدّرة، تظل هيئة البترول مُستأثرة بالحصّة الأكبر بنحو ٥٢,٥٪ من إجمالي الكميات، وتليها الشركة القابضة للغازات بنحو ١٨,٩٪. وشركات الإنتاج الاستثمارية بنحو ١٦,٤٪، وأخيرًا صادرات الشريك الأجنبي بنحو ١٢,٣٪.

شكل رقم (٧/٢)

تطوّر الصادرات من الزيت الخام والمنتجات البترولية بحسب الشركات المصدرة خلال عام ٢٠٢١/٢٠

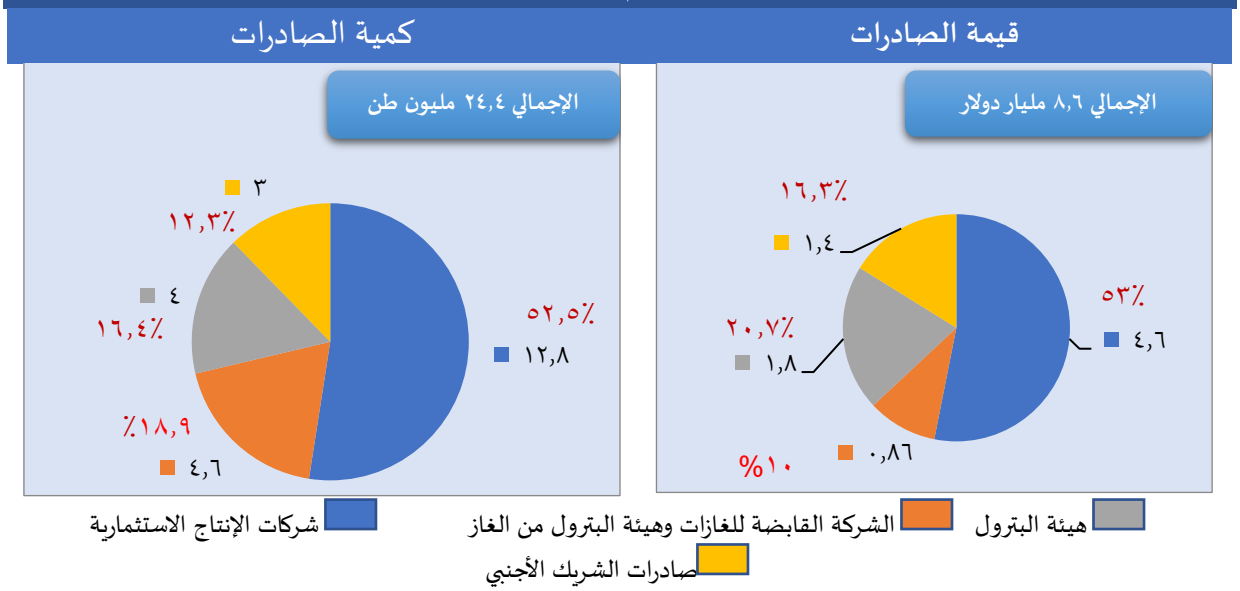

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

٤ـ٢ الكهرباء والطاقة المتجدّدة

إنجازات القطاع خلال الفترة (٢٠١٥/١٤ – ٢٠٢١/٢٠)

تم اتخاذ عديدًا من السياسات والإجراءات – خلال الأعوام السبعة الأخيرة – جعلت مصر تحتل ترتيبًا مُتقدّمًا على خريطة العالم في مجال الكهرباء والطاقة، وهذا التقدّم يُترجم إنجازات القطاع الذي حوّل قصور إمدادات الكهرباء في الماضي إلى فائض، مما دفع قطاع الكهرباء إلى اتخاذ قرارات في بداية عام ٢٠٢٠ لتفعيل مشروعات الربط الكهربائي مع الدول العربية والأفريقية والأوروبية لاستغلال فائض الإنتاج والذي تخطّى ٢٥% عن الاحتياجات المحلية وقدرُه ٢٨,٥ جيجاوات، بجانب تحويل الشبكة النمطية الحالية إلى شبكة ذكية، بالإضافة إلى الاستمرار في تطوير شبكات النقل والتوزيع وزيادة الاعتماد على الطاقة المُتجدّدة.

وفيما يلي عرض مُوجز لأهم ما تم إنجازه خلال الفترة المذكورة

- الانتهاء من نحو ١٥٣ مشروعًا، مُقسّمة كالتالي: ٨ مشروعات لتوليد الكهرباء من الطاقة الجديدة والمُتجدّدة، و٢١ مشروعًا لتوليد الكهرباء من قبل الشركة القابضة، ومشروع هيئة المحطات النووية، و١٢٣ مشروعًا للشركة المصرية لنقل الكهرباء.

ففي مجال توليد الكهرباء:

- تنفيذ الخطة العاجلة للقضاء على ظاهرة انقطاع الكهرباء بإضافة ٣٦٣٦ ميجاوات.
- تنفيذ مشروعات محطّات إنتاج الكهرباء، بإجمالي قُدرة ٢٧٥٠١ ميجاوات.
- تنفيذ ثلاث محطّات بنظام الدورة المُركّبة بقدرة ٤٨٠٠ ميجاوات لكلٍ منها، بالتعاون مع شركة سيمنز بكلٍ من "العاصمة الإدارية الجديدة، والبرلس، وبني سويف".
- تنفيذ ثلاث محطّات بخارية بجنوب حلوان بقُدرة ١٩٥٠ ميجاوات، والعين السخنة بقُدرة ١٣٠٠ ميجاوات، والسويس بقُدرة ٦٥٠ ميجاوات بقُدرة إجمالية ٣٩٠٠ ميجاوات.
- تنفيذ محطّتي دورة مركبة بشمال الجيزة بقُدرة ٢٢٥٠ ميجاوات، وبنها بقُدرة ٧٥٠ ميجاوات بقُدرة إجمالية ٣٠٠٠ ميجاوات.
- تنفيذ خمس محطّات بتحويل محطّات غازية للعمل كدورة مُركّبة بقُدرة إجمالية ١٨٤٠ ميجاوات.
- إنشاء خمس محطّات كهرباء مُتنقّلة بمُحافظة البحر الأحمر (يونيو ٢٠٢٠).
- تنفيذ عشر محطّات دورة غازية بقُدرة إجمالية ٤٣٦١ ميجاوات.

وفي مجال الطاقة المُتجدّدة:

- التوسّع في إنتاج الكهرباء النظيفة من مصادر الطاقة المُتجدّدة (رياح، شمس، ماء) بإجمالي قُدرة ٢٣٥٣ ميجاوات بتنفيذ محطّات رياح جبل الزيت ومحطة بنبان للطاقة الشمسية.

وقد كان جرّاء مشروعات توليد الكهرباء سالفة الذكر، زيادة الطاقة الكهربائية المولدة من ١٦٨,١ مليار ك.و.س عام ٢٠١٤/١٣ إلى ١٩٧,٤ مليار ك.و.س عام ٢٠١٩.

- استكمال أعمال التصميمات الخاصة بمشروع محطة الضبعة النووية، والانتهاء أيضًا من الوثائق الخاصة بتقرير الأمان.
- توقيع عقد تنفيذ مشروع محطة توليد الكهرباء من طاقة الرياح بقدرة ٢٥٠ ميجاوات بخليج السويس بين كل من هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمُتجدّدة وتحالُف شركة فيستاس (إيطاليا- فرنسا- شيلي).

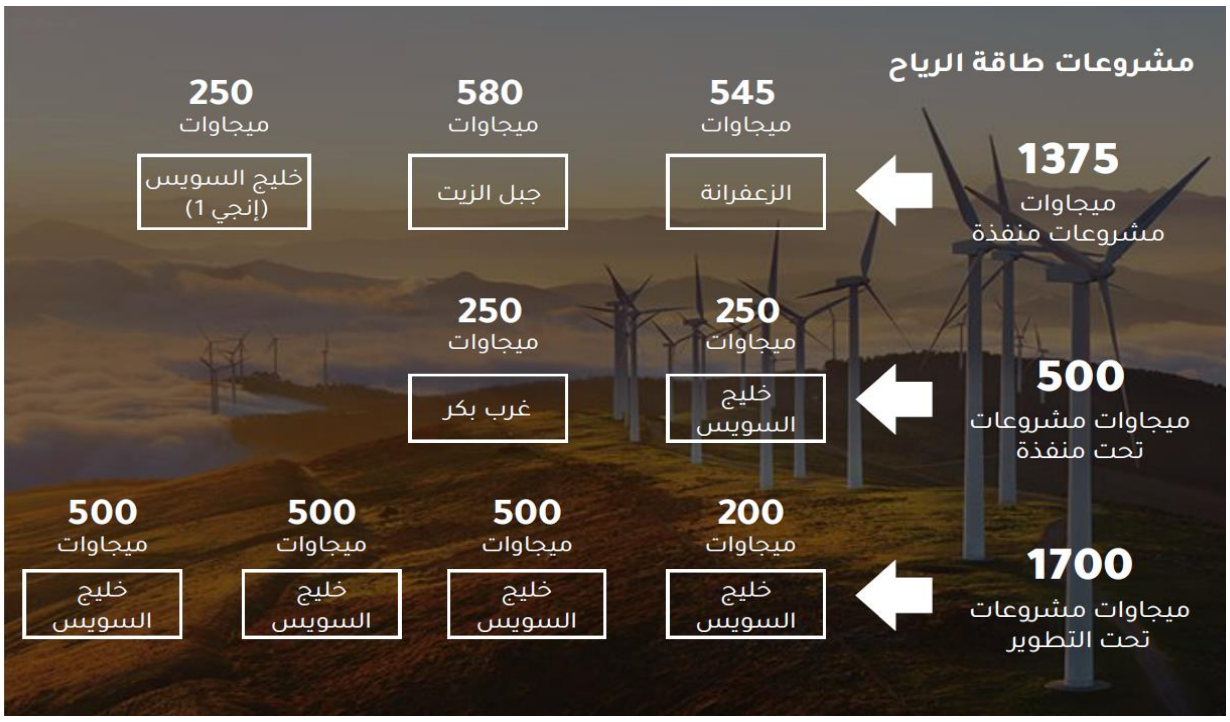

ويُوضّح الشكل رقم (٨/٢) التوزيع النسبي للطاقة المُتجدّدة.

شكل رقم (٨/٢)
التوزيع النسبي للطاقة المُتجدّدة

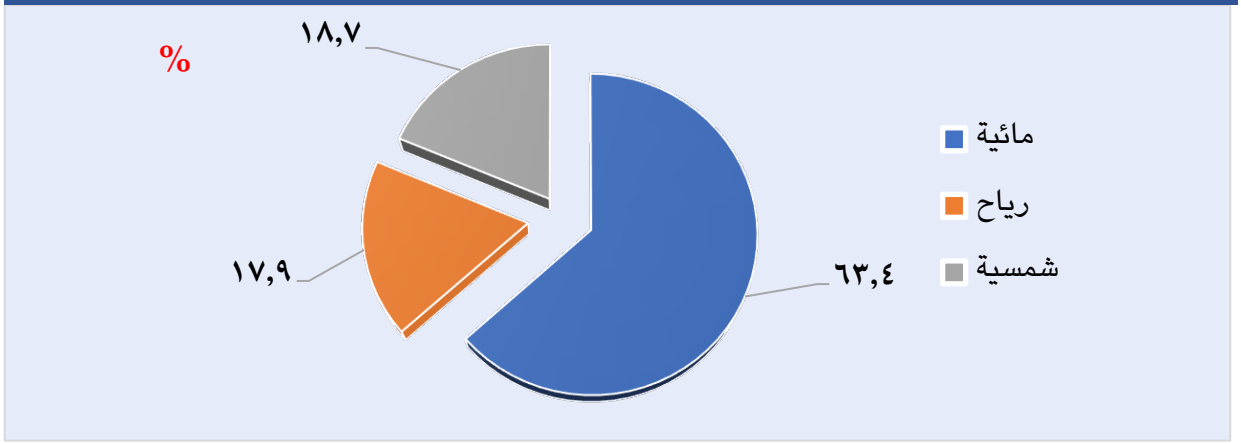

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة المتجدّدة.

وعلاوة على ما تقدّم، تتجه الدولة إلى إنتاج الكهرباء عبر استخدام طاقة حرارة باطن الأرض Geo Thermal Energy، وتم توقيع مُذكرة تفاهم مع شركة جنوب الوادي للبترول ومرصد حلوان عام ٢٠٢٠ لإجراء دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروع.

وأما في مجال التحسين البيئي

تم ربط ٢٠ محطة من محطّات توليد الكهرباء بوحدات رصد الانبعاثات التي تقوم برصد ومُتابعة الانبعاثات لحظيًا.

وقد نجم عن ذلك انخفاض مُعدّلات استهلاك الوقود بنسبة ١٣,٦% بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٠/١٩ بما قيمته حوالي ١١ مليار جنيه، وساهم ذلك في انخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٢٠,٣% بين عامي ٢٠١٥/١٤ و ٢٠٢٠/١٩.

وبالنسبة لمجال رفع كفاءة شبكات النقل وتوزيع الكهرباء:

- تدعيم شبكات النقل والتوزيع بخطوط ومُحوّلات لاستيعاب الاستهلاك، ومنها:
  - إنشاء محطة مُحوّلات بني مزار شرق بتكلفة ٤٤,٨ مليون جنيه، ومحطة أبو المطامير بالبحيرة بتكلفة ١٩٤,٦ مليون جنيه.
  - إنشاء محطة مُحوّلات وادي النطرون بالبحيرة بتكلفة ٦٩,٣ مليون جنيه.
  - إنشاء محطة مُحوّلات شرق سوهاج بتكلفة ١٩٩ مليون جنيه. و٢٥,٥ مليون يورو.
  - إنشاء محطة مُحوّلات المُستثمرين بالقاهرة بتكلفة ٣٤٤,٦ مليون جنيه، ١٣,٥ مليون يورو، ومحطة مُحوّلات مطار إمبابة بتكلفة ٣٠,٩ مليون جنيه و٢٢,٣ مليون دولار ومحطة مُحوّلات زهراء المعادي، بتكلفة ١٥٧,٦ مليون جنيه و١٣,٩ مليون يورو.

- إنشاء محطّات مُحوّلات غرب مغاغة بالمنيا، وأشمون بالمنوفية، والفيوم الجديدة ومشتول السوق الدائمة بالشرقية، والقصير بالبحر الأحمر وأبو زعبل بالقليوبية، وحدائق أكتوبر، والقوصية بأسيوط، وسمنود بالغربية ومُحوّلات أسيوط شرق النيل، ومُنشأة ناصر بالقاهرة ومحطة بني سويف الصناعية ومحطة النرجس بالقاهرة.
- ربط محطة مُحوّلات إمبابة الجديدة ضمن المُعتمد على الشبكة القومية للكهرباء (مايو ٢٠٢٠).
- تركيب ٢٠ وحدة كهرباء غازية بالمُحافظات المُختلفة لتعزيز الشبكة المُوحّدة للكهرباء.

وقد أسفرت هذه الجهود عن تحسّن المُؤشّرات الآتية:

- ارتفاع نصيب الفرد من الطاقة المُولّدة سنويًا من ١,٩ ميجاوات/ نسمة عام ٢٠١٩ إلى ٢ ميجاوات/ نسمة عام ٢٠٢٠/١٩.
- زيادة عدد مُشتركي شبكة الكهرباء من ٣٠,٩ مليون مُشترك عام ٢٠١٤ إلى ٣٧,٤ مليون مُشترك عام ٢٠٢٠ بزيادة مُطلقة نحو ٦,٥ مليون مُشترك.
- التعاقُد مع إحدى الشركات الفرنسية لإنشاء ١٤ مركز تحكّم لشبكات توزيع الكهرباء لتطوير مراكز التحكم والتوزيع على مُستوى الجمهورية ضمن خطة وزارة الكهرباء لإنشاء ٤٧ مركز تحكّم على خمس مراحل خلال الأعوام العشرة المُقبلة.
- تركيب ٢٠٠ ألف عدّاد ذكي بنطاق ست شركات توزيع من إجمالي ٢٥٠ ألف عدّاد، وذلك في إطار التحوّل من الشبكة النمطية الحالية إلى شبكة ذكية، وتتضمّن الخدمات المُقدّمة للمُشتركين من مشروع العدّادات الذكية مُتابعة الاستهلاك على مدار اليوم والشهر وسداد الفواتير إلكترونيًا، واستلام رسائل نصية بميعاد الفاتورة، وأقصى حمل ومواعيد فصل التيار عند القيام بأعمال الصيانة.
- إطلاق تطبيق NFC وهو تطبيق مجّاني يستطيع المُشترك من خلاله شحن العدّاد مُسبق الدفع عبر التليفون المحمول المُثبت عليه هذا التطبيق، مع إمكانية تغيير بعض كروت الشحن القديمة بكارت NFC من شركة توزيع الكهرباء التابع لها المُشترك.
- تفعيل خدمات التحصيل الإلكتروني لفواتير الكهرباء لمُختلف أنواع العدّادات، وذلك باستخدام «كود السداد الإلكتروني» الموجود على إيصال فواتير الكهرباء.
- إطلاق تطبيق شكاوى الفواتير من خلال الهاتف المحمول.
- تفعيل خدمة "الشبّاك الواحد" لخدمة المُواطنين في عديدٍ من شركات توزيع الكهرباء للتعامُل مع المُواطن في كافة الخدمات التي تُقدّمها الوزارة (١٧ خدمة) منذ تفعيلها.
- تلقي حوالي ٩٧٠ ألف طلب حتى يونيو ٢٠٢١ للتحوّل من المُحاسبة لاستهلاكات الكهرباء بنظام المُمارسة إلى عدّادات كودية لعدد من الوحدات العقارية بلغ نحو ٢,٢٧ مليون وحدة.

- ربط مرسى علم بالشبكة الكهربائية القومية المُوحّدة من خلال تشغيل الخط الكهربي القصير/ مرسى علم جهد ٢٢٠ ك.ف بطول ١٥٠ كم، وعدد ٢ محطة مُتنقّلة بمرسى علم جهد ٢٢٠/٢٢/٢٢ ك.ف وبسعة مُقدارُها (٦٠) م.ف.أ للوحدة الواحدة.

إشادة دوليّة بالإنجازات المُحقّقة في قطاع الكهرباء والطاقة

تحسّنت مصر ٥٨ نقطة خلال سبع سنوات لتُصبح من أفضل ٣٦ دولة على مستوى العالم في مُؤشّر الطاقة المُتجدّدة الصادر عن البنك الدولي لعام ٢٠١٧.

وتقدّمت مصر في مُؤشّر جودة الإمداد بالكهرباء (Electricity Supply Quality) ٣٠ رتبة لتأتي في المرتبة ٧٧ عام ٢٠١٩ مُقارنة بالمرتبة ١٠٧ عام ٢٠١٤/١٣ (البنك الدولي، تقرير مُمارسة الأعمال، ٢٠٢٠).

وقد أدّت الجهود المبذولة في القطاع إلى تقدّم مصر ٢٨ رتبة في مُؤشّر الحصول على الكهرباء، لتأتي في المركز ٧٧ عام ٢٠٢٠ بالمُقارنة بالمركز ١٠٥ عام ٢٠١٤؛ وذلك بسبب خفض عدد الإجراءات، والوقت، والتكلفة اللازمة للحصول على الكهرباء.

وشرعت مصر في بناء أكبر محطة طاقة شمسية في العالم؛ وهو ما يُعد ثورة تكنولوجيّة يُحتذى بها في تحقيق نمو اقتصادي يضمن للأجيال القادمة حقها.

وفي مجال التعاون الإقليمي والدولي:

- تفعيل الربط الكهربائي مع دول الجوار، حيث تم التشغيل الفعلي للمرحلة الأولى لخط الربط الكهربائي بين مصر والسودان لإمداد الجانب السوداني بقُدرات على مدار الساعة تصل إلى ٨٠ ميجا وات، لحين استكمال تركيب بعض الأجهزة اللازمة بمحطات الجانب السوداني، وبإنهاء هذه الأعمال تأتي المرحلة الثانية من الربط لإمداد السودان بقُدرة تصل إلى ٣٠٠ ميجا وات، كما تم توقيع اتفاق تعاون بشأن الربط الكهربائي بين مصر وقبرص واليونان عبر جزيرة كريت لتبادل الطاقة الكهربائية على الجهد العالي ذي التيار المُستمر ٢٠٠٠ ميجاوات، ٥٠٠± كيلو فولت.

مُؤشّرات أداء القطاع لعام ٢٠٢١/٢٠

- **الناتج المحلي الحقيقي للقطاع في عام ٢٠٢١/٢٠**

تنامي الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الكهرباء والطاقة المُتجدّدة بالأسعار الجارية من نحو ٩٤ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠/١٩ إلى ١٠٣,٢ مليار جنيه في عام المُتابعة، مُحقّقا بذلك معدل نمو ٩,٨٪، وتقارب بذلك مع ما كان مُتوقّعًا في العام ذاته (١٠٣,٥ مليار جنيه)، وإن ظل أقل من مُستهدفات الخطة ١١٠,٨ مليار جنيه بنسبة ٦,٩%، مع مُلاحظة ثبات نسبة مُساهمة قطاع الكهرباء في الناتج المحلي الإجمالي خلال عامي المُتابعة في حدود ١,٧٪ [شكل رقم (٩/٢)].

شكل رقم (٩/٢)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لقطاع الكهرباء والطاقة المُتجدّدة

خلال عامي ٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢١/٢٠

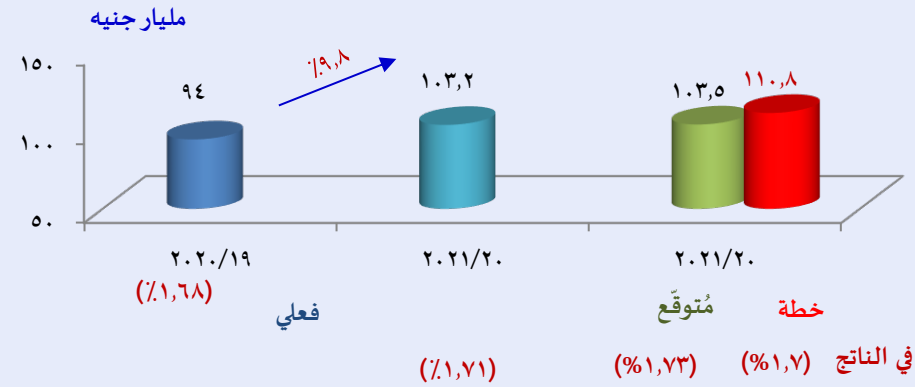

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

وبالمثل، حقّق ناتج القطاع بالأسعار الثابتة ارتفاعًا بنحو ٣,٩٪ ليُسجّل نحو ٦٣,٥ مليار جنيه في عام ٢٠٢١/٢٠ مُقابل نحو ٦١ مليار جنيه في العام السابق.

وبالمُقارنة بما كان مُتوقّعًا، فقد بلغ الفارق بين الناتج الفعلي والمُتوقّع لعام المُتابعة نحو ١,٧ مليار جنيه كما انخفض الناتج المُحقّق عن المُستهدف بالخطة ما يُعادل ١,٢% [شكل رقم (١٠/٢)].

شكل رقم (١٠/٢)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لقطاع الكهرباء والطاقة المُتجدّدة

خلال عامي ٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢١/٢٠

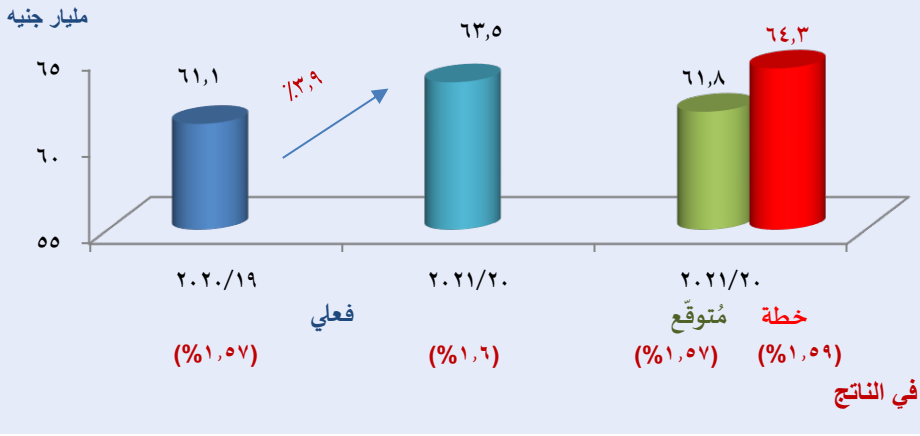

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

الاستثمارات

تراجعت الاستثمارات المُنفّذة في قطاع الكهرباء بنحو ٤٦٪ خلال عام ٢٠٢١/٢٠، حيث سجّلت نحو ٣٦,١ مليار جنيه (ساهم القطاع العام بنحو ٩٢٪ مُقابل ٨٪ للقطاع الخاص) مُقارنة بحوالي ٦٦,٩ مليار

جنيه خلال عام ٢٠٢٠/١٩، والتي شهد طفرة في هذا العام بسبب مشروعات توليد الكهرباء مع شركة سيمنز الألمانية وشركات أخرى [شكل رقم (١١/٢)].

وبذلك تكون الاستثمارات المُحقّقة أقل مما كان مُتوقّعًا بنحو ١٠,٢ مليار جنيه، حيث بلغت قيمتها ٤٦,٣ مليار جنيه، وكذلك أقل بنحو ٩,٢ مليار جنيه عما كان مُستهدفًا بالخطة.

شكل رقم (١١/٢)
الاستثمارات الكلية المُنفذة بقطاع الكهرباء والطاقة المُتجدّدة خلال عامي ٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢١/٢٠

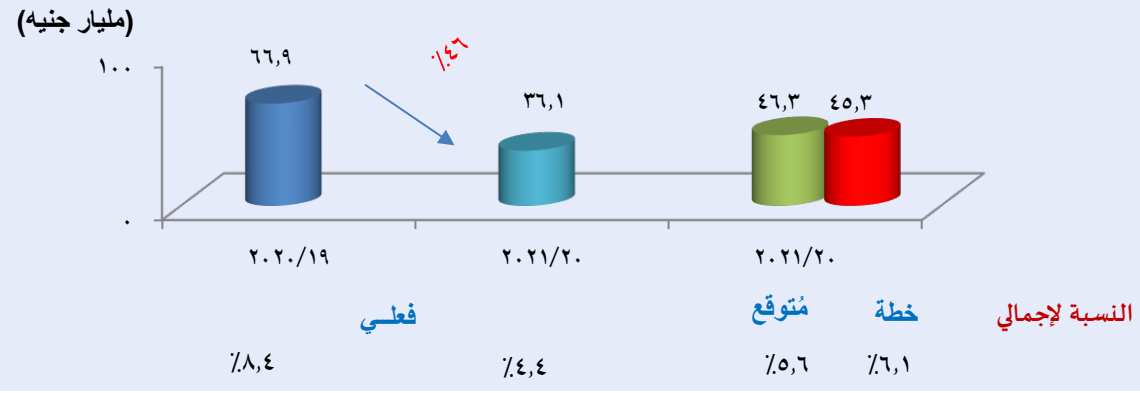

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وقد استحوذ قطاع الأعمال العام على ما يُناهز ٥٩٪ من إجمالي الاستثمارات العامة لقطاع الكهرباء مُقابل ٦٧,٥٪ في العام السابق، وتليه الهيئات الاقتصادية والمشروعات المركزية بحوالي ٢٢,٢٪ و٢,٧٪ (مُقابل ١٥٪ و١١٪ في العام السابق)، ثم الجهاز الحكومي بنحو ١٦٪ خلال عام ٢٠٢١/٢٠ (مُقابل ٦,٥٪ في عام ٢٠٢٠/١٩) [شكل رقم (١٢/٢)].

شكل رقم (١٢/٢)
هيكل إجمالي الاستثمارات العامة لقطاع الكهرباء خلال عامي ٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢١/٢٠

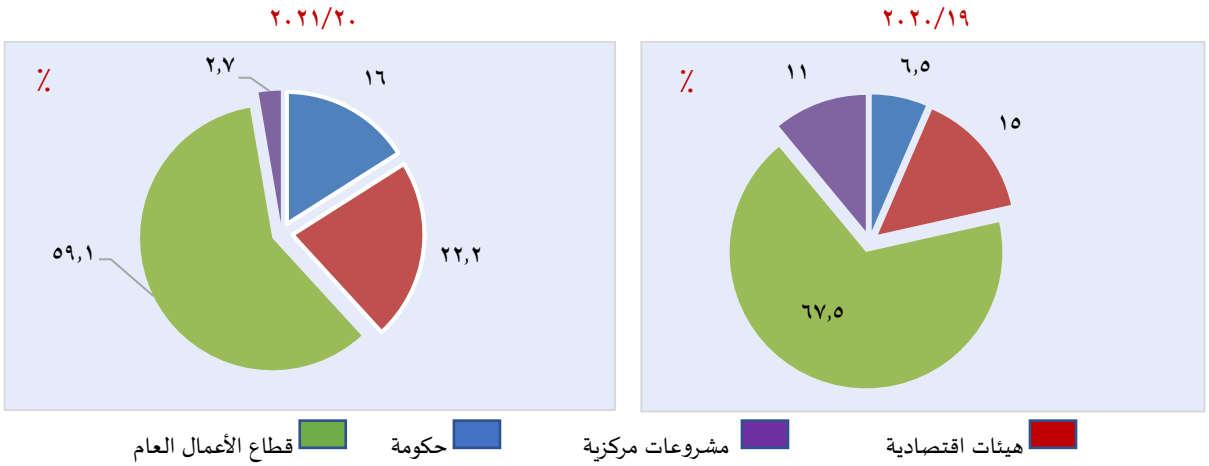

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

الطاقة المولدة ومصادرها

ارتفع حجم إنتاج الطاقة الكهربائية الـمُولّدة من محطات التوليد بالشبكة الكهربائية الـمُوحّدة إلى ٢٠٤,٧ مليار كيلو وات/ ساعة في عام ٢٠٢١/٢٠ بالـمُقارنة بنحو ١٩٧,٢ مليار كيلو وات/ ساعة في عام ٢٠٢٠/١٩، بنسبة نمو ٣,٨٪ [شكل رقم (١٣/٢)].

شكل رقم (١٣/٢)
حجم الطاقة الكهربائية المُولّدة خلال عامي ٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢١/٢٠

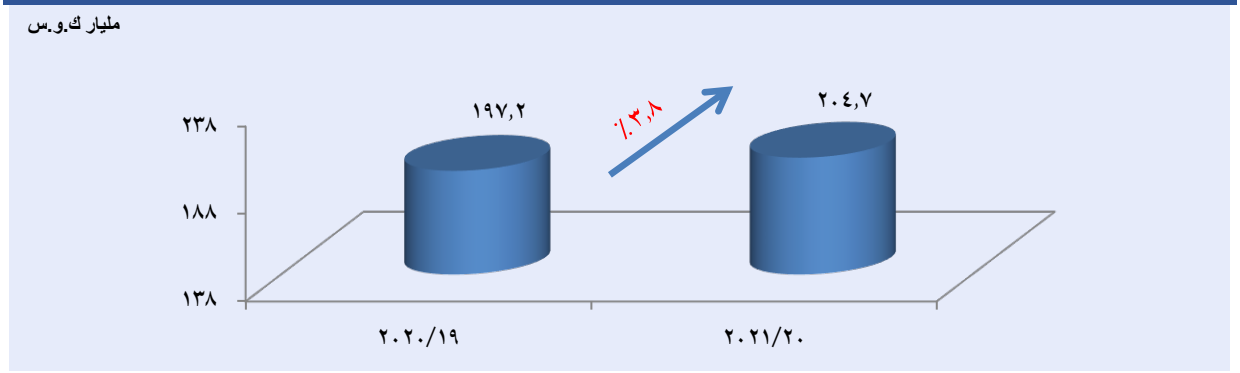

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة المتجدّدة.

وجاءت الطاقة الـمُولّدة من الـمصادر الحرارية في الـمرتبة الأولى بنسبة ٨٧,٨٪ (نحو ١٧٩,٧ مليار كيلو وات/ساعة) في عام ٢٠٢١/٢٠، تلتها الـمصادر الـمائية بنسبة ٧,٢٪ (١٤,٨ مليار كيلو وات /ساعة)، ثم مزارع الرياح والطاقة الشمسية بنسب ٢,٦٪ و٢,٤٪ على التوالي (نحو ٥,٣ مليار كيلو وات/ساعة و٤,٩ مليار كيلو وات/ساعة على الترتيب) [شكل رقم (١٤/٢)].

شكل رقم (١٤/٢)
التوزيع النسبي لمصادر الطاقة الكهربائية المُولّدة
خلال عامي ٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢١/٢٠

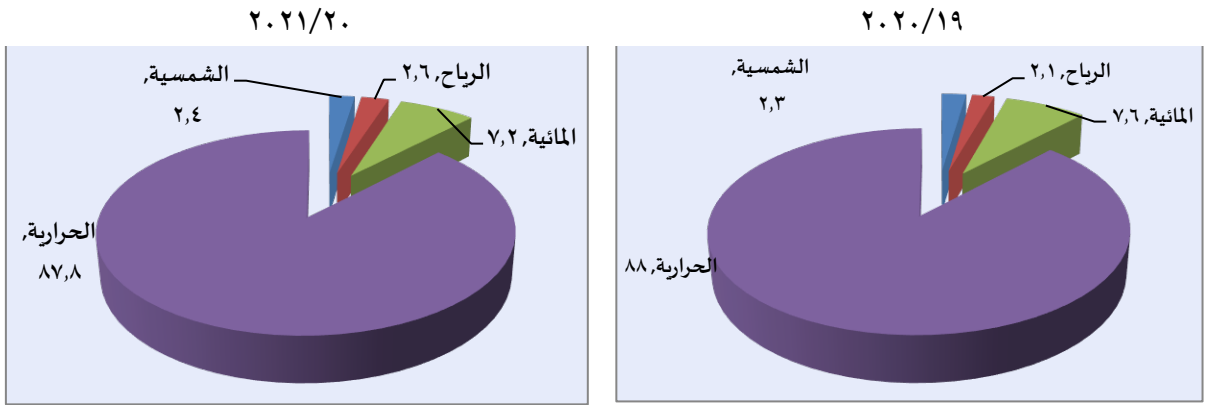

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة المتجدّدة.

ويتضّح مما تقدّم أن المصادر الحرارية هي الأساس في توليد الطاقة الكهربائية، وأن المصادر الأخرى ما زالت أهمّيتها محدودة، إذ أن الطاقات المُتجدّدة من باقي المصادر الأخرى (مزارع الرياح والمحطات الشمسية لا تتعدّى مُساهمتهما معًا ٥٪ من إجمالي مصادر الطاقة [جدول رقم (١٢/٢)].

جدول رقم (١٢/٢)
حجم الطاقة الكهربائية المُولّدة خلال عامي ٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢١/٢٠

(مليار ك.و.س)

البيان	العام المالي		معدل التغير (٪)
	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	
طاقة حرارية	١٧٣,٥٣٥	١٧٩,٦٨٩	٣,٥
طاقة مائية	١٥,٠٣٨	١٤,٧٦٩	(١,٨)
طاقة الرياح	٤,١٨٣	٥,٢٥٧	٢٥,٧
طاقة شمسية	٤,٤١٢	٤,٩٤٥	١٢,١
إجمالي الطاقة المُولّدة	١٩٧,١٦٨	٢٠٤,٦٦٠	٣,٨

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة المتجدّدة.

الاستهلاك من الكهرباء وتوزيعاتها القطاعية

نمت جملة الطاقة الكهربائية المُستهلكة خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠ بنسبة ٢,٧٪، حيث ارتفعت من نحو ١٤٨,٧ مليار ك.و.س عام ٢٠٢٠/١٩ إلى ١٥٢,٨ مليار ك.و.س.

وفيما يخُص التوزيع النسبي للطاقة المُستهلكة حسب القطاعات المُختلفة، فيُلاحظ استئثار قطاع المنازل بالمركز الأول بنسبة ٤٠,٦٪، ثم في المركز الثاني قطاع الصناعة بنسبة ٢٧,٤٪، ثم المحلات وأخري بنسبة ١٣,١٪، وتلاها المرافق العامة بنسبة ٨,٢٪، ثم جاءت في المراكز الأخيرة كلٍ من الزراعة، والجهات الحكومية، والصادرات بنسب ٥,١٪ و٤,٧٪ و٠,٩٪ على الترتيب.

وبالمُقارنة مع عام ٢٠٢٠/١٩، [جدول رقم (١٣/٢)] فيُلاحظ تراجُع الأهمية النسبية لقطاعي الصناعة والمنازل، وتنامي أهمّية قطاعات الزراعة والمرافق العامة والمحلات والصادرات، مع ثبات نصيب الجهات الحكومية عند ٤,٧٪ [شكل رقم (١٥/٢)].

جدول رقم (١٣/٢)
حجم الطاقة الكهربائية المُستهلكة خلال عامي ٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢١/٢٠

(مليار ك.و.س)

البيان	العام المالي		معدل التغير (٪)
	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	
المنازل	٦١,٧١٧	٦٢,٠٦٩	٠,٦
الصناعة	٤١,٢٦٢	٤١,٩٣٨	١,٦
المحلات وأخرى	١٩,٠١٥	٢٠,٠٣٦	٥,٤
المرافق العامة	١١,٦٢١	١٢,٤٤٥	٧,١
الزراعة	٧,٤٢٦	٧,٧٥٨	٤,٥
الجهات الحكومية	٦,٩٧٥	٧,٢١٤	٣,٤
الصادرات	٠,٧٢٩	١,٣١٣	٨٠,١
إجمالي الطاقة المُستهلكة	١٤٨,٧٤٥	١٥٢,٧٧٣	٢,٧

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة المتجدّدة.

شكل رقم (١٥/٢)

التوزيع النسبي للطاقة الكهربائية المُستهلكة وفقًا للقطاعات المُختلفة

خلال عامي ٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢١/٢٠

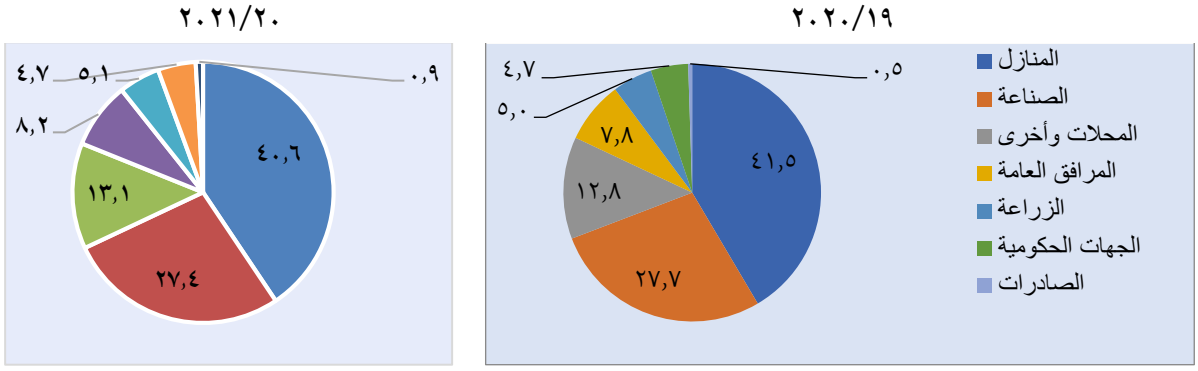

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة المتجدّدة.

أهم الإنجازات العينيّة لوزارة الكهرباء والطاقة خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠

➢ في مجال محطّات التوليد الكهربائية

- التشغيل التجريبي للوحدة البخارية قُدرة ٦٥٠ م.و. بمحطة توليد كهرباء غرب القاهرة الجديدة البخارية (بتاريخ ٣/٣/ ٢٠٢١).
- التشغيل التجريبي للوحدة البخارية قدرة ٦٥٠ م.و. بمحطة توليد كهرباء أسيوط الوليدية الجديدة البخارية (بتاريخ ٢٤/٤/ ٢٠٢١).

➢ في مجال تعزيز شبكات النقل

- بلغ إجمالي السِعات المُضافة على الجهدين الفائق والعالي حوالي ٢٠٣٨٣ م.ف.أ، على النحو التالي:
  - السِعات المُضافة على الجهد الفائق: ١٧٧٠٨ م.ف.أ.
  - السِعات المُضافة على الجهد العالي: ٢٦٧٥ م.ف.أ.

➢ في مجال الخطوط الهوائية والكابلات الأرضية

- بلغ إجمالي أطوال الخطوط الهوائية والكابلات الأرضية على الجهدين الفائق والعالي حوالي ٢٣٦٤ كم، وذلك على النحو التالي:
  - أطوال الدوائر للخطوط الهوائية على الجهد الفائق نحو ١٩٢٩,٦ كم، وعلى الجهد العالي نحو ٣١٩,٥ كم.
  - أطوال الكابلات الأرضية على الجهد الفائق نحو ٤٤ كم، أطوال الكابلات الأرضية على الجهد العالي نحو ٧٠,٩ كم.

➢ في مجال كهربة الريف وشبكات التوزيع

كهربة القرى

- تدعيم عدد ٦٨٨ تابعًا وتجمّعًا، إحلال وتجديد شبكات مُتهالكة لعدد ٢٣٠٥ تابعًا وتجمّعًا،
- كهربة عدد ٥٥ تابعًا وتجمّعًا.

شبكات التوزيع

- توسيع وإحلال وتجديد عدد (٢٩) مُوزّعًا، و٣٤٣٢ مُحوّل توزيع.
- مد وإحلال وتجديد حوالي ٢٨٩٤ كم خطوطًا هوائية وكابلات أرضية جهد مُتوسط، ونحو ٥٦٣٧ كم جهد مُنخفض.
- تركيب (٣٠) جهاز فصل وتوصيل أتوماتيكي.

➢ **في مجال الاستغلال الأمثل لمصادر الطاقة المُتجدّدة**

- تنفيذ عشر محطات شمسية أعلى مباني الشركة القابضة والشركات التابعة بإجمالي قُدرات ٥٤١١ كيلو وات، ليُصبح إجمالي عدد المحطات التي تم تركيبها (١٥٨) محطة بإجمالي قُدرات حوالي ٩٠٧٨ كيلو وات.
- تنفيذ (٢٧٩) محطة شمسية من قِبَل المُشتركين بنظام مُحصّلة الاستهلاك (Net Metering) بإجمالي قُدرات ١٤٦٦٨ كيلو وات، لِيُصبِح إجمالي عدد المحطّات التي تم تركيبها (٨٢٢) محطة، بإجمالي قُدرات حوالي ٤١٧٥٢ كيلو وات.

➢ **في مجال تحسين خدمة توفير الكهرباء للمُواطنين**

- تنفيذ عدد (١٩) مركز خدمة، وتركيب عدد (١٧٥٢) ألف عداد مُسبق الدفع.
- تركيب عدد (٢٦,٣) ألف عدّاد ذكي.
- تحويل خطوط هوائية مارة بالكتل السكنية لكابلات أرضية بأطوال حوالي ١٢٩,٢ ألف كم، كما بلغ إجمالي أطوال المُوصّلات المعزولة حوالي ٤٨٧٤,٧ ألف كم.

ويُوضّح البيان التالي مُنفّذات قطاع الكهرباء خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠

البيان	وحدة القياس	المُنفذّات ٢٠٢١/٢٠
عدد محطّات المحوّلات على جهد ٥٠٠ ك.ف	محطة	٧
أطوال الشبكات المُضافة على الجهد الفائق ٥٠٠ ك.ف	كم	١١٩٢,٢
أطوال الشبكات المُضافة على الجهد العالي ٦٦ ك.ف	كم	٤٥١,٥
عدد العدّادات مُسبقة الدفع	ألف	٢٦,٣٥٢
عدد العدّادات الذكية	ألف	١٧٥١,٧
قيمة الاستثمارات في مجال الطاقة المُتجدّدة	مليون جنيه	٨٠٣
إجمالي الطاقة الكهربائية المُولّدة	جيجاوات/ساعة	١٤٦٧٠٩,٩

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة المتجدّدة، المنظومة الوطنية للمُتابعة والتقييم.

ويوضّح المُلحق رقم (٨) محطات المحوّلات ذات الجهدين (الفائق والعالي) بحسب طبيعة المحطّات (جديدة / مُتوسّعة أفقية / مُتوسّعة رأسية) وبحسب المناطق، كما يُوضّح المُلحق رقم (٩) الخطوط الهوائية والكابلات الأرضية على الجهدين (الفائق والعالي).

٢_٥ الإنشاءات والـمرافق العامة

الإنجازات الرئيسة المُنفّذة خلال الفترة (٢٠١٤/١٣ – ٢٠٢١/٢٠)

أولًا: مجال الإسكان

- تم تنفيذ ٥٠١ ألف وحدة بالإسكان الاجتماعي، بتكلفة ٨٨ مليار جنيه، وجاري تنفيذ ١٥٦,٥ ألف وحدة أخرى، بتكلفة ٤٨ مليار جنيه، وتم تنفيذ ٥٠,٩ ألف وحدة بمشروع "دار مصر"، بتكلفة ١٦,٧٥ مليار جنيه، وجاري تنفيذ ٦ آلاف وحدة أخرى، بتكلفة ٢,٠٨ مليار جنيه، وكذلك تنفيذ ٢٥,٩ ألف وحدة بمشروع "سكن مصر"، بتكلفة ٦,٦ مليار جنيه، وجاري تنفيذ ٣٣,٢ ألف وحدة أخرى بتكلفة ١٠,١٥ مليار جنيه، علاوة على ٨,١ ألف وحدة بمشروع (جنّة) بتكلفة ٣,٠٥ مليار جنيه، وجاري تنفيذ ٢٣,١ ألف وحدة أخرى بتكلفة ١٢,٣ مليار جنيه، وفيما يخُص الإسكان المُتميّز، فقد تم تنفيذ ٧ آلاف وحدة بتكلفة ٤,٦٦ مليار جنيه، ويجري حاليًا تنفيذ ٧٧,٧ ألف وحدة أخرى بتكلفة ١٩٨ مليار جنيه.
- في إطار **تطوير المناطق العشوائية غير الآمنة، والمناطق غير المُخطّطة**، تم تنفيذ ٢٤٦ ألف وحدة في ٣٥٧ منطقة غير آمنة في ٢٥ مُحافظة بتكلفة إجمالية بلغت ٦٣ مليار جنيه، وجاري الانتهاء من تنفيذ ٥٠,٨ ألف وحدة أخرى في ٤١ منطقة يجرى تطويرها بتكلفة ١٥,٧ مليار جنيه، وتمثّلت أهم المشروعات المُنفّذة في هذا الخصوص في الآتي:
  - مشروع الأسمرات، وتم تنفيذه على ثلاث مراحل خلال الفترة (٢٠١٨ – ٢٠٢٠) ووفّر المشروع نحو ١٨,٣ ألف وحدة سكنية بتكلفة إجمالية ٣,٤ مليار جنيه.
  - مشروع إسكان المحروسة بمرحلتيه الأولى والثانية عام ٢٠١٨ بتكلفة إجمالية نحو ٧٩١,٤ مليون جنيه. وضم المشروع نحو ٤,٩ ألف وحدة سكنية.
  - مشروع روضة السيدة "تل العقارب سابقًا"، ويضُم المشروع ٨١٦ وحدة سكنية لعدد ٤ آلاف مُستفيد.
  - منطقة قلعة الكبش بالسيدة زينب بمرحلتيه الأولى والثانية.
  - مشروع بشاير الخير والذي تم تنفيذه على ثلاث مراحل بمُحافظة الإسكندرية.
  - تطوير مناطق الكندية بمُحافظة الغربية، زرزارة بمُحافظة بورسعيد.
- في سياق تطوير المناطق غير المُخطّطة، تم الانتهاء من حصر هذه المناطق على مُستوى الجمهورية وقد شكّلت نحو ٣٧,٥% من إجمالي مساحة الكتلة العُمرانيّة، وبلغ عددُها ٢٢٦ منطقة، وتمثّلت أبرز المشروعات التي تمت لتطوير تلك المناطق في الآتي:
  - تطوير منطقة النواه بحي فيصل بمُحافظة السويس.
  - تطوير سبع مناطق غير مُخطّطة بمُحافظة الجيزة وبلغ عدد الوحدات نحو ٢٤٧ ألف وحدة.

- تطوير مناطق عزبة سكينة وحجازي بالإسكندرية.
- تطوير منطقة أبو هلال بمُحافظة المنيا، ومنطقة العزبة الغربية بمُحافظة المنوفية.

- في إطار تطوير الأسواق العشوائية والبالغ عددها ١١٠٥ سوقًا وتضُم ٣٠٦,٣ ألف وحدة بيع، تمثّلت أهم الأسواق العشوائية التي تم تطويرها في الآتي:
  - تطوير كلٍ من سوق غزة بالزاوية الحمراء، سوق الكونيسة الحضاري بمُحافظة الجيزة، سوق السكة الحديد بمدينة فاقوس بمُحافظة الشرقية.
  - تجديد سوق النيل بمُحافظة دمياط.
  - إنشاء سوق باريس الحضاري بمُحافظة الوادي الجديد، وسوق الموبيليا المُستعملة بمُحافظة بورسعيد.
- تم وجاري تنفيذ مشروعات الإسكان والمرافق وغيرها بنحو ٢١ مدينة جديدة قائمة من مُدُن الجيل الرابع بقيمة ١٦٠ مليار جنيه، وتم اختيار مواقع هذه المُدُن لِقربُها من مناطق التنمية الجديدة الواعدة.

وفي هذا السياق يجري استكمال الأعمال الإنشائية لمُدُن الجيل الرابع في صعيد مصر، مثل مدينة ناصر الجديدة بمنطقة هضبة أسيوط، ومدينة توشكى، ومدينة غرب قنا الجديدة بمُحافظة قنا، ومدينة الفشن الجديدة على طريق القاهرة/ أسوان الصحراوي الغربي، ومدينة ملوي الجديدة بمُحافظة المنيا، وكذا، مدينة بني سويف الجديدة، ومدينة أخميم الجديدة بمُحافظة سوهاج.

تم وجاري تنفيذ عديدٍ من الوحدات السكنية **بالعاصمة الإدارية الجديدة**، منها الحي السكني الثالث "كابيتال ريزيدنس"، والحى السكنى الخامس "جاردن سيتي الجديدة"، بجانب تنفيذ مشروع منطقة الأعمال المركزية، والذي يضُم ٢٠ برجًا، ومنها البرج الأيقوني، وهو أعلى برج في إفريقيا، بارتفاع نحو ٤٠٠ متر، ومشروع الحدائق المركزية "كابيتال بارك" بطول أكثر من ١٠ كم، بجانب تنفيذ أعمال المرافق للمرحلة الأولى بمساحة ٤٠ ألف فدان، ومحطّتي تنقية مياه الشرب ومُعالجة الصرف الصحي.

تم وجاري تنفيذ عدد من المشروعات السكنية والخدمية المُختلفة **بمدينة العلمين الجديدة**، ومنها مشروع الأبراج الشاطئية حيث يجرى تشطيب ١٥ برجًا بالمرحلة الأولى، وتنفيذ ثمانية أبراج بالمرحلة الثانية، وتتوسّط منطقة الأبراج منطقة ترفيهية تطل على البحر مُباشرة، وكذا مشروعات سكن مصر، والإسكان المُتميّز، والممشى السياحي، ومحطة تحلية مياه الشرب بطاقة ١٥٠ ألف م^{٣}/يوم، ومحطة الصرف الصحي بطاقة ٩٠ ألف م^{٣}/يوم، وشبكات المرافق المُختلفة، ومشروع تحويل الطريق الساحلي بطول ٤٨ كم، وطريق جنوب مارينا بطول ١٠ كم، و١٣ كوبرى مُشاه وسيارات، فضلًا عن مشروع المدينة التُراثية على مساحة ٢٦٠ فدانًا، وتضُم حوالى ٧٠ مُنشأة، وتشمل (البحيرة الرئيسية – الحديقة المركزية – المسجد – الكنيسة – المسرح الروماني – الأوبرا – المباني التجارية والفندقية في الحى القديم –

مُجمّع السينمات)، وجامعة العلمين الدولية للعلوم والتكنولوجيا، والأكاديمية البحرية للعلوم والتكنولوجيا، ومنطقة الداون تاون.

ثانيًا: مجال خدمات مياه الشرب والصرف الصحي

أ) مياه الشرب

نفّذت الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي خلال الفترة من يونيو ٢٠١٤ حتى يونيو ٢٠٢١ عدد ٢١٦ مشروعًا وبخاصة في المناطق الأكثر احتياجًا في مجال مياه الشرب، بتكلفة إجمالية بلغت ٢٥,٧ مليار جنيه. ومن تلك المشروعات، الآتي:

- محطة مياه بلبيس بمُحافظة الشرقية عام ٢٠١٥ بطاقة إنتاجية ٢٠٤ ألف م^{٣}/ يوم.
- محطة مياه دار السلام بمُحافظة سوهاج بطاقة إنتاجية ٦٠ ألف م^{٣}/ يوم.
- محطة مياه أبو تشت بمُحافظة قنا بطاقة إنتاجية ٦٠٠ لتر في الثانية.
- توسّعات محطة مياه النوبارية بمُحافظة البحيرة بطاقة إنتاجية تتراوح بين ٣٤ و١٢٠ ألف م^{٣}/ يوم.
- محطة مياه شطورة (طهطا الجديدة) بمُحافظة سوهاج، بطاقة إنتاجية ٥١ ألف م^{٣}/ يوم.

علاوة على ذلك، نفّذت الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي عددًا من المشروعات في قطاع مياه الشرب خلال الفترة المذكورة بتكلفة إجمالية بلغت نحو ٥٩٨ مليون جنيه. ومن هذه المشروعات:

- مُضاعفة طاقة محطة مياه حجير القائمة بمُحافظة الشرقية من ٢٠٠ لتر في الثانية إلى ٤٠٠ لتر في الثانية.
- توسّعات محطة مياه المشتل القائمة بمُحافظة الغربية من طاقة ١٨٠ لترًا في الثانية إلى طاقة ٤٠٠ لتر في الثانية.
- توسّعات محطة مياه المحلة القديمة القائمة بمُحافظة الغربية من طاقة ٣٦٠ لترًا في الثانية إلى طاقة ٨٠٠ لتر في الثانية.
- مشروع إنشاء محطة مُدمجة بمحطة منقباد بمُحافظة أسيوط بتكلفة إجمالية بلغت ٣٧ مليون جنيه.

من ناحية أخرى، نفّذت هيئة المُجتمعات العمرانية الجديدة سبعة مشروعات محطّات مياه تمثّلت في الآتي:

- محطة تنقية غرب قناة، بطاقة ٢٠ ألف م^{٣}/ يوم، وبتكلفة تقديرية ٢٨٢ مليون جنيه.
- المرحلة الثانية من محطة تنقية أسوان الجديدة بطاقة ٢٥ ألف م^{٣}/ يوم وبتكلفة تقديرية ١٦٨,٢ مليون جنيه.

- المرحلة الثانية من محطة تنقية القاهرة الجديدة بطاقة ٥٠٠ ألف م٣/ يوم. وبتكلفة نحو ٨٠٠ مليون جنيه.
- المرحلة الثانية من محطة التنقية الجديدة بالعاشر من رمضان، بطاقة ٦٠٠ ألف م٣/ يوم. وبتكلفة ٦٩٦ مليون جنيه.
- المرحلة الثانية من محطة التنقية الجديدة بمدينة السادس من أكتوبر بطاقة ٤٠٠ ألف م٣/ يوم. وبتكلفة تقدّر بنحو ٥٢٦,٤ مليون جنيه.
- المرحلة الثالثة من محطة التنقية الجديدة بمدينة السادس من أكتوبر، بطاقة ٤٠٠ ألف م٣/ يوم. وبتكلفة ٩٦٠ مليون جنيه.
- محطة تنقية غرب أسيوط، بطاقة ٢٠ ألف م٣/ يوم. وبتكلفة ١٠٠ مليون جنيه.

علاوة على ذلك، فإن الدولة تستهدف تنفيذ مشروعات لمياه الشرب والصرف الصحي بـ ٧٤١ قرية على مُستوى الجمهورية، بجانب استكمالات المرحلة السابقة والتي تشمل تنفيذ مشروعات مياه لعدد ٢٠١ قرية، وذلك في إطار مُبادرة حياة كريمة. وتشتمل مشروعات المرحلة الحالية:

- مشروعات مد وتدعيم لشبكات مياه الشرب بعدد ٧٠٧ قرية.
- إنشاء ٣٦ محطة مياه جديدة.
- ٧٦ مشروع دق آبار ووحدات إزالة حديد ومنجنيز.
- ٧٤ مشروع إعادة تأهيل محطّات مياه.
- الانتهاء من تنفيذ ١٢٥٥ مشروعًا لمياه الشرب والصرف الصحي.
- تنفيذ ٢٧٩ مشروعًا للمياه بتكلفة ٦١,٤ مليار جنيه بطاقة إنتاجية ١١ مليار م٣/ يوم مُقابل ٨,٩ مليار م٣/ يوم عام ٢٠١٤/١٣.
- الوصول بنسبة تغطية مياه الشرب إلى ٩٨,٧% على مُستوى الجمهورية عام ٢٠٢١ مُقابل ٩٧% عام ٢٠١٤.
- تنفيذ أكثر من ١٧٦ ألف وصلة منزلية بتكلفة ٦٠٠ مليون جنيه، وتبلغ أطوال الشبكات ١٨٠ ألف كيلو متر.
- الانتهاء من تنفيذ ٢٧٩ مشروعًا لمياه الشرب، بطاقة ١١ مليون م٣/يوم بتكلفة ٦١,٤ مليار جنيه، لخدمة أكثر من ٦٠ مليون نسمة، وجاري تنفيذ ٩٨ مشروعًا بطاقة ٢,٣ مليون م٣/يوم بتكلفة ١٦,٣ مليار جنيه.
- الانتهاء من تنفيذ ٧٤٠٠ مشروع إحلال وتجديد للشبكات والمحطّات لزيادة كفاءة التشغيل، وتقليل الفاقد بمُختلف المُحافظات بتكلفة ١٣,٣ مليار جنيه، وتنفيذ ١٩٢,٢ ألف مشروع

للوصلات المنزلية لتوصيل الخدمة للمنازل بتكلفة ٦٧١,٤ مليون جنيه، بالإضافة إلى عددٍ من مشروعات المد والتدعيم بتكلفة ٤٦٩ مليون جنيه.

ب) الصرف الصحي

قامت الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي بتنفيذ ٦٩٧ مشروعًا للصرف الصحي في الفترة المذكورة بتكلفة ٣٧ مليار جنيه وبطاقة استيعابية ٢,٦ مليار م^{٣}/ يوم.

ومن ناحيتها نفّذت الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي خلال الفترة المذكورة عدد ٧١ مشروعًا في مجال الصرف الصحي بتكلفة بلغت ٤,٥ مليار جنيه على مُستوى القرى.

وعلى مُستوى الحضر، تم تنفيذ ١٨٣ مشروعًا في مجال الصرف الصحي من قِبَل الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي بتكلفة إجمالية بلغت ٢٤,٢ مليار جنيه.

وتجدُر الإشارة إلى أن نسبة التغطية لمياه الصرف الصحي بلغت نحو ٦٥% على مُستوى الجمهورية عام ٢٠٢١ مُقابل ٥٠% عام ٢٠١٤، وعلى مُستوى المناطق الريفية بلغت ٣٨% مُقابل ١١% عام ٢٠١٤، وترتفع النسبة في الحضر إلى ٩٦% مُقابل ٧٩% عام ٢٠١٤.

وعلاوة على ذلك، فقد تم الانتهاء من تنفيذ ٨٦٤ مشروعًا للصرف الصحي بطاقة ٦,٩ مليون م٣/يوم بتكلفة ٦٧,١ مليار جنيه لخدمة أكثر من ٤٥ مليون نسمة، وجاري تنفيذ ٤٧٣ مشروعًا بطاقة ٣,١ مليون م٣/يوم بتكلفة ٤٧,١ مليار جنيه.

ج) تحلية المياه

أعلنت الدولة في أغسطس ٢٠١٩ اعتزامها بناء ٣٩ محطة لتحلية المياه بقدرة ١,٤ مليون م^{٣}/ يوم. بتكلفة تبلُغ ٢٩,٣ مليار جنيه، ومن المُتوقّع أن تُضيف تلك المحطّات نحو ٥٥٠ ألف م^{٣}/ يوم مع بدء تشغيلها. لتصل القُدرة الإجمالية لتحلية المياه في مصر إلى ما يزيد على مليون م^{٣}/ يوم، مُقارنة بأقل من ٨٠ ألف م^{٣}/ يوم خلال عام ٢٠١٤.

ومن أبرز المشروعات التي نفّذتها الدولة في مجال إنشاء محطّات تحلية المياه الآتي:

- إنشاء مشروع محطّات تحلية مياه البحر بالعين السُخنة في نوفمبر ٢٠١٩، بطاقة إجمالية ١٣٦ ألف م^{٣}/ يوم، وبتكلفة كليّة ٧,٣٥ مليار جنيه.
- إنشاء محطة لتحلية مياه البحر بمدينة العلمين الجديدة، في نوفمبر ٢٠١٩ بطاقة ١٥٠ ألف م^{٣}/ يوم، وتكفي لاحتياجات مليون مواطن يوميًا، كما تم إنشاء عدد من محطّات التحلية العملاقة لتكفي احتياجات سكان المُدُن الغربية البعيدة مثل: السلوم، وسيدي براني، والنجيلة.
- إنشاء محطة تحلية مياه البحر بمدينة الضبعة بمُحافظة مطروح، بتكلفة إجمالية بلغت ٩٨٠ مليون جنيه، وتعمل المحطة بطاقة ٤٠ ألف م^{٣}/ يوم لخدمة ٢٠٠ ألف مواطن من قاطني القُرى والنجوع بمدينة الضبعة.

- إنشاء محطة "الرميلة ٣" بتكلفة ١١٠ مليون جنيه و٦ مليون يورو عام ٢٠٢٠، وتعمل المحطة بطاقة ١٢ ألف م٣/ يوم.
- إنشاء أربع محطّات لتحلية مياه البحر بمُدُن مُحافظة جنوب سيناء بتكلفة ٩٨,٦ مليون دولار.
- افتتاح المرحلة الأولى من محطة "نبق" لتحلية مياه البحر بجنوب سيناء في نوفمبر ٢٠١٩، بتكلفة ٢١٠ مليون جنيه، وطاقة ٦ آلاف م٣/ يوم.
- إنشاء عدد من المحطّات لتحلية مياه الشرب بمُدُن مُحافظة البحر الأحمر، ومنها (سفاجا والغردقة والقصير وشلاتين) بطاقة إجمالية ٢٢,٥ ألف م٣/ يوم، وبتكلفة ٩٨٥ مليون جنيه.

وتجدُر الإشارة، إلى أنه تم التوسّع في تنفيذ محطّات التحلية بالمناطق الساحلية للاستفادة من جميع الموارد المائية المُتاحة، وذلك من خلال ٧٦ محطة تحلية قائمة، بطاقة إجمالية ٨٣١,٦٩ ألف م٣/يوم بمُحافظات (شمال سيناء – جنوب سيناء – البحر الأحمر – مطروح – الإسماعيلية – السويس)، وجاري تنفيذ ١٤ محطة تحلية بطاقة إجمالية ٤٧٦ ألف م٣/يوم بتكلفة ٩,٧١ مليار جنيه بمُحافظات (مطروح – البحر الأحمر – شمال سيناء – جنوب سيناء – بورسعيد – الدقهلية – السويس).

وكذلك، قامت الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي بتنفيذ عددٍ من المشروعات في مجال تحلية مياه البحر والآبار على النحو الآتي:

- إنشاء محطة الريسة لتحلية مياه البحر، بطاقة ٥ آلاف م٣/ يوم.
- إنشاء محطة تحلية مياه آبار أبو الجلود بطاقة ٢٥٠ م٣/ يوم.
- تنفيذ عدد ثلاثة آبار مياه عميقة بنخل، والمنبطح، والقسيمة بمُحافظة شمال سيناء، وحفر عدد ٣ آبار عميقة، بتكلفة ٣٨ مليون جنيه.
- مشروع رفع كفاءة وتطوير محطة تحلية مياه آبار بالحسنة القائمة، بتكلفة ٤٩ مليون جنيه.
- إنشاء محطّات تحلية مياه الآبار بالريد، وصدر، والحيطان، وبغداد، والقسيمة، وحفر بئر عميقة بأبو عجيلة، بتكلفة ١٠٤ ملايين جنيه.

والجدير بالذكر أنه تضاعفت كمية المياه المُحلّاه ١٠ مرات: حيث كانت ٨٠ ألف م٣/ يوم في عام ٢٠١٤. وأصبحت ٨٠٠ ألف م٣/ يوم عام ٢٠٢٠. ومن المُتوقّع أن تبلغ الطاقة الإجمالية لمياه البحر المُحلّاه خلال الفترة من ٢٠٢٠ حتى ٢٠٥٠. نحو ٦,٤ مليون متر مُكعّب في اليوم، بتكلفة ١٣٤,٢ مليار جنيه، وتكلفة تشغيل ٣٥,١ مليار جنيه.

د) محطات المُعالجة

التوسّع في مشروعات مُعالجة مياه الصرف الصحي لضمان الاستخدام الأمن، مثل محطة مُعالجة مياه الصرف بالجبل الأصفر بالقليوبية، ومحطة مُعالجة مياه مصرف بحر البقر، ومحطة مياه مصرف المحسمة بسرابيوم شرق قناة السويس، ومحطة مُعالجة مياه الصرف بمدينة الطور، والجبيل بمُحافظة

الأقصر، وأبو رواش بمُحافظة الجيزة، ومحطة المُعالجة الثلاثية بمدينة برج العرب الجديدة ومحطة الدواخلة بمُحافظة الغربية.

وبوجه عام، تبلُغ الطاقة التصميمية لمحطّات مُعالجة الصرف الصحي ١٦,٢ مليون م٣/ يوم، بما يُعادل ٤,٢ مليار م٣/ سنة.

وتجدُر الإشارة، إلى أنه تم الانتهاء من تنفيذ ٥٤ مشروع مُعالجة صرف صحي ثنائية وثلاثية بالصعيد (٣٧ محطة ثنائية، و١٧ محطة ثلاثية) بالمناطق القريبة من نهر النيل بالصعيد للمُحافظة عليه من التلوث، ولإعادة الاستخدام الآمن للمياه المُعالجة في الأغراض المُخصّصة لذلك. كما تم رفع كفاءة خمس محطّات ثنائية وتحويلها إلى مُعالجة ثلاثية، وجاري رفع كفاءة ثلاث محطّات أخري بطاقة إجمالية ٣٢٠,٥ ألف م٣/يوم للمحطّات الثمانية بتكلفة ١,٨ مليار جنيه.

وكذلك، تم الانتهاء من تنفيذ محطة مُعالجة المحسمة بطاقة (١ مليون م٣/يوم - ٠,٤ مليار م٣/سنة)، بقيمة ١١٤ مليون دولار (حوالي ٢ مليار جنيه مصري)، كما أنه جاري تنفيذ محطة مُعالجة بحر البقر بطاقة (٥,٦ مليون م٣/يوم - ٢,٠٤ مليار م٣/سنة) بقيمة ٢٧٠ مليون دينار كويتي، وبلغت نسبة التنفيذ ٧٠ ٪.

هذا فضلًا عن الإنجازات الواردة من الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي والجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحي، ويتلخص أهمّها في الآتي:

- تنفيذ خمسة مشروعات لمياه الشرب بطاقة ٢١٧ ألف م ٣/يوم، بتكلفة ١,٢ مليار جنيه، لخدمة نحو ١,١ مليون فرد.
- الانتهاء من تنفيذ ٣٠ مشروعًا للصرف الصحي بالقري، بطاقة ١٣٠ ألف م٣/يوم، بتكلفة ١,٧ مليار جنيه، لخدمة نحو ٢٩٧ ألف فرد.
- تنفيذ ١٢ مشروعًا للصرف الصحي بالمُدُن، بطاقة ٥٨,٥ ألف م٣/ يوم، بتكلفة ١,٦ مليار جنيه، لخدمة نحو ٣٠٠ ألف فرد.
- تنفيذ ٧٤٧ مشروع إحلال وتجديد، بتكلفة ١,٨٥ مليار جنيه، موزعة كالتالي (٩٢٧ مليون جنيه لمشروعات مياه الشرب، و٧٦٩ مليون جنيه لمشروعات الصرف الصحي، و١٦٢ مليون جنيه للمُعدّات والسيارات).
- تنفيذ مشروعات الصرف الصحي المُتكامل (ISSIP II) بقيمة ١,٤ مليار جنيه، في ١٥ قرية بمُحافظات سوهاج والشرقية وأسيوط، لخدمة نحو ٢٨٥ ألف نسمة.
- نهو مشروعات تحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحي (IWSP I) بتكلفة ١,٢ مليار جنيه، في ٤٥ قرية بمُحافظات الشرقية والغربية والبحيرة، ليستفيد بها ١١٩١ ألف نسمة.

- الانتهاء من خمس محطّات للمُعالجة الثلاثية، منها محطّتين بسوهاج (محطة الكولا، وغرب سوهاج) ومحطة بأسوان (محطة الحاجر)، ومحطّتين ببني سويف (محطة تزمنت والفشن) بتكلفة ٨٩٦ مليون جنيه، لخدمة نحو ١,٣ مليون نسمة.

ثالثًا: في مجال الطرق وتطوير المناطق المُختلفة

- الانتهاء من تنفيذ ثلاثة مشروعات طُرُق قومية بتكلفة ٨ مليارات جنيه، والانتهاء من تنفيذ ١١ مشروعًا للطرق الرئيسية بتكلفة ٥,٩ مليار جنيه، وجاري تنفيذ تسعة مشروعات طُرُق رئيسية بتكلفة ١٤ مليار جنيه، ومنها مشروع محور الفردوس، الذي تم تشغيل المرحلة الأولى منه، وكذا محور الفريق كمال عامر (الزمر سابقا) الجاري تنفيذه، كما تم الانتهاء من تنفيذ ١٦٦ مشروع طُرُق داخلية بالمُحافظات بتكلفة ٥,٤٠٥ مليار جنيه، وجارِ تنفيذ ٤٦ مشروع طرق داخلية بالمُحافظات، بتكلفة ٢,٣٤١ مليار جنيه.
- تطوير محور المحمودية بالإسكندرية، وتطوير محور الفريق عرابي، ومنطقة ميدان التحرير، ومشروع تطوير منطقة القاهرة الخديوية، ومشروع ممشي أهل مصر، وتطوير منطقة عين الصيرة، وغيرها من مشروعات تطوير القاهرة.
- تنفيذ مشروعات المُبادرة الرئاسية "حياة كريمة" لتطوير الريف المصري، لتوفير الخدمات المُختلفة، وتحسين جودة الحياة لنحو ٦٠ مليون مواطن مصري يقطنون بالمناطق الريفية، وكذلك تنفيذ مشروع تطوير موقع التجلي الأعظم[1] فوق أرض السلام بمدينة سانت كاترين.

مُؤشّرات أداء القطاع عام ٢٠٢١/٢٠

- **نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الإنشاءات والمرافق العامة بنحو ١٢٪ و٥٪ بالأسعار الجارية والثابتة على التوالي**

حقّق الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الإنشاءات والمرافق العامة نموًا خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠ قدرُه ١١,٧٪ و٤,٩٪ على التوالي بكلٍ من الأسعار الجارية والثابتة مُقارنة بالعام السابق، حيث بلغ ناتج القطاع في عام المُتابعة نحو ١١٥١ مليار جنيه بالأسعار الجارية، ليكون بذلك مُتوافِقًا إلى حد كبير مع ما كان مُتوقّعًا خلال العام ذاته (١١٦١ مليار جنيه)، وبالمُقارنة مع ما كان مُستهدفًا، جاء الناتج الفعلي أقل بنحو ٧,٧٪.

أما بالأسعار الثابتة، فقد بلغ ٦٩٨,٨ مليار جنيه خلال عام المُتابعة مُقارنة بنحو ٦٦٦,٣ مليار جنيه في العام السابق. وبذلك، يكون الناتج المُحقّق مُقاربًا لما كان مُتوقّعًا في عام ٢٠٢١/٢٠، وأقل بنسبة زهيدة (١%) مما كان مُستهدفًا [شكل رقم (١٦/٢)].

---

(١) مشروع يهدف إلى إنشاء مزار روحاني على الجبال المُحيطة بالوادي المُقدّس، وذلك في ضوء المكانة العظيمة التي تتمتّع بها مدينة سانت كاترين، فضلًا عن كونها مقصدًا للسياحة الروحانية والجبلية والاستشفائية.

شكل رقم (١٦/٢)
ناتج قطاع الإنشاءات خلال عامي ٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢١/٢٠،
والمُتوقّع والمُستهدف خلال عام ٢٠٢١/٢٠

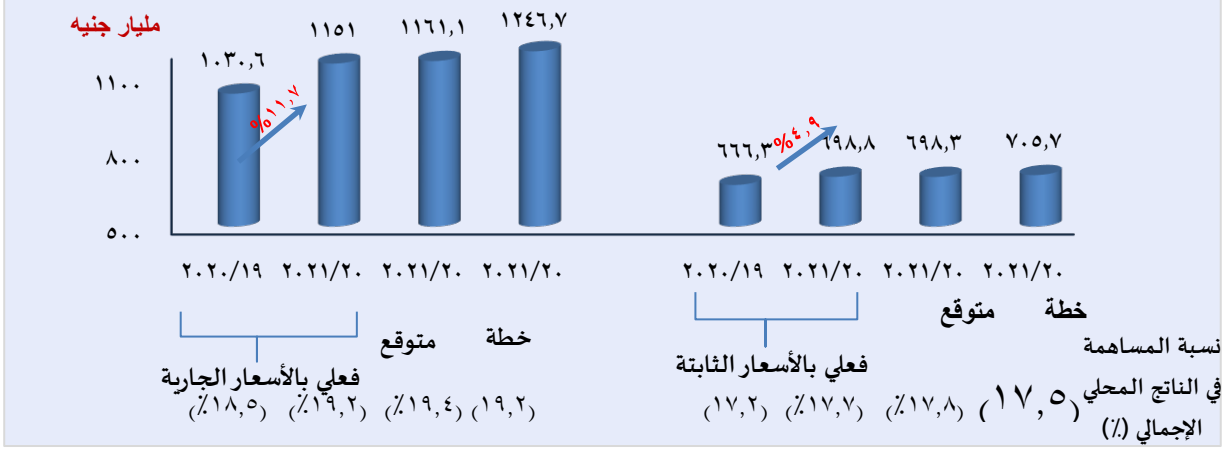

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويرجع نمو الناتج الإجمالي لقطاع الإنشاءات والمرافق خلال فترة المُتابعة لتزايُد نمو ناتج القطاعات الرئيسة المُكوّنة للقطاع [جدول رقم (١٤/٢)]، كالتالي:

- نمو ناتج قطاع الأنشطة العقارية بنسب ١٠,٢٪ و٣,٨٪ بالأسعار الجارية والثابتة على الترتيب مُقارنة بالعام السابق، حيث بلغ ناتج القطاع ٦٨٧,٣ مليار جنيه و٤١٥,٤ مليار جنيه مُقارنة بنحو ٦٢٣,٨ مليار جنيه و٤٠٠,٣ مليار جنيه في العام السابق على الترتيب.
- ارتفاع ناتج قطاع التشييد والبناء ليبلُغ نحو ٤٢٩,٢ مليار جنيه و٢٦٠,٣ مليار جنيه بالأسعار الجارية والثابتة على التوالي مُقارنة بنحو ٣٧٤,٧ مليار جنيه و٢٤٣,٨ مليار جنيه في العام السابق على الترتيب، مُحقّقا نموًا قدرُه ١٤,٥٪ و٦,٨٪ على التوالي.
- نمو ناتج قطاع المياه والصرف وإعادة التدوير بنسب ٧,٦٪ و٣,٦٪ بالأسعار الجارية والثابتة على الترتيب.

جدول رقم (١٤/٢)
أهم مُؤشّرات ناتج قطاع الإنشاءات خلال عامي ٢٠٢٠/١٩ و ٢٠٢١/٢٠

(مليار جنيه)

البيان	الأسعار الجارية		معدل النمو (٪)	الأسعار الثابتة		معدل النمو (٪)
	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠		٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	
الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الإنشاءات	١٠٣٠,٦	١١٥١	١١,٧	٦٦٦,٣	٦٩٨,٨	٤,٩
مُساهمة ناتج قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	١٨,٥	١٩,١	--	١٧,٢	١٧,٧	--
ناتج قطاع الأنشطة العقارية	٦٢٣,٨	٦٨٧,٣	١٠,٢	٤٠٠,٣	٤١٥,٤	٣,٨
ناتج قطاع التشييد والبناء	٣٧٤,٧	٤٢٩,٢	١٤,٥	٢٤٣,٨	٢٦٠,٣	٦,٨
ناتج قطاع المياه والصرف وإعادة التدوير	٣٢,١	٣٤,٥	٧,٦	٢٢,٢	٢٣	٣,٦

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- **تراجُع استثمارات قطاع الإنشاءات والمرافق بنحو ٧٪**

تراجعت استثمارات قطاع الإنشاءات والمرافق العامة بنحو ٧,١٪ خلال عام ٢٠٢١/٢٠، حيث انخفضت إلى نحو ١٥٣,٧ مليار جنيه مُقارنة بنحو ١٦٥,٥ مليار جنيه خلال العام السابق، لتُشكّل بذلك ١٨,٧٪ من جملة الاستثمارات في عام المُتابعة مُقارنة بنحو ٢٠,٨٪ في العام السابق، وبالمُقارنة مع ما كان مُتوقّعًا، فقد شكّلت الاستثمارات نحو ١٨,٩٪ من إجمالي الاستثمارات (بقيمة ١٥٦,٤ مليار جنيه) [شكل رقم (١٧/٢)].

شكل رقم (١٧/٢)
استثمارات قطاع الإنشاءات خلال عامي ٢٠٢٠/١٩ و ٢٠٢١/٢٠،

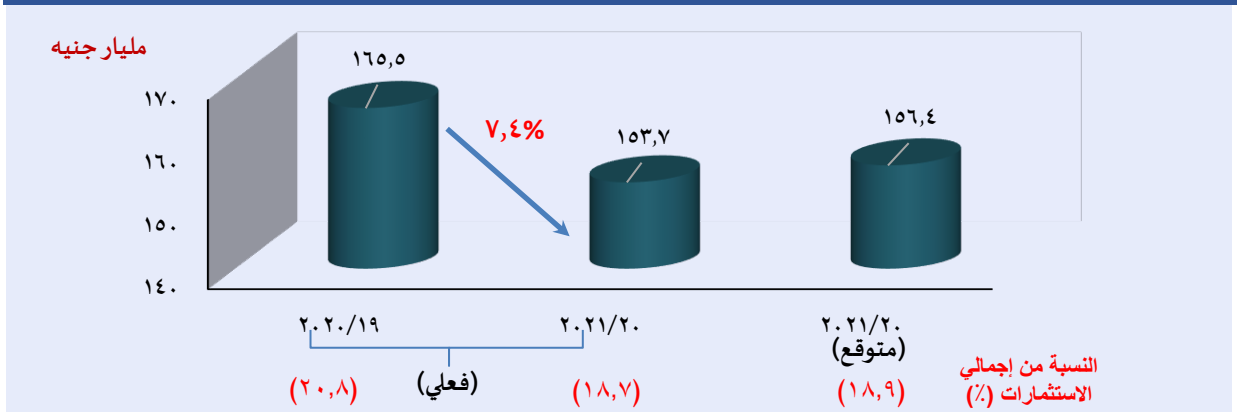

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وجاء هذا التراجُع نتيجة انخفاض استثمارات قطاع **الأنشطة العقارية** خلال عام المُتابعة بنحو ٢٥,٨٪ خلال عام ٢٠٢١/٢٠، على الرغم من ارتفاع معدلات نمو قطاعي المياه والصرف الصحي والتشييد والبناء بنحو ٩,٧٪ و١٨,٥٪ [جدول رقم (١٥/٢)].

جدول رقم (١٥/٢)
استثمارات قطاعات الإنشاءات والمرافق العامة
خلال عامي ٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢١/٢٠

(مليار جنيه)

البيان	العام المالي ٢٠٢٠/١٩	العام المالي ٢٠٢١/٢٠	معدل النمو (٪)
قطاع الإنشاءات والمرافق العامة	١٦٥,٥	١٥٣,٧	(٧,١)
النسبة من إجمالي الاستثمارات (٪)	٢٠,٨	١٨,٧	--
قطاع التشييد والبناء	٤١	٤٨,٦	١٨,٥
قطاع الأنشطة العقارية	٨٨,٥	٦٥,٦	(٢٥,٨)
قطاع المياه والصرف	٣٦	٣٩,٥	٩,٧

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

بلغ الإنفاق الحكومي على قطاع الإسكان والمرافق المُجتمعيّة نحو ٧٩,٥ مليار جنيه عام ٢٠٢١ ومُقارنة بنحو ٥٩,٦ مليار جنيه بمُوازنة عام ٢٠٢٠/١٩ بنسبة ٤,٦% من إجمالي الإنفاق الحكومي ويُناظرها نسبة إنفاق ٢,٥ في عام ٢٠١٤/١٣.

- **مؤشّرات مُواد البناء**

شهد سوق مواد البناء تغيّرات في الأسعار خلال العام الحالي، فقد سجّل سعر الطن من الحديد نحو ١٤٥٠٠ جنيه خلال شهر يونيو ٢٠٢١، بمعدل زيادة في السعر بلغ ٥١٪ عن شهر يونيو ٢٠٢٠ من العام السابق (٩٦٠٠ جنيه).

وكذلك خام الأسمنت بنوعيه البورتلاند العادي والأبيض، حيث سجّل طن الإسمنت البورتلاند العادي ٨٥٠ جنيهًا خلال شهر يونيو ٢٠٢١ مُقارنة بـ ٧٥٠ جنيهًا في الشهر ذاته من العام الماضي. أما طن الأسمنت الأبيض، فسجّل نحو ٢٥٠٠ جنيه في شهر يونيو ٢٠٢١ بزيادة بلغت نحو ٤,٢٪ عن الشهر ذاته من العام الماضي، مع مُلاحظة استقرار سعره عند ٢٤٠٠ جنيهًا للطن خلال شهور النصف الأول من عام المُتابعة.

وكذلك شهدت أسعار الزلط ارتفاعًا بنحو ٢٥٪، فسجّل المتر المُكعّب من الزلط المخصوص نحو ١٥٠ جنيهًا بنهاية يونيو ٢٠٢١، بزيادة بلغت ٢٠ جنيه للمتر المُكعّب عن الشهر ذاته من العام السابق، في حين استقرّت الأسعار خلال الخمسة أشهر الماضية عند ١٥٠ جنيهًا للمتر المُكعّب بعد أن تراوحت ما بين ١٢٥ و١٤٥ جنيهًا للمتر المُكعّب خلال النصف الأول من العام ٢٠٢١/٢٠.

وبالنسبة لأسعار الجبس، فقد شهدت استقرارًا نوعًا ما مُقارنة بباقي مواد البناء، حيث سجّل طن الجبس الخاص بالفُرَم ٩٥٠ جنيهًا منذ يناير ٢٠٢١ حتى مارس من ذات العام، وبزيادة قدرُها ٥,٦٪ عن نهاية العام المالي يونيو ٢٠٢١.

وفيما يلي بيان بأسعار أهم مواد البناء شهريًا على امتداد شهور المُتابعة لعام ٢٠٢١/٢٠

الشهر/ الخامات	حديد التسليح (جنيه/ طن)	الزلط المخصوص (جنيه/ م٣)	الأسمنت (بورتلاند عادي) (جنيه/ طن)	الجبس (فاخر للفرم والحليات والمصيص) (جنيه/ طن)
يوليو ٢٠٢٠	٩٦٠٠	١٣٠	٧٥٠	٩٠٠
أغسطس	٩٥٥٠	١٢٥	٧٣٠	٩٠٠
سبتمبر	٩٥٥٠	١٤٠	٧٢٠	٩٠٠
أكتوبر	٩٥٥٠	١٤٠	٧٢٠	٩٠٠
نوفمبر	٩٥٥٠	١٤٠	٧٢٠	٩٠٠
ديسمبر	١١٦٠٠	١٤٥	٧٥٠	٩٤٠
يناير ٢٠٢١	١٣٨٠٠	١٥٠	٧٥٠	٩٥٠
فبراير	١٣٦٠٠	١٥٠	٧٥٠	٩٥٠
مارس	١٣٦٠٠	١٥٠	٧٨٠	٩٥٠
أبريل	١٣٦٠٠	١٥٠	٨١٠	٩٢٠
مايو	١٤٥٠٠	١٥٠	٨٥٠	٩٢٠
يونيو	١٤٥٠٠	١٥٠	٨٥٠	٩٢٠

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

وبالنسبة لحجم الإنتاج والمبيعات من الحديد [جدول رقم (١٦/٢)]، فقد تراجع بنحو ٧,٢٪ و١,٤٪ خلال عام المُتابعة ٢٠٢١/٢٠ مُقارنة بالعام السابق، ويعود السبب في هذا إلى الاضطرابات الجوهرية مع إعلان الصين - أكبر مُنتج للصلب الخام عالميًا - عن تراجُع كبير في حجم الإنتاج، وتعرُّض الأسواق إلى صدمة كبيرة في ظل نقص المعروض من الخام وسط تعافي الطلب العالمي، وهو ما ساهم في حدوث زيادة في أسعار الحديد وخامات التصنيع في العالم ومن بينها السوق المصرية، حيث تعتمد المصانع المحلية على استيراد الخامات من الخارج. أما تراجُع المبيعات، فجاء نتيجة تناقُص إنتاج المصانع في ظل ارتفاع تكلفة الإنتاج والرسوم المُقرّرة على البيليت.

جدول رقم (١٦/٢)
تطوّر إنتاج ومبيعات حديد التسليح خلال عامي المُتابعة

البيان	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	معدل التغير (٪)
الإنتاج (ألف طن)	٧٤٦٩,٢	٦٩٣٢	(٧,٢)
المبيعات (ألف طن)	٧٠٦٣,٨	٦٩٦٧,٨	(١,٤)

المصدر: البنك المركزي المصري.

وبالمثل، تراجع إنتاج الإسمنت بنحو ٣,٣٪ خلال عام ٢٠٢١/٢٠ [جدول رقم (١٧/٢)] ، وجاء ذلك نتيجة طرح بعض الشركات لفكرة خفض الإنتاج بما يُعادل نسب الفائض عن احتياجات السوق من مُنتجاتها، وبما لا يؤثّر على تلبية طلبات السوق، وبخاصة وأن الإسمنت سلعة غير قابلة للتخزين لمُدد طويلة، مع تأكيد الاستعداد لزيادة الإنتاج في أي وقت حال ارتفاع الطلب.

وكذلك تراجعت مبيعات الإسمنت بنحو ٤,٣٪ خلال عام المُتابعة مُقارنة بالعام السابق نتيجة وجود فجوة بين العرض والطلب، حيث أن حجم المعروض من الإسمنت يفوق كثيرًا حجم الطلب المُناظر.

جدول رقم (١٧/٢)
تطوّر إنتاج ومبيعات الإسمنت خلال عامي المُتابعة

البيان	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	معدل التغير (٪)
الإنتاج (ألف طن)	٤٥٣٦٥	٤٣٨٨٢	(٣,٣)
المبيعات (ألف طن)	٤٣٥٩٦	٤١٧٢٠	(٤,٣)

المصدر: البنك المركزي المصري، ٢٠٢١.

وفيما يخُص تجارة مصر الخارجية من مواد البناء، فمن المُلاحظ ارتفاع حجم الصادرات من نحو ٥,٢ مليار دولار عام ٢٠١٧ إلى ٦,٥ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٢١. أما الواردات، فقد شهدت تراجُعًا مُستمرًا من عام ٢٠١٨ حتي عام ٢٠٢٠ لتُسجّل نحو ٨,٦ مليار دولار، وعاودت الارتفاع إلى نحو ١٠ مليار دولار بنهاية شهر نوفمبر من عام ٢٠٢١ [جدول رقم (١٨/٢)].

جدول رقم (١٨/٢) تطوّر صادرات وواردات مواد البناء خلال الفترة من ٢٠١٧ حتي يوليو ٢٠٢١					
البيان	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
الصادرات (مليون دولار)	٥٢٤٤	٥٣٤٠	٥١٣٩	٦٢٤٥	*٦٥٣٨
الواردات (مليون دولار)	٩٤٧١	١٢٢٤٢	١٠١٤٢	٨٦١٦	**١٠٠٦٤

*نهاية ديسمبر ٢٠٢١

**نهاية نوفمبر ٢٠٢١

المصدر: الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات.

مُنفّذات جهات وزارة الإسكان والمعنيّة بالمرافق، تم إنجاز (أو جاري استكمال) الآتي:

أولًا: الجهاز المركزي للتعمير

- مشـــروع إنشـــاء ورفع كفاءة طريق يربط بين منطقة الإســـكان الاجتماعي (١١٣) عمارة بحوض الزهار بالمناطق المُحيطة بمركز الخانكة بمُحافظة القليوبية.
- إنشـاء طريق يربط الدير الأنبا صـموئيل بمُحافظة الـــمنيا والطريق الصـحراوي الغربي بطول ٢٦,٥ كم.
- قُري الظهير الصحراوي، حيث تم إنشاء قرية القصر الإسلامية، وقرية بين بلاط واسمنت بالداخلة، واستكمال قري العزيمة وشارونة والسلام بالمنيا والمحمودية بالفيوم.

ثانيًا: جهاز تعمير القاهرة الكبرى

- مشروع تطوير شمال الجيزة وأرض مطار امبابة لبناء منطقة سكنية جديدة.
- محور الفريق كمال عامر القطاع الجنوبي، للربط بين عديدٍ من المحاور العرضية بالجيزة.
- مشروع تحويلات المرافق لمحور روض الفرج، لتخفيف الحركة المرورية على محاور المرور الرئيسة بالقاهرة الكبرى (محور ٢٦ يوليو/المريوطية/ صفط اللبن)، وتحويل المرافق لأماكن تنفيذ المشروع دون التأثير على شبكات المرافق القائمة.
- مشروع "نفق النهضة"، وهو "عبارة عن نفق في اتجاه شارع مراد في اتجاهين عرض كل اتجاه سبعة أمتار.

ثالثًا: جهاز تعمير شمال ووسط الصعيد

- إنشاء طريق يربط مدينة أسيوط بطريق القاهرة/ أسيوط الصحراوي الغربي عبر هضبة أسيوط بطول ٢٢ كم، إنشاء كوبرى علوى للسيارات أعلى السكة الحديد بملوى، للربط الاستراتيجي للمحاور المرورية المُهمّة شرق وغرب الترعة الإبراهيمية.
- إنشاء مُجمّع خدمات زهرة بمُحافظة المنيا، لخدمة التجمّع السكاني بقرية زهرة والقرى المُجاورة لها.

رابعًا: جهاز تعمير جنوب الصعيد

- مشروع توسّعة ورفع كفاءة الطريق الإقليمي شرق النيل أسوان /ادفو بطول ٢٣كم.
- مشروع إنشاء طُرُق تنموية وكباري علوية لربط مُحافظات جنوب الصعيد بالطريق الرئيسي شرق وغرب النيل.

خامسًا: جهاز تعمير سيناء

- مشروعات الإسكان البدوي الشعبي بشمال وجنوب سيناء، وإصلاح وتأهيل عمارات المساعيد، تنمية وتطوير مدينة العريش (ميدان الرفاعي).
- مشروعات شبكات وكابلات بشمال وجنوب سيناء، وتدعيم وتوصيل شبكات كهربائية لقري وأحياء السويس.
- إنشاء مباني خدمية بمُدُن القناة وشمال سيناء.
- رصف طرق بمُحافظات القناة، وتطوير المحاور والتقاطُعات بمُحافظة الإسماعيلية.
- إنشاء ورصف طُرُق بمُدُن شمال وجنوب سيناء.
- إنشاء وإحلال وتجديد كباري وأنفاق والطُرُق المُحيطة ومباني الخدمات.

سادسًا: جهاز القاهرة الفاطمية

- ترميم جزء من السور الشرقي حتى شارع الجعفري والسور الشمالي حتى برج الظافر.
- إحلال وإعادة بناء مسجد السيدة رقية.
- ترميم وإعادة تأهيل وكالة قايتباي – بباب النصر، وتطوير الجهة الجنوبية لسور القاهرة الشمالي.

سابعًا: جهاز تعمير الوادي الجديد

- إنشاء طريق محور يربط الفرافرة بالوادي الجديد بديروط بأسيوط بطول ٣١٠ كم.
- إنشاء ورصف محور تنيدة/ منفلوط بطول ٢٩٨ كم.
- إنشاء ورصف ١٤ كم طُرُق بالبحرية بالوادي الجديد، وإنشاء ورصف الطريق الدائري الغربي/ غرب الموهوب/ا لمطار، وإنشاء ورصف محور الخارجة/ سوهاج بطول ١٧٠ كم.
- إنشاء ٥٠ بيت بدوى بقرية الخرطوم.

ويعرض البيان التالي مُنفّذات القطاع وفقًا لما جاء بالمنظومة الوطنية للمُتابعة والتقييم.

المُستهدفات	وحدة القياس	٢٠٢١/٢٠ (مُنفذ)
أولًا: الإسكان		
إجمالي عدد الوحدات السكنية ضمن المشروع القومي للإسكان	وحدة سكنية	١٣٠٦٨٠
إتاحة الأراضي بالمدن الجديدة	قطعة أرض	٥٦٨١
عدد العملاء الذي تم توفير تمويل عقاري لهم	عميل أو مستفيد	٤٧٧٣٢
ثانيًا: مياه الشرب والصرف الصحي		
أطوال شبكات مياه الشرب المضافة	كم	٣٥٨,٢٥
طاقة مشروعات المياه المضافة	ألف م٣/ي	٤٨٣,٤
عدد مشروعات مياه الشرب المنفذة	مشروع	٤٦
أطوال شبكات الصرف الصحي المضافة	كم	٩٤٩,٣
طاقة مشروعات الصرف المضافة	ألف م٣/ي	٣٧٥,٨
عدد مشروعات الصرف الصحي المنفذة	مشروع	٤٢
عدد مشروعات الصرف الصحي المنفذة بالقري	مشروع	١٤٧
أطوال شبكات الصرف الصحي المضافة بالقرى	كم	١٣٧٨,٥
ثالثا: ترشيد وتدبير الاحتياجات المائية		
عدد مشروعات التحلية	مشروع	٢
كمية المياه التي تم توفيرها من مشروعات التحلية	ألف م٣	٤٣٨٠
تكلفة مشروعات التحلية	مليون جنيه	١٨٥

المصدر: المنظومة الوطنية للمُتابعة والتقييم.

٢ـ ٦ قطاع النقـــــل

استطاعت وزارة النقل تنفيذ عديدٍ من المشروعات في مجالات النقل المُختلفة، وذلك في إطار الاهتمام الذي توليه القيادة السياسية بتطوير منظومة النقل في مصر وفق أحدث النُظُم التكنولوجية العالمية، لتقديم خدمة مُتميّزة للمُواطن المصري.

إنجازات قطاع النقل خلال الأعوام الماضية

١) في مجال الطرق :

- زيادة إجمالي أطوال الطرق المرصوفة لتصل إلى ١٨٤ ألف كيلو متر مُقابل ١٥٥,٢ ألف كم خلال الفترة (٢٠١٤/١٣ – ٢٠٢١/٢٠)، بنسبة زيادة تُناهز ١٩%.
- تنفيذ طُرق ومحاور جديدة، من أهمها:

- الانتهاء من طريق القوس الشمالي من الدائري الإقليمي، بطول ٩٠ كم، وبتكلفة كلية ٨,٣ مليار جنيه.
- طريق الجلالة، بطول ٨٢ كم، وبتكلفة ٤,٥ مليار جنيه.
- طريق شبرا/ بنها الحر بطول ٤٠ كم، وبتكلفة إجمالية ٣,٥ مليار جنيه.
- إنشاء طريق القاهرة/ السويس، بتكلفة كلية ١,٢ مليار جنيه.
- الانتهاء من المرحلة الأولى من الطريق الدائري الأوسطي، بتكلفة كلية ٦٥٠ مليون جنيه.
- تنفيذ طريق موازٍ لطريق سفاجا/ مرسى علم، بطول ٢٠٠ كم، وتكلفة إجمالية ١,٧ مليار جنيه.

- تطوير ورفع كفاءة طرق قائمة، من أبرزها:

- تطوير الطريق الدائري، بطول ١٠٦ كم، وبتكلفة ١٠,٤ مليار جنيه.
- طريق الصعيد الصحراوي الغربي (المسافة من القاهرة حتى المنيا)، بطول ٢٣٠ كم، وبتكلفة ٧,٦ مليار جنيه.
- الطريق الدائري الأوسطي، بطول ١٥٦ كم، وبتكلفة ٥ مليار جنيه.
- تطوير طريق وادي النطرون/ العلمين، بطول ١٣٥ كم، وتكلفة ٥,٧ مليار جنيه.
- طريق السويس/ السخنة، بطول ٦٠ كم، وبتكلفة نحو ٣,٧ مليار جنيه.
- طريق النفق/ شرم الشيخ، بطول ٣٥٠ كم، وبتكلفة ٣,٢ مليار جنيه.
- توسّعة طريق وادي النطرون/ العلمين، وتم الانتهاء من المرحلة الأولى بتكلفة ١٩٢ مليون جنيه.
- تطوير طريق المنصورة/ جمصة، بطول ٥٠ كم، وتكلفة كلية ١,٣ مليار جنيه.

- إطلاق المشروع القومي لرصف الطرق المحلية داخل المحافظات، وجاري العمل في المرحلة الأولي التي تضُم ١٢ مُحافظة بعدد ٢٠٧ مشروعًا، وتكلفة كلية ٢ مليار جنيه.

٢) في مجال الكباري:

شهدت الفترة الماضية تطوير عدد من الكباري العلوية والأنفاق، حيث بلغ عدد الكباري خلال عام ٢٠٢٠/١٩ نحو ١,٨ ألف كوبري مُقابل ١,٥ ألف كوبري عام ٢٠١٤/١٣، بنسبة زيادة تربو على ٢٠%.

- أبرز مشروعات الكباري التي تم تنفيذها:

- كوبري بنها على الطريق الزراعي والذي يربط مُحافظات الوجهيين البحري والقبلي، بتكلفة كلية ٦١٧,٥ مليون جنيه.
- كوبري الكيلومتر ١٠٩ على طريق القاهرة/ السويس، بتكلفة ٥٧٠ مليون جنيه.
- كوبري تقاطع محور التعمير مع وصلة سيدي كرير، بتكلفة كلية ٤٣٨,٦ مليون جنيه.
- كوبري أسنيت العلوي بمحافظة القليوبية، بتكلفة كلية ٢٨١ مليون جنيه.
- كوبري تقاطع الذراع البحري مع الطريق الساحلي عند الكم ٢١ بمُحافظة الإسكندرية، بتكلفة كلية ٢٨٨,٣ مليون جنيه.

- محاور على النيل:

- تنفيذ نحو ١١ محورًا جديدًا على النيل، بتكلفة كلية ١١,٢ مليار جنيه، وتضُم (محور تحيا مصر، طلخا، بنها، الخطاطبة، بني مزار، طما، جرجا، عدلي منصور، سمالوط، قوص، الكلابشة)
- جاري العمل على تنفيذ أحد عشر محورًا آخرين، بتكلفة كليّة ٢٠ مليار جنيه.

٣) في مجال السكك الحديدية:

- عمل تجديدات للسكة الحديد، بأطوال ١,٤ ألف كيلو متر و ٢,١ ألف مُفتاح، بتكلفة تُناهز ٤ مليار جنيه.
- جاري تنفيذ أعمال تجديدات، بأطوال ١٠٠ كم و٧٥٠ مُفتاحًا، بتكلفة ٢,٧ مليار جنيه.
- توريد سِتة قطارات، شاملة الصيانة وقطع الغيار، بتكلفة ١٥٧ مليون يورو.
- إعادة تأهيل ٣٠ جرارًا بتكلفة ١٦ مليون دولار، إصلاح نحو ٢٠ مُحرّكًا و١٢٠ موتور جر، بتكلفة ١٢ مليون دولار، وتوريد ٢١٢ عربة مُكيفة VIP، بتكلفة كلية ٢,١ مليار جنيه.
- تطوير حوالي ٤٥٠ عربة مُميزة، بتكلفة ٣٩٣,٥ مليون جنيه، وتطوير ١١٦ عربة فرنساوي بتكلفة ١٤٩,٤ مليون جنيه، ورفع كفاءة ثُلثمائة عربة مُميّزة ومُطوّرة، بتكلفة ٤٣,٦ مليون جنيه، وتوريد نحو عشرين عربة قوى بتكلفة كلية ١٧٩,٤ مليون جنيه، وصيانة نحو ٤٥ عربة نوم بتكلفة ٢٠ مليون جنيه.

في إطار تطوير نُظُم الإشارات الواقعة على الشبكة، جاري العمل على تنفيذ المشاريع الآتية:

- كهربة إشارات خط القاهرة/ الإسكندرية، بطول ٢٠٨ كم، بتكلفة إجمالية ١٠٦ مليون يورو، و٤٧١ مليون جنيه.

- كهربة إشارات خط بني سويف/ أسيوط، بطول ٢٥٠ كم، وتكلفة كُلية ٨٢,٢ مليون يورو، و٣٦٦ مليون جنيه.
- كهربة إشارات خط أسيوط/ نجع حمادي، بطول ١٨١ كم، وتكلفة ٨٦,٥ مليون يورو، و٨٤٦ مليون جنيه.

٤) في مجال مترو الأنفاق والجر الكهربائي

- مشروع ازدواج السكة بين محطتي المرج القديمة والجديدة بالخط الأول للمترو، بتكلفة بلغت ٤٤٤ مليون جنيه.
- الانتهاء من مشروع توريد وتركيب بوابات للخطين الأول والثاني، بتكلفة ٣٧٧,٤ مليون جنيه.
- البدء في تنفيذ مشروع مونوريل القاهرة في أغسطس ٢٠١٩ بتكلفة تُقدّر بنحو ٤٤ مليار جنيه.
- البدء في تنفيذ مشروع القطار الكهربائي (مدينة السلام/ الروبيكي/ العاشر من رمضان/ العاصمة الإدارية الجديدة) في نوفمبر ٢٠١٩، بتكلفة تُقدّر بنحو ٤١,٧ مليار جنيه.
- جاري العمل على القطار الكهربائي السريع (العين السخنة/ العاصمة الإدارية/ العلمين/ مطروح).
- العمل على تنفيذ المرحلة الثالثة من الخط الثالث للمترو، والتي تمتد من محطة العتبة حتى محطة جامعة القاهرة.

٥) في مجال النقل البحري:

- تطوير ميناء دمياط بتكلفة ١,٤ مليار جنيه، وتم افتتاحها في مايو ٢٠١٩، وتطوير ميناء الغردقة بتكلفة ٣٠٢ مليون جنيه، وميناء نويبع، بتكلفة كلية ٤٨٥ مليون جنيه

٦) في مجال النقل النهري:

- إنشاء البنية المعلوماتية لنهر النيل، بتكلفة إجمالية ١٦٥,٦ مليون جنيه.
- إزالة الاختناقات الملاحية بنهر النيل، ورفع كفاءة الأهوسة، بتكلفة ٦٢,٩ مليون جنيه.
- تنشيط حركة نقل البضائع نهريًا بين المحافظات بهدف تقليل الأحمال على الطرق البرية.
- إنشاء كباري فوق أهوسة المالح بمحافظة الإسكندرية، بتكلفة تُناهز ٣٠٠ مليون جنيه.

٧) في مجال الطيران المدني

- إنشاء ثلاثة مطارات جديدة مطار سفنكس بمدينة ٦ أكتوبر، (وتم افتتاحه في يونيو ٢٠٢٠)، ومطار العاصمة الإدارية الجديدة (يونيو ٢٠٢٠) بهدف ربط العاصمة بأربعة طرق رئيسة، بالإضافة إلى مطار برنيس الدولي في مُحافظة البحر الأحمر.
- تطوير ورفع كفاءة المطارات البالغ عددُها ٢٥ مطارًا، بطاقة استيعابية ٣٠ مليون راكب سنويًا.
- إنشاء ممر جديد ورفع كفاءة الحقل الجوي القديم بمطار الغردقة بتكلفة ٧٥٧ مليون جنيه، بالإضافة إلى إنشاء مبنى جديد للركاب بمطار الغردقة يسع ٧,٥ مليون راكب سنويًا في عام ٢٠١٤.

- إحلال وتجديد طائرات الأسطول، وإضافة ١٦٨٠ كرسيًا لعدد ١٢ طائرة.
- شراء ثلاث طائرات طراز (A330/200)، وتطوير أنظمة المعلومات والتطبيقات لمُتابعة صيانة الطائرات بأحدث النُظُم الدولية.
- إنشاء مبنى لشركة مصر الطيران للخدمات الأرضية في مطار القاهرة، بتكلفة ١٧٠ مليون جنيه.

مُؤشّرات أداء القطاع خلال عام ٢٠٢١/٢٠

• ناتج قطاع النقل والتخزين

بلغ ناتج قطاع النقل والتخزين بالأسعار الجارية خلال عام ٢٠٢١/٢٠ نحو ٣١٠,٦ مليار جنيه مُقابل ٢٧٩,٩ مليار جنيه خلال الفترة المُناظرة من العام السابق، مُحقّقا معدل نمو قدرُه ١١٪، وكذا استمر تنامي ناتج القطاع بالأسعار الثابتة، حيث ارتفع من ١٧٨,٦ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/١٩ إلى ١٨٦,٩ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠، مع شبه استقرار نسبة مُساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة حول ٥% [جدول رقم (١٩/٢)].

جدول رقم (١٩/٢)
مؤشرات قطاع النقل والتخزين خلال عامي ٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢١/٢٠

البيان	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠			معدل النمو (٪)
		فعلي	متوقع	خطة	
ناتج قطاع النقل (أسعار جارية، مليار جنيه)	٢٧٩,٩	٣١٠,٦	٣١٤	٣٣١,١	١١
مُساهمة ناتج القطاع في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٥	٥,٢	٥,٢	٥,١	--
ناتج قطاع النقل (أسعار ثابتة، مليار جنيه)	١٧٨,٦	١٨٦,٩	١٨٥,٥	١٨٥,٦	٤,٦
مُساهمة ناتج قطاع النقل في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٤,٦	٤,٧	٤,٧	٤,٦	--

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

• الاستثمارات

ارتفعت الاستثمارت المُنفّذة في قطاع النقل والتخزين بنسبة ٢٨,٣٪،حيث بلغت استثمارات القطاع خلال عام ٢٠٢١/٢٠ نحو ١٤١,٣ مليار جنيه مُقارنة بعام ٢٠٢٠/١٩ والذي بلغت جملة استثماراته ١١٠,١مليار جنيه، ويتضح من الشكل رقم (١٨/٢) استئثار القطاع الحكومي والمشروعات المركزية تلك الحصّة الأكبر من جملة الاستثمارات المنفّذة للقطاع عام ٢٠٢١/٢٠، حيث بلغت نسبتهما معًا ٧١,٦٪. وبالمثل، تجاوزت الاستثمارات المُنفّذة الاستثمارات المُستهدفة بالخطة (١١٩,٧ مليار جنيه) والمُتوقّعة في ضوء مُتابعة أداء الخطة (١٣٠,١ مليار جنيه) بنسبة ١٨% و ٨,٦% بالترتيب.

شكل رقم (١٨/٢)

استثمارات قطاع النقل خلال عام ٢٠٢١/٢٠

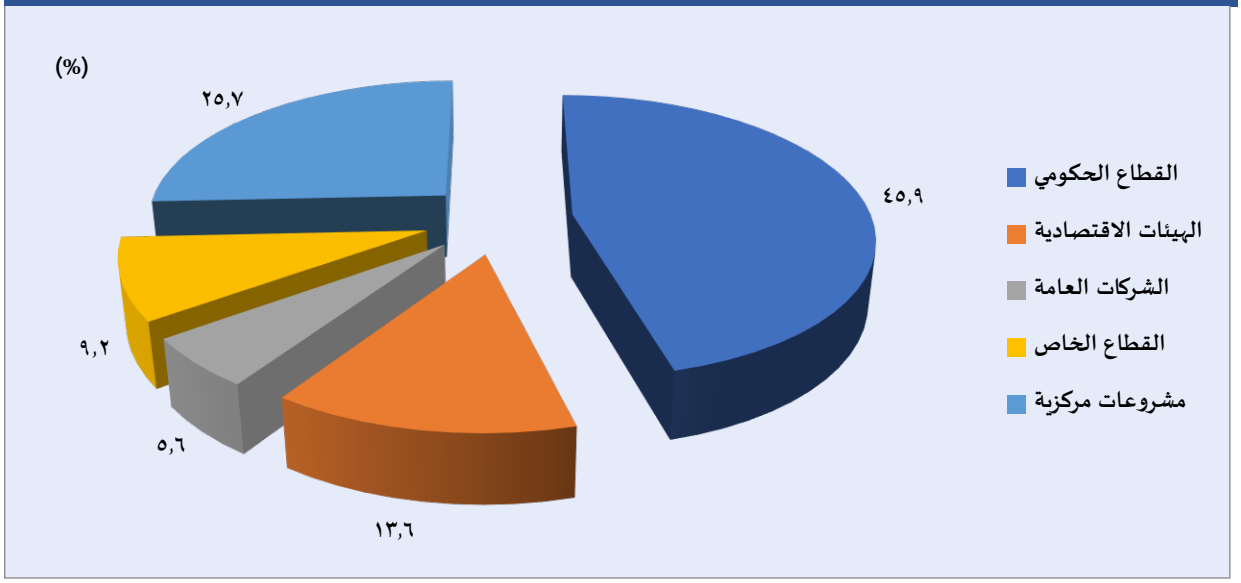

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

إنجازات القطاع العينيّة خلال عام ٢٠٢١/٢٠ حسب جهات الإسناد

أولًا: الهيئة العامة للطرق والكباري والنقل البري

استطاعت وزارة النقل استكمال عديدٍ من المشروعات القومية في مجال الطرق والكباري، بالإضافة إلى تنفيذ ٣٧ مشروعًا (١٧ مشروعًا خاصًا بأعمال الطرق، ١٦ مشروعًا خاصًا بأعمال الكباري)، وتمثّلت تلك المشروعات في الآتي:

أ- **مشروعات الطرق**

شهد المشروع القومي للطرق إنشاء ٧ آلاف كم طرق جديدة، ليصل بذلك إجمالي أطوال شبكة الطرق إلى ٣٠ ألف كم، بالإضافة إلى تطوير ورفع كفاءة ١٠ آلاف كم طرق [جدول رقم (٢٠/٢)].

جدول رقم (٢٠/٢)

أهم مشروعات الطرق القومية التي تم تنفيذها خلال عام ٢٠٢١/٢٠

م	اسم المشروع	المنفذ
١	طريق بنها/ الإسكندرية	القطاع الرابع بطول ١٨ كم/ القطاع الخامس بطول ١٩ كم
٢	تطوير الطريق الدائري حول القاهرة الكبرى	• إنشاء طريق داعم من سعد الشاذلي حتى جوزيف تيتو. • الطريق الداعم حتى طريق السويس. • تطوير ورفع كفاءة الطريق الدائري من السلام حتى المرج.
٣	تطوير الطريق الساحلي الدولي	• المسافة من سيدي عبد الرحمن للضبعة الإتجاه القبلي ٣٣ كم. • الإتجاه الشمالي من سيدي عبد الرحمن حتى مطروح ١١ كم.
٤	أعمال مواجهة ومعالجة آثار السيول	منطقة أبو زنيمة/ رأس سدر/ رفع كفاءة طريق الزعفرانة/ رأس غارب

٥	إنشاء طريق خدمة حركة النقل الثقيل	طريق القاهرة/السويس (المسافة من الطريق الدائري حول القاهرة حتى الدائري الإقليمي) بطول ٣٧ كم
٦	إنشاء محطات تحصيل رسوم على الطريق	• الطريق الساحلي أمام جامعة الدلتا. • طريق القاهرة/أسيوط الكم ٢,٨٥. • محور كلابشة ومحور سمالوط.
٧	مشاريع توسّعة وتطوير ورفع كفاءة	• طريق رافد/جمصة المنصورة بطول ٥٠ كم. • تطوير طريق كمين سعال/ سانت كاترين (اتجاهين) بطول ٦٥ كم. • توسّعة وتطوير وصلة النفق من كم ١٠٩ حتى طريق السويس بطول ٢٤ كم والأعمال الصناعية.
٨	مشاريع ازدواج	• طريق سفاجا/ القصير/ مرسى علم ٢١٣ كم. • طريق الكيلو ٨٥ القاهرة /الإسماعيلية. • طريق القصاصين/الصالحية ٤٠ كم. • طريق مدخل المنصورة/ مدخل كوبري طلخا بطول ١٠ كم. • المرحلة الثانية من طريق فاقوس/ الحسينية/ سعود بطول ١٢ كم. • المسافة من القنطرة حتى الصالحية بطول ٣٠ كم. • القطاع الثالث والرابع من وصلة أسيوط/ سوهاج/ البحر الأحمر بطول ٥٥ كم.
٩	مشاريع استكمال	• استكمال الطبقة السطحية شبرا/ بنها الحر بطول ٤٠ كم. • القطاع الثالث من مصرف بلبيس من الكم ٤٦ حتى مصرف القليوبية الكم ٦٦,٥. • القطاع الرابع من مصرف القليوبية من الكم ٦٦,٥ حتى طريق بنها/المنصورة الكم ٧٩,٣.

المصدر: وزارة النقل.

ب- مشروعات الكباري

م	اسم المشروع	المنفذ
١	٣ محاور على النيل	قوص/ سمالوط/ كلابشة مرحلة أولى وثانية/ محور عدلي منصور ببني سويف
٢	كوبري مشاة	قرية العطواني بأسوان ضمن مشروع إحلال وتجديد الكباري الضعيفة.
٣	كباري علوية	جنوب البلينا مرحلة ثانية/ كوبري جرجا على السكة الحديد/ طريق العياط- بني سويف (الميمونة)/ قلما على الطريق الزراعي مرحلة ٢،١/ إحلال وتجديد ٤ كباري على ترعة النوبارية/ كوبري الشرقاوية العلوي/ إحلال كوبري سيارات بديل كوبري مشأة بطوخ/ كوبري للسيارات أعلى مزلقان ٦ أكتوبر ببني سويف/ كوبري توشكا طريق أسوان.

المصدر: وزارة النقل.

ثانيًا: الهيئة العامة للنقل النهري

مشروع تطوير المجرى الملاحى الرياح البحيرى / ترعة النوبارية

- الاستلام الإبتدائى لعملية حماية جسور ترعة النوبارية بأماكن مُتفرّقة (المسافة من كم ٣٩,٣ حتى كم ٥٣).
- نهو الأعمال الخاصة بحماية جسور ترعة النوبارية بأماكن مُتفرّقة (المسافة من كم ٩٢,٨ حتى كم ٦٢,٣).
- نهو أعمال تجفيف ورفع كفاءة هويس المالح الكبير، وتم إطلاق المياه بحوض الهويس.
- استكمال عملية رفع كفاءة أجهزة التجفيف بهاويس الخطاطبة كم ١٠٠، بنسبة تنفيذ ٨٥%.
- استكمال إنشاء عدد (٢) كوبرى فوق أهوسة المالح، بنسبة تنفيذ ٤٤%.

مشروع تطوير الطريق النهرى القاهرة / أسوان

- نهو أعمال إزالة الإختناقات الملاحية بنهر النيل للمسافات (من كم ١٦٩ حتى كم ٢٥٦ إسنا / قوص، من كم ٦١٥ حتى كم ٧٥٠ نزلة العوامر/ بنى مزار، من كم ٨٨٥ حتى كم ٩٥٣ الصف / القناطر الخيرية).
- استكمال أعمال إزالة الإختناقات الملاحية بنهر النيل للمسافات (من كم ٨ حتى كم ٧٠ اسوان / كلابشة، من كم ٧٠ حتى كم ١٦٩ كلابشة / إسنا ، من كم ٣٥٩ حتى كم ٦١٥ نجع حمادى/ نزلة العوامر، من كم ٧٥٠ حتى كم ٨٨٥ بنى مزار/ الصف).
- استكمال أعمال رفع كفاءة الوحدات النهرية (اللنش هيئة ٢١، القاطرة ٢٠، الدفاع وسام، اللنش هيئة ٢٢، الصندل الآلى مرمر).

مشروعات أخرى

- الاستلام الإبتدائى لعملية حماية جسور فرع دمياط للمسافات (من كم ٢٧ حتى كم ٤٤,٥– من كم ٥٣,٥ حتى كم ٩١,٥) بمشروع تطوير الطريق النهرى القاهرة/ دمياط.
- استكمال أعمال تحويل عدد (٢) كوبرى فوق ترعة الإسماعيلية من كبارى ثابتة إلى كبارى متحركة بنسبة تنفيذ ٧٢% بمشروع **تطوير الطريق النهرى القاهرة/ الإسماعيلية**.

ثالثًا: الهيئة العامة لتخطيط مشروعات النقل

في مجال الطرق: إعداد الدراسات وتخطيط وإعداد تصميمات والإشراف على التنفيذ للمشروعات التالية:

١. المرحلة الأولى من طريق بنها/ المنشأة الكُبرى بالمنصورة.
٢. المرحلة الثانية (المسافة من المنيا حتى ديروط، بطول ٥٢ كم) بطريق القاهرة/ أسيوط الغربى. - وذلك بإعداد الدراسة الهيدرولوجية للمشروع.

٣. أعمال الرفع المساحى لطريق أسوان/ مفارق توشكى – أبوسمبل.
٤. إعداد الدراسات والتصميمات للطريق الدائرى حول القاهرة الكبرى (المسافة من نفق الشاذلى حتى نفق السلام بطول ٨كم مفرد).
٥. أعمال الرفع المساحى للطريق الدائرى (المسافة من نفق السلام حتى طريق اسكندرية الزراعى بطول ١٥ كم) والخدمات الاستشارية.
٦. الخدمات الإستشارية للمرحلة الثانية من طريق بنها/ المنصورة (المسافة من المنشأة الكبرى حتى ميت غمر).
٧. الخدمات الإستشارية لأعمال الرفع المساحى لطريق الأقصر/ أسوان.

السكك الحديدية والنقل البحري:

١. الإنتهاء من إعداد دراسة جدوى مد وإزدواج خط السكة الحديد إمبابة/ المناشى/ إيتاى البارود حتى الإسكندرية.
٢. الإنتهاء من إعداد دراسة الجدوى الخاصة بخطة مد سكة حديد القاهرة/ أسوان حتى توشكى لتنمية منطقة جنوب الوادى.
٣. الإنتهاء من إعداد دراسة هيكلة قطاع النقل البحرى، وذلك من خلال الإستفادة من الهياكل التنظيمية للقطاعات البحرية بالدول المتقدمة والتي حقّقت مُعدلات تداول كبيرة.
٤. تقديم التقرير المبدئى لدراسة جدوى ربط مصانع الأسمنت بشبكة السكك الحديدية لنقل المواد الخام إلى المصانع والفائض من الإنتاج إلى موانىء التصدير وبخاصة الدول الإفريقية.
٥. استكمال دراسة تخطيط وتصميم وإشراف على التنفيذ لمحطة عدلى منصور لتصبح المحطة أحد أبرز المعالم كأول مركز للنقل مُتعدّد الوسائط في مصر.
٦. تقديم التقرير المبدئى لدراسة جدوى إعادة تأهيل خط الفردان/ بئر العبد مرورًا بالمنطقة الإقتصادية لقناة السويس، ومد الخط إلى العريش ثم رفح، ومنها إلى طابا.
٧. إعداد الدراسات (الهيدرولوجية – الجيولوجية – البيئية - بدائل المسارات) للربط السككى بين مصر والسودان.

رابعًا: الهيئة القومية للأنفاق

١) الإنتهاء من أعمال المرحلة الرابعة من الخط الثالث للمترو (هارون الرشيد/ عدلي منصور) بأطوال ١١,٥ كم، وتم افتتاح المرحلة في أغسطس ٢٠٢٠.
٢) الانتهاء من أعمال ازدواج محطة المرج/ المرج الجديدة (بالخط الاول لمترو الأنفاق)، وبلغت نسبة تنفيذ المشروع نحو ٢٨% خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠.
٣) استكمال تنفيذ محطات المرحلة الثالثة من الخط الثالث (عتبة/ إمبابة)، وبلغت نسبة التنفيذ ٢٥% خلال عام ٢٠٢١/٢٠ (ومن المُستهدف الإنتهاء من أعمال تلك المرحلة خلال عام ٢٠٢٣).

٤) استكمال تنفيذ مشروع القطار الكهربائى (السلام/ العاشر من رمضان/ العاصمة الإدارية)، وبلغت نسبة التنفيذ ٤٠% خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠.

خامسًا: الهيئة القومية لسكك حديد مصر

١) توريد (٤٠) جرّار حديث بنسبة تنفيذ ١٠٠% من المُستهدف، وتوريد (٣٤٧) عربة جديدة بنسبة تنفيذ ٨٣% من المُستهدف توريد (٤١٨ عربة).

٢) نقل بضائع بنحو ٤,٣٨ مليون طن بالسكك الحديدية، بنسبة تنفيذ ٧٦,٨%.

٣) أعمال دعم وتطوير شبكة الخطوط الحديدية الحالية.

٤) تنفيذ أعمال تجديدات السكك الحديدية بطول ١٤٧,٨ كم، بنسبة تنفيذ ٣٤%.

٥) تنفيذ اعمال صيانة السكك الحديدية (التي تتم صيانتها دوريًا) بطول ٢,٩ ألف كم، بنسبة تنفيذ ١١٠,٦%، المُستهدف صيانته (٢٦٥٠ كم).

٦) الانتهاء من تطوير ١٥% من مشروعات تطوير نُظُم الإشارات.

٧) الإنتهاء من تطوير عدد (٧٨) مزلقانًا (نُظُم تحكُم أوتوماتيكى) بنسبة تنفيذ ١٠٨% من المُستهدف تطويره (٧٢ مزلقانًا).

ويُوضّح الجدول رقم(٢١/٢) مُنفّذات قطاع النقل خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠ موزعة على الجهات المعنية:

جدول رقم (٢١/٢)
مُنفذات قطاع النقل خلال عام ٢٠٢١/٢٠

المؤشر	وحدة القياس	٢٠٢١/٢٠
أولًا: تطوير الطرق والكباري		
أطوال شبكة الطرق (المُضافة)	كم	٢٥٠
تكلفة مشروعات تطوير ورفع كفاءة الطرق الاستراتيجية بشبه جزيرة سيناء	مليون جنيه	١٢٣,٩
تكلفة المحاور المنشأة على النيل	مليون جنيه	٢٨٩٢,١
تكلفة الكباري العلوية المنشئة والمطورة	مليون جنيه	١٠٩٦,٣
إجمالي الاستثمارات الموجهة لبرنامج الطرق والكباري	مليار جنيه	٢,٥
ثانيًا: النقل البحري (دمياط، الإسكندرية، البحر الأحمر)		
عدد السفن الإجمالي ضمن برنامج تطوير قطاع النقل البحري	ألف	٩
حجم البضائع المتداولة ضمن برنامج تطوير قطاع النقل البحري	مليون طن	١٠١,٩
الإيرادات ضمن برنامج تطوير قطاع النقل البحري	مليار جنيه	٨,٦
ثالثًا: تطوير خدمات السكك الحديدية		
أطوال المسافات المجددة بالسكك الحديدية	كم	١٤٧,٨
كمية البضائع المنقولة من خلال السكك الحديدية	مليون طن	٤,٧
عدد ركاب السكك الحديدية	مليون	٢٥٣,١

المؤشر	وحدة القياس	٢٠٢١/٢٠
الإيرادات الناتجة عن نقل الركاب	مليار جنيه	٢,٤
الإيرادات الناتجة عن نقل البضائع	مليون جنيه	٢٩٤,٣
رابعًا: النقل النهري		
حجم المسافات المطهرة من مجرى نهر النيل	مليون م^{٣}	٤,٣
عدد الأهوسة ضمن أنشطة رفع كفاءة الطرق النهرية	عدد	١
حجم البضائع المنقولة ضمن أنشطة رفع كفاءة الطرق النهرية ببرنامج تطوير قطاع النقل النهري	ألف طن	٤٦٦٨,١
عدد رحلات السفن ضمن أنشطة رفع كفاءة الطرق النهرية	عدد	١٢٩٩٠
خامسًا: مترو الأنفاق		
الأطوال المُضافة لشبكة مترو الأنفاق	كم	٨
عدد المحطات المُضافة إلى الخدمة	عدد	٥
عدد رحلات القطارات بشبكة مترو الأنفاق	ألف	٥٧٥
عدد ركاب مترو الأنفاق	مليون	٨٣٥

المصدر: المنظومة الوطنية للمُتابعة والتقييم.

إشادة دولية بتقدّم قطاع النقل في مصر:

أفاد تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي عام ٢٠١٩، تحسّن ترتيب مصر في بعض مُؤشّرات البنية التحتية، منها:

- تحسّن ترتيب مُؤشّر جودة الطرق لتأتي مصر في المرتبة ٢٨ من بين ١٤١ دولة.
- تقدّم مصر ١٢ مرتبة في مؤشّر البنية التحتية للنقل لتأتي في المرتبة ٤٤ .
- شغلت مصر المرتبة ٤٨ في مؤشر الربط بين شبكة الطرق بالمُقارنة بالمرتبة ٥٤ عام ٢٠١٨.
- تقدّمت مصر ٨ مراكز في مُؤشّر كفاءة خدمات القطارات، لتسجّل المرتبة ٥٠ مُقارنة بالمرتبة ٥٨ عام ٢٠١٨.

وكذلك، حصدت مصر عددًا من الجوائز الدولية في مجال النقل، وأشادت كُبريّات المؤسسات الدولية بالإنجازات في هذا القطاع الحيوي، حيث تقدمت مصر خمسة مراكز في مؤشر الفرص اللوجستية الدولية عام ٢٠٢٠ بفضل جودة البنية التحتية لتحتل المركز الـ ٢٣، مُقارنة بالمركز ٢٨ عام ٢٠١٩، فضلًا عن حصول مصر على الجائزة المميزة من بنك التنمية الإفريقي لبناء الطرق لعام ٢٠٢٠.

٢ـ٧ قناة السويس

الناتج المحلي الإجمالي لقناة السويس

زاد ناتج نشاط قناة السويس بالأسعار الجارية بدرجة طفيفة من نحو ٩٢ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠/١٩ إلى ٩٢,٨ مليار جنيه خلال عام المُتابعة بنسبة زيادة ٣,٩% و٤,٥% عما كان مُتوقّعًا ومُستهدفًا على التوالي للعام ذاته.، وليُسجّل بذلك نسبة مُساهمة في الناتج المحلي الإجمالي قدرُها ١,٥%.

وقد بلغ ناتج القطاع بالأسعار الثابتة نحو ٩٥,٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢١/٢٠ مُقاربًا لناتج العام السابق، وليتجاوز بذلك ما كان مُتوقّعا ومُستهدفًا بنحو ٢% و١٩,٥% على الترتيب، ومع استقرار نسبة مُساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي عند ٢,٤% [جدول رقم (٢٢/٢)].

جدول رقم (٢٢/٢)

الناتج المحلي الإجمالي لقناة السويس بالأسعار الجارية والثابتة خلال عامي المُتابعة، والمتوقع من عام ٢٠٢١/٢٠

البيان	الأسعار الجارية (فعلي)			الأسعار الثابتة (فعلي)				
	العام المالي		معدل التغيّر (٪)	العام المالي		معدل التغير (٪)	٢٠٢١/٢٠ (مُتوقّع)	٢٠٢١/٢٠ (مُستهدف)
	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠		٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠			
الناتج المحلي الإجمالي (مليار جنيه)	٩٢	٩٢,٨	٠,٩	٩٥,٢	٩٥,٨	٠,٦٣	٩٣,٩	٨٠,٢
مُساهمة القطاع في الناتج المحلى الإجمالي (٪)	١,٦٥	١,٥٤	---	٢,٤٥	٢,٤٢	-	٢,٣٨	١,٩٩

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

الاستثمارات

تنامت جُملة الاستثمارات المنفّذة بقناة السويس خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠ بنسبة ٣٣٪، حيث سجّلت نحو ١٣,٧ مليار جنيه مُقابل نحو ١٠,٣ مليار جنيه خلال العام السابق ٢٠٢٠/١٩، بنسبة مُساهمة ١,٧٪ في إجمالي الاستثمارات، ورغم ذلك، جاءت أقل مما كان مُتوقّعًا ومُستهدفًا للعام ذاته (١٦,٩ مليار جنيه) بنحو ١٨,٩% [جدول رقم (٢٣/٢)].

جدول رقم (٢٣/٢)

استثمارات قناة السويس خلال عامي المُتابعة والمتوقّع من عام ٢٠٢١/٢٠

البيان	العام المالي		معدل التغير (٪)	٢٠٢١/٢٠ (مُتوقّع)	٢٠٢١/٢٠ (خطة)
	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠			
الاستثمارات المنفذة (مليار جنيه)	١٠,٣	١٣,٧	٣٣	١٦,٩	١٦,٩
مُساهمة استثمارات قناة السويس في إجمالي الاستثمارات (٪)	١,٣	١,٧	---	٢	٢,٣

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

تطوّر الحركة الملاحية

سجّلت قناة السويس إيرادات سنوية تُعد الأعلى في تاريخها، حيث بلغت ٥,٩١ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠، بزيادة قدرُها ١,٩% عن العام المالي ٢٠٢٠/١٩ حين بلغت ٥,٨ مليار دولار. وجاء ذلك مُتسقًا مع بيانات صندوق النقد الدولي الصادرة في يوليو ٢٠٢١ (نحو ٥,٩ مليار دولار خلال عام ٢٠٢١/٢٠).

وعلى الرغم من تراجُع الحمولة الصافية للسُفن العابرة من نحو ١٢١٠,٨ مليون طن في عام ٢٠٢٠/١٩ إلى نحو ١١٩١,٤ مليون طن في عام المُتابعة، بمُعدّل تغيّر ١,٦% [شكل رقم (١٩/٢)]، إلا أن إحصائيات الملاحة خلال النصف الأول من عام ٢٠٢١ سجّلت زيادة ملحوظة في أعداد السفن العابرة للقناة، حيث شهدت حركة الملاحة بالقناة في الفترة من يناير إلى يونيو ٢٠٢١ عبور ٩٧٦٣ سفينة، بمُعدّل نمو ٢,٣% مُقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.

شكل رقم (١٩/٢)

أهم مؤشرات قناة السويس خلال عامي المُتابعة

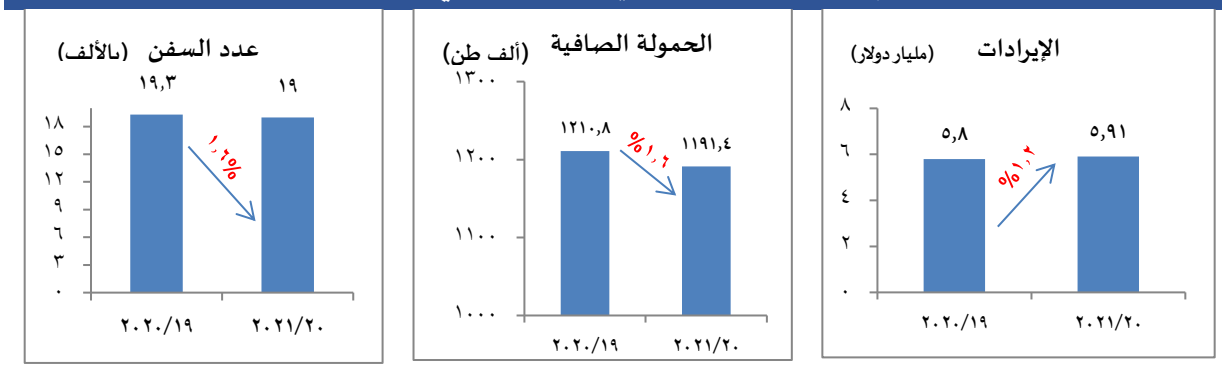

المصدر: هيئة قناة السويس، البنك المركزي المصري.

وقد كان للسياسات التسويقية والتسعيرية المرنة التي اتبعتها هيئة قناة السويس دورًا فاعلًا في تقليل التأثير السلبي لجائحة فيروس كورونا، حيث نجحت في الحِفاظ على مُعدّلات مناسبة لعبور السفن بالقناة، فضلًا عن الحوافز والتخفيضات الممنوحة التي ساهمت في تحقيق طفرة كبيرة في مُعدّلات عبور كلٍ من سفن الغاز الطبيعي المُسال وسفن الحاويات وحاملات السيارات وسفن الصب الجاف.

وجدير بالذكر، أن التطوّرات السابقة جاءت رغم حادثة جنوح سفينة "إيفر غرين" التي أغلقت قناة السويس لمدّة ستة أيام في مارس الماضي، مما أدى إلى انسداد أحد أكثر الشرايين التجارية حيوية في العالم وتعطيل سلاسل التوريد العالمية، ولكن بفضل جهود هيئة قناة السويس تم احتواء الحادث (في ٢٩ مارس ٢٠٢١)[١].

---

(١) تم تعديل مسارها بنسبة ٨٠%، وتوجيهها إلى منطقة الانتظار بالبحيرات بالاعتماد على استخدام التكريك في عملية الإنقاذ، وتمكنت وحدات الإنقاذ بالهيئة من تعويم السفينة بمُشاركة ما يزيد على ٦٠٠ فرد من العاملين بها، باستخدام ١٥ قاطرة، بالإضافة إلى لنشات الخدمة والكراكات من أسطول الهيئة.

هيكل الحركة العابرة للقناة

تراجعت حركة سفن الركاب (السياحة) بنحو ٤٨,٤% و٥١,٩% وفقًا لنوع السفينة والحمولة الصافية على التوالي، وجاءت بعدها ناقلات البترول والغاز بنسب تراجُع ١٣,١% و١٨,٤%، رغم احتلالها المركز الأول في عام المُتابعة (حسب نوع السفينة) بعبور ٥٣٨١ سفينة، في حين جاءت سفن الحاويات في المرتبة الأولى وفقًا للحمولة لتُسجّل حمولة صافية قدرُها ٦١٧,٢ ألف طن بزيادة ٣,٨% عن العام السابق، وبمُساهمة نسبية ٥١,٨% من إجمالي الحمولة الصافية [جدول رقم (٢٤/٢)].

جدول رقم (٢٤/٢)

تطوّر الحركة العابرة للقناة بحسب نوعيات السفن المارة بها خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠ مُقارنة بالعام المالي السابق ٢٠٢٠/١٩

النوع	العام المالي						الأهمية النسبية لإجمالي الحمولة (٪) لعام ٢٠٢١/٢٠
	عدد السفن		معدل النمو(٪)	الحمولة الصافية (ألف طن)		معدل النمو(٪)	
	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠		٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠		
ناقلات البترول والغاز	٦١٩٠	٥٣٨١	(١٣,١)	٣٤٢,٧	٢٧٩,٦	(١٨,٤)	٢٣,٥
سفن البضائع الصب الجاف	٤٨٥٢	٥٢٣٥	٧,٩	١٩١,٣	٢١٢,٧	١١,٢	١٧,٩
سفن البضائع العامة	١٦٦٤	١٨٩٩	١٤,١	١٧,٣	١٩	٩,٨	١,٦
سفن الحاويات	٤٨٩٣	٤٩٢٨	٠,٧	٥٩٤,٦	٦١٧,٢	٣,٨	٥١,٨
حاملات الجرارات (الرورو)	١٩٥	١٧٩	(٨,٢)	٦,٣	٦,٤	١,٦	٠,٥
حاملات السيارات	٧٦٩	٧٩٤	٣,٢	٤٨,٨	٥٠	٢,٥	٤,٢
سفن الركاب (السياحة)	٩٣	٤٨	(٤٨,٤)	٥,٢	٢,٥	(٥١,٩)	٠,٢
أخرى	٦٥٥	٥٨٣	(١١)	٤,٦	٤	(١٣)	٠,٣
الإجمالي	١٩٣١١	١٩٠٤٧	(١,٤)	١٢١٠,٨	١١٩١,٤	(١,٦)	١٠٠

المصدر: هيئة قناة السويس.

الإنجازات العينية

يُوضح الجدول رقم (٢٥/٢) أهم المشروعات والأنشطة الاستثمارية التي نفّذتها هيئة قناة السويس خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠، حيث بلغت الاعتمادات الاستثمارية نحو ١٦,٧ مليار جنيه (منها ١٢,٨ مليار جنيه محلي، و٣,٩ مليار جنيه نقد أجنبي حر).

جدول رقم (٢٥/٢)

توزيع استثمارات هيئة قناة السويس بحسب المشروعات خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠

(بالألف جنيه)

المشروعات	المنصرف خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠
مهمات المجري الملاحي	٣٤٤٥
مشروعات المجرى الملاحي	٧٢٠

وبذلك تكون هيئة قناة السويس أول من قامت باستحداث عملية التكريك في عمليّات الإنقاذ البحري وهو أمر غير مُتعارف عليه لما يتطلبه من دقة عالية ومُراعاة أقصى معايير الأمان، وحظيت عملية الإنقاذ والتعويم بإشادة المنظمات والتوكيلات البحرية العالمية.

المشروعات	المنصرف خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠
مشروعات المنشآت البحرية	٢٤
مشروعات تجديد الترسانات والورش	١٠٣
مشروعات أرصفة خدمة الوحدات ومهمات مواقع الأعمال	٣٧٠
مشروعات تنمية مباني ومرافق الهيئة	٩٣٢
مشروعات تطوير خطوط العبور	١٧٢
مشروعات تمهيدية لتطوير القناة	١٠٥
مشروعات استراتيجية	٦١٥
مشروعات أنفاق أسفل قناة السويس	١٠٩٣,٩
المشروعات القومية	٦٠٠٠
الإجمالي	١٣٥٨٠

المصدر: تقرير مُتابعة تنفيذ المشروعات والمهمات الاستثمارية لهيئة قناة السويس خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠.

وكما هو مُوضّح بالجدول السابق، يُلاحظ استحواذ المشروعات القومية على نحو ٤٤,٢% من إجمالي الاستثمارات المُنفّذة خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠، ومُهمات المجرى الملاحي على نحو ٢٥,٤%.

وتتلخص أهم المشروعات المُنفّذة في الآتي:

- **مهمات المجري الملاحي:** استكمال بناء وتوريد عدد (٢) كرّاكة ذات حفّار مُماثِلة للكرّاكة مشهور، استكمال بناء عدد (٤) قاطرات ٧٠ طنًا مزوّدة برفّاصات فويث، استكمال بناء ناقلة وقود حمولة ٥٠٠ طن بدن مزدوج Double Hull، وتحديث أنظمة التحكّم الكهربائية وكابينة الونش الخاصة بالرافعة خليفة ٤٠ طنًا، بناء وتوريد ثلاثة لنشات ألومنيوم طراز بحار، وشراء المهمات اللازمة لتطوير محاكي السفن القديم.
- **مشروعات المجري الملاحي:** الأعمال المدنية الخاصة بإنشاء جراج جديد بالكم ٨٢ غرب القناة الجديدة، استكمال إنشاء أحواض التسريب، تعميق بوغاز بورسعيد الغربي إلي عمق ٥٢ قدمًا، توسيع وتعميق تفريعة بورسعيد الغربية/ مرابط التمساح الغربية ٥٢/٤٨ قدمًا، إنشاء قيسونات السفن بموقع الجراج بالكم ١٣٣ شرق ترقيم القناة، وإزالة وإنشاء تكسيات جديدة وتدبيش شمعات الرباط.
- **مشروعات المنشآت البحرية:** تطوير سقالة محطة الدفرسوار.
- **مشروعات تجديد الترسانات والورش**

- **ترسانة بورسعيد البحرية:** استكمال إنشاء مُجمّع إصلاحات بالمنطقة الشمالية، استكمال إنشاء مبني جديد بموقع محطة الكهرباء القديمة بعد إزالتها جنوب قزق ناصر، استكمال إنشاء ورشة من دورين للأعمال البحرية والأرضية على الرصيف المحصور بين الحوض الشرقي والحوض الأوسط، واستكمال إنشاء ورشة صيانة لبناء السفن بمنطقة القزقات.

- **ترسانة بور توفيق البحرية**: تطوير (٢٠) مسار قضيب ساحة توزيع رافع السفن الميكانيكي حمولة ٢٠٠٠ طن.
- **إدارة الكرّاكات**: استكمال إنشاء الرصيف الجنوبي بمجمع ورش الكرّاكات بالإسماعيلية.
- **إدارة التحرّكات**: استكمال إنشاء مجري خدمات لشبكة إطفاء الحريق برصيف ورشة التحركات بالإسماعيلية، إنشاء مبني من دور أرضي مخازن ومكاتب إدارية بحوض التجارة ببورسعيد، وإنشاء ورشة ومكاتب للمهندسين على رصيف تحرّكات الإسماعيلية.
- **إدارة التموين**: إنشاء مخزن تشوين الخُردة بالكم ١٥٢ غرب القناة.

مشروعات أرصفة خدمة الوحدات العائمة: إنشاء رصيف بحري شرق محطة الفردان لخدمة قناة السويس الجديدة، تطوير مرسي معديّة رقم ٣ ببورفؤاد، إنشاء أرصفة تراكي المعديّات بمواقع المعديّات بالقناة الجديدة (سرابيوم – نمرة – الفردان)، وشراء أوناش ذات حمولات مختلفة، وعِدد صغيرة وأثاثات لإدارات الهيئة، وأجهزة حاسب آلي وطابعات، ومُعدات كهربائية، وسيارات نقل، ومُهمّات اتصالات سلكية ولاسلكية.

مشروعات تنمية مباني ومرافق الهيئة

- **المباني غير السكنية:** استكمال إنشاء مُجمع ورش لصيانة المباني بتبة الطرق الجديدة بالإسماعيلية، استكمال تعلية مبني وحدة القلب المفتوح بمُستشفى نمرة ٦ بالإسماعيلية، استكمال إعداد وتجهيز متحف قناة السويس العالمي بالإسماعيلية، تنفيذ خطوط شبكة إطفاء الحريق بمُستشفى نمرة ٦، تطوير مبني القبة ببورسعيد، وإنشاء مسار جديد لكابل الألياف الضوئية من بورسعيد حتي بورتوفيق، إنشاء مخزن لقطع غيار لعدد (٢) كرّاكة بالمخزن العام ببورفؤاد، تركيب هنجر من القطاعات الحديدية بمسطح ٣٠X٤٠ مترًا، وإنشاء مبني مخازن ومكاتب إدارية للمراقبة الإلكترونية بالإسماعيلية.
- **المباني السكنية:** تطوير ورفع كفاءة شبكات الصرف الداخلية والخارجية لمباني الهيئة السكنية بالإسماعيلية، وإنشاء عمارة إسكان اقتصادي (مكان العمارات أرقام ٢٦١ و٢٦٢ و٢٦٣) ببورسعيد.
- **مشروعات الطرق والمرافق:** استكمال إنشاء طرق وأرصفة جديدة، استكمال أسوار حول أراضي وعمارات الهيئة بالإسماعيلية، استكمال البنية التحتية لمنطقة حوض الدرس (كهرباء، مياه، صرف)، إحلال أعمدة الإنارة بشوارع وطرق الهيئة وتزيدها بأنظمة الإضاءة الحديثة LED، تطوير برج مراقبة محطة التينة وفك برج مُراقبة محطة الجونة وإنشاء برج جديد بدلًا منه، وتطوير وإحلال شبكة الصرف بمساكن الهيئة بمنطقة عتاقة.

- **مشروعات ومُهمّات المياه:** استكمال مد خطوط جديدة وإحلال وتجديد شبكات المياه بالسويس والإسماعيلية وبورسعيد، استكمال إنشاء بيّارة جديدة لسحب طلمبات المياه المرشّحة بمحطة الإنكس، استكمال تطوير الخزّان الأرضي والمروقات لمحطة باماج القديمة بمحطة مياه الرسوة، وشراء مُهمّات لمحطات المياه.

- **مشروعات تطوير خطوط العبور:** استكمال تنفيذ طرق بمداخل عدد (٢) كوبري عائم بالكم ٧٤ بالإسماعيلية، استكمال تطوير المعديّة ٨٨٩، استكمال تنفيذ أعمال مداخل كوبري الرسوة العائم بالكم ٤,١٣ ترقيم القناة شرق، وبناء (٢) معديّة حمولة ٣٢٠ طنًا لخدمة مرور العبور بالقطاع الشمالي للقناة.

- **مشروعات تمهيدية لتطوير القناة:** توريد وتركيب سيفونات مياه قطر ١٠٠٠ مم بقناة الاتصال ببورسعيد، واستكمال أعمال تكريك خليج نفيشة.

- **مشروعات استراتيجية:** حماية ميول الحوض الجنوبي لمشروع تطوير ميناء شرق بورسعيد، تأمين المجري الملاحي والمعابر، استكمال التجهيزات الهندسية للقوات المسلحة على القناة، حماية الميول الجانبية لرصيف تصدير مُجمع الأسمدة الفوسفاتية والمركبة بميناء العين السخنة، وتصميم وتوريد وتركيب سيفون وقود من الصلب قطر داخلي ٦ بوصة بطريقة التدكيك الأفقي عبر قناة السويس الحالية بمنطقة الكم ٧٣,١٥ ترقيم القناة.

- **مشروعات أنفاق أسفل قناة السويس:** إنشاء أنفاق أسفل قناة السويس الجديدة بالإسماعيلية وبورسعيد، وإنشاء نفق الشهيد أحمد حمدي ٢.

المشروعات القومية: مشروعات كوبري الفردان، ورأس بنان، وتطوير بحيرات المنزلة ومريوط، تطوير وتكريك ميناء جرجوب، وبناء ٣٤ سفينة صيد.

٢ ـ ٨ السـيـاحة والآثار

إنجازات القطاع

أ) قطاع السياحة

- جاري استكمال أعمال توصيل التيار الكهربائي للمناطق الأكثر احتياجًا تنفيذًا لخطة إنارة طريق القرى السياحية برأس سدر، بالإضافة إلى البدء في أعمال رصف طريق القرى السياحية، والبدء في أعمال رفع الكفاءة.
- جاري مُتابعة تطوير طريق جزيرة القرنة.
- تطوير ورفع كفاءة كورنيش مدينة رأس غارب- الأقصر.
- إنشـاء منطقة ألعاب ترفيهية بكورنيش رأس غارب- الأقصـر، وتصـميم برجولات وتثبيتها على الكورنيش مما أدى إلى إظهار الكورنيش بمظهر حضاري متميز.
- التنسـيق مع الهيئة العامة للطرق والكباري لإعداد الرفع المسـاحي وأعمال التصـميم وأعمال الحماية من أخطار السـيول في إطار تنفيذ المرحلة الأولى من مشـروع إنشـاء شـبكة طرق داخلية شمال بحيرة قارون- الفيوم.
- الانتهاء من تنفيذ مشروع إنشاء شبكة طرق داخلية بمركز النخيلة السياحي- رأس سدر.
- الانتهاء من أعمال التطوير الخاصة بمشروع رفع كفاءة مقرّات الهيئة الخارجية بالعين السخنة ومرسى علم.
- رفع كفاءة مقر هيئة دعم التنمية السياحية بالجيزة، ومقر هيئة الدبلوماسيين.

ب) قطاع الآثار:

تنفيذ أعمال التطوير ورفع كفاءة المتاحف والمُقتنيّات الأثرية:

- متحف المركبات الملكية ببولاق، والمتحف القومي للحضارة المصرية بالفسطاط، والانتهاء من المرحلة الأولي من متحف شرم الشيخ، متحف كفر الشيخ القومي.
- قاعة الخبيئات (كنوز خفية بالمتحف المصرى بالتحرير)، تطوير مُجمّع الكنائس وحصن بابليون، وترميم مقبرة رمسيس الأول.
- ترميم معبد إيزيس، ومتحف السويس القومي.
- ترميم مجموعة تماثيل الكباش الموجودة بمعبد آمون رع بمعابد الكرنك - (المرحلة الأولى)، ومتحف العاصمة الإدارية، ومتحف المطار- (صالة ٢ و ٣).
- رفع كفاءة الإضاءة بمنطقة الجمالية بشارع المعز ومسجد الحاكم بأمر الله وبوّابة الفتوح في إطار برنامج إحياء القاهرة التاريخية.
- تطوير دير الملاك ميخائيل، ودير الأنبا بسنتاؤس، ودير مار جرجس المُجمّع.
- مصنع المُستنسخات الأثرية.

- رفع كفاءة السور الحديدى والموقع العام بالمتحف المصرى.
- استكمال إنقاذ ١٠٠مبنى أثري (آثار منطقة السيدة عائشة والدرب الأحمر).
- تطوير قلعة شالى وجامع أغورمي، إنشاء سور حول موقع توابيت أبو ياسين بالشرقية.
- ترميم سقف مسجد الرفاعي.
- ترميم وتطوير مقابر الحواويش، ترميم وتطوير معبد أتريبس (بالتنسيق مع محافظة سوهاج)، وترميم وتدعيم المقبرة الجنوبية بسقارة.
- قصر محمد على بشبرا (كشك الجبلاية)، والمرحلة الألى من حماية المنطقة الآثرية بميت رهينة، وإنشاء سور وغرفة آمن لحراسة موقع أبوالهول بالمطرية.
- إنشاء حائط ساند للسور الغربي لمتحف أمنحتب بسقارة.
- إعادة إعمار مسجد الظاهر بيبرس البندقداري (المرحلة الأولى).
- إنشاء المركز العلمي بطور سيناء (المرحلة الأولى).

مُؤشّرات أداء القطاع عام ٢٠٢١/٢٠

- **١٨% نسبة انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لقطاع السياحة والآثار (والمُتمثّل جزء منه في نشاط المطاعم والفنادق)**

استمر انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لقطاع السياحة خلال عام ٢٠٢١/٢٠ ليصل إلى ١٠٧,٤ مليار جنيه مُقارنة بنحو ١٣٠,٣ مليار جنيه في العام السابق، بنسبة تراجُع حوالي (١٧,٦٪). وبالمثل، سجّل الناتج الحقيقي للقطاع انخفاضًا كبيرًا بنسبة (٢٦,٧٪)، حيث سجّل ٦٤,٧ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠ مُقابل ٨٨,٣ مليار جنيه في العام السابق [شكل رقم (٢٠/٢)].

شكل رقم (٢٠/٢)

تطوّر الناتج المحلي الإجمالي للقطاع السياحي خلال فترتي المقارنة

بالأسعار الجارية

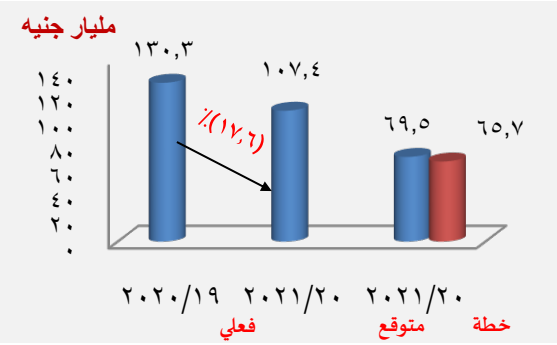

بالأسعار الثابتة

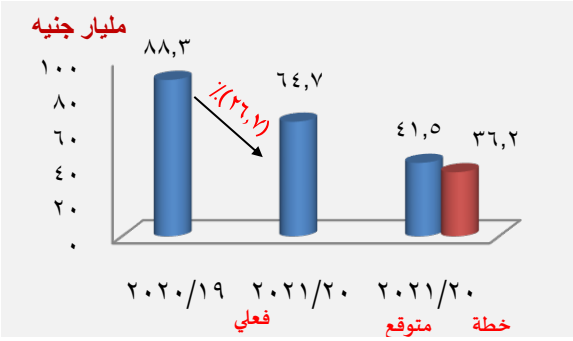

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- **١٦,٧% نسبة الزيادة في الاستثمارات السياحية**

زادت الاستثمارات المُوجّهة لقطاع السياحة ارتفاعًا بنسبة تُناهز ١٧٪ حيث ارتفعت من ٥,٣ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/١٩ إلى ٦,٢ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠، نتيجة عودة نشاط السفر بعد قيود تحرير الإغلاق

التي طبّقتها معظم دول العالم إثر تداعيات جائحة فيروس كورونا. وإن جاءت الاستثمارات الفعلية أقل مما كان مُتوقّعًا بنسبة ٤,٨٪، ولكن أكبر مما كان مُستهدفًا بنسبة ١٩,٢% [شكل رقم (٢١/٢)].

شكل رقم (٢١/٢)

تطور استثمارات قطاع السياحة والآثار

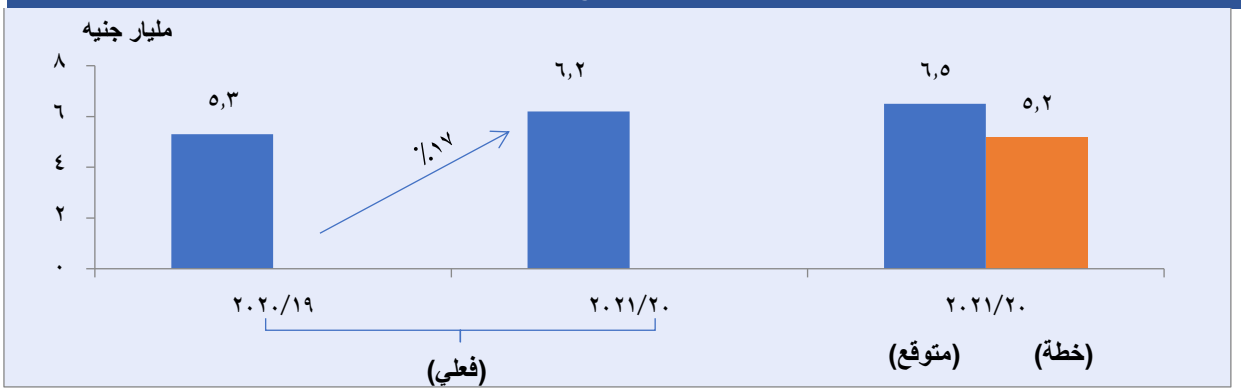

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية .

- **انخفاض حاد في الحركة الوافدة بنسبة ٥٧% والدخل السياحي بنسبة ٥١%**

شهدت الحركة الوافدة تراجعًا كبيرًا في أعداد السائحين بحوالي ٥٦,٧٪ مُقارنة بالعام السابق، حيث سجّلت الأعداد السياحية الوافدة عام ٢٠٢١/٢٠ نحو ٤ مليون زائر في مُقابل ٩,٢٤ مليون زائر العام السابق، وصاحب ذلك انكماش أعداد الليالي السياحية إلى ٤٧,٨ مليون ليلة في عام المُتابعة مُقابل ١٠٣,١مليون ليلة العام المُناظر، بنسبة انخفاض ٥٣,٦٪. وبالمثل، تراجعت الإيرادات السياحية بنسبة تربو على ٥٠٪، مُسجّلة ٤,٨٦ مليار دولار عام ٢٠٢١/٢٠ مُقابل ٩,٨٥ مليار دولار عام ٢٠٢١/٢٠ [شكل رقم (٢٢/٢)].

شكل رقم (٢٢/٢)

تطوّر الحركة السياحية والإيرادات المناظِرة خلال الفترة ٢٠١٧/١٦ – ٢٠٢١/٢٠

المصدر: وزارة السياحة –البنك المركزي المصري – وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وتأتي هذه التطوّرات السلبية نتيجة طبيعية لكون قطاع السياحة أكثر القطاعات تضرّرًا بتداعيّات جائحة فيروس كورونا، وإن كان القطاع بدأ عملية التعافي مُؤخّرًا ولكنها تسير بخُطى مُتباطئة [شكل رقم (٢٣/٢)].

شكل رقم (٢٣/٢)
الإيرادات السياحية (ربع سنوي)

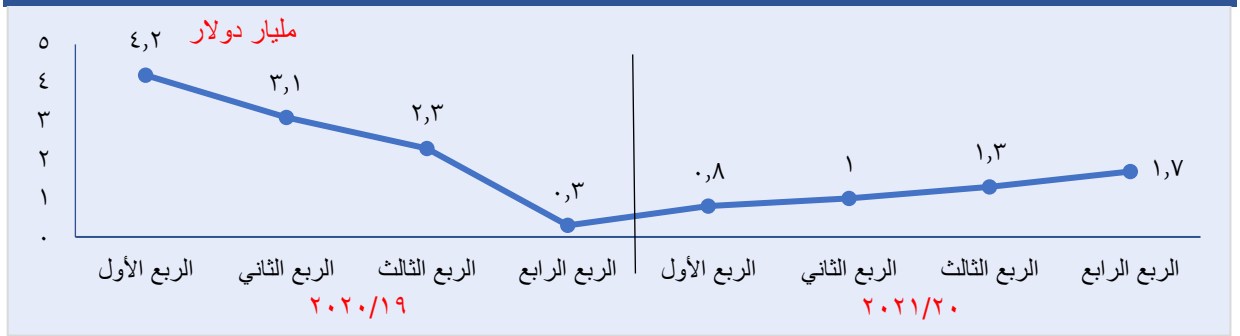

المصدر: البنك المركزي المصري

وقد أسفرت هذه التطوّرات عن تناقص نسبة مُساهمة الدخل السياحي في كلٍ من تغطية العجز التُجاري والمُتحصّلات الخدمية في العام المالي ٢٠٢١/٢٠، لتصل إلى ١١,٦٪ و٣٠,٤٪ بالترتيب، مُقارنة بحوالي ٢٧٪ و٤٦,٣٪ على التوالي خلال العام المالي المُناظر. [جدول رقم (٢٦/٢)].

جدول رقم (٢٦/٢)
تطوّر مُساهمة الدخل السياحي في المُتحصلات الخدمية وفي تغطية عجز الميزان التجاري خلال عامي المُقارنة

البيان	(مليون دولار)			(٪)	
	الدخل السياحي	المُتحصّلات الخدمية	العجز التجاري	نسبة مُساهمة الدخل السياحي في المُتحصّلات الخدمية	نسبة مُساهمة الدخل السياحي في تغطية العجز التجاري
٢٠٢٠/١٩	٩٨٥٩,٤	٢١٢٨٨,٩	٣٦٤٦٥,١-	٤٦,٣	٢٧
٢٠٢١/٢٠	٤٨٦١,٥	١٥٩٩٥,١	٤٢٠٥٩,٦-	٣٠,٤	١١,٦

المصدر: البنك المركزي المصري.

وكذلك، انخفض فائض الميزان السياحي بنحو ٢,٢ مليار دولار في عام المُتابعة مُقارنة بفائض قيمته نحو ٦,٦ مليار دولار في العام السابق. ومن ناحية أخرى، شهدت مُساهمة الفائض السياحي في كلٍ من الإيرادات السياحية والميزان الخدمي انخفاضًا ملحوظًا بحوالي ٢٣ و٣٢ نقطة مئوية بالترتيب. [جدول رقم (٢٧/٢)].

جدول رقم (٢٧/٢)
تطور فائض الميزان السياحي خلال عامي المقارنة

(مليون دولار)

البيان	الإيرادات	المدفوعات	الفائض	نسبة الفائض من	
				الإيرادات	الميزان الخدمي
٢٠٢٠/١٩	٩٨٥٩,٤	٣٢١٣	٦٦٤٦,٤	٦٧,٤	٧٤,١
٢٠٢١/٢٠	٤٨٦١,٥	٢٧٠٨,٢	٢١٥٣,٣	٤٤,٣	٤٢,١

المصدر: البنك المركزي المصري.

- **تواضُع نسب الإشغال بالفنادق**

تفيد التقديرات الحديثة بوادر تحسّن نِسَب الإشغال بداية من شهر مارس ٢٠٢١ حيث سجّلت ٢٥,٤٪، وبصفة خاصة في شهر يونيو. نظرًا لارتفاع نِسبة الإشغال إلى ٣٣,٣٪. ومع ذلك، يُلاحظ أن هذه النِسب مازالت بالغة الانخفاض لا يتحقّق معها المردود المالي المُرتقب من منظور العائد على رأس المال المُستثمر [شكل رقم (٢/٢٤)].

شكل رقم (٢/٢٤)

تطوّر نسب الإشغال الفندقي في الفترة (يناير – أغسطس) من عام ٢٠٢١/٢٠

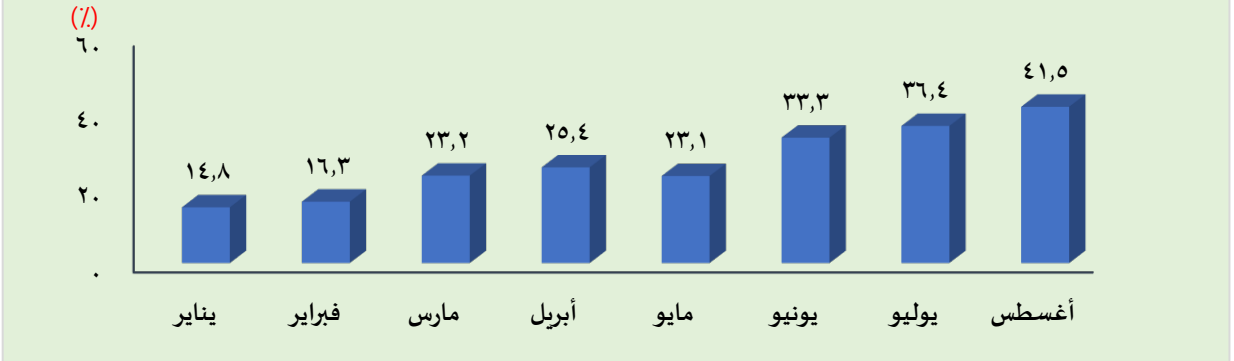

المصدر: من بيانات وزارة السياحة والآثار.

ورغم استمرار تداعيّات جائحة فيروس كورونا، إلا أن فاعلية الإجراءات الوقائية والاحترازية التي اتخذتها الدولة خلال النصف الأول من عام ٢٠٢١، ولا سيما مع تزايد حملات التطعيم ضد الفيروس، قد أسفرت عن بعض المُؤشّرات الإيجابيّة، تمثّلت في تصاعُد نسب الإشغال الفندقي في المقاصد السياحية المصرية. صحيح أنها مازالت بالغة الانخفاض من منظور الربحية التجارية كما سبق الذكر، إلا أنها تعكس اتجاهًا تصاعديًا على امتداد شهور النصف الأول من العام، وبخاصة في شهر يونيو. ويصدُق ذلك على كافة المناطق السياحية في مصر، باستثناء فنادق الأقصر وأسوان في شهور الصيف لاعتبارات موسمية النشاط السياحي بهما، وتركّزه في فصلي الخريف والشتاء أساسًا [شكل رقم (٢/٢٥)].

شكل رقم (٢/٢٥)

نِسَب الإشغال الفُندقي في المقاصد السياحيّة خلال الفترة (يناير – يونيو ٢٠٢١)

الأقصر

البحر الأحمر

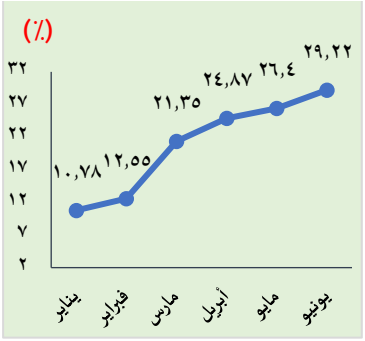

جنوب سيناء

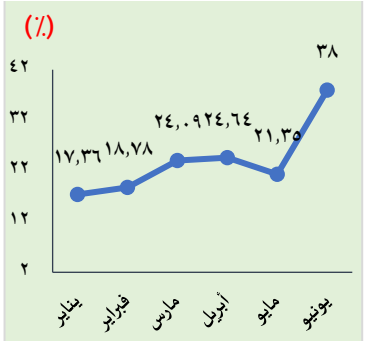

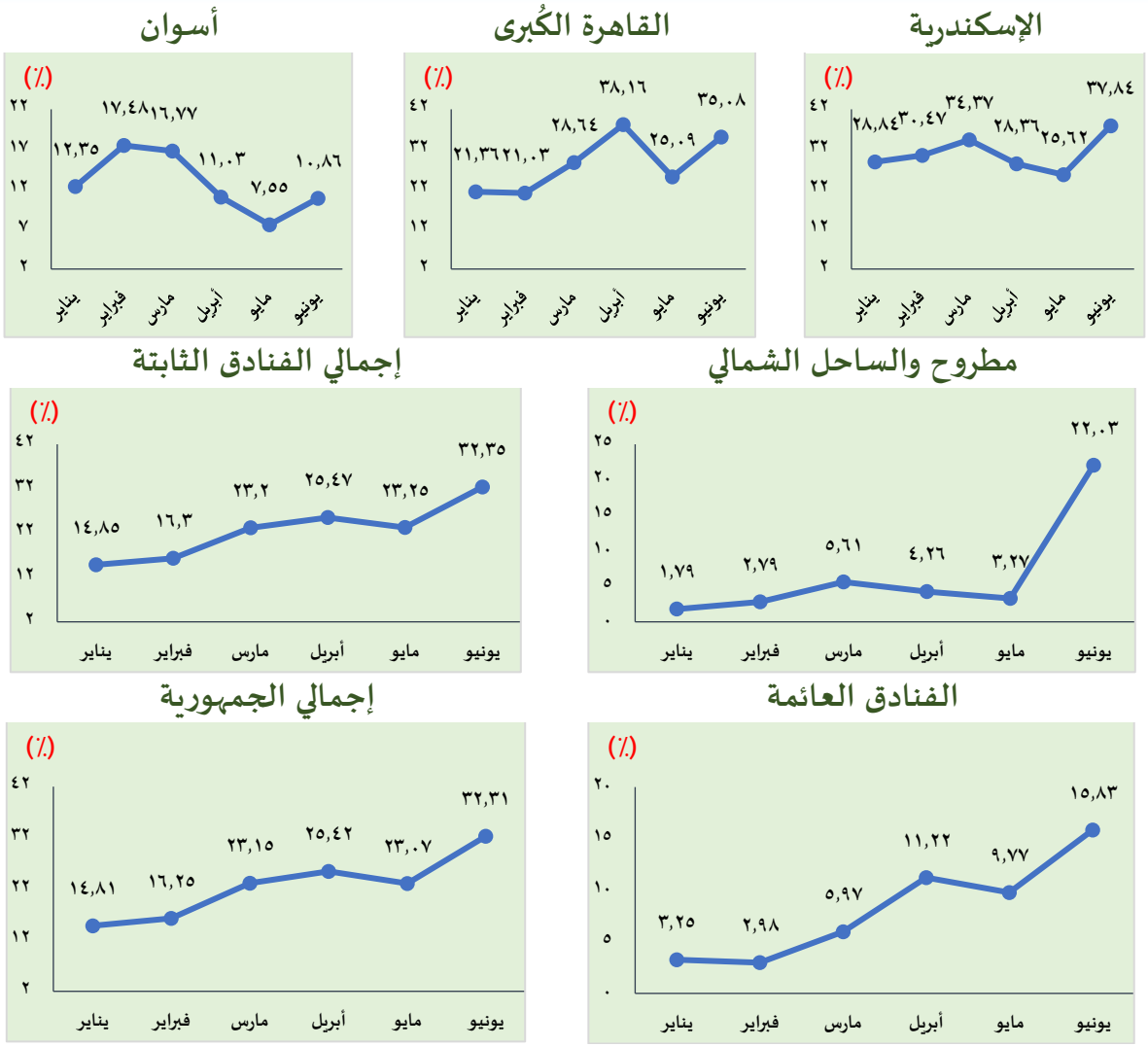

المصدر: وزارة السياحة والآثار.

وقد ترتّب على اتجاه نسب الإشغال للتحسّن في النصف الثاني من العام (٢٠٢١/٢٠) حدوث تطوّر إيجابي في الحركة السياحية الوافدة، وبخاصة مع تنامي تلقّي جُرعات اللقاح في عديدٍ من الدول واحتواء انتشار الفيروس، وانعكس ذلك بالإيجاب على مؤشرات أداء القطاع. [جدول رقم (٢٧/٢)]

جدول رقم (٢٧/٢)

تطوّر الحركة السياحية الوافدة شهريًا والإيرادات الرُبع سنوية المناظرة خلال عام ٢٠٢١/٢٠

الشهر	عدد الزائرين (ألف فرد)	عدد الليالي السياحية (ألف ليلة)	الإيرادات السياحية (مليون دولار)
الرُبع الأول	٥٢٧,٤	٥٣٤٤	٨٠١
يوليو	٨٩	٦٨٧,٣	
أغسطس	٢٢٢,٦	٢٠٠٩	
سبتمبر	٢١٥,٨	٢٦٤٧,٧	
الرُبع الثاني	٨٥٧,٤	١٠٣٢٤	٩٨٦,٩
أكتوبر	٢٩٧,٣	٣٢٥٨,٧	
نوفمبر	٢٦٨,٧	٣٥٤٣,١	
ديسمبر	٢٩١,٤	٣٥٢٢,٢	

الشهر	عدد الزائرين (ألف فرد)	عدد الليالي السياحية (ألف ليلة)	الإيرادات السياحية (مليون دولار)
الرُبع الثالث	١٠٤١,٧	١٣٨٥٥,٩	١٣٢٤,٧
يناير	٢٦٤	٥٤٢٣,٢	
فبراير	٣٠١	٣٤٨٢,٨	
مارس	٤٧٦,٧	٤٩٤٩,٩	
الرُبع الرابع	١٥٩٤,٣	١٨٢٩٤,٤	١٧٤٨,٩
أبريل	٥٢٤,٤	٦١٠٤,٩	
مايو	٥٠٧,٥	٦٠٣٧,٥	
يونيو	٥٦٢,٤	٦١٥٢	
إجمالي العام	٤٠٢٠,٨	٤٧٨١٨,٣	٤٨٦١,٥

المصدر: البنك المركزي المصري، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وتُفيد بيانات المنظومة الوطنية للتقييم والمُتابعة الواردة بالجدول رقم (٢٨/٢) مُؤشّرات الأداء الخاصة بقطاع الآثار.

جدول رقم (٢٨/٢)
مُنفذات قطاع الآثار خلال عام ٢٠٢١/٢٠

المؤشر	٢٠٢١/٢٠	وحدة القياس
عدد المتاحف التي تم إنشائها وافتتاحها للزيارة	٣	متحف
نسبة الإنجاز في تنفيذ المرحلة الثالثة لمشروع إنشاء المتحف المصري الكبير خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠	٢	%
عدد القطع الآثرية التي تم نقلها للمتحف المصري الكبير	٣٠٠٣	عدد
عدد مشروعات ترميم الآثار الإسلامية والقبطية التي تم تنفيذها	٥	مشروع
عدد الاكتشافات الآثرية في سيناء التي تم تحقيقها	٢	اكتشاف
عدد المناطق والمتاحف والمخازن المتحفية التي تم صيانتها	٤٥	منطقة
عدد الاكتشافات التي تم تحقيقها	٦٦	اكتشاف

المصدر: المنظومة الوطنية للمُتابعة والتقييم، ٢٠٢١.

٢ـ٩ قطاع الاتصالات والـمعلومات

مُؤشّرات الأداء عام ٢٠٢١/٢٠

- **١٩% نسبة الزيادة في الناتج الجاري للقطاع**

تنامي الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الاتصالات والمعلومات (بالأسعار الجارية) خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠ ليُسجّل نحو ١٦٤,٧ مليار جنيه مُقابل حوالي ١٣٨,٣ مليار جنيه خلال العام المالي السابق، بنسبة نمو ١٩,١٪، ليساهم بذلك بنحو ٢,٧٪ في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام المُتابعة، وبمعدل نمو قدرُه نحو ٢,٧٪ عما كان مُتوقّعًا، وأقل بنسبة ٨,١٪ عما كان مُستهدفًا خلال العام ذاته.

وبالنسبة لناتج القطاع بالأسعار الثابتة، فقد حقّق نموًا قدرُه نحو ١٥٪، حيث بلغت قيمته ١٣٧,١ مليار جنيه بنسبة مُساهمة ٣,٥٪ في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠٢١/٢٠، وبذلك يكون الناتج المُحقّق يزيد عما كان مُتوقّعًا بنسبة ٠,٥%، ولكن أقل مما كان مُستهدفًا للعام ذاته بنحو ١,٤٪[شكل رقم (٢٦/٢)].

شكل رقم (٢٦/٢)

تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة لقطاع الاتصالات والمعلومات خلال عامي ٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢١/٢٠، والمُتوقع والمُستهدف من عام ٢٠٢١/٢٠

(بالمليار جنيه)

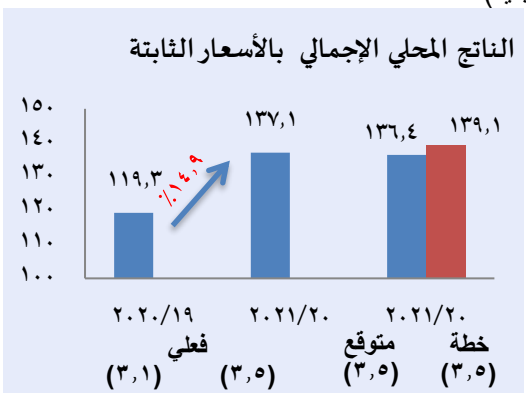

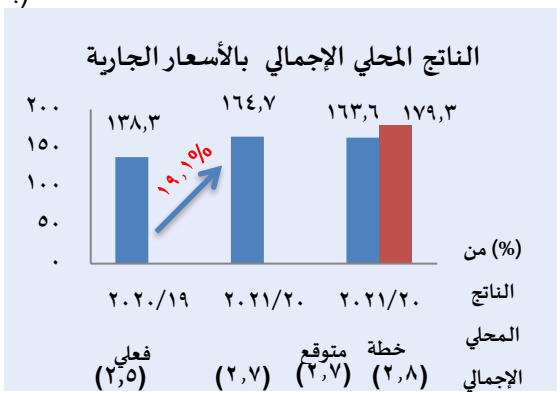

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- **تراجُع استثمارات القطاع بنسبة تُناهز ١٤% في عام المُتابعة**

بلغت الاستثمارات الكلية المُنفّذة في قطاع الاتصالات والمعلومات خلال عام ٢٠٢١/٢٠ نحو ٣٨ مليار جنيه (أقل مما كان مُتوقعًا بحوالي ٣,٣ مليار جنيه) مُقابل نحو ٤٤,١ مليار جنيه خلال العام السابق، لتتراجع بذلك بنحو ١٣,٨٪، ولتُساهِم بنحو ٥٪ من الاستثمارات الكلية خلال عام المُتابعة، نظير ٥,٥٪ من الاستثمارات الكلية خلال العام السابق، ولكن بدرجة محسوسة عن حصّتها من الناتج في عام ٢٠١٨/١٧ البالغة ٣,٢% [شكل (٢٧/٢)]، وتجدر الإشارة إلى كِبَر هذه الاستثمارات مُقارنة بالوضع عام ٢٠١٤/١٣ حيث لم تكن تتجاوز ٧٤٧ مليون جنيه.

شكل رقم (٢/٢٧)

استثمارات قطاعي الاتصالات والمعلومات خلال عامي ٢٠٢٠/١٩، ٢٠٢١/٢٠

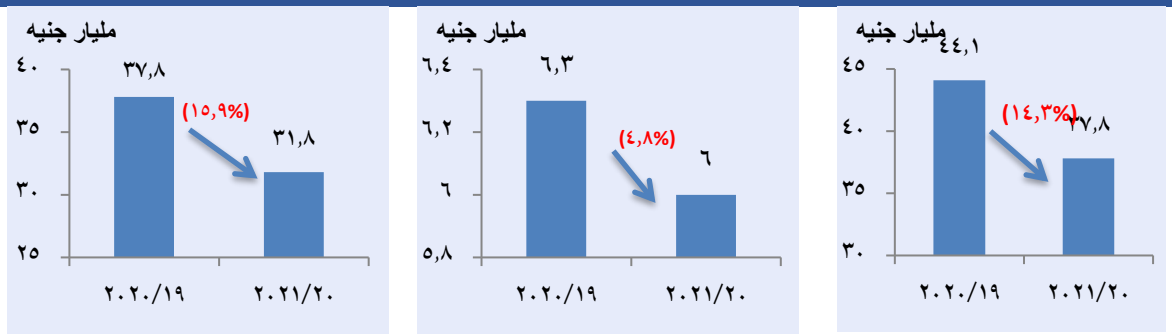

الإجمالي | المعلومات | الاتصالات

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى تقارُب حِصص الاستثمارات العامة والخاصة حيث يُشكل كلاهما نحو ٥٠% من الإجمالي عام ٢٠٢١/٢٠.

- **تنامي الصادرات الرقمية بنسبة ٢٥% مُقارنة بعام ٢٠١٩/١٨**

ارتفعت قيمة الصادرات الرقمية من ٣,٦ مليار دولار عام ٢٠١٩/١٨ إلى نحو ٤,٥ مليار دولار في عام المُتابعة ٢٠٢١/٢٠.

- **اشتغال نحو ٢٨١ ألف فرد بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في عام ٢٠٢٠/١٩**

بلغ عدد المُشتغلين في عام ٢٠٢٠/١٩ نحو ٢٨١ ألف فرد مُقابل ٢٣٣ ألف فرد في عام ٢٠١٨/١٧، بنسبة نمو تُقارِب ٢١%.

- **مؤشرات الأداء العينية خلال عام المُتابعة**

تُشير البيانات الصادرة عن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (تقرير يوليو ٢٠٢١) عن تحسّن مُعظم المُؤشّرات على النحو المُوضّح بالجدول رقم (٢/٢٩).

جدول رقم (٢/٢٩)

أهم مؤشرات قطاع الاتصالات والمعلومات خلال شهر يونيو من عامي ٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢١/٢٠

البيان	يونيو ٢٠٢٠	يونيو ٢٠٢١	معدل النمو (٪)
مشتركو الهاتف المحمول (مليون خط)	٩٦,٦	٩٨,٦	٢,١
مشتركو الهاتف الثابت (مليون مشترك)	٩,٨٩	١٠,٣	٤,١
نسبة انتشار الهاتف المحمول (٪)	٩٥,٧	٩٥,٩	٠,٢
نسبة انتشار الهاتف الثابت (٪)	٧,٧٣	٧,٧٩	٠,٨
إجمالي سعة السنترالات (مليون خط)	٢٥,٠٢	٢٥,١١	٠,٣٥
مستخدمو شبكة الإنترنت عن طريق التليفون المحمول (مليون مستخدم)	٤١,٨	٥٩,٧	٤٢,٨
نسبة مستخدمي شبكة الإنترنت عن طريق التليفون المحمول (٪)	٤٣,٣	٦٠,٥	٣٩,٧
مستخدمو شبكة الإنترنت عن طريق USB Modem (مليون مستخدم)	٢,٢	٣,٢	٤٥,٤
مشتركو الإنترنت فائق السرعة ADSL (مليون مشترك)	٧,٩٩	٩,٥	١٨,٩

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

من استقراء أرقام الجدول الآتي:

- التزايد الملحوظ في عدد مُستخدمي الانترنت عن طريق المحمول بنحو ٤٢,٨٪.
- ارتفاع عدد المشـتركين في خدمة التليفون الثابت ليصـبح ١٠,٣ مليون مُسـتخدم في يونيو ٢٠٢١ مُقارنة بنحو ٩,٨٩ مليون مستخدم بمعدل نمو ٤,١٪ عن الشهر المُناظر من العام السابق.
- زيادة عدد مُشـتركي الإنترنت فائق السـرعة (ADSL) من نحو ٨ مليون مُشـترك إلى نحو ٩,٥ مليون مُشترك في يونيو ٢٠٢١، بمعدل نمو ١٨,٩٪.
- زيادة نسـبة مُسـتخدمي شـبكة الإنترنت عن طريق التليفون المحمول من نحو ٤٣,٣٪ في نهاية يونيو ٢٠٢٠ إلى نحو ٦٠,٥٪ في نهاية يونيو ٢٠٢١.
- تنامي عدد المُشتركين في خدمة التليفون المحمول ليصبح ٩٨,٦ مليون مُستخدمًا في يونيو ٢٠٢١ مُقابل نحو ٩٦,٦ مليون مُستخدمًا في الشهر المُناظر من العام السابق، بمعدل نمو ٢,١٪.
- ارتفاع معدلات انتشار التليفون المحمول والثابت بنحو ٠,٢٪ و٠,٨٪ على الترتيب.

وبالنسبة لقطاع البريد
فيمكن عرض مؤشراته كالآتي:

- زيادة عدد مكاتب البريد من نحو ٣٨٦٥ بنهاية يونيو ٢٠١٤ إلى ٣٩٨٦ مكتبًا بنهاية عام ٢٠١٧/١٦ ثم إلى ٤١٠٧ مكتبًا بنهاية يونيو ٢٠٢١.
- تطوير ١٥٠٠ مكتب، مع تزويد مكاتب البريد بألف ماكينة صـرّاف آلي لتصـل إلى ١٧٥٠ ماكينة، وزيادة الأكشـاك البريدية من ٣٠ إلى ١٠٠ كشـك بريدي، وتجهيز ٥٠ مكتبًا مُتنقلًا ليصـل عددُها إلى ٨٥ مكتبًا.
- تراجُع عدد المُستفيدين من المعاشات المُنصرفة من خلال البريد إلى نحو ٣,٣ مليون مُستفيد بنهاية يونيو ٢٠٢١، مُقارنة بنحو ٥,٣ مليون مُسـتفيد بنهاية يونيو من العام السـابق. ويرجع ذلك إلى إتاحة صرف المعاشات من خلال محافظ المحمول والبطاقات المصرفية.
- تناقُص عدد الحِوالات البريدية الداخلية الفورية لتسـجّل نحو ١٣٣٩ حوالة في نهاية يونيو ٢٠٢١، بعد أن سجّلت ١٥٥٤ حوالة في الشهر ذاته من العام السابق.
- بلغ عدد السكان المُستفيدين/ المَخدومين من مكاتب البريد نحو ٢٥ مليون نسمة بنهاية يونيو ٢٠٢١.
- إطلاق خدمات صرف التمويل مُتناهي الصِغَر بالتعاون مع شركة "تمويلي"، وذلك بالاعتماد على الإمكانيات الكبيرة التي يمتلكها البريد المصري والمُتمثّلة في البنية التحتية والانتشار الجغرافي الواسع لمكاتب البريد، حيث أن الهيئة تُقدم الخدمة في نحو ١٥ محافظة.
- إطلاق منصـة "البريد مول" في مارس ٢٠٢٠، لتكون منصـة تجارة إلكترونية (B2C) باسـتخدام تقنيّات (SAP Hybris) التي تتيح عرض المُنتجات وإدارة عمليّات العرض والبيع (Online).

وجدير بالذكر أن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات استطاعت تحقيق عديدٍ من الخطوات الفعالة لتعزيز مكانة مصر الدولية في مجال الذكاء الاصطناعي والدفع بسبل التعاون الإقليمي والدولي ودعم عددٍ من المبادرات الدولية.

وفيما يلي استعراض أهم الإنجازات التي تحقّقت خلال عام ٢٠٢١/٢٠.

أولًا: في مجال التحوّل الرقمي

- رقمنة نحو ٩٠ خدمة حكومية، ضمن خطة تستهدف رقمنة جميع الخدمات الحكومية بنهاية عام ٢٠٢٣، مع إنشاء خمسة منافذ لتقديم الخدمات الحكومية الإلكترونية، بتكلفة ٣٠ مليار جنيه. وليستفيد من منصة مصر الرقمية أكثر من ٢,١ مليون مُستخدم حاليًا.
- مشروع تطوير ميكنة منظومة الحيازة الزراعية الذي ينطوي على إصدار كارت الفلاح لعدد ٨ ملايين مُزارع في مصر، وذلك لضمان وصول دعم الدولة للأسمدة ومُستلزمات الإنتاج إلى مُستحقيها. هذا بالإضافة إلى بناء نظام معلوماتي لإدارة مُنظومة الحيازة الزراعية: مما يُسهم في ضبط الزمام المُنزرع لدعم اتخاذ القرار، وتحديد الاستراتيجيّات والسياسات الزراعية والسمادية، والمُساهمة في التنبؤ باستهلاك المياه، ونوع ومساحة المحاصيل الزراعية، وتحسين سياسة تسعيرها. وقد تم إطلاق كارت الفلاح في ١٢ محافظة، وجاري استكماله في المحافظات الأخرى.
- مشروع ميكنة منظومة التأمين الصحي الشامل، والذي يتطلّب تزويد المُستشفيات بالأجهزة اللازمة لتطبيق النظام الإلكتروني من أجهزة الحاسب والتابلت والطابعات، وتجهيز قواعد البيانات المُختلفة الخاصة بالأطباء ومُقدّمي الخدمة والمُواطنين. كما يتم تأهيل وتدريب الأطقم الإدارية والطبية للعمل بالمنظومة.
- الانتهاء من تفعيل نُظُم الميكنة والتحوّل الرقمي داخل ١٠٦ منشآت طبية ضمن المرحلة الأولى لمنظومة التأمين الصحي الشامل، وذلك في مُحافظات بورسعيد والأقصر والإسماعيلية.
- مشروع تطوير وميكنة المُستشفيات الجامعية، وتم البدء بميكنة عدد ٧٣ مُستشفى جامعي في ١١ جامعة، فضلًا عن إنشاء ٣٠٠ وحدة تشخيص عن بُعد حتى يونيو ٢٠٢٠.
- وفي إطار جهود تنفيذ مُستهدفات مصر الرقمية، تمّت ميكنة ١٠ خدمات ضمن حزم خدمات التموين، و٢٢ خدمة ضمن حزم خدمات المرور، و٦ خدمات ضمن حزم خدمات الشهر العقاري، و٢١ خدمة ضمن حزم خدمات التوثيق، و٤ خدمات ضمن حزم خدمات الأحوال المدنية، و١٣ خدمة ضمن حزم خدمات التأمينات الاجتماعية، و٧ خدمات ضمن حزم خدمات السجل التجاري، و٩ خدمات ضمن حزم خدمات المحاكم والقضايا، وخدمتان للضريبة العقارية.

- تطوير الخدمات الحكومية بالـمحليّات والـمُجتمعات العُمرانية الجديدة، من خلال تطوير ٢٥٥ مركزًا تكنولوجيًا على مستوى الدولة في ٣٠٧ وحدة محلية تقدّم ١٣٣ خدمة، إلى جانب تطوير عدد ٨ دوواين عموم الـمُحافظات، وتطوير ١٨ مدينة بهيئة الـمُجتمعات العُمرانية من إجمالي ٢٢ مدينة تقدّم ١٨٠ خدمة. كما تم إطلاق بوابة الخدمات الإلكترونية لخدمات الـمحليّات بعدد ٤٣ خدمة.

- تم ربط خدمات تراخيص البناء مع الـمُتغيّرات الـمكانية وصور الأقمار الصناعية لتسهيل إصدار شـهادة التسجيل إلى جانب البدء في إتاحة مراكز الخدمات الـمُتنقلة (عربات خدمات مُتنقلة) والوسائل التكنولوجية لتقديم الخدمات.

- إحلال وتجديد خطوط الاتصـالات بأخرى أكثر كفاءة، وتطوير شـبكات الهاتف المحمول وتطوير السـنترالات ومكاتب البريد وتحويلها لمراكز لتقديم حزمة كبيرة من الخدمات التي تهم المواطنين، وذلك في إطار مُبادرة "حياة كريمة".

<u>في مجال التدريب على التحوّل الرقمي</u>

- تدريب١٤٣١ مُتدربًا من القيادات العليا الحكومية والتنفيذية على تطبيق التحوّل الرقمي في المعاملات بين الجهات الحكومية والمواطنين اعتمادًا على التكنولوجيا.

- مُبادرة "مُستقبلنا رقمي" التي تسعى إلى تعزيز مكانة مصر على خريطة تكنولوجيا الـمعلومات من خلال تأهيل الشباب لمُمارسة الوظائف الرقمية الحُرّة.

- مُبادرة "تمكين الشباب للعمل الـمهني الحُر"، والتي تسعى إلى تدريب ٢٠ ألف شاب وشابة على مستوى الجمهورية على مهارات العمل الحُر (عبر الـمنصات الإلكترونية). من خلال الـمراكز الـمُجتمعيّة الـمُتكاملة الدامجة التي تم تطويرها تكنولوجيًا، بالإضافة إلى دمج الـمُتدربين من ذوي الهمَم بنسبة ١٠% من إجمالي عدد المُتدربين.

- مُبادرة "فرصتنا .. رقمية" وتستهدف تعزيز مُساهمة الشركات الصغيرة والـمتوسطة في تنفيذ مشـروعات التحوّل الرقمي للجهات الحكومية. مما يدعم الشـراكة بين القطاعين الحكومي والخاص وتنمية الشركات الصغيرة والـمتوسطة، وأعلنت الـمنصة الخاصة بالـمُبادرة في بداية إطلاقها عن ٣١ مشروعًا للتحوّل الرقمي، بقيمة تقديرية لحجم الأعمال الـمعروضة للشركات الصغيرة والمتوسطة بنحو ٧٩,٨ مليون جنيه.

<u>أطلقت الدولة عدة مُبادرات أخرى، منها:</u>

- مُبادرة "وظيفة تك" بالتعاون مع وزارة التضـامن لاجتماعي لربط البرامج التدريبية مع احتياجات الصناعة لتشمل إتاحة التدريب على تكنولوجيا مُتخصّصة.

- مُبادرة "قدوة تك" لدعم المرأة المصرية وتمكينها باستخدام تكنولوجيا المعلومات من خلال دعم مهارات رائدات الأعمال من صاحبات الحرف اليدوية في مجال التسويق الرقمي والتجارة الإلكترونية.
- مُبادرة لتأهيل الشباب المُجندين أثناء تأديتهم لفترة التجنيد بالتعاون مع وزارة الدفاع.
- مُبادرة "مهارة تك" الرقمية والتي تُوفّر دورات تدريبية عالية الجودة لدعم الشباب العربي في ١٠ مسارات لتكنولوجيا المعلومات.
- مُبادرة استخدام مواقع التواصُل الاجتماعي والسلامة على الإنترنت. وقد تم إطلاقُها بالتعاون مع مُؤسسة (ICDL) العربية، وتسعى إلى تمكين الشباب من استخدام منصات التواصُل الاجتماعي.
- مُبادرة "رواد تكنولوجيا المُستقبل" والتي تهدف إلى تأهيل الشباب المصري في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- مُبادرة "بناة مصر الرقمية" التي تم الإعلان عنها في سبتمبر ٢٠٢٠، وتنطوي على منحة مجانية لبناء كوادر تقنية عالية التخصّص، وذلك من خلال تدريب ألف مُتدرّب سنويًا من خرّيجي كليات الهندسة وعلوم الحاسب الحاصلين على شهادة البكالوريوس في هندسة الحاسبات، أو هندسة الإلكترونيّات والاتصالات، أو الحاسبات والمعلومات، أو علوم الحاسب الآلي.
- مُبادرة "بكرة ديجيتال"، وتهدف إلى دعم الشباب بتطوير إمكاناتهم لمُواكبة التطوّر التكنولوجي، وتوظيفه لصالحهم، وقد بدأ تنفيذ المُبادرة التي تستهدف الشباب في الفئة العمرية (١٤-٤٠ سنة) في شهر ديسمبر ٢٠٢٠ في محافظة بورسعيد.
- التعاون مع الشركات العالمية لنقل المعرفة والتصنيع الرقمي للتطبيقات والمُنتجات الإلكترونية، بالإضافة إلى تنفيذ عديدٍ من البرامج التي تهدف إلى تحفيز الشركات الناشئة وتنمية الكوادر في مجال الإلكترونيّات المُتقدّمة، وذلك في إطار تنفيذ المُبادرة الرئاسية لتصميم وصناعة الإلكترونيّات "مصر تصنع الإلكترونيّات".
- التعاون مع وزارة التعليم العالي من أجل تنفيذ مشروع منظومة الاختبارات المميكنة، وتطبيقات الجامعات الذكية بهدف تحويل الجامعات إلى جامعات رقمية ورفع كفاءة البنية التحتية التكنولوجية بها، فضلًا عن تنفيذ مشروع ميكنة المستشفيات الجامعية.
- التعاون مع وزارة العدل لتطبيق منظومة عدالة مصر الرقمية، وتطوير المحاكم الاقتصادية.
- التعاون مع وزارة السياحة والآثار لتطوير البوّابات التكنولوجية سواء الخدمية أو الترويجية، وإنشاء تطبيق على الهاتف المحمول لتقديم الخدمات للسائحين، بالإضافة إلى مشروع ميكنة الخدمات بديوان الوزارة، ومشروع تطوير خدمات طلبات البعثات الأثرية، وميكنة دورة العمل، ومشروع تطوير نظام إدارة الخرائط بالمواقع الأثرية والسياحية.

- إنشاء مركز إبداع رقمي بجامعة الفيوم ضمن مشروع إنشاء مراكز إبداع مصر الرقمية داخل المحافظات.
- افتتاح فرعي توثيق مميزين بالسادس من أكتوبر والشيخ زايد لتقديم خدمات التوثيق الـمُميكنة للمواطنين.
- رقمنة نحو ١٣٠ خدمة لوزارة الزراعة، وإطلاق ٢٠ خدمة على منصة مصر الرقمية بنهاية يوليو ٢٠٢١.

ثانيًا: في مجال البريد

- الانتهاء من رفع كفاءة ٧٨١ مكتبًا بنهاية العام الجاري، ليصل إجمالي عدد المكاتب المطورة إلى نحو ١٦٠٠ مكتب، مع تقديم خدمات الشهر العقاري من خلال ٩٥ مكتب، وتُقديم خدمات مصر الرقمية من خلال ١٥٠ مكتب.
- إصدار طابع بريد تذكاري بمُناسبة اليوم العالمي للاتصالات مزود بتقنية الـ "QR Code " لتمكين مقتنى الطابع من الحصول على المعلومات الخاصة به.
- إصدار مجموعة طوابع بريد تذكارية بمناسبة "يوم التراث العالمي" الموافق ١٨ أبريل من كل عام، وذلك بهدف المُشاركة في نشر أهمية ثقافة حماية التُراث الإنساني والمُحافظة عليه.

ثالثًا: في مجال تطوير البنية التحتية للاتصالات

- ربط عدد ٨٠٠ مبنى حكومي في محافظة بورسعيد بشبكة الألياف الضوئية من خلال الشركة المصرية للاتصالات.
- إنشاء مدينة المعرفة بالعاصمة الإدارية الجديدة، وأول جامعة مُتخصّصة في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في أفريقيا والشرق الأوسط، فضلًا عن مركزي أبحاث مُتخصّصين في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- الانتهاء من تدريب نحو ٣٩,٤ ألف عامل من العاملين المُنتقلين إلى العاصمة الإدارية الجديدة.
- الانتهاء من ربط ١٣ ألف مبنى حكومي بشبكة كابلات الألياف الضوئية في إطار خطة لربط كافة المباني الحكومية على مستوى الجمهورية بهذه الشبكة.
- رفع كفاءة البنية التحتية المعلوماتية لقرى المرحلة الأولى لمُبادرة حياة كريمة وفقًا لثلاثة محاور رئيسية وهى ربط القرى بكابلات الألياف الضوئية لرفع كفاءة خدمات الإنترنت لمليون منزل بتكلفة تصل إلى نحو ٥,٦ مليار جنيه، وتطوير ٩٠٦ مكتبًا بريديًا وتزويدهم بماكينة صرّاف آلي بتكلفة تصل إلى نحو ٢,١ مليار جنيه، وتحسين جودة خدمات الاتصالات من خلال تزويد القرى بمحطات شبكات المحمول.
- تدشين خطوط إنتاج التصنيع المُشترك لأجهزة التابلت واللاب توب وفقًا لمعايير الثورة الصناعية الرابعة.

- ارتفاع متوسط سرعة الانترنت الأرضي من ٦,٥ميجابايت/ثانية في يناير ٢٠١٩ إلى ٣٩,٦ ميجابايت/ثانية في أبريل ٢٠٢١.

رابعًا: على المستوي الدولي

إشادة دولية بتقدّم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر

- تقدّم ترتيب مصر في مُؤشّر جاهزية الشبكات سبعة مراكز ليرتفع من المركز ٨٤ عالميًا عام ٢٠٢٠ إلى المركز ٧٧ عام ٢٠٢١، وجاءت مصر ضمن أكبر ١٠ دول نموًا للشمول الرقمي.
- تقدّم ترتيب مصر بمُؤشّر "جاهزية الحكومة للذكاء الاصطناعي" لتصبح في المركز الـ ٦٥ عالميًا عام ٢٠٢١.
- فوز مصر بعضوية مجلس إدارة صندوق تحسين نوعية الخدمة التابع للاتحاد البريدي العالمي لمدّة ثلاثة أعوام.
- فوز مصر بالمركز الأول بالشرق الأوسط وأفريقيا، والخامس عشر عالميًا في مؤشر "مواقع الخدمات العالمية ٢٠٢١".
- تقدّمت مصر خمسة مراكز في مؤشر الإنترنت الشامل لعام ٢٠٢١ الصادر عن مجموعة "ذي إيكونوميست".
- جاءت مصر ضمن أسرع عشر دول نموًا في الشمول الرقمي في عام ٢٠٢٠.
- فوز البريد المصري بجائزة التميّز كأفضل مؤسسة بريدية عربية في التحول الرقمي خلال مشاركته في منتدى "تحديات الامتثال وتعزيز العلاقات مع المصارف المُرَاسِلّه"، والذى ينظمه اتحاد المصارف العربية في بيروت.
- فوز البريد المصري بجائزة اتحاد البريد العالمي "تعاونيات البريد السريع" لعام ٢٠٢٠ على تميزه في خدمة عملاء البريد السريع على المستوى الدولي.
- تقدّم ترتيب مصر في مُؤشّر "جاهزية الحكومة للذكاء الاصطناعي" الصادر عن مؤسسة "أكسفورد إنسايت" ومركز أبحاث التنمية الدولية ٥٥ مرزًا لتصبح في المركز الـ ٥٦ عالميًا بين ١٧٢ دولة. مُقارنة بالمركز الـ ١١١ بين ١٩٤ دولة في عام ٢٠١٩. كما تم اعتماد الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي تحت شعار "الذكاء الاصطناعي من أجل التنمية والازدهار".
- جاءت مصر ضمن أفضل ٣٠ دولة على مستوى العالم في مُؤشّر الأمن السيبراني (GCI) ٢٠٢٠ الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات التابع للأمم المتحدة، حيث احتلت المرتبة ٢٣ بين ١٨٢ دولة شملها المُؤشّر، بقيمة ٩٥,٤٨ درجة من ١٠٠.
- قفزت مصر ٤٣ مركزًا في مُؤشّر القواعد التنظيمية للمحافظ الإلكترونية للهاتف المحمول، حيث انتقلت من المرتبة ٧٩ عام ٢٠١٩ إلى المرتبة ٣٦ عام ٢٠٢٠، وهي أعلى نسبة نمو للمُؤشّر عالميًا بين ٩٠ دولة.

- اختيار العاصمة الإدارية الجديدة لتكون العاصمة الرقمية العربية في عام ٢٠٢١.
- مُشاركة مصر في صياغة وثيقة توصيات مُنظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حول الاستخدام المسئول للذكاء الاصطناعي.
- احتلت مصر المرتبة ٢٣ عالميًا في الأمن السيبراني في تقريري ٢٠١٨ و٢٠٢٠، والمركز الرابع عربيًا في ذات العامين.
- تحسّن قيمة مُؤشّر خوادم الإنترنت الآمنة (Secure Internet Servers) بأكثر من ٦ أمثال، ليصبح ٤,٥ آلاف عام ٢٠٢٠ مُقابل ٧٢٥ عام ٢٠١٤.

وفيما يخُص **مؤشر الأمن السيبراني**[١]، فيقوم الاتحاد الدولي للاتصالات التابع للأمم المتحددة بإصدار المؤشر العالمي للأمن السيبراني بشكل دوري كل عامين، ويعتمد المؤشر في ترتيب الدول من ١٠٠ درجة على ٥ معايير/محاور أساسية[٢].

وفي مجال الأمن السيبراني، قطعت مصر شوطًا كبيرًا في الجزء التشريعي والمؤسسي لقضايا الأمن السيبراني، لرفع القدرات الفنية والمهارات، وكذلك سد الفجوات الموجودة في البنية التحتية.

كما اتخذت خطوات هامة لدعم الأمن السيبراني، ومن أهمها:

- دعم الدستور، ووثائق التنمية للأمن السيبراني.
- تأسيس مجلس أعلى للأمن السيبراني عام ٢٠١٥.
- استراتيجية وطنية للأمن السيبراني ٢٠١٧-٢٠٢١.
- تأسيس المركز الوطني للاستعداد لطوارئ الحاسبات والشركات CERT-EG.

مُنفذات القطاع:

وفيما يلي بيان بأهم الإنجازات المنفذة بمشروعات القطاع

البيان	المؤشر
تطوير البنية التحتية للاتصالات	
نسبة الانتهاء من إنشاء شبكات معلومات وربط المواقع المختلفة وتجهيز مراكز معلومات وتدريب الكوادر الفنية ووضع سياسات تشغيل لمشروع تطوير البنية التحتية للاتصالات	٢٤٪
نسبة الانتهاء من توصيل خطوط ألياف ضوئية لكل محكمة ولكل أماكن حجز المتهمين وخطوط اتصالات احتياطية لاسلكية وأجهزة الفيديو كونفرانس	٢٤٪

(١) يرتبط المؤشر بدور الاتحاد الدولي للاتصالات في بناء بيئة عالمية موثوقة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) عبر العالم، وبناء ثقافة الأمن السيبراني بين دول العالم.

(٢) محور الأطر القانونية، ويقيس مدى تو افر مؤسسات قانونية تتعامل مع الأمن السيبراني والجرائم السيبرانية، محور القدرة الفنية، ويقيس مدى تو افر مؤسسات وأطر فنية للتعامل مع الأمن السيبراني، محور تنظيمي، ويقيس مدى تو افر سياسات واستراتيجيات على المستوى الوطني لتنمية وتطوير الأمن السيبراني، محور بناء القدرات، ويقيس مدى تو افر برامج للبحث والتطوير والتعليم والتدريب المرتبطة بالأمن السيبراني، وجهود تأهيل مُعتمد لمتخصصين من مؤسسات عامة، محور التعاون، ويقيس مدى توافر شراكات فعالة وأطر للتعاون وشبكات لتبادل المعلومات والخبرات ذات الصلة بالأمن السيبراني.

البيان	المؤشر
نسبة الانتهاء من توفير أحدث رخص البرمجيات بأسعار تنافسية من الشركات العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات	٢٥٪
تنمية القدرات البشرية	
عدد طلبات الالتحاق التي تم تقديمها على موقع معهد تكنولوجيا المعلومات	١٢,٦ ألف طلب
عدد الطلبة الذين يتم تدريبهم	٧٨٤ طالب
عدد المتدربين الذين تم تدريبهم داخل الجامعات المصرية (التدريب الصيفي آفاق)	٢٥١٨ طالب
عدد شباب الخريجين الذين تم تدريبهم	٢٣٦١ خريج
عدد التطبيقات والأفكار التي تم اختيارها ودعمها (مسابقة تمكين للأشخاص ذوي الإعاقة)	١٠٠ تطبيق
عدد ذوي الإعاقة الذين تم تدريبهم	٥٠٠ متدرب
التنمية المجتمعية	
عدد المستفيدين من تدريبات ونوادي تكنولوجيا المعلومات	٣٢٥٩ مستفيد
عدد الكوادر البشرية التي تم تأهيلها في نوادي تكنولوجيا المعلومات	٣٩٧ مدرب
عدد نوادي التكنولوجيا التي تم تطوير قدراتها المؤسسية	١٨ نادي
عدد المستفيدين من برامج تدريب الشبكة القومية لمراكز التعلم الالكتروني	٧٦١ مستفيد
عدد المتدربين على تكنولوجيا التعلم الإلكتروني	٣٠٩ متدرب
عدد المستفيدات من جلسات رفع الوعى المجتمعي للنساء والفتيات في مجال ثقافة العمل الُحر وريادة الأعمال بالمشاركة	٧٢٨ مستفيدة
نسبة تطوير منصة إلكترونية لربط الأشخاص ذوي الإعاقة بسوق العمل	٨٥٪
عدد مراكز التعلم الإلكتروني الجديد ة التي تم اعتمادها	٢٠ مركز
التحول الرقمي	
عدد مأموريات الشهر العقاري التي تم الانتهاء من ميكنتها	٣ مأموريات
عدد الخدمات التي تم إطلاقها على مصر الرقمية	٦ خدمات
نسبة الانتهاء من تنفيذ ميكنة مكاتب ومأموريات الشهر العقار ي	٥٠٪
نسبة الانتهاء من تنفيذ المنظومة الرقمية لحوكمة وإدارة أصول واملاك الدولة	٥٠٪
نسبة الانتهاء من تنفيذ ميكنة أعمال شركات توزيع الكهرباء	٩٠٪
نسبة الانتهاء من تنفيذ ميكنة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحر ة	٦٠٪
عدد الجهات الحكومية التي تم تجهيز مواقع العمل بها بالعاصمة الإدارية الجديدة	٩ جهات
عدد المتدربين في مجال تعلم الآلة والذكاء الاصطناعي	٥٠٠ متدرب
نسبة الانتهاء من تنفيذ منظومة التأمين الصحي الشامل	٧٠٪

إنفاذ القانون	
نسبة تطوير بوابة وزارة العدل	٨٥٪
نسبة تطوير تطبيق ميكنة مركز الدراسات القضائية	٩٥٪
عدد القضايا الميكنة	٥ مليون قضية
تنمية القدرات التصديرية	
نسبة تحفيز تصنيع المنتجات الإلكترونية الواعدة على المستوى المحلي والإقليمي	٥٢٪
نسبة تشجيع الصادرات وتعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية	٦٦٪
نسبة الترويج لمصر كمركز للتصميمات المبدعة ومصنع إلكترونيات في المنطقة	٥٠٪

المصدر: تقرير مُتابعة مشروعات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لعام ٢٠٢١/٢٠.

بالإضافة إلى مُنفذات القطاع وفقًا لما جاء بالمنظومة الوطنية للمُتابعة والتقييم.

المستهدفات	وحدة القياس	٢٠٢١-٢٠ (منفذ)
عدد مصانع الإلكترونيات المستهدف إنشائها	مصنع	٢
عدد مجتمعات التكنولوجيا والإبداع المستهدف إنشاؤها	مجتمع	٥
عدد المنازل التي تم توصيل خدمة الاتصالات الأرضية لها	مليون	٠,٢١٣
عدد مكاتب البريد المستهدف تطويرها	مكتب	١٤٠٥
عدد الشركات الناشئة التي تم احتضانها	شركة	١٠٧
قيمة الاستثمارات في الشركات الناشئة	مليون دولار	١٠,٦
عدد الشركات المستفيدة من برنامج دعم الصادرات	شركة	١٣١
عدد شركات الاستثمار العالمية التي تم جذبها	شركة	١
عدد فرص العمل المباشرة وغير مباشرة المستهدف توفيرها	ألف	٦,٥

المحور الثالث

التنمية والعدالة الاجتماعية

٣-١ الخدمات التعليمية

إنجازات قطاع التربية والتعليم والتعليم الفني خلال الفترة (٢٠١٤/١٣ – ٢٠٢١/٢٠)

❖ **التعليم العام**

- تطبيق نظام التعليم المصري الجديد (٢,٠)، الذي يعتمد على تحويل الطالب من التعليم للتعلم ومُمارسة النشاط والفهم.
- بناء بنوك أسئلة للمرحلة الثانوية بالتعاون مع المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي.
- تسليم كل طالب بالصف الأول الثانوي جهاز تابلت مُزود بشريحة إنترنت (G٤) بإجمالي نحو ١,٨ مليون جهاز تابلت.
- إعداد مُوائمة لمناهج التربية الخاصة حتى تتناسب مع منظومة التعليم الجديدة (٢,٠)، وذلك بالتعاون مع اليونيسيف.
- التوسّع في المدارس اليابانية، حيث تم إنشاء وتشغيل (٤٣) مدرسة بجميع مُحافظات الجمهورية حتى عام ٢٠٢٠/١٩.
- إنشاء نحو ١٣ مدرسة من المدارس المصرية الدولية الحكومية لتقديم خدمة تعليمية متميزة بأسعار مُخفّضة تُضاهي ما يتم تقديمه بالمدارس الدولية.
- التوسّع في بناء مدارس النيل الدولية، حيث تم إنشاء نحو ٩ مدارس جديدة، منها ٥ مدارس بالصعيد في إطار اهتمام الدولة بتنميته.
- التوسّع في مدارس "المُتفوقين في الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا (STEM)" ليصل عددها إلى ١٥ مدرسة بنهاية عام ٢٠٢٠/١٩.
- إجراء تحليل فيروسي (B,C) لأكثر من ٢٠ مليون طالب، بالإضافة إلى تنظيم حملة للقضاء على التقزُم والأنيميا لطلاب المرحلة الابتدائية (ضمن المُبادرة الرئاسية ١٠٠ مليون صحة).
- توفير الخدمة التعليمية، وخفّض الكثافات بالقرى الأشد احتياجًا والقري المُدرجة ببرنامج حياة كريمة، حيث تم تنفيذ نحو ١٤٣١ مشروع بإجمالي عدد ١٩,٣ ألف فصل بالقرى الأشد احتياجًا.
- إنشاء نحو ١٩٤ مدرسة تعليم مُجتمعي بالمناطق النائية والمُهمّشة من خلال المُجتمّع المدني.
- إنشاء نحو ٥٤ مركز للمُوهوبين والتعليم الذكي على مُستوي مُحافظات الجمهورية.

- توقيع بروتوكول تعاون مع وزارة الاتصالات بشأن تطوير العملية التعليمية للطلاب ذوي الإعاقة من خلال تدريب ٣٠ ألف مُعلم تربية خاصة ودمج ومُوهوبين، وتقديم دعم تقني لأكثر من ٣ آلاف مدرسة تربية خاصة ودمج.
- إطلاق برنامج "التعليم والحماية" بالشراكة مع اليونيسيف، بهدف تطوير نحو ٢٠٠ مدرسة دامجة، وإتاحة الالتحاق بالتعليم لعدد ٦ آلاف طفل من ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تنفيذ مُبادرة السيد رئيس الجمهورية للمُوهوبين في مادة الرياضيات بالتعاون مع الكلية الفنية العسكرية خلال عام ٢٠١٧.
- تقديم عدد ٦٢ وحدة تكنولوجية (Smart Hit) لنحو ٣١ مدرسة من مدارس التعليم العام الدامجة بمُحافظتي الأقصر وبورسعيد خلال شهري نوفمبر وديسمبر من عام ٢٠١٧.
- تنفيذ المُلتقي العربي الأول لمدارس التربية الخاصة والدمج بشرم الشيخ في أكتوبر من عام ٢٠١٨.

❖ **التعليم الفني**

- بدء تطبيق الاستراتيجية الشاملة لتطوير التعليم الفني مما ساهم في تحسين النظرة المُجتمعيّة للتعليم الفني، وتعتمد على:
  - ✓ مُلائمة البرامج الدراسيّة لاحتياجات سوق العمل عن طريق تطوير المناهج حسب منهجية الجَدارات[١]، حيث تم تحويل مناهج (٤٨) مُهمة إلى نظام الجَدارات في نحو ١٠٥ مدرسة، يدرس بها حوالي ٥٥ ألف طالب.
  - ✓ ضمان جودة برامج التعليم الفني، واعتمادها عن طريق جهة مُستقلة.
  - ✓ تدريب وتأهيل مُعلمي التعليم الفني على منهجية الجَدارات وما تستلزمه من تغيير في منظومة تقييم الطلاب.
  - ✓ إشراك القطاع الخاص في تطوير التعليم الفني عن طريق إنشاء شبكة مدارس التكنولوجيا التطبيقيّة التي بلغ عددها (١٦) مدرسة عام ٢٠٢٠، والمُساهمة في إنشاء عدد من مجالس المهارات القطاعيّة في المجالات الاقتصاديّة المُختلفة.

---

(١) هو نظام جديد يُشارك فيه الخبراء المُختصين بالصناعة من أجل وضع تلك المناهج، كي يتم من خلالها تأهيل الطالب لسوق العمل وفق ما يتم وضعه من قِبل هؤلاء الخبراء، وذلك عن طريق مُشاركة المهاريين في الصناعة المُختصة وخبراء التعليم الفني، بالإضافة إلى المُعلمين والخبراء الأجانب من مشروع "تيفيت ايجيبت"، ليتم تحديد مُواصفات الخريج والمهارات التي يحتاجها كي يستطيع مُواجهة سوق العمل، وأيضًا تحديد السلوكيّات التي يحتاجها الطالب لكي يُواكب العصر، والهدف من ذلك أن يُشارك خبراء الحرف والصناعات المُختلفة في تحديد المُواصفات المطلوبة للخريج.

- صياغة مشروع قانون إنشاء الهيئة المصرية الوطنية لضمان الجودة والاعتماد لبرامج التعليم الفني والمهني، وقد وافق مجلس الوزراء في جلسته بتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٠ على مشروع القانون.
- صياغة مشروع قرار رئيس الوزراء بشأن إنشاء أكاديمية لمُعلمي التعليم الفني.
- إبرام اتفاقية طويلة المدي مع الحكومة الألمانية لتطوير التعليم الفني (تم التوقيع عليها في أكتوبر ٢٠١٨)، وتُقدّم بمُوجبها الحكومة الألمانية دعمًا فنيًا وماليًا لكلًا من هيئة ضمان جودة برامج التعليم الفني وأكاديمية مُعلمي التعليم الفني، وتحويل مناهج مهن التعليم المُزدوج إلى منهجية الجَدارات، ودعم إنشاء (٢٧) مركز تميّز في التعليم يستخدم بعضها كفروع لأكاديمية مُعلمي التعليم الفني.
- استحداث برنامج التأسيس العسكري بالتعاون مع قيادة قوات الدفاع الشعبي، حيث تم تطبيق هذا النظام في نحو ١٢٦ مدرسة حتى سبتمبر ٢٠٢٠.
- تحسن ترتيب التعليم الفني والتدريب المهني لمصر في مُؤشّر المعرفة العالمي[١] ليحتل المركز ٨٠ من ١٢٨ دولة عام ٢٠٢٠ مُقارنة بالمركز رقم ١٢٣ من ١٣٨ دولة عام ٢٠١٧.
- تحديث مناهج المدرسة الفنية المُتضمّنة لتكنولوجيا الطاقة النووية بمدينة الضبعة بالتعاون مع هيئة المحطّات النووية.

❖ **<u>في مجال طباعة الكتب وتطوير التعليم الجديد</u>**

- طباعة نحو ٢,٦ مليار كتاب مدرسي خلال عام ٢٠٢٠.
- تنفيذ ١٣ مشروع تعاقد وشراء وتجهيز مُستلزمات تنفيذ برامج تطوير التعليم الجديد مع المُخابرات العامة، وهيئة التسليح بالقوات المسلحة، ووزارة الإنتاج الحربي، والشركة المصرية نايل سات.

❖ **<u>رابعًا: في مجال تكنولوجيا المعلومات</u>**

- إطلاق المنصّة التعليمية Edmodo لمُواجهة تعليق الدراسة في المدارس خلال فترة جائحة كورونا.
- تنظيم دورات تدريبية مُكثّفة لمُعلمي رياض الأطفال والصف الأول الابتدائي، ومُعلمي الصفوف الثانوية، والقيادات، ومُديري المدارس والمديريات للتدريب على كيفية إدارة المدارس.
- تدريب نحو ٣٠٠ متدرّب ومُعلّم (Online) للقيام ببث الحصص الافتراضيّة بمراحل التعليم ما قبل الجامعي.

(١) يُصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بالتعاون مع مُؤسسة الأمير محمد بن راشد ال مكتوم بالإمارات العربية المتحدة.

- إعداد تطبيق إلكتروني جديد للتقدّم للقبول بمرحلة رياض الأطفال، تنفيذًا للإجراءات الاحترازيّة لمُكافحة فيروس كورونا، وتسهيلًا على أولياء الأمور للتقديم لأبنائهم إلكترونيًا.
- إنشاء منظومة إلكترونية شاملة لتقديم الخدمات المُختلفة مثل تحصيل المصروفات الدراسية من خلال الدفع الإلكتروني، بالإضافة إلى إطلاق نظام إلكتروني لاستقبال الشكاوى أيضًا.
- تجهيز البنية التحتية لمدارس الثانوي العام الحكومي (نحو ٢٤١٥ مدرسة).
- توصيل خطوط ربط شبكات الفايبر (VPN) لنحو ٢٣٢١ مدرسة.
- توفير الشاشات التفاعليّة لفصول المرحلة الثانوية (نحو ٣٧ ألف شاشة).
- تحديث البنية التكنولوجيّة بالمدينة التعليميّة بمدينة السادس من أكتوبر.
- إتاحة ثلاث قنوات فضائية تعليميّة عبر أجهزة التلفزيون.
- توفير مُحتوي إلكتروني لكل المراحل الدراسية على موقع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.

❖ **خامسًا: في مجال الأبنية التعليمية**

- إنشاء نحو ٧٢ ألف فصل، منهم ٢٠ ألف فصل لخدمة القرى الأكثر احتياجًا ومُبادرة حياة كريمة.
- إنشاء (٥٠) مدرسة بنماذج مصرية يابانية، وجاري العمل بنحو (٧) مدارس.
- تنفيذ نحو ١٨ ألف مشروع صيانة منذ عام ٢٠١٦ تشمل الصيانة الدورية البسيطة والصيانة العاجلة، ورفع الكفاءة، ومشروعات استكمال وإحلال.
- إنشاء مباني إدارية للمديريات والإدارات التعليمية.
- إنشاء وتطوير مباني مدرسيّة من خلال منح خارجية من اليابان وألمانيا والكويت بإجمالي (١٥٤) مدرسة.

❖ **سادسًا: في مجال محو الأمية وتعليم الكبار**

- المُشاركة في المشروع القومي "حياة كريمة" في مُحافظات الجمهورية كافة، والبدء في ١٢ مُحافظة كمرحلة أولى، حيث قامت الهيئة بحصر أعداد الأُميين، وفتح فصول محو أمية في ١٠٠ قرية، كما تم تفعيل العمل بالمرحلة الثانية والتي استهدفت ٥٠ مركزًا إداريًا في ٢٠ مُحافظة، بعدد ٢٧٣ قرية، وقد جاء إنجاز المُشاركة في هذه المُبادرة بمحو أمية نحو ١٩,٣ ألف فرد في عام ٢٠١٩/١٨، ونحو ٦ آلاف فرد في عام ٢٠٢٠/١٩، و٦٨,٢ ألف فرد في عام ٢٠٢١/٢٠.
- إشادة التقرير العالمي الرابع لتعليم الكبار (الصادر عن اليونيسكو عام ٢٠٢٠) بتجربة مصر في محو الأمية.
- إشادة معهد التعلّم مدي الحياة بألمانيا بتجربة مصر في تعليم الكبار في مُواجهة جائحة فيروس كورونا عام ٢٠٢٠.
- إعداد منهج تعليم كبار لذوي الإعاقة العقلية البسيطة (فئة القابلين للتعلّم).

إنجازات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي خلال الفترة (٢٠١٤/١٣ - ٢٠٢١/٢٠)

- إطلاق عدد من الاستراتيجيّات لربط منظومة التعليم العالي والبحث العلمي بسوق العمل والإنتاج في عدّة مجالات، منها:
  - ✓ الاستراتيجية القومية للتوظيف.
  - ✓ الاستراتيجية القومية للذكاء الاصطناعي.
  - ✓ الاستراتيجية القومية لصناعة السيارات الكهربية.
  - ✓ استراتيجية مُكافحة التطرّف والفكر التكفيري بالجامعات.
  - ✓ أولويّات واستعدادات البحث العلمي لمرحلة ما بعد كورونا.
- تنفيذ مُبادرات بالشراكة مع مُؤسسات الدولة، منها مُبادرة مليون مُبرمج مع شركة هواوي، ومُبادرة «اندماج» FUSION للشراكة بين التعليم الهندسي والبحث العلمي، ومُبادرة "Women up" لدعم رائدات الأعمال، وقد بلغت قيمة تمويل المشروع ٤٠٠ ألف يورو ومُدته ٢٦ شهرًا، ومُبادرة Science UP بتمويل ٧٥ مليون جنيه، ومُبادرة تنمية وتطوير دعم ريادة الأعمال في مصر بتمويل قدره ٤ ملايين يورو من بنك التنمية الإفريقي.
- الإعلان عن برنامج رفع قُدرات كليات العلوم «المشروعات البحثية والمعامل المركزية»، وجاري التعاقد على ٢٥١ منحة بحثيّة سريعة في الرياضيات والفيزياء، بالإضافة إلى التعاقد على نحو ٢٨ منحة تطوير وتحديث وصيانة معامل بحثيّة بكليات العلوم الحكومية في مجالات الرياضيات والفيزياء Grade UP، بتمويل قدره ٥٥ مليون جنيه، كما تم التعاقد على المرحلة الأولى من حاضنات للنوابغ في العلوم والرياضيات بالتعاون مع الجامعات المصرية على غِرار جامعة الطفل مع كلية علوم جامعة القاهرة.
- في مجال التنمية التكنولوجية وتعميق التصنيع المحلي، تعاقدت الوزارة لإنشاء حاضنة في مجال الذكاء الاصطناعي مع "رواد ٢٠٣٠"، وكلية الهندسة جامعة الإسكندرية، وأيضًا التعاقد مع غرفة تكنولوجيا المعلومات لإنشاء حاضنة إبداع، بالإضافة إلى تخريج ١٤٥ شركة للسوق ضمن البرنامج القومي للحاضنات التكنولوجية «انطلاق» منذ إنشائه عام ٢٠١٥ حتى الآن، حيث بلغ قيمة التمويل ١٣٠ مليون جنيه لعدد ٣٠ حاضنة، وتم تدريب أكثر من ٢٠٠٠ مُتدرّب، واحتضان ١٧٥ شركة، وقد بلغ عدد الحاضنات المُتعاقد عليها ١٤ حاضنة في ٢٠٢٠، وبلغت القيمة السوقيّة لعدد ٧ شركات نحو ١٠٠ مليون جنيه، كما بلغ إجمالي التحالُفات ١٨ تحالُفًا بمُشاركة أكثر من ١٢٠ مُؤسسة ما بين جامعات ومعاهد ومراكز بحثيّة ومُؤسسات صناعيّة ومُؤسسات مُجتمّع مدني بقيمة ٢٤٠ مليون جنيه.

- بلغ إجمالي تمويل الحاضنات التي تم إنشاؤها (٢٠ حاضنة) نحو ٧٠ مليون جنيه، وتنوّعت ما بين حاضنات عامة وحاضنات مُتخصّصة في مجال النسيج، والذكاء الصناعي، وإنترنت الأشياء، والتعليم، والإلكترونيّات، والواقع الافتراضي، والواقع المُعزز، ودعمت ٩٠ شركة تكنولوجية تخرّجت منها ٨٢ شركة عاملة في الأسواق المحلية أو العالمية على حد سواء.
- الإعلان عن برنامج لتمويل ١٠ حاضنات جديدة، لدعم ٥٠ شركة تكنولوجية، بقيمة ١٥ مليون جنيه، حيث بلغت التكلفة الإجمالية لتنفيذ برنامج تعميق التنمية التكنولوجية حوالي ٣١٠ مليون جنيه.
- إنشاء ٥٨ مكتبًا لنقل وتسويق التكنولوجيا بالجامعات والمعاهد والمراكز البحثية، و٣٣ ناديًا لريادة الأعمال بالجامعات الحكومية والخاصة.
- إطلاق إثنين من ثلاثة أقمار صغيرة من نوعية كيوب، والقمر الثالث من المشروع تم إطلاقه في يونيو ٢٠٢٠، بالإضافة إلى تمويل تحالفين صيدلانيين APIs، بكميات لا تقل عن ٢-٣ كجم بتمويل ٣٠ مليون جنيه، ويجري تمويل تحالُف في تصنيع الأجهزة المعمليّة والطبية محليًا مع الهيئة العربية للتصنيع.
- تنظيم عدد من المُسابقات على مستوى الجامعات، منها إطلاق مُسابقة أفضل جامعة في «الاستعداد للعام الدراسي، التحوّل الرقمي، تطوير العشوائيات، ومحو الأمية»، ومُسابقة رالي السيارات الكهربائية بالعاصمة الإدارية الجديدة برعاية السيد/ رئيس مجلس الوزراء (خلال الأعوام ٢٠١٨ و٢٠١٩ و٢٠٢٠)، ومُسابقة لدعم مشروعات التخرّج الطلابية (تم اختيار ٣٠٠ مشروع للتمويل بقيمة ١٣ مليون جنيه) في مجالات تخدم احتياجات المُجتمّع، ومُسابقة الترجمة لشباب الجامعات بناءً على البروتوكول المُوقّع بين وزارتي التعليم العالي والثقافة في ٢٠٢٠/٧/١.

مُؤشّرات الأداء

- **١١,٧٪ مُعدّل نمو ناتج قطاع التعليم**

سجّل الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التعليم (بالأسعار الجارية) نموًا بنسبة ١١,٧٪، حيث ارتفع من نحو ١٠٨,٢ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠/١٩ إلى ١٢٠,٩ مليار جنيه في عام ٢٠٢١/٢٠، وبنسبة مُساهمة ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وبنسبة انخفاض قدرها (٢,٧٪) و(٤,٧٪) عما كان مُتوقّعًا ومُستهدفًا في العام ذاته.

وبالأسعار الثابتة، فقد نما ناتج القطاع أيضًا بنسبة ٤,٨٪ مُسجّلًا ٧٤,٧ مليار جنيه في عام المُتابعة مُقابل ٧١,٣ مليار جنيه في العام السابق، بفارق محدود (نحو ٠,٣ مليار جنيه) عن المُتوقّع في العام ذاته، وبنسبة انخفاض طفيفة (٠,٤٪) بالمُقارنة بما كان مُستهدفًا [جدول رقم (١/٣)].

جدول رقم (١/٣)

الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التعليم بالأسعار الجارية والثابتة

خلال عامي ٢٠٢٠/١٩ و٢٠٢١/٢٠

البيان	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	معدل النمو (٪)	٢٠٢١/٢٠	
	فعلي			مُتوقّع	مُستهدف
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار جنيه)	١٠٨,٢	١٢٠,٩	١١,٧	١٢٤,٣	١٢٦,٩
نسبة الناتج الجاري من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	١,٩	٢	--	٢,١	١,٩
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليار جنيه)	٧١,٣	٧٤,٧	٤,٨	٧٤,٤	٧٥
نسبة الناتج الثابت من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	١,٨	١,٩	--	١,٩	١,٩

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

- **نمو استثمارات قطاع التعليم بنحو ١٦٪ خلال عام ٢٠٢١/٢٠**

بلغت الاستثمارات المُنفّذة في قطاع التعليم نحو ٤٤ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢١/٢٠ مُقارنة بـ ٣٨ مليار جنيه خلال العام السابق، بنسبة نمو ١٥,٥٪، وبذلك تكون الاستثمارات المُحقّقة أقل مما كان مُتوقّعًا ومُستهدفًا لعام ٢٠٢١/٢٠ بنحو ١٤,٦٪ و١٣,٧٪ على التوالي [شكل رقم (١/٣)].

شكل رقم (١/٣)

الاستثمارات الكليّة لقطاع الخدمات التعليمية خلال عامي المُتابعة

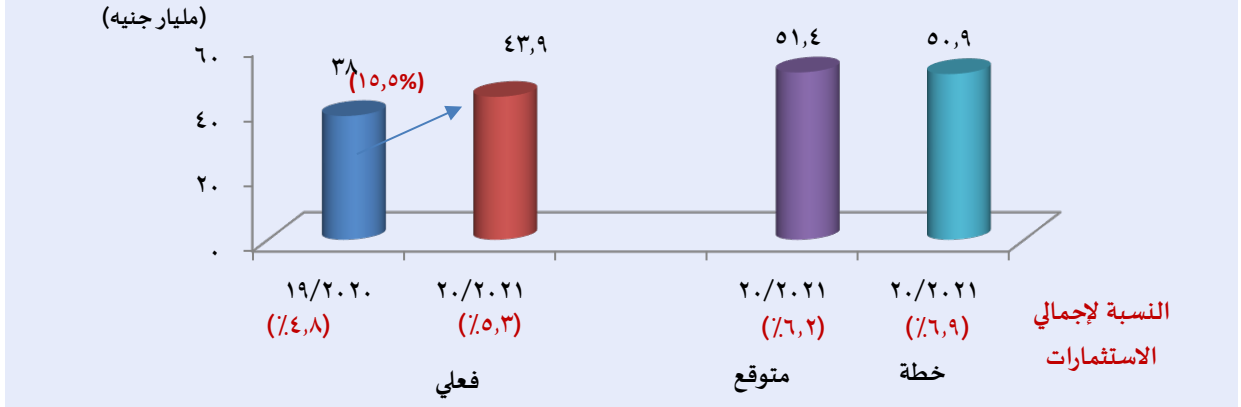

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

الإنجازات المُحقّقة خلال عام ٢٠٢١/٢٠

أولًا: التعليم ما قبل الجامعي

يُوضّح الجدول رقم (٢/٣) إجمالي مشروعات إنشاء المباني المدرسية التي قامت الهيئة العامة للأبنية التعليمية بإنجازها خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠ مُوزّعة على المحافظات.

جدول رقم (٢/٣)

إنجازات الهيئة العامة للأبنية التعليمية خلال عام ٢٠٢١/٢٠ علي مستوي المحافظات

المحافظة	عدد المدارس	عدد الفصول	التوزيع النسبي للفصول (٪)
القاهرة	٤٥	١١٣٢	٧,٣
الإسكندرية	٤٩	١٠٠٦	٦,٥

المحافظة	عدد المدارس	عدد الفصول	التوزيع النسبي للفصول (٪)
بورسعيد	٧	١٢٢	٠,٨
السويس	٣	٨٦	٠,٦
دمياط	١٣	١٨٩	١,٢
الدقهلية	٥٠	٧٥٦	٤,٩
الشرقية	٧٩	١٣٠١	٨,٣
القليوبية	٤٩	٧٩٠	٥,١
كفر الشيخ	٢٩	٤٥٧	٢,٩
الغربية	٦٥	١٠٩٣	٧,٠
المنوفية	٤١	٧٩٦	٥,١
البحيرة	٦٧	١١٤٥	٧,٣
الإسماعيلية	١٠	١٥٤	١,٠
الجيزة	٦٦	١٦٠٤	١٠,٣
بني سويف	٣٠	٣٩٧	٢,٥
الفيوم	٣٤	٤٨٥	٣,١
المنيا	٣٨	٥٢٨	٣,٤
أسيوط	٦٥	٩٨٥	٦,٣
سوهاج	٤٩	٦٥٨	٤,٢
قنا	٤٨	٦٦٥	٤,٣
أسوان	٢٤	٢٩٢	١,٩
البحر الأحمر	٤	٧٥	٠,٥
الوادي الجديد	٨	١٠٠	٠,٦
مطروح	١٤	٢١٤	١,٤
شمال سيناء	١١	١٧١	١,١
جنوب سيناء	٧	٨٦	٠,٦
الأقصر	٢٠	٢٩٥	١,٨
الإجمالي	٩٢٥	١٥٥٨٢	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، قطاع التنمية البشرية، تقرير ملخص أهم إنجازات الهيئة العامة للأبنية التعليمية، للعام المالي ٢٠٢١/٢٠.

وباستقراء الجدول السابق، يُلاحظ استحواذ مُحافظة الجيزة على النسبة الأكبر في عدد الفصول التي تم إنشاؤها بنحو ١٠,٣٪ من الإجمالي، ثم مُحافظات الشرقية والقاهرة والبحيرة والغربية والإسكندرية بنسب (٨,٣٪، و٧,٣٪، و٧,٣٪، و٧% و٦,٥٪) على الترتيب. وجاءت محافظة البحر الأحمر في الـــمركز الأخير بنحو

٠,٥٪ من الإجمالي. وبذلك، يكون إجمالي ما تم إنجازه خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠ قد بلغ (٩٢٥) مدرسة بإجمالي (١٥٥٨٢) فصلًا.

وكما هو موضح بالجدول رقم (٣/٣) إنجازات مشروعات إحلال وتجديد للمدارس بكافة أنواعها، وإنشاء وتجهيز فصول، فضلًا عن المشروعات التي تمت في القري الأشد احتياجًا.

جدول رقم (٣/٣)
إنجازات قطاع الخدمات التعليمية حسب طبيعة المشروعات خلال عام ٢٠٢١/٢٠

البيان	مدارس	فصول
إحلال وتجديد مدارس تعليم أساسي (ابتدائي/ إعدادي/ تعليم أساسي)	٢٠١	٢٩٠٤
إحلال وتجديد مدارس تعليم ثانوي عام	١٦	٢٧١
إحلال وتجديد مدارس تعليم فني (صناعي/ زراعي/ تجاري)	١٨	٤٨٢
إنشاء وتجهيز فصول تعليم فني (صناعي/ زراعي/ تجاري)	١٨	٣٩٦
إنشاء وتجهيز فصول تعليم ثانوي عام	٦٨	١٠٤٣
إنشاء وتجهيز فصول تربية خاصة	٥	٦٨
إنشاء وتجهيز فصول تجريبي لغات ومتميز	٦٥	١٧٠٩
إنشاء وتجهيز فصول تعليم أساسي (ابتدائي/ إعدادي/ تعليم أساسي)	٣٧٠	٦٥٥٢
القري الأشد احتياجًا	١٦٦	٢١٥٦

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، قطاع التنمية البشرية، تقرير ملخص أهم إنجازات الهيئة العامة للأبنية التعليمية، للعام المالي ٢٠٢١/٢٠.

ثانيًا: التعليم العالي والبحث العلمي

يُعد قطاع التعليم العالي والبحث العلمي القطاع المنوط به بناء الشخصية العلمية والإنسانية لقطاع عريض من الشباب سواء الجامعات أو المعاهد العليا.

ويُوضّح البيان التالي إنجازات جهات الإسناد التابعة لوزارة التعليم العالي خلال عام ٢٠٢١/٢٠.

جهة الإسناد	الإنجازات	التكلفة الكلية المقدرة (بالمليون جنيه)
جامعة طنطا	الانتهاء من مشروع استكمال مبنى مدرجات بكلية التربية الرياضية بمجمع الكليات بسبرباي	٣٢,٥
	الانتهاء من مشروع إعادة تأهيل دور بالمكتبة المركزية لإنشاء مركز الاختبارات الإلكترونية بالمجمع الطبي	٣٦
	الإجمالي	**٦٨,٥**
جامعة القاهرة	الانتهاء من إنشاء المبني الرئيسي بالفرع الدولي لجامعة القاهرة بمدينة ٦ أكتوبر	١٢٨
	الانتهاء من استكمال تعلية دور علوي بكلية الإعلام بالحرم الجامعي	٦,٤
	الانتهاء من استكمال تطوير ورفع كفاءة مستشفى الطوارئ والاستقبال بمستشفى القصر العيني	٢٩٢,٨
	الإجمالي	**٤٢٧,٢**

جهة الإسناد	الإنجازات	التكلفة الكلية المقدرة (بالمليون جنيه)
جامعة دمياط	الانتهاء من مشروع الإدارة العامة للجامعة	١٨٥,٥
	الانتهاء من مجمع المباني الإدارية للكليات	١٤٨,٣
	الانتهاء من الأعمال الاعتيادية والتشطيبات للمدرجين الرئيسيين بالمرحلة الأولى والثانية	٨٥
	الإجمالي	**٤١٨,٨**
جامعة بنها	الانتهاء من إنشاء مبنى كلية التربية الرياضية	١٦٨
	الانتهاء من إنشاء مبنى حمام السباحة بمشتهر	١٢,٣
	الانتهاء من المرحلة الثانية من تركيب كاميرات المراقبة بالحرم الجامعي	١٢
	الانتهاء من ملاعب كلية التربية الرياضية	١٨,٩
	الانتهاء من تطوير غرف عمليات مستشفى جامعة بنها	٦٢,٥
	الانتهاء من توريد وتركيب نظام الإطفاء الحريق بمستشفى بنها الجامعي	١٩,٣
	الانتهاء من تركيب كاميرات المراقبة بمستشفى بنها الجامعي (مرحلة أولى)	١١,٩
	الانتهاء من توريد وتركيب عدد ٥ مصاعد بمستشفى بنها الجامعي	٩,٣
	الإجمالي	**٣١٤,٢**
جامعة المنيا	الانتهاء من إنشاء وتجهيز وحدة الاستقبال والطوارئ بمستشفى المنيا الجامعي	١١٧
	الانتهاء من إنشاء وتجهيز مستشفى الكبد	٢٣٥
	الإجمالي	**٣٥٢**
جامعة دمنهور	الانتهاء من المعامل المركزية (المرحلة الأولى)	**١٣,١**
جامعة الفيوم	الانتهاء من مشروع امتداد مركز الإرشاد السياحي ببحيرة قارون	١٠
	الانتهاء من مشروع إنشاء مبني ملحق كلية الطب	٤٥,٣
	الانتهاء من مشروع تأهيل دور بمبني الخدمات الطلابية لإنشاء صالة اللياقة البدنية بالحرم الجامعي بمحافظة الفيوم	٥,٥
	الإجمالي	**٦٠,٨**
جامعة قناة السويس	الانتهاء من إنشاء مبنى مدرجات كلية الآداب سعة (٦٥٠) طالب	٤٢
	الانتهاء من إنشاء مبنى مدرجات كلية التجارة سعة (٦٥٠) طالب	٤٢
	الإجمالي	**٨٤**
جامعة أسيوط	الانتهاء من كلية ومستشفى طب الأسنان	١٥٣
	الانتهاء من مركز جراحة القلب وملحقاته (مستشفى الأورمان)	١٧٠
	الانتهاء من مركز علاج أمراض الكبد والفيروسات (مستشفى الراجحي)	١٠٠
	الإجمالي	**٤٢٣**
جامعة الزقازيق	الانتهاء من إنشاء مبنى تعليمي بكلية التربية النوعية	١٠,١
	الانتهاء من تشطيب دور أعلى ورش كلية الهندسة	٢,٨
	الانتهاء من تشطيب دور تعلية بكلية التربية الرياضية بنين	٣,٨
	الانتهاء من تشطيب دور أعلى مبنى شئون العاملين	٠,٣
	الإجمالي	**١٧**
جامعة بورسعيد	الانتهاء من تنفيذ أعمال تصميم وتصنيع معمل الكيمياء بكلية الهندسة	٥,٩
	الانتهاء من تعلية دور وإنشاء مخزن كلية تكنولوجيا الادارة و نظم المعلومات	١٢,٩
	الانتهاء من تطوير و رفع كفاءة المباني الإدارية والتعليمية والمدن الجامعية	١٠,٤
	الإجمالي	**٢٩,٢**

جهة الإسناد	الإنجازات	التكلفة الكلية المقدرة (بالمليون جنيه)
جامعة العريش	الانتهاء من إنشاء مبنى المدرجات سعة ٢٥٠ طالب	٧٨,٢
	الانتهاء من إنشاء مبنى كلية الآداب	٦٩,٨
	الانتهاء من إنشاء مبنى إسكان الطلبة (١)	٣٦,٥
	الانتهاء من إنشاء مبنى المدرجات سعة ٦٥٠ طالب	٥٦,٩
	الانتهاء من إنشاء مبنى كلية الاستزراع المائي والمصايد البحرية	٤٩,٨
	الانتهاء من إنشاء كلية التربية	٣٢,٨
	الإجمالي	**٣٢٤**
جامعة السويس	الانتهاء من إنشاء ورش ٩	٤٥,٤
	الانتهاء من أعمال المرحلة التمهيدية لأعمال الطرق والمرافق بالموقع العام للجامعة	٥٩,٤
	الانتهاء من أعمال المرحلة التمهيدية لأعمال الطرق والمرافق بالموقع العام لكلية الطب والمستشفى الجامعي	٥٣,٦
	الانتهاء من أعمال بيارة الصرف الصحي الرئيسية وخط الطرد الرئيسي للجامعة	١,٩
	الانتهاء من أعمال إعادة تأهيل دورات مياه كلية علوم وتطوير بعض المعامل بكلية الثروة السمكية	٩,٩
	الإجمالي	**١٧٠,٢**
جامعة الوادي الجديد	الانتهاء من إعادة تأهيل مبنى كلية الطب البشري	٦١,٣
	الانتهاء من إنشاء مبنى كلية التربية	٨٤,٩
	الإجمالي	**١٤٦,٢**

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، قطاع التنمية البشرية.

ويعرض البيان التالي مُنفّذات قطاع التعليم والتعليم الفني خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠ مُقارنة بخطة العام والمُنفّذ الفعلي عام ٢٠٢٠/١٩ وفقًا لما جاء بالمنظومة الوطنيّة للمُتابعة والتقييم.

المؤشّر	٢٠٢٠/١٩ (مُنفّذ)	٢٠٢١/٢٠ (خطة)	٢٠٢١/٢٠ (مُنفّذ)
أولًا: تطوير منظومة التعليم قبل الجامعي			
عدد مديري ووكلاء المدارس الذين تم تدريبهم على مهارات القيادة (ألف)	٢,٥	١٥	٢٩
عدد المُعلّمين المتدرّبين على أساسيّات التوجيه الفني (ألف)	٢	١٠	١١,٨
عدد القيادات التعليمية التي تم تطوير قدراتها (مديري ووكلاء الإدارات التعليمية)	١٢٥	٥٠٠	٣٤٨٣
عدد المعلّمين الذين تم تدريبهم على توظيف التكنولوجيا في العملية التعليمية (ألف)	٤٦	٢٨	١٧,٨
عدد البرامج التدريبية في مجال توظيف التكنولوجيا (برنامج)	١٠	٨	٢٢
عدد المعلّمين الذين تم تدريبهم على برامج الترقي ضمن السلم الوظيفي لمُستويات كادر المُعلّمين-برامج التسكين على الكادر (ألف)	٧٠	٨	١,٣
عدد المُتدرّبين على برامج إدارة القيادات (ألف)	١٥,٩	١٢,٢٥	--
عدد المُتدرّبين على برامج الإدارة المُتخصّصة (ألف)	١٠,٣	٨,٧	--

المُؤشّر	٢٠٢٠/١٩ (مُنفّذ)	٢٠٢١/٢٠ (خطة)	٢٠٢١/٢٠ (مُنفّذ)
عدد المُتدرّبين على برامج إدارة اللغات (ألف)	٣,٥	٢,٨٥	--
عدد المُتدرّبين على برامج إدارة الحاسب الآلي (ألف)	١١,٥	٧	--
رياض الأطفال			
عدد مدارس رياض الأطفال الحاصلة على الاعتماد (رياض أطفال)	٣٤٥	٩٥٤	٢٨١
عدد الأطفال المشتركين في برنامج تنمية أنشطة التربية المسرحية ومسابقة أعياد الطفولة (ألف)	١٠,٢٤	٢٠	١٥
المرحلة الابتدائية			
عدد المواد التعليمية الرقمية التي تم مُراجعتها وتعديلها	٢٤٠٠	٥٠٠	١٢٥
عدد المدارس الحاصلة على الاعتماد (مدرسة)ابتدائي	١٢٨	٦٣٨	٩٠
عدد البرمجيّات التفاعلية التي تم توفيرها	٣٣	--	١٨١
معدل الكتب التفاعلية (٪)	٢٥	٢٥	٦٤
المرحلة الإعدادية			
عدد الحصص التفاعلية للبث لمناهج الصف الثالث الإعدادي (حِصّة)	٥٠	--	١٤٠٧
عدد المدارس الحاصلة على الاعتماد (مدرسة)	٤٢	٣٧٥	٦٢
عدد طلاب المُشاركين في لقاءات ومُعسكرات لتحقيق شعار "اعرف بلدك" (ألف طالب)	٢٠,٥	٣٠	١٤١
المرحلة الثانوية			
عدد المدارس المُزوّدة بالشبكات الداخلية والفايبر (مدرسة)	٥٠	--	٥٠
عدد المدارس الحاصلة على الجودة والاعتماد (مدرسة)	٢	٨٠	١٢
عدد أجهزة التابلت المُتوفّرة للطلاب (ألف)	٦٥٠,٥	--	٦٥٠
عدد المدارس المُدعّمة بالكتب الخاصة بالمكتبات (مدرسة)	٤٢٥	٥٠٠	--
عدد الكتب الخاصة بالمكتبات المُقدّمة للمدارس (كتاب)	٥١٨٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠
عدد الطلاب المُشاركة في المُسابقة الفنية (لمحات من الهند) (طالب)	١٣٠	١٣٠	--
التعليم الفني			
عدد التخصّصات والمهن طبقًا للأنشطة الاقتصادية بالنطاق الجغرافي (تخصص)	٣	١٤	١٥
عدد الطلاب المُشاركين في رحلات ومُعسكرات "اعرف بلدك" (ألف)	٠	٢٠٠	٣١٧,٢٥
عدد الطلاب المُشاركين في الأنشطة (الألعاب الفردية، الكشافة، الجماعية) (طالب)	١٥٤٠	٧٩٠٠	٥٠٠٠
عدد المدارس الحاصلة على الاعتماد (مدرسة)	١٢	٩٣	٥
عدد التخصّصات الجديدة (تخصص)	٣	--	٩
عدد المناهج التي تم تطويرها (منهج)	٤٠	٦	٢٧
عدد المُعلّمين المُتدرّبين للعمل كميسّرين للتوجيه والإرشاد المهني بالمدرسة (معلم)	٢٠٣٥	٢٠٠٠	٢٠٠٠
عدد المعلّمين ومسئولي المهن المتدرّبين على ريادة الأعمال ومهارات التوظيف (معلم)	٩١٠	١٠٠٠	١٠٠٠

المؤشّر	٢٠٢٠/١٩ (مُنفّذ)	٢٠٢١/٢٠ (خطة)	٢٠٢١/٢٠ (مُنفّذ)
نسبة المدارس التي تم ضمها إلى نظام الفصل الدراسي المشترك بين كل تخصّصات المدارس الفنية (٪)	١٠٠	١٠٠	١٠٠
عدد المُعلّمين المُدرّبين على تطبيق المناهج المُطوّرة باستخدام الجَدارات	٣١٨٢	١٠٠٠	١٥٠٠
عدد الطلاب المُستفيدين من برامج التدريب المهارى (طالب)	٣٦٠٠٠	٣٣٥٠	٣٥٠٠
التربية الخاصة (ذوي الاحتياجات والموهوبين)			
عدد الطلاب المُتدرّبين على المشروعات العلمية	١٤٤٢	٩٦٨	١٢٠٠
عدد المُستفيدين من الأنشطة العلمية والفنية للتشجيع على الإبداع والابتكار	٦٧٢٠٤	٣٠٠٠	٣٠٠٠
عدد الأخصائيين والمُعلّمين المُدرّبين على التعامُل مع ذوي الإعاقات البسيطة بمدارس الدمج (مُعلّم)	١٦٢٠٠	٥٠٠٠	٥٧٠٠
عدد الطلاب وأولياء الأمور المُستفيدين من دورات الحاسب الآلي واللغات	١٤١١٢	١٤٩١٤	١٦٠٠٠
عدد المُستفيدين من البرامج التدريبية (تنمية مهارات ذوي القدرات الخاصة)	١٥٧٥	٣٠٥٠	٣٥٠٠
التعليم المُجتمّعي			
عدد المُيسّرات المُتدرّبات (مُتدرّبة)	٨٧٩١	٤٠٠٠	٢٥٠
التصدي لمُشكلة الأمية			
عدد المُواطنين الذين تم محو أميتهم (مليون)	٠,٢٤	٢	٠,٤
عدد القوافل الإعلامية للهيئة لرفع الوعي المُجتمّعي بخطورة الأمية	١٦٤٢	--	٥٤٩
عدد البروتوكولات مع مُؤسسات الدولة المُختلفة والمُجتمّع المدني والمّنظمات الدولية	٨٩	--	٤٠
عدد العاملين بالهيئة الذين تم تأهيلهم وفقا لمعايير جودة تعليم الكبار	٩٢	--	١٧٢٥٦
معدل المتابعة الميدانية للفصول (إداريًا وفنيًا)	٤٣٪	٩٥	٤٤
ثانيًا: إتاحة التعليم للجميع دون تميز			
رياض الأطفال			
عدد فصول رياض الأطفال التي تم توفيرها (فصل)	٢٢٢٣	١٨٨٢	١٤٩٠
عدد القاعات التي تم إضافتها لمرحلة رياض الأطفال ضمن المُشاركة المُجتمعيّة (قاعة)	٢٠٧	١٠٠	٢٨
عدد الكتب المدرسية التي تم طباعتها وتوريدها (مليون)	٩,٣	١٤,٦	٥,٨
عدد الأطفال المستفيدين من برنامج التغذية سنويًا (ألف)	١٨٨٣,٢	١٠١٥	٩٤١,٦
عدد المدارس المستفيدة من برامج التغذية (مدرسة)	٨٩٧١	٨٧٩٤	٨٩٧١
عدد غرف المصادر للفئات التي تم دمجها سنويا (غرفة)	٢١٤	٥٠	٤
التعليم الابتدائي			
عدد الفصول الجديدة التي تم توفيرها (فصل)	٥٣٥٥	٣٦٩٣	٣٥٠٤
عدد الفصول المُتهالكة بمدارس التعليم الابتدائي التي تم إحلالها وتجديدها (فصل)	١٥٨١	١٧٨١	١٦٦٢
عدد الكتب المدرسية التي تم طباعتها وتوريدها (مليون)	١٤٢,٠١	١٢٩	١٤٨,٦
عدد التلاميذ المُستفيدين من برنامج التغذية (مليون)	٢١,٥	١٠,١	١٠,٧

المُؤشّر	٢٠٢٠/١٩ (مُنفّذ)	٢٠٢١/٢٠ (خطة)	٢٠٢١/٢٠ (مُنفّذ)
عدد المدارس المُستهدفة بالتغذية سنويًا (**مدرسة**)	١٦.٥٩	١٥٥١٣	١٦.٥٩
التعليم الإعدادي			
عدد الفصول الجديدة التي تم توفيرها (**فصل**)	٢٥٢٧	١٩٢١	١٨٦٥
عدد الفصول المُتهالكة التي تم إحلالها وتجديدها (**فصل**)	٧١٥	٩٢٩	٧٦٧
عدد الكتب المدرسية التي تم طباعتها وتوريدها (**مليون**)	٦٩,٨	٦٦,٨	٣٠٢,٣
عدد الكتب المدرسية التي تم طباعتها وتوريدها الخاصة بالإعدادية المهنية (**مليون**)	١,٦	١,٦	١,٣
عدد طلاب المرحلة الإعدادية المُستفيدين من التغذية (**ألف**)	٦,٥	٨,٥	٢٤٦,١٣
عدد المدارس المُستهدفة بالتغذية سنويًا (**مدرسة**)	١.٣٣	٣٠٠	١.٣٣
التعليم الثانوي			
عدد الفصول الجديدة للتعليم الثانوي العام التي تم إنشاؤها (**فصل**)	١٤١١	١.٥٦	١.٤٥
عدد الفصول المتهالكة التي تم إحلالها وتجديدها (**فصل**)	١٧٧	٢٧١	٢٤٤
عدد الكتب المدرسية التي تم طباعتها وتوريدها (الخط العربي) (**ألف**)	١٣٤,٤	١٨٧,٨	١٧٠
عدد الطلاب في المدارس الرياضية المُستفيدين من التغذية (**ألف**)	١٠,٠٠	١٠	٩,٦
عدد المدارس المُستفيدة من التغذية (**مدرسة**)	٤٣,٠٠	٤٣	٤٤
عدد طلاب المرحلة الثانوية المُستفيدين من التغذية المدرسية (**ألف**)	٢٨,٣	٤٠,٧	٢٨,٣
التعليم الفني			
عدد الفصول الجديدة التي تم إنشاؤها (**فصل**)	٢٤٤	٥١٣	٤٤٢
عدد الفصول التي تم إحلالها وتجديدها	٢٥٤	٤٨٠	٤٤١
عدد الكُتب المدرسية التي تم طباعتها وتوريدها (**مليون**)	٢٥	٢٤	٢١,٧٤
عدد الكُتب المدرسية التي تم طباعتها وتوريدها الخاصة بالتعليم المُزدوج (**ألف**)	١٨١,٤	٣٠١,٨	٣٠١,٨
عدد مدارس التكنولوجيا التطبيقية	٨	٥	١٠
عدد المدارس المُستفيدة من التغذية (**مدرسة**)	١٢٤	١٧٨	١٢٤
عدد طلاب المرحلة الثانوية المُستفيدين من التغذية المدرسية (**ألف**)	١٠٣	٩٦,٥	١٠٣,٠٢
التربية الخاصة (ذوي الإعاقة والموهوبين)			
عدد الفصول التي تم إنشاؤها لذوي الإعاقة (هيئة الأبنية) (**فصل**)	٤١	٥٨	٤٤
عدد الكتب المدرسية الخاصة بالتربية الفكرية التي تم طباعتها وتوريدها (**بالألف**)	٨٣,١	٩٠,٨	٨٣,٦
عدد الكتب المدرسية الخاصة بالصم وضعاف السمع التي تم طباعتها وتوريدها (**بالألف**)	٢٢,٧	٣٨,٢	١٣,٧
عدد الكتب المدرسية الخاصة بمدارس المكفوفين التي تم طباعتها وتوريدها (**بالألف**)	٤٢,٩	٣٩,٥	٤٨,٨
نسبة الطلاب المُستفيدين من التغذية في مدارس التربية الخاصة (٪)	١٠٠	١٠٠	١٠٠
عدد الأخصائيين والمُعلّمين المدرّبين على التعامل مع ذوي الإعاقات البسيطة بمدارس الدمج (**مُعلّم**)	١.٣٨	٥٠٠	--
عدد مراكز التفوّق والمُوهبة التي تم إنشاؤها (**مركز**)	٩	٤	٤

المؤشّر	٢٠٢٠/١٩ (مُنفّذ)	٢٠٢١/٢٠ (خطة)	٢٠٢١/٢٠ (مُنفّذ)
التعليم المجتمعي			
عدد فصول التعليم المُجتمّعي (فصل)	٦٨١	٥٠	١٢
عدد الفصول الجديدة المُمولة من المُجتمّع المحلي (فصل)	٤٧	٥٠	١٥
عدد المدارس المُعاد تأهيلها بمُشاركة المُجتمّع المدني (مدرسة)	١٣٠٠	٢٠٠٠	٣١
عدد الكتب المدرسية التي تم طباعتها وتوريدها (بالألف)	٨١٠,٢	٨٢٩,٧	٨٣٢,٦
عدد المُيسّرات الجديدات (فرد)	٩٤	٥٠	٥٠
نسبة الطلاب المُستفيدين من التغذية (٪)	١٠٠	١٠٠	١٠٠
التوسّع في إنشاء المدارس			
عدد الفصول المدرسية التي تم توفيرها (فصل)	١٤٤٣٣	١٥٠٠٠	١٣٩٩٣
توفير نظام تعليمي مُتميّز			
عدد المدارس الداعمة لتعليم المُتفوّقين STEM التي تم توفيرها (مدرسة)	٤	٤	١
عدد مدارس النيل التي تم إنشاؤها (مدرسة)	٤	٨	--
عدد المدارس اليابانية التي تم إنشاؤها (مدرسة)	٦	٢١	٦
عدد المدارس الدولية	١٠	--	٢
عدد الكتب المدرسية التي تم طباعتها وتوريدها لجميع المراحل الدراسية (مليون)	٢١٤,٤	٢٦٧,٤	٤٨٠
ثالثًا: تنافسيّة نُظُم ومُخرجات التعليم			
عدد الطلاب المُشتركين في المُسابقات المحليّة للابتكار والفنون	٨٥١	٢٦٢٥	--
عدد الطلاب المُشاركين في بطولات الجمهورية (ألف)	٢٣٣,٤	٢٥١,٧	--
نسبة الإنجاز في تطبيق نظام التعليم الجديد في التعليم الثانوي (٪)	٦٦	١٠٠	١٠٠
نسبة الإنجاز في تطبيق نظام التعليم الجديد في التعليم الابتدائي (٪)	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: المنظومة الوطنية للمُتابعة والتقييم، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

كما يعرض البيان التالي مُنفّذات البحث العلمي وفقًا لما ورد بالمنظومة الوطنية للمُتابعة والتقييم خلال عام ٢٠٢١/٢٠ مُقارنة بخطة العام والمُنفّذ عام ٢٠٢٠/١٩.

المُستهدفات	وحدة القياس	٢٠٢٠/١٩ (مُنفّذ)	٢٠٢١/٢٠ (خطة)	٢٠٢١/٢٠ (مُنفّذ)
أولًا: تطوير التعليم الفني التطبيقي				
عدد الجامعات التكنولوجية المُستهدف إنشاؤها	جامعة	٣	٢	--
عدد الطلاب المُقيّدين في الكليات التكنولوجية	ألف	٨٥	٨٦	٩٦
عدد المعاهد الفنية المُستهدف تطويرها	معهد	٠	٢	٢
ثانيًا: تطوير منظومة التعليم العالي والجامعي				
عدد الكليات الجامعية الجديدة	كلية	١٦	٢٧	٢١
عدد الجامعات الحكومية الجديدة	جامعة	٠	١	--
إجمالي عدد الطلاب المُقيّدين في التعليم الجامعي	مليون	٣,١	٣,٤٥	٣,٤

المُستهدفات	وحدة القياس	٢٠٢٠/١٩ (مُنفّذ)	٢٠٢١/٢٠ (خطة)	٢٠٢١/٢٠ (مُنفّذ)
أعداد الطلاب المبعوثين	طالب	٥٠٣	٥٠٠	١٠٤
ثالثًا: تحسين جودة النظام البحثي والتكنولوجي				
قيمة الإنفاق على البحث والتطوير	مليار جنيه	٣٢,١	٣٥	٢٨
عدد براءات الاختراع للأجانب	براءة اختراع	٥٧٥	٥٩٠	٥٧٥
عدد الأبحاث المنشورة دوليًا	ألف	٢٥	٢٢,١	٥٦,٩
عدد مكاتب نقل وتسويق التكنولوجية الجديدة	مكتب	٣٧	٥	٥٦
رابعًا: تعميق التنمية التكنولوجية				
عدد الحاضنات التكنولوجية	حاضنة	١	٣	١٢
عدد الشركات الناشئة المحتضنة	شركة	٥١	٥٠	٧٠
عدد مشروعات تعميق التصنيع المحلي	مشروع	٤	٥	٢٩
خامسًا: نشر ثقافة العلوم والابتكار				
عدد طلاب جامعة الطفل	ألف	٣,٦	٣	٢,٥
ترتيب مصر في النشر العلمي في المجالات المُفهرسة عالميًا	مركز	٣٥	٣٣	٢٧

المصدر: المنظومة الوطنية للمُتابعة والتقييم، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

٣-٢ الخدمات الصحّية

إنجازات القطاع الصحي خلال الأعوام السبعة الماضية

١) في مجال الرعاية الصحية الشاملة:

- بلغت قيمة الإنفاق على الخدمات الصحية ٩٣,٥ مليار جنيه بموازنة عام ٢٠٢١/٢٠.
- إنشاء الهيئة المصرية للشراء المُوحّد والإمداد والتموين الطبي في ٢٠١٩.
- تأسيس شركة مُساهمة باسم الشركة المصرية للاستثمارات الطبية في يوليو ٢٠٢٠.
- وضع الإستراتيجية القومية للسكان (٢٠١٥/٢٠٢٠) والتي ترتكز على تفعيل برامج تنظيم الأسرة وإتاحة الخدمات في جميع المُستشفيات والوحدات الصحية، بالإضافة إلى تعزيز الصحة الإنجابية.

٢) في مجال التأمين الصحي الشامل:

١- تم إصدار قانون التأمين الصحي الشامل عام ٢٠١٨ بهدف تقديم رعاية صحية ذات جودة عالية لجميع المُواطنين.

٢- يرتكز برنامج التأمين الصحي الشامل على أربعة مُرتكزات رئيسة، تتمثّل في:

- تقديم خدمات طبية عالية الجودة لكافة الفئات السكانية دون تمييز.
- تتحمّل الدولة تكاليف الخدمات الوقائية وتنظيم الأسرة والطوارئ.
- تخفيض الإنفاق على الخدمات الصحية عن طريق تسعير الخدمات الطبية بشكل عادل.
- إطلاق نظام التكافُل الاجتماعي بمُشاركة جميع أفراد المُجتمع، بالإضافة إلى رعاية الفئات الأشد احتياجًا.

٣- تفعيل البرنامج في مُحافظة بورسعيد في يوليو ٢٠١٩ كتشغيل تجريبي للمنظومة. وفي هذا الإطار، تم إنشاء مُستشفى النصر التخصصي للأطفال بتكلفة ٣٦٧,١ مليون جنيه، مُستشفى النساء والولادة بتكلفة ٥٠ مليون جنيه، مُستشفى ٣٠ يونيو بتكلفة ٢٢١,٤ مليون جنيه، بالإضافة إلى تطوير مُستشفى السلام بتكلفة ٢٨٤,٧ مليون جنيه.

٤- إنشاء مُستشفى الصدر بالسويس عام ٢٠١٧ بتكلفة ١٨٠,٨ مليون جنيه.

٥- البدء في إنشاء المُجمع الطبي الجديد والذي يُعد أكبر مُجمع طبي في شمال مصر على مساحة ٤٠٠ ألف متر مُربّع.

٦- تطوير شامل لمُستشفى الإسماعيلية العام، بتكلفة كلية ٥٥٥,٢ مليون جنيه.

٧- تطوير مُستشفى فايد بمُحافظة الإسماعيلية، بتكلفة ٢٤٣,٧ مليون جنيه.

٨- البدء في إنشاء مُستشفى أبو صوير، بتكلفة تقديرية ٣٠٨,٥ مليون جنيه.

٩- تطوير شامل لمُستشفى شرم الشيخ، بتكلفة كلية ٨٢,٣ مليون جنيه.

١٠-تضم المرحلة الأولى من البرنامج ما يربو على خمسة مُليون مُواطن، ومُستهدف نهوها في يونيو ٢٠٢٢.

١١-إنشاء وتطوير ٥١ مُستشفى وأكثر من ٣١٠ وحدة صحية ومركز طبي.

١٢-زيادة عدد المُستفيدين من التأمين الصحي، بنسبة تُناهز ١٣%، حيث ارتفع من ٥٠,٥ مليون مُستفيد عام ٢٠١٤ ليصل إلى ٥٧ مليون مُستفيد عام ٢٠٢٠.

١٣-يتم تطبيق البرنامج على سِت مراحل على مدار ١٥ عامًا بدءًا من عام ٢٠١٩، بتكلفة تتراوح بين ٨٠ و١٢٠ مليار جنيه مُوضّحة أدناه:

المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الرابعة	المرحلة الخامسة	المرحلة السادسة
بورسعيد السويس جنوب سيناء الإسماعيلية الأقصر أسوان	قنا مطروح البحر الأحمر شمال سيناء	الإسكندرية البحيرة دمياط سوهاج كفر الشيخ	أسيوط الوادي الجديد الفيوم المنيا بني سويف	الدقهلية الشرقية الغربية المنوفية	القاهرة الجيزة القليوبية

٣) في مجال المُبادرات الصحية:

- أطلقت الدولة أكثر من ٢٠ مُبادرة لتحسين صِحّة المُواطن المصري، من أهمّها:

- مُبادرة القضاء على قوائم الانتظار، بتكلفة تقديرية ٦,٢ مليار جنيه، وبلغ عدد المُستفيدين منها حتى يونيو ٢٠٢١ نحو ٧٤٩,٣ ألف حالة.
- مُبادرة القضاء على فيروس "سي" والأمراض غير السارية، تم إطلاقها في سبتمبر ٢٠١٨، وتستهدف نحو ٥٠ مليون مُواطن مصري، وتم تقسيمها على ثلاث مراحل. وتم فحص أكثر من ٦٠ مليون مُواطن على مستوى الجمهورية، كما تم علاج أكثر من ٥,٢ مليون مُواطن ثبت إصابتهم حتى يونيو ٢٠٢١، وبلغت التكلفة الكلية للمُبادرة نحو ٨,٣ مليار جنيه.
- في إطار مُبادرة حياة كريمة: قدّمت الدولة الخدمات الصحية للمُواطنين من خلال القوافل الطبية المُسيّرة لخدمات كبار السن، والأطفال، وذوي الهِمَم بالمجان في المناطق النائية والمحرومة من الخدمات الصحية على مُستوى الجمهورية.
- إطلاق مُبادرة علاج أمراض سوء التغذية بين أطفال المدارس، في يناير ٢٠١٩، بتكلفة ٤٦٣ مليون جنيه لفحص أمراض الأنيميا والسمنة والتقزّم بين طلاب المدارس. وجرى تنفيذها على ثلاث مراحل، تم خلالها فحص نحو ٢.٥ مليون طالب حتى يونيو ٢٠٢١.
- المُبادرة الرئاسية لدعم صِحّة المرأة المصرية"، بتكلفة ٦٠٣ مليون جنيه. وقد تم تنفيذ المُبادرة على ثلاث مراحل لتغطي جميع مُحافظات الجمهورية، ونجحت المُبادرة في فحص وتقديم الخدمة الطبية لما يقرُب من ٢١ مليون سيدة.

- المُبادرة الرئاسية للاكتشاف المُبكّر لحالات ضعف وفقدان السمع للأطفال حديثي الولادة" في سبتمبر ٢٠١٩، بتكلفة ١١٢ مليون جنيه، وبلغ عدد الأطفال المفحوصين منذ انطلاق المُبادرة وحتى يونيو ٢٠٢١ نحو ١,٨ مليون طفل.
- المُبادرة الرئاسية لفحص وعلاج الأمراض المُزمنة والكشف المُبكّر عن الاعتلال الكلوي" في يونيو ٢٠٢٠، بتكلفة ٣,٨ مليون جنيه.

٤) في مجال مُواجهة جائحة فيروس كورونا:

- كشف ورصد المُصابين في إطار الحد من انتشار الفيروس.
- فحص جميع القادمين من كل دول العالم.
- رفع كفاءة الحجر الصحي لاستقبال الحالات المُصابة وتوفير الرعاية الصحية الشاملة.
- تخصيص غرف عزل بالعيادات الخارجية والطوارئ، بالإضافة إلى تحويل بعض المُدُن الجامعية لحجر صحي، مثل المدينة الجامعية في جامعة حلوان.
- التخلّص الآمن من النفايات المُتأثّرة بالمرض.
- تنظيم زيارات منزلية لمُتابعة المُخالطين بالمنازل.
- تتبّع المرضى والمُخالطين والتأكّد من مُتابعة إجراءات الرقابة عليهم لمُدّة ١٤ يومًا.
- إنشاء الخط الساخن ١٠٥.
- توفير أكثر من نوع من اللقاحات المُضادة للفيروس (سينوفارم، أسترازنيكا، جونسون، فايزر،سبونتيك،...)، بالإضافة إلى توفير لقاح سينوفاك المصري.
- إطلاق الموقع الإلكتروني لتسجيل طلبات الراغبين في اللقاح، وتوفير اللقاحات على جُرعتين، بالإضافة إلى جُرعة ثالثة تنشيطية.
- تفعيل ميّكنة منظومة تحاليل فيروس كورونا للمُسافرين.
- تخصيص مُستشفيات عزل وفرز مُزوّدة بأسِرَّة رعاية مُركّزة وأجهزة تنفس صناعى، لاستقبال الحالات المُصابة، فضلاً عن تخصيص ٦١ معملًا لإجراء تحليل الـ PCR.
- مُشاركة مصر في إجراء التجارُب الإكلينيكيّة على لقاحات فيروس كورونا في مرحلتها الثالثة، كما أصدرت الدولة عددًا من الإجراءات والضوابط المُنظِّمة لعملية فتح المدارس والجامعات في إطار خطة الدولة للتعايُش مع فيروس كورونا المُستجد.
- تفعيل غرفة إدارة أزمة فيروس كورونا فور تحذير مُنظّمة الصحّة العالمية.
- التعاقُد مع الشركات الوطنية لزيادة توريد الأكسجين الطبي وتوفيره بالمُستشفيات.
- التشديد باستمرار على الإجراءات الوقائية والاحترازية لمُواجهة فيروس كورونا.

- استمرار تطبيق إجراءات الترصّد الوبائي لفيروس كورونا بالحجر الصحي بجميع منافذ دخول البلاد، واستمرار إجراء الفحوصات المعملية والإكلينيكيّة للوافدين من جميع دول العالم.
- تخصيص تمويل لمُساعدة العمالة غير المُنتظمة لمُواجهة تداعيّات الجائحة.
- توفير اللقاحات وفقًا لتوصيّات مُنظّمة الصحّة العالمية بأولويّة التطعيم بلقاح فيروس كورونا لكل من الفئات الأكثر عُرضة للإصابة وهى الأطقُم الطبية، بالإضافة إلى الفئات الأكثر عُرضة لحدوث مُضاعفات عند الإصابة وهم كبار السن وأصحاب الأمراض المُزمنة.
- تخصيص ٤٠٠ مركز لتلقّى اللقاح على مُستوى مُحافظات الجمهورية، بالإضافة إلى المركز الكبير بأرض المعارض بمنطقة مدينة نصر، والذي يستوعب تطعيم ١٠ آلاف مُواطن يوميًا، كما تم تخصيص مكتب في الوحدات الصحيّة والمُستشفيات على مُستوى الجمهورية لتسجيل كل المُواطنين من الفئات المُستحقة لِمَن لا يستطيع التسجيل على المُوقّع، للحصول على لقاح فيروس كورونا.
- عودة مُزاولة الأنشطة الثقافية والتجمّعات العامة، مثل المتاحف ودور السينما والمسارح، والأنشطة الرياضية بسعة استيعابية أقل.
- إطلاق حملات لتوعية المُواطنين حول الفيروس والإجراءات الصحّية للوقاية منه.

٥) **في مجال تعزيز كفاءة الفرق الطبية:**

- إنشاء أول كلية للطب بالقوات المُسلحة، وتستهدف الكلية استيعاب ١٢٠٠ طالب كل عام.
- زيادة عدد الأطباء البشريين القائمين بالعمل بنسبة ٥,٢%، حيث ارتفعت من ٧١,٢ ألف طبيب لتصل إلى ٧٤,٩ ألف طبيب خلال الفترة ١٣/ ٢٠١٤ – ٢٠٢٠/١٩.
- زيادة المُخصّصات المالية للبرامج التدريبية المُقدمة للأطقم الطبية العاملة بالوزارة إلى نحو ١,٧ مليار جنيه.
- زيادة عدد المُنشآت الصحية المُعتمدة من الهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية إلى ٣٢ مُنشآة.

مُؤشّرات أداء القطاع الصحي في عام ٢٠٢١/٢٠

- **٥,٤٪ معدل نمو قطاع الخدمات الصحية**

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لقطاع الخدمات الصحية من ١٣٥,٤ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٠/١٩ إلى ١٥٢,٦ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢١/٢٠، مُحقّقًا نسبة زيادة ١٢,٨٪، وإن جاءت هذه النسبة أقل مما كان مُستهدفًا بخطة العام ذاته، وبالتوقّعات اللاحقة بنسبة ٤,٩% و١,٧%، وكذلك حقّق ناتج القطاع مُعدّل نمو بالأسعار الثابتة يربو على ٥,٤٪ حيث ارتفع من ٨٨,٣ مليار جنيه

عام ٢٠٢٠/١٩ إلى ٩٣,١مليار جنيه، في حين جاء ذلك مُعادِلًا لما كان مُستهدفًا ومُتوقّعًا بخطة العام، الأمر الذي تمخّض عن زيادة طفيفة في المُساهمة النسبية لناتج القطاع للناتج المحلي الإجمالي، من ٢,٣٪ إلى ٢,٤٪ بالأسعار الثابتة، و من ٢,٤٪ إلى ٢,٥٪ بالأسعار الجارية، [جدول رقم (٤/٣)].

جدول رقم (٤/٣)

أهم مُؤشّرات قطاع الصحة خلال عامي المُتابعة

البيان	بالأسعار الجارية		معدل النمو (٪)	(٢٠٢١/٢٠)		بالأسعار الثابتة		معدل النمو (٪)	(٢٠٢١/٢٠)	
	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠		مستهدف	مُتوقّع	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠		مستهدف	مُتوقّع
الناتج المحلي الإجمالي (مليار جنيه)	١٣٥,٤	١٥٢,٦	١٢,٨	١٦٠,١	١٥٥,٣	٨٨,٣	٩٣,١	٥,٤	٩٣	٩٢,٧
ناتج قطاع الصحة للناتج المحلي الإجمالي (٪)	٢,٤	٢,٥	-	٢,٥	٢,٦	٢,٣	٢,٤	-	٢,٣	٢,٤

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- **٤,٨ ٪ نسبة الزيادة في استثمارات قطاع الصحة خلال عام ٢٠٢١/٢٠**

نمت الاستثمارات المُنفّذة في قطاع الخدمات الصحية، بنسبة تُناهز ١٣٪ خلال عام ٢٠٢١/٢٠، حيث ارتفعت من ٢٥,٢ مليار جنيه إلى ٢٨,٤ مليار جنيه. وهو ما جاء أعلى مما كان مُتوقّعًا بخطة العام ذاته بنسبة ٣,٣٪ حيث كان من المُتوقّع أن تصل استثمارات القطاع إلى نحو ٢٧,٥ مليار جنيه، وكذلك تخطّت الاستثمارات الفعلية ما كان مُستهدفًا (٢٢,٤ مليار جنيه) بنسبة ١١,٨%. وبخصوص نسبة مُساهمة استثمارات قطاع الخدمات الصحية في جملة الاستثمارات المُنفّذة فقد سجّلت خلال عامي المُتابعة (٣,٣٪ و٣,٥٪) على التوالي. [شكل رقم (٢/٣)].

شكل رقم (٢/٣)

الاستثمارات المُنفذة لقطاع الصحة خلال عامي المُتابعة

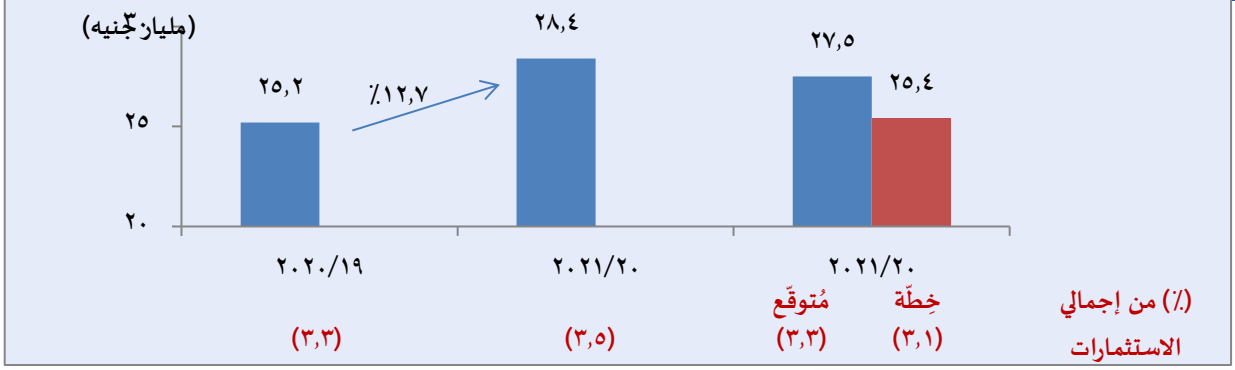

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- **٨٧٪ نسبة الاستثمارات العامة لإجمالي استثمارات القطاع عام ٢٠٢١/٢٠**

باستقراء البيانات الواردة في الشكل رقم (٣/٣)، يتبيّن تنامي مُساهمة الاستثمارات العامة وبلوغها ٨٧,٦٪ من إجمالي الاستثمارات المُنفّذة في قطاع الصحة خلال عام ٢٠٢١/٢٠ مُقابل ٦٩,٨٪ خلال العام السابق، بينما ساهمت الاستثمارات الخاصة بالنسبة المُتبقية (١٢,٣٪) مُقابل ٣٠,٢٪ في العام السابق).

شكل رقم (٣/٣)

التوزيع النسبي للاستثمارات العامة والخاصة في قطاع الصحة خلال عامي المُتابعة

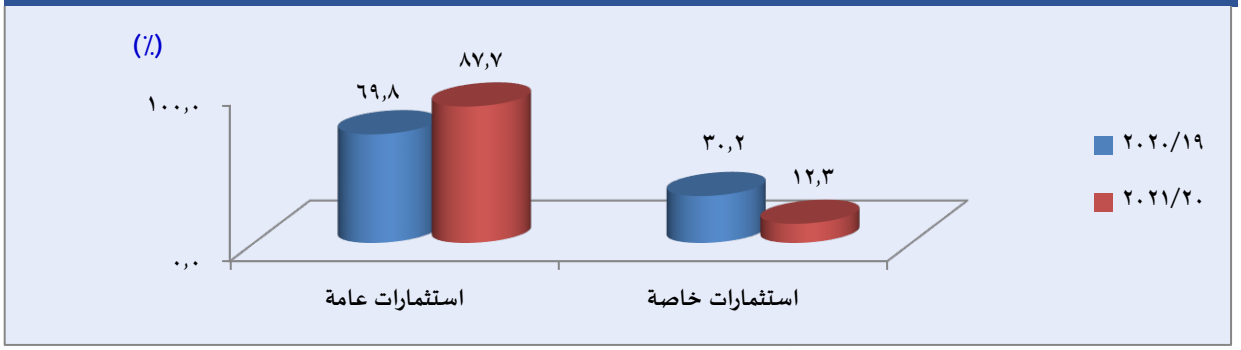

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- **٨٧٪ نسبة الاستثمارات الحكومية من جملة الاستثمارات العامة في قطاع الصحة**

يتبيّن من التوزيع النسبي لهيكل الاستثمارات العامة في قطاع الخدمات الصحية استئثار الاستثمارات الحكومية بالنسبة الأكبر من جملة استثمارات القطاع بنحو ٨٧٪ مُقابل نحو ٨٤,٦٪ خلال عام ٢٠٢٠/١٩، تليها استثمارات المشروعات المركزية بنحو ٧,٨٪ والهيئات الاقتصادية بنحو ٥,١٪.[شكل رقم (٤/٣)].

شكل رقم (٤/٣)

التوزيع النسبي للاستثمارات العامة في قطاع الصحة خلال عامي المُتابعة

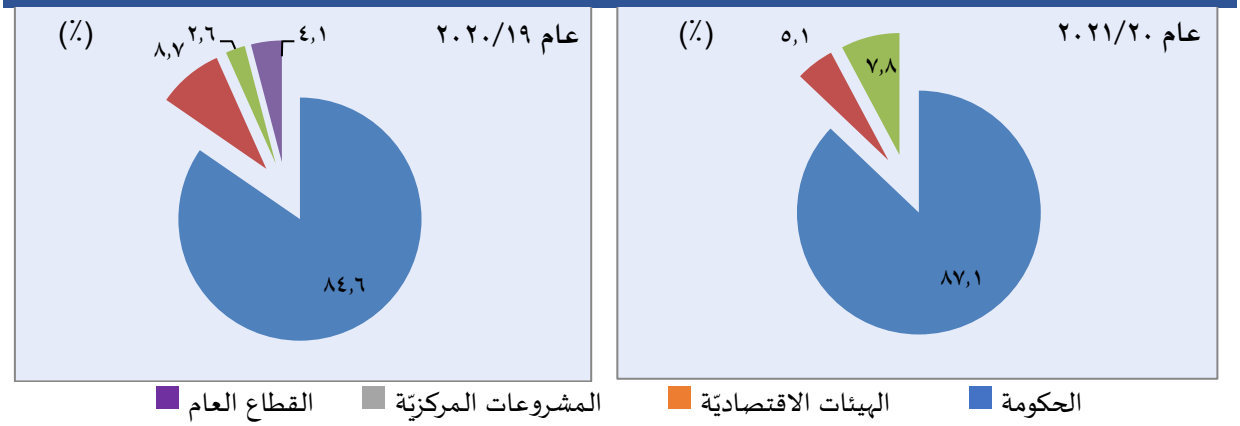

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- **الصناعات الطبية**

ارتفعت قيمة عجز الميزان التجاري للصناعات الطبية من ٣,٤ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٠/١٩ إلى ٣,٦ مليار دولار خلال عام ٢٠٢١/٢٠، وذلك نتيجة عودة قيمة الواردات للتزايُد مرّة أخرى بنحو ١٠٪ بينما كانت الواردات قد أخذت اتجاهًا تراجُعيًّا خلال العام الماضي إثر تداعيّات جائحة فيروس كورونا التي أدّت إلى انحسار الواردات وإغلاق حركة الطيران في معظم دول العالم وصعوبة عمليّات الاستيراد [جدول رقم (٥/٣)].

وعلى نقيض ذلك، ارتفعت قيمة صادرات الصناعات الطبيّة بنسبة ٣٣,٨% نتيجة زيادة الطلب العالمي على المُنتجات الدوائيّة في ظل انتشار جائحة فيروس كورونا

جدول رقم (٣/٥)
صادرات وواردات الصناعات الطبية خلال عامي المُتابعة

(مليون دولار)

البيان	العام المالي		
	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	معدل التغير (٪)
صادرات الصناعات الطبية	٤٨٥	٦٤٩	٣٣,٨
واردات الصناعات الطبية	٣٨٩٩	٤٢٨٧	١٠
الميزان التجاري	(٣٤١٤)	(٣٦٣٨)	٦,٥

المصدر: وزارة التجارة والصناعة، تقرير التجارة الخارجية المصرية غير البترولية، ديسمبر ٢٠٢١.

- **مُنفّذات قطاع الصحة عام ٢٠٢١/٢٠**

- تنامي مُخصّصات العلاج على نفقة الدولة بحوالي ٦% لتصل إلى نحو ٧ مليار مُقارنة بـ٦,٦ مليار جنيه في ٢٠٢٠/١٩.

م	اسم المشروع	ما تم إنجازه
	البرامج الصحية الوقائية	
١	مراكز صحة البيئة	تطوير معمل الرصد البيئي بالمنيا، وأجهزة رقابة للملوثات نهر النيل
٢	مكافحة البلهارسيا	الانتهاء من مجمع الأمراض المُتوطنة بدمنهور
٣	مراكز علاج الادمان	استكمال أعمال التطوير بمراكز علاج الادمان في كلًا من (مركز عباس حلمي وبلصفورة)، وتوريد تجهيزات غير طبية لمركز علوان وشبراقاص
٤	ادارة مخلفات الرعاية الصحية ومكافحة العدوى	الانتهاء من مجمع الخطارة بالشرقية، وتوريد أجهزة فرم وتعقيم بمستشفيات (الاسماعيلية، سمالوط، ملوي، البياضية،...)
٥	مكافحة الحشرات وناقلات الأمراض	تجهيز معمل ناقلات الأمراض ببني سويف وتوريد تجهيزات غير طبية لإدارة المُتوطنة في دمنهور
٧	الوبائيات والترصد	تطوير ٦ غرف ترصد وترميم ٥، بالإضافة إلى الانتهاء من تطوير ١٥ غرفة بكفر الشيخ
	برامج الرعاية العاجلة	
٨	المعامل الطبية	توريد أجهزة شفط للمعامل المركزية وأجهزة تكنولوجيا معلومات
	مستشفيات المراكز الطبية المُتخصصة	
٩	مشروع الإمداد بالتجهيزات الطبية	استكمال أعمال تطوير مستشفيات الحمية والعامة والمركزية بالمُحافظات، توريد أسرة رعاية مركزة وتجهيزات طبية
	المُبادرات الرئاسية	
١٠	تطوير أقسام الرعاية الحرجة والعاجلة	توريد أثاثات للإدارة المركزية للرعاية العاجلة
١١	الكشف المُبكر عن ضعف السمع	توريد أجهزة للكشف المُبكر، و ١٥ جهاز ايماء
١٢	مشروع فصل وتجميع البلازما	استكمال أعمال تطوير بنوك الدم
	برنامج وحدات الرعاية الصحية	
١٣	الخدمات الصحية المُكملة	استكمال تطوير مجمع الأمصال بحلوان، استكمال أعمال تطوير معهدي الاسماعيلية والداخلة، توريد أثاثات لمدارس التمريض

م	اسم المشروع	ما تم إنجازه
١٤	تطوير مراكز الفشل الكلوي	توريد كراسي غسيل الكلوي بجميع المُحافظات
١٥	القوافل العلاجية	توريد ٤ قوافل علاجية متنقلة، ٣ سيارات اسعاف لجنوب السودان
١٦	تطوير مراكز جراحة الفم والأسنان	استكمال أعمال تطوير مركز أبحاث الأسنان بالقاهرة وتوريد أثاثات للإدارة المركزية للأسنان

المصدر: وزارة الصحة والسكان. ٢٠٢١.

١) إنجازات هيئة الإسعاف المصرية، وتشمل:

- الانتهاء من تطوير الإسعاف النهري بالقناطر الخيرية، وجاري تطوير مباني الإسعاف في (بورسعيد- المنصورة- دمياط- المنيا).
- عمل عمرات جسيمة لبعض سيارات الإسعاف.
- توصيل خدمات المرافق (الكهرباء والمياه والصرف الصحي) لبعض النقاط والمراكز الرئيسية على مستوى الجمهورية.
- تجديد ٣١ سيارة إسعاف نمطي.
- التعاقد على توريد ألف سيارة إسعاف مُجهّزة طبيًا.
- التعاقد على تطوير بعض المراكز الرئيسة على مُستوى الجمهورية.
- التعاقد على توريد وتركيب ٣٢ محطة طاقة شمسية.

٢) إنجازات الهيئة العامة للمُستشفيات والمعاهد التعليمية:

- افتتاح مُستشفى الساحل التعليمي بطاقة ٢٠٠ سرير و٦٤ رعاية مركزة.
- توريد أجهزة تنفس صناعي وفلومتير ومُنظِّمات شفط وأسطوانات أكسجين بالمُنظم لمُستشفيات الهيئة، وتوفير أجهزة بنوك الدم، وتوريد أجهزة UPS لبعض مُستشفيات الهيئة.
- استحداث وحدة TELERADIOLOGY.
- توريد سيارات نقل لبعض مُستشفيات الهيئة.
- إنشاء عيادة لالتهاب الأعصاب الطرفية مُزوّدة بأجهزة تشخيصية حديثة، وتطوير قسم الأشعة بالكامل، وإضافة غرفة قسطرة مُجهّزة، بالإضافة إلى تطوير قسم الأسنان الاقتصادي، وتطوير محطة الحريق بمعهد السكر.
- افتتاح وحدة مناظير الجهاز الهضمي، افتتاح عيادات تخصّصية (أطفال، صدر، كبد)، فضلًا عن تجهيز المُستشفى ورفع كفاءة قسم جراحة العظام بمُستشفى أحمد ماهر.
- تجهيز مُستشفى الطوارئ بجميع الأجهزة الطبية اللازمة للتشغيل وتوريد أجهزة تنفس صناعي واستكمال مبنى الاستقبال والطوارئ بمُستشفى بنها التعليمي.
- افتتاح وحدة زراعة الكبد وتوريد الأجهزة الطبية اللازمة لأقسام المُستشفى بمُستشفى دمنهور التعليمي.
- انتهاء تطوير مصنع الأطراف الصناعية، علاوة على توريد أجهزة للمصنع.
- تجهيز مبنى مُستشفى شبين الكوم بالأجهزة الطبية واستكمال مبنى الطوارئ استعدادًا للتشغيل.

٣-٣ الرعاية الاجتماعية

إنجازات البرامج الأساسيّة للرعاية والحماية الاجتماعيّة خلال الفترة (٢٠١٤/١٣ – ٢٠٢١/٢٠)

أولًا: في مجال الحماية الاجتماعيّة:

- **الدعم النقدي**

- تطوير أول قاعدة بيانات عن الأُسَر الفقيرة في مصر، وتشمل ٩,٥ مليون أسرة تضُم ٣٤,٥ مليون مُواطن.
- ارتفاع عدد الأُسَر المُستفيدة من برنامج الدعم النقدي من ١,٦٨ مليون أسرة (تشمل ٦,٤ مليون فرد) عام ٢٠١٤، لتصل إلى ٣,٨ مليون أسرة (تشمل ١٤,١ مليون فرد) عام ٢٠٢١، بزيادة تربو على ١٢٠%.
- زيادة المُوازنة المُخصّصة للدعم النقدي من ٣,٧ مليار جنيه عام ٢٠١٤ إلى ١٩ مليار جنيه عام ٢٠٢١، بمُعدّل زيادة تُناهِز ٤١٤%.
- دعم الفئات الأكثر عُرضة لسوء التغذية من الحوامل والمُرضعات والأطفال دون العامين في إطار برنامج الألف يوم الأولى في حياة الأطفال، ويستهدف البرنامج نحو ٤١ ألف أم، كما يتم صرف نقاط إضافية على السلة الغذائيّة التموينيّة بقيمة ١٠٠ جنيه شهريًا، وصرف تعويض للسيدات العاملات في القطاع الخاص أثناء فترة الوضع بنسبة ٧٥% من الأجر التأميني الأخير، تُسدّده صناديق التأمينات الاجتماعية.

- **الحد من الزيادة السكانيّة (برنامج ٢ كفاية)**

تطوير ٦٥ عيادة تنظيم أسرة، والقيام بنحو ٦ مليون زيارة منزلية، و٤ آلاف ندوة للتوعية بأهمّية تنظيم الأسرة والتعريف بالخدمات المُتاحة، واستفاد منها نحو مليون سيدة، بمُشاركة ١٠٨ جمعية ومُؤسّسة أهلية، كما تم تحويل ٨٩٤ ألف سيدة إلى عيادات تنظيم الأسرة بوزارة الصحة وعيادات ٢ كفاية للحصول على خدمات تنظيم الأسرة.

- **برنامج مودّة:**

تم إطلاق برنامج مودّة في مارس ٢٠١٩ لوضع تدخّلات تستهدف الشباب المُقبِل على الزواج في المرحلة العُمرية من ١٨ إلى ٢٥ سنة. وبلغ عدد المُتردّدين على المنصّة مُنذ إطلاقها ٤,١ مليون مُتردّد (٧٠% منهم من الإناث)، كما اعتمد المجلس الأعلى للجامعات اجتياز البرنامج التدريبي للمنصّة كمُتطلّب تخرُّج اختياري على مُستوى كافة الجامعات الحكوميّة بدءًا من العام الدراسي ٢٠٢١/٢٠، وحصل على شهادة التدريب المُعتمدة نحو ٢٥٩,٥ ألف مُتخرّج.

- **برنامج محو الأميّة:**

تم إنشاء ٢٥٠ فصل لمحو الأميّة بالتعاون مع مُبادرة "لا أميّة مع تكافُل".

- **العمالة غير المُنتظمة:**

- حصر التشريعات الخاصة بالحماية الاجتماعيّة للعمالة غير المُنتظمة.
- وضع خارطة الطريق لتطبيق التوصيّات الخاصة بمد برامج الحماية الاجتماعيّة للعمالة غير المُنتظمة.
- إطلاق المرحلة الأولى من المُبادرة الرئاسيّة "بر أمان" لحماية ودعم صغار الصيادين بالشراكة مع صندوق تحيا مصر والهيئة العامة لتنمية الثروة السمكيّة، حيث تُغطّي المُبادرة ٤٢ ألف صيّاد على مُستوى الجمهورية، بتكلفة ٥٠ مليون جنيه مُموّلة من صندوق تحيا مصر.
- تنفيذ مشاريع للعمالة الهامشية وصِغار الصنّاع، مثل صُنّاع السجّاد والكليم المصري.

- **توفير سكن للأُسَر الأولى بالرعاية:**

فرش وتأثيث ١٢,١ ألف وحدة سكنية من الوحدات المُعدّة لسُكان المناطق العشوائيّة الخطِرة غير الآمنة.

- **التأمينات والمعاشات:**

- إنهاء مُشكلة العلاوات الخمسة غير المضمومة إلى الأجر الأساسي، وزيادة معاش الأجر المُتغيّر لنحو ٢,٤ مليون مُستفيد، لتُصبِح التكلفة السنوية لقيمة العلاوات الخاصة المُستحقة ٧ مليار جنيه بإجمالي قيمة مُتجمّد مُستحق ٢٨ مليار جنيه، تم صرفها على أربع دفعات سنويّة.
- زيادة قيم المعاشات المُنصرفة بنسبة تُناهِز ٥٠% من عام ٢٠١٨ حتى يونيو ٢٠٢١ لإجمالي ١٠,٥ مليون مُستفيد، بالإضافة إلى زيادة الحد الأدنى للمعاشات إلى ٩٠٠ جنيه/شهريًا.

- **الرعاية الاجتماعية لفاقدي الرعاية:**

- بلغ إجمالي الدعم النقدي المُقدّم للأشخاص ذوي الإعاقة المُستفيدين من الدعم نحو ٥ مليار جنيه سنويًا لحوالي ١,١مليون شخص.
- تدريب نحو ٢٦,٤ ألف مُعلّم على التعامُل مع أصحاب الهِمَم ذوي الإعاقة البسيطة بمدارس الدمج.
- دمج ما يزيد على ١٢٠ ألف طالب وطالبة من أصحاب الهِمَم في مدارس الجمهورية.
- إصدار بطاقات إثبات الإعاقة والخدمات المُتكاملة لأكثر من ٨٠٠ ألف فرد من ذوي الإعاقة.
- توفير أجهزة "لاب توب ناطق" لذوي الإعاقات البصرية لمُساعدتهم على استكمال دراستهم.
- تقديم دعم نقدي شهري للأيتام بالتنسيق مع الجمعيّات الأهليّة، وتحمُّل تكلفة مصروفات التعليم ومصروفات الرعاية الطبية.
- دمج أكثر من ٢١,٦ ألف من الأطفال والكبار بلا مأوى في الشوارع، إما مع أسرهم أو في مُؤسّسات رعاية.

- تم توفير ٣,٥ مليون خط محمول لمُستفيدي برنامج تكافل وكرامة بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لسهولة التواصل بين الوزارة والمُستفيدين من البرنامج.

ثانيًا: في مجال التنمية الاجتماعيّة:

- **برنامج فُرصة الإقراض مُتناهي الصِغَر:**
  - افتتاح مكاتب فُرصة للتمكين الاقتصادي في ٢٧ مُحافظة لتوفير فُرص التدريب والتوظيف وامتلاك أصول إنتاجيّة.
  - توفير فُرص التدريب والتوظيف لحوالي ٥٠ ألف فرد.
- **توظيف طاقات مُكلّفات الخدمة العامة قبل الخروج إلى سوق العمل:**

زيادة نسبة المُكلّفات بأداء الخدمة العامة من ٢٨,٦ ألف مُكلّفة عام ٢٠١٤، إلى ١١٥,٩ ألف مُكلّفة سنويًا، وتوزيعهن على ٢٨ وزارة وهيئة حكومية.

ثالثًا: في مجال مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي:

- وضع مُكوّن تعليمي مُتكامل حول مُشكلة المُخدّرات، وتم إدماجه في ٥ مناهج تعليميّة بمراحل التعليم ما قبل الجامعية (منذ عام ٢٠١٥).
- تنفيذ مُبادرة (حماية أولادنا) بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم بالتنسيق مع ٢٠٠٠ مدرسة خلال العام الدراسي ٢٠٢١/٢٠ باستهداف ٢٠٠ ألف طالب وطالبة على مُستوى الجمهورية.
- التوسّع في إعداد كوادر شبابيّة واعية ومُدرّبة، وتكوين شبكات تطوعيّة للشباب في جميع المُحافظات تضُم الآن ٣٠ ألف مُتطوّع.
- التوسّع في حملات الكشف المُبكّر على سائقي الحافلات المدرسية، حيث أن الصندوق يقوم بالكشف سنويًا على ما يقرُب من ١٥ ألف سائق، الأمر الذى أدّى إلى خفض نسبة التعاطي بينهم من (١٢%) في عام ٢٠١٧ إلى (١,٥%) عام ٢٠٢١/٢٠.
- تعزيز التمكين الاقتصادي (مُبادرة بداية جديدة) لدعم المشروعات الصغيرة لمرضى الإدمان وتدريب مِهَني لـ ٦٠٠٠ مُتعافى على مِهَن يحتاجها سوق العمل.

رابعًا: مُبادرة حياة كريمة:

تم إطلاق المُبادرة لتحسين مُستوى الحياة للفئات المُجتمعيّة الأكثر احتياجًا على مُستوى الدولة، كما تُسهِم في الارتقاء بمُستوى الخدمات اليوميّة المُقدّمة للمُواطنين بالريف المصري، وبصفة خاصة في المناطق الأكثر احتياجًا. وتستهدف المرحلة الأولى ٥٢ مركزًا في قُرى وريف مصر.

تتضمّن المُبادرة شِقًّا للرعاية الصحيّة وتقديم الخدمات الطبيّة والعمليّات الجراحيّة، وصرف أجهزة تعويضيّة، فضلًا عن تنمية القرى الأكثر احتياجًا وفقًا لخريطة الفقر.

مُخصّصات دعم الخدمات الاجتماعيّة في عام ٢٠٢١/٢٠

بلغ إجمالي مُخصّصات الدعم المُوجّه للمِنَح والخدمات الاجتماعيّة وللدعم السلعي نحو ٢٥١ مليار جنيه في عام ٢٠٢١/٢٠، بنسبة زيادة ٢٥,١% عن الفترة ذاتها من العام المُناظِر، حيث بلغ إجمالي مُخصّصات عام ٢٠٢٠/١٩ حوالي ٢٠٠,٧ مليار جنيه، غير أن قيمة هذه المُخصّصات (٢٠٢٠/١٩) ظلّت أقل مما تُحقّق عام ٢٠١٩/١٨ وقدرُه ٢٧٧,٣ مليار جنيه، بنسبة انخفاض نحو ٢٨%، وذلك بسبب خفض دعم المواد البترولية بنسبة ٧٨% واستبعاد دعم الكهرباء.

مُخصّصات الأمان والإسكان الاجتماعي ومُلحقاته عام ٢٠٢١/٢٠

يتضّح من توزيع مُخصّصات الأمان الاجتماعي في عامي المُتابعة التنامي الملحوظ في جُملة المُخصّصات، حيث ارتفعت من ٧٣,٩ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/١٩ لتصل إلى ١١٨,٣ مليار جنيه في عام المُتابعة بنسبة زيادة تربو على ٦٠%، ويرجع ذلك إلى تزايُد المُساهمات في صناديق المعاشات بنسبة ٨٠,٣% [جدول رقم (٦/٣)]

جدول رقم (٦/٣)
مُخصّصات الأمان الاجتماعي

(مليون جنيه)

البيان	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	مُعدل التغير (%)
الضمان الاجتماعي وبرنامجي تكافل وكرامة	١٨٥٠٠	١٩٠٠٠	٢,٧
معاش الطفل	٧٠	٧٠	--
إعانات شئون اجتماعية والبرنامج القومي لتنمية الطفولة المُبكّرة	٢٩٠	١٢٧	٥٦,٢-
مُساهمات في صناديق المعاشات	٥٥٠٠١	٩٩١٤٩	٨٠,٣
الإجمالي	٧٣٨٦١	١١٨٣٤٦	٦٠,٢

المصدر: وزارة المالية، الحساب الختامي ٢٠٢١/٢٠.

٤-٣ الشباب والرياضة

إنجازات قطاع الخدمات الشبابيّة والرياضيّة خلال الفترة (٢٠١٤/١٣ – ٢٠٢١/٢٠)

تم تنفيذ نحو خمسة آلاف برنامج ومشروع بمُشاركة ٨٩ مليون فرد، وتنوّعت تلك البرامج والأنشطة بين برامج تدريبيّة وتثقيفيّة وسياسيّة ومُسابقات شبابيّة ورياضيّة، وبرامج تأهيل الشباب لمُتطلّبات سوق العمل وتنمية مهاراتهم، وتطوير المُشاركات المصريّة في البطولات المحليّة والدوليّة، وحملات توعية، ومُبادرات مُجتمعيّة وغيرها من المشروعات.

وعلى صعيد المُنشآت الشبابيّة والرياضيّة، فقد تم تطوير حوالي ٣,٦ ألف ملعب بمراكز الشباب خلال الفترة ذاتها، علاوة على تطوير المُدُن الشبابيّة، وإنشاء ٢٤٥ مركز شباب، واستكمال أعمال إنشاء وتطوير الأندية الرياضيّة، وإنشاء وحدات للطب الرياضي، بالإضافة إلى إنشاء المدينة الشبابيّة الرياضيّة بالأسمرات، وتطوير الاستادات الرياضيّة، وإنشاء وتطوير الصالات المُغطاة المُستضيفة لبطولة العالم لكرة اليد، وغيرها من الأعمال التطويرية.

وفيما يلي، عرض لأهم هذه الإنجازات:

- الانتهاء من المشروع القومي لتطوير الملاعب بمراكز الشباب والأندية الرياضيّة في يونيو ٢٠٢١، بتكلفة ٢,٦ مليار جنيه.
- تدشين البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب للقيادة في سبتمبر ٢٠١٥، وتخرّج منه ثلاث دُفعات، بما يُمثّل نحو ١٥٠٠ شاب وفتاة.
- إنشاء "الأكاديمية الوطنية لتدريب وتأهيل الشباب" عام ٢٠١٧، لتمكين مُشاركة الشباب في صياغة خِطَط التنمية وتنفيذها.
- إطلاق "تنسيقيّة شباب الأحزاب والسياسيين" عام ٢٠١٨، وتضُم ٢٥ حزبًا سياسيًا بالإضافة إلى ٩ من الشباب السياسي من مُختلف التوجّهات والأيدولوجيّات السياسيّة.
- إطلاق المشروع القومي لتأهيل الشباب للمحليّات والمُشاركة السياسيّة تحت عنوان "قادة المحليّات ورؤية مصر ٢٠٣٠ ".
- إطلاق "اتحاد شباب الجمهورية الجديدة" عام ٢٠٢١، بهدف توحيد جهات العمل المُجتمعي والتنموي في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠.
- إطلاق المشروع القومي لتأهيل الشباب للمحليّات والمُشاركة السياسيّة تحت عنوان "قادة المحليّات ورؤية مصر ٢٠٣٠ ".
- إطلاق مُبادرة "مُستقبلنا في أيدينا" في الفترة من أبريل ٢٠١٥ حتي يناير ٢٠١٧، ومُبادرة "المُشاورات الشبابيّة العربية ٢٠٢٠" في الفترة من (٢٠ – ٣٠ يوليو) ٢٠٢٠ عبر تقنية الاتصال المرئي تحت شعار "تشبيك رؤى الشباب من أجل المُستقبل".

- إطلاق عديدٍ من المُؤتمرات، منها المُؤتمر الوطني الدوري للشباب بشرم الشيخ والإسماعيليّة وأسوان والعاصمة الإداريّة الجديدة اعتبارًا من عام ٢٠١٦.
- إطلاق مُنتدى شباب العالم لأوّل مرّة عام ٢٠١٧ في مدينة شرم الشيخ، وشارك فيه أكثر من ٣ آلاف شاب من مُختلف الجنسيّات، فضلاً عن مُشاركة نحو ٢٢٢ مُتحدثًا من ٦٤ دولة من أصحاب الخبرات المُتنوّعة.
- إطلاق عِدّة مُبادرات لتوفير فُرص العمل للشباب أهمّها تكليف البنك المركزي بتوفير ٢٠٠ مليار جنيه لدعم المشروعات الصغيرة والمُتوسّطة بفائدة لا تتعدّي ٥%، مع إلزام البنوك العاملة في الجهاز المصرفي المصري بتخصيص ٢٠% من محافظها الائتمانيّة للتوسّع في تمويل المشروعات الصغيرة والمُتوسّطة ومُتناهية الصِغَر.
- إطلاق مُبادرة " صنايعية مصر" في أكتوبر ٢٠١٩، والمرحلة الثانية في فبراير ٢٠٢٠ للتدريب المِهَني والحرفي لحماية التُراث وإعادة إحيائه.
- إنشاء بنك المعرفة المصري في عام ٢٠١٦.
- الانتهاء من إنشاء "المدينة الرياضيّة بالعاصمة الإداريّة الجديدة"، حيث تم تنفيذها على مساحة ٩٢ فدانًا، بتكلفة قدرُها حوالي ٢,٨ مليار جنيه، وذلك في الفترة من يوليو ٢٠١٨ حتى مايو ٢٠٢١.
- تطوير عدد (٦) استادات لاستضافة كأس الأمم الإفريقيّة ٢٠١٩.
- استكمال أعمال المُجمّع الرياضي "القرية الأولمبيّة" بمُحافظة بورسعيد، وإنشاء نادي مُتحدّي الإعاقة بالمنيا الجديدة.
- تطوير الملاعب الخماسيّة والقانونيّة بمراكز الشباب والأندية الرياضيّة، وقد جاءت بواقع ٣,٨ ألف ملعبًا ونواديًا.
- تطوير وإنشاء عدد ٩٦ من حمّامات السباحة بمراكز الشباب والأندية الرياضيّة.
- تطوير وإنشاء عدد ٣٠ من مراكز التعليم المدني ومُنتديات الشباب والمُعسكرات الكشفية.
- إنشاء ٢٥١ من مراكز الشباب بالقرى الأكثر احتياجًا.
- زيادة عدد مراكز الشباب ليصل إجماليها إلى ٤٤٠٠ مركز على مُستوى الجمهوريّة.
- استضافة مصر لبطولة إفريقيا للدراجات الجبليّة في أبريل ٢٠١٨، بمُشاركة ١٦ دولة إفريقيّة و٦٢ مُتسابقًا دوليًا.
- استضافة ٦٠ بطولة دولية في عام ٢٠١٩.
- حصد عديدٍ من البطولات الدوليّة في مُختلف الأنشطة والألعاب الرياضية.

وبصفة عامة، أدّت الإنجازات المُحقّقة إلى تقدّم مصر ١٣ مرتبة في مُؤشّرات "تقدّم الشباب" الصادر من مُنتدى الشباب الأوروبي خلال الفترة (٢٠١٤ – ٢٠٢٠)، حيث احتلت مصر المركز ٩٣ من بين ١٦٣ دولة، مُقارنة بالمركز ١٠٦ عام ٢٠١٤.

إنجازات قطاع الخدمات الشبابيّة والرياضيّة خلال عام ٢٠٢١/٢٠

تتمثّل أهم الإنجازات في الآتي:

- إنشاء الصالة المُغطّاة ومقر الاتحاد المصري لكرة اليد والأكاديمية الأفريقيّة لكرة اليد بمدينة ٦ أكتوبر.
- إنشاء الصالة المُغطّاة لكرة اليد باستاد الجيش ببرج العرب.
- الانتهاء من الصالة المُغطّاة لكرة اليد باستاد القاهرة.
- تنفيذ النسخة الثانية من برنامج مُحاكاة دورة الألعاب الأوليمبية للطفل المصري.
- إقامة أولمبياد المُحافظات الحدوديّة.
- تنفيذ ورشة عمل في إطار مُبادرة صحّتك في لياقتك للفتيات في المرحلة الجامعية.
- المُشاركة في فعاليّات مُؤتمر رياضة المرأة العربية النسخة الثانية خلال ١٦ يومًا لمُناهضة العُنف ضد المرأة بعنوان " معاً لمُكافحة العُنف ضد المرأة"
- مُواصلة رعاية الموهوبين رياضيًا وتعزيز وتطوير أداء المُشاركات المصريّة في البطولات المحلية والإقليميّة والدوليّة.

ويُوضّح الجدول رقم (٧/٣) مُنفّذات قطاع الشباب والرياضة خلال عام ٢٠٢١/٢٠.

جدول رقم (٧/٣)
مُنفذات القطاع الشبابي والرياضي خلال عام المتابعة

المُؤشّر	وحدة القياس	٢٠٢١/٢٠
عدد مراكز الشباب المُطوّرة بالقرى الأكثر احتياجًا ضمن برنامج توفير المُنشآت الشبابيّة	مركز شباب	٢٣
عدد الملاعب المفتوحة التي تم إنشاؤها	ملعب	٦٠
عدد الملاعب المفتوحة التي تم تطويرها	ملعب	٢٠
ملاعب كرة القدم المُنشاة والمُطوّرة	ملعب	٧٠
عدد حمّامات السباحة المُنشأة والمُطورة	حمام سباحة	٥
عدد مراكز الشباب المُطوّرة ضمن برنامج توفير المُنشآت الشبابيّة (ملاعب خماسية وقانونية ومُتعدّدة - مراكز شباب - مباني خدمات)	مركز شباب	١٤٥
عدد الصالات المُغطّاة الجديدة	صالة مُغطّاة	٥
عدد نوادي المُعاقين	نادي للمُعاقين	١
عدد الأندية المُنشأة والمُطوّرة	نادي	١

المصدر: المنظومة الوطنية للمُتابعة والتقييم.

٣_٥ الخدمات الثقافية

الإنجازات المُحقّقة خلال الفترة (٢٠١٤/١٣ – ٢٠٢١/٢٠)

انطلاقًا من أهمية دور الثقافة والفنون في تحسين الأخلاقيّات والارتقاء بالذوق المصري، بالإضافة إلى أهمّيتها كقوى ناعمة، حقّق القطاع الثقافي الإنجازات الآتية خلال الأعوام السبعة الماضية:

(أ) في مجال تحقيق العدالة الثقافية

- تنفيذ عِدّة برامج وتقديم الأنشطة المُختلفة (ندوات، ومُلتقيات وصالونات ثقافيّة، وأمسيات أدبيّة وشعريّة، وورش للحرف اليدويّة....إلخ) للمناطق الحدوديّة والنائية والأكثر احتياجًا.
- عودة برنامج المكتبات والمسارح المُتنقّلة.
- إطلاق مشروع أهل مصر عام ٢٠١٨، بهدف نشر الخدمات في المناطق الحدوديّة ودمجهم مع أبناء القاهرة.
- افتتاح وتشغيل قاعات للمكفوفين للمُوسيقى والفنون بدار الكتب، والتي تم تجهيزها بأجهزة تكنولوجيّة مُتطوّرة، ومطبوعات بطريقة برايل في مجالات المعرفة في مارس ٢٠١٨.
- قبول ٥٥ طالبًا من ذوي الهِمَم لثقل موهبتهم الفنيّة بأكاديميّة الفنون.

(ب) في مجال تطوير المُؤسّسات الثقافية

- إنشاء مدينة الفنون والثقافة بالعاصمة الإداريّة الجديدة لتُصبِح منارة للإبداع الفني والفكري والثقافي.
- إحلال وتجديد بعض المنشآت الثقافية، ورفع كفاءة وإعادة تأهيل وتأمين البعض الآخر، بتكلفة نحو ٢,٢ مليار جنيه.
- زيادة قصور وبيوت الثقافة من نحو ٣٢٧ في عام ٢٠١٤ إلى ٣٥٣ في عام ٢٠٢٠، ومن أبرز المشروعات المُنفّذة قصر ثقافة دمنهور، والقناطر الخيرية، وتوشكي، ووادي النطرون.
- إنشاء متحف المعهد العالي للفنون الشعبية بمُحافظة الجيزة، بتكلفة إجمالية ١١,٢ مليون جنيه.
- تطوير المعهد العالي للمُوسيقي العربية، والمعهد العالي للباليه، والمركز الدولي للكتاب بقصر النيل.
- تطوير عديدٍ من المتاحف الثقافيّة، ومنها متحف محمد محمود، ومتحف قيادة الثورة، ومتحف عائشة فهمي، ومتحف الزعيم مصطفي كامل ومتحف الفن الحديث.
- الانتهاء من مشروع سينما السادات الشتوية، خلال الفترة من مارس ٢٠١٦ حتى نوفمبر ٢٠٢٠.

(ج) في مجال الريادة الثقافيّة المصريّة عالميًا:

- تنفيذ عديدٍ من الفعاليّات الدولية داخل مصر، ومنها دورة اليوبيل الذهبي لمعرض القاهرة الدولي للكتاب، ومهرجان القاهرة السينمائي الدولي، ومهرجان المسرح المُعاصِر والتجريبي، ومُلتقى القاهرة الدولي للخط العربي، ومهرجان سماع الدولي للإنشاد والمُوسيقي الروحيّة، ومهرجان الطبول الدولي.
- افتتاح عددٍ من المعارض المصريّة الخارجيّة في عام ٢٠١٧، مثل المعرض المُؤقّت "أسرار مصر الغارقة" بسويسرا، ومعرض "مصر، الاكتشاف الاستثنائي للفرعون أمنحتب الثاني" بإيطاليا.
- تنفيذ عديدٍ من الفعاليّات المحليّة، أبرزها مهرجان أسوان الدولي لسينما المرأة في دورته الأولي عام ٢٠١٧، ومهرجان شرم الشيخ للسينما العربيّة والأوروبيّة، والدورة السادسة لمهرجان الأقصر للسينما الإفريقيّة، ومهرجان شرم الشيخ الإفريقي الآسيوي للسينما والفنون والسياحة، ومهرجان القاهرة الدولي للمسرح المُعاصر والتجريبي الدورة ٢٤.

(د) في مجال حماية وتعزيز التراث الثقافي

- إطلاق مشروعات مُختلفة للحفاظ على المناطق التراثيّة في المُدُن المصريّة، وتحسين الصورة البصريّة للعُمران المُحيط بها، ومنها مشروع التنسيق الحضاري لشارع قصر النيل، وتطوير ميدان التحرير والإضاءة الخارجيّة للمتحف المصري بالتحرير، ومشروع تحسين الصورة البصريّة لقلعة شالي بسيوة بمطروح.
- إطلاق مشروع توثيق وإحياء الحدائق التراثيّة.
- تطوير عدد من الميادين المصريّة، مثل ميدان المحطّة، وشارع وساحة السيد البدوي بطنطا، وميدان الجلاء بمُحافظة الجيزة، وميدان السيدة زينب بمُحافظة القاهرة.

إنجازات القطاع خلال عام ٢٠٢١/٢٠:

تعليق النشاط الذي استمر لمُدّة تُناهِز ٤ أشهر بسبب جائحة فيروس كورونا، وتم استئناف الفعاليّات الإبداعيّة وفقًا للتدابير الوقائيّة التي أقرّتها الدولة، فكانت الأولى في المحيط العربي والإفريقي والعالمي التي أعدّت خِطّة بديلة لاستكمال رسالتها التنويرية ونشر الوعي بين جموع المصريين بما تملكه من مخزون إبداعي وعناصر مُتعدّدة من القوّة الناعمة. وكان لمصر السبق في عودة النشاط الفعلي على مسارح وساحات مفتوحة أُعِدّت خصيصًا لذلك. الأمر الذي نتج عنه إعلان عام ٢٠٢١/٢٠ عامًا للثقافة المصرية التونسية.

ورغم تداعيّات الجائحة وغلق قاعات المعارض والمسارح، لم تغفل وزارة الثقافة رعايتها للمهرجانات والمُلتقيات الفكريّة والفنيّة، حيث تم تنظيم أكثر من ١٤ مهرجانًا ومُلتقيًا فنيًا وأدبيًا إيمانًا منها بأهمّيتها

في إحداث الفارق الفكري والإبداعي الذي يخدم القوّة الناعمة المصريّة، وكان من أهم هذه الفعاليّات الآتي:

- مهرجان دندرة للمُوسيقي والغناء بمُحافظة قنا، الذي يُعد الأول من نوعه في جنوب مصر، وذلك بالتعاون مع وزارة السياحة والآثار المُمثّلة في هيئة تنشيط السياحة وجامعة جنوب الوادي وضم ١٠ حفلات على مدار ستة أيام.
- المهرجان القومي للمسرح الدورة ١٣.
- مهرجان القاهرة السينمائي الدولي الـ ٤٢.
- مهرجان ومؤتمر الموسيقي العربية الدورة ٢٩.
- مهرجان سماع الدولي للإنشاد والمُوسيقى الدورة ١٣.
- ملتقي القاهرة الدولي لفنون الخط العربي الدورة الخامسة.
- مُلتقى أسوان الدولي للنحت الدورة ٢٥.
- مهرجان الاسكندرية السينمائي الدولي الدورة ٣٦.
- مهرجان الأقصر للسينما الافريقية الدورة التاسعة.
- مهرجان المسرح التجريبي الدورة ٢٧.
- مُلتقي الأقصر للتصوير ومهرجان أسون الدولي لأفلام المرأة الدورة الرابعة.
- مَحكى القلعة في دورته الـ ٢٩.

تنفيذ مُبادرة **"خليك في البيت الثقافة بين أيديك"** والتي تهدف إلى بث ما تملكه الوزارة وقطاعاتها المُتعدّدة من كنوز إبداعيّة وفكريّة وفنيّة عبر قناة الوزارة على اليوتيوب ليصل عدد المُشتركين بالقناة إلى قُرابة ١٠٩ ألف شخص، واستطاعت جذب أكثر من ٣٤ مليون زائر من ٢٨ دولة حول العالم من خلال بث ٣٥٤ مُحتوى إبداعيًا، وبلغ عدد ساعات المُشاهدة قُرابة ٣١٠ ألف ساعة، إلى جانب إتاحة إصدارات وزارة الثقافة على الموقع الرسمي لها للاطلاع والتحميل بالمجّان، حيث بلغ عدد قُرّاء الكُتُب ٣٢٥,٧ ألف قارئ، في حين حقّقت الجولات الافتراضيّة لمتاحف الفنون التشكيليّة ١١٠ ألف و ٢١٥ زائر مُنذ انطلاق المُبادرة.

١- **رفع كفاءة وتجهيز مقر مكتبة مصر العامة الرئيسة وفرعيها بالزيتون والزاوية الحمراء**، بهدف تقديم أكثر من أربعة آلاف نشاط يتنوّع بين برامج تدريبيّة وأنشطة ترفيهيّة وتعليميّة ودورات تدريبيّة على مدار العام (قُرابة الـ ٩٠٠ نشاط)، ودورات لتعليم اللغات، حيث تخدم المكتبة أكثر من ٢٥ ألف عضو نشط سنويًا، وتُقدّم أكثر من ٣٠٠ ألف عملية إعارة للكُتب في العام.

٢- **تنفيذ مشروع لافتات (عاش هنا) و(أعمدة حكاية شارع) و(المباني التراثيّة)**، بهدف رفع الوعي بالمباني التراثيّة للحفاظ على المباني ذات الطابع المعماري المُتميّز وتُراث المدينة وتاريخها من خلال

وضع لافتات على المباني التي سكنها المُبدعون الذين شكّلوا وجه الثقافة والعُمران والمُوسيقى والآداب وجميع المجالات للتعريف بهم.

٣- **افتتاح مكتبة مصر العامة بفاقوس**، بهدف تشجيع الأفراد من جميع الأعمار والطبقات الاجتماعيّة لتنمية معارفهم والاستفادة من المواد الثقافيّة المُتاحة بالمكتبة.

٤- **الانتهاء من بيت ثقافة وادي النطرون.**

٥- **الانتهاء من المعهد العالي للفنون الشعبية (المتحف) في العمرانية**، بهدف تجميع مُختلف أنواع الفلكلور الشعبي من جميع مُحافظات الجمهورية للحفاظ علية كتُراث شعبي مصري.

٦- **تطوير سور أكاديمية الفنون و(إنشاء منافذ بيع كتب ومكتبات) في العمرانية.**

٧- **تطوير ورفع كفاءة قصر الأميرة سميحة كامل (مكتبة القاهرة).**

٨- **افتتاح مسرح ليسيه الحرية في الإسكندرية.**

٩- **استكمال أعمال التطوير بمشروع الشبكات الخدميّة للموقع العام بأكاديميّة الفنون بالهرم**، بهدف الارتقاء بالبنية التحتيّة لخدمة مشروعات الأكاديميّة.

٣ـ٦ الخدمات البيئيّة

إنجازات قطاع البيئة خلال الفترة (٢٠١٤/١٣ – ٢٠٢١/٢٠)

في مجال التحوّل نحو الاقتصاد الأخضر:

- انخفاض نصيب الفرد من الانبعاثات الكربونيّة من ٢,٥ طن/فرد عام ٢٠١٥/١٤ إلى ٢,١ طن/فرد عام ٢٠٢١/٢٠، بنسبة ١٦%.
- تحسّن أداء مصر في مُؤشّر الاقتصاد الأخضر الصادر عن المعهد العالمي للنمو الأخضر، مُسجّلًا ٤٢,٦٦ نقطة عام ٢٠١٩ مُقابل ٣٦,٧٤ نقطة عام ٢٠١٨.
- التوسّع في توجيه الاستثمارات نحو مشاريع توليد الكهرباء من الطاقة الشمسيّة ومن طاقة الرياح، ليصل نصيب الطاقة المُتجدّدة إلى ٢٠% من الطاقة المُنتَجة عام ٢٠٢٣/٢٢.
- تحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي بدلًا من البنزين، ليصل عدد السيارات المُحوّلة إلى ٣٣٩,٧ ألف سيارة عام ٢٠٢١/٢٠، مُقارنة بنحو ٢٢٠ ألف سيارة عام ٢٠١٥/١٤.
- زيادة عدد محطّات تموين الغاز الطبيعي القائمة لتصل إلى ٢٤٤ محطّة، مُقابل ١٨٠ محطّة خلال الفترة المذكورة.
- بدء تنفيذ مشروع إحلال التاكسي في القاهرة الكبرى، الذي يستهدف خفض ٢٦٤ ألف طن من الانبعاثات الكربونيّة سنويًا.
- تشجيع الإنتاج الصناعي الأنظف، وتوطين الصناعات بالمُدُن الجديدة، وبلغ عدد المصانع المُنتِجة بهذه المُدُن نحو ١١,٤ ألف مصنع، مُقارنة بحوالي ٧,٨ ألف مصنع عام ٢٠١٤.

في مجال إدارة المُخلّفات

- إنشاء جهاز تنظيم وإدارة المُخلّفات عام ٢٠١٥.
- رفع ما يربو على مليون طن من تراكمات المُخلّفات بمُحافظة الإسكندرية ونقلها إلى المدفن الصحّي في يونيو ٢٠١٧، بتكلفة ١٩٣,٥ مليون جنيه.
- العمل على رفع التراكمات من ثلاث مُحافظات (الغربية، المنوفية، الدقهلية) بتكلفة تُناهِز ٣٨ مليون جنيه.
- إنشاء خليتي دفن صحي بمدينتي السادات والعبور، بتكلفة ٢٥ مليون جنيه.
- تنفيذ برنامج القرى الأكثر احتياجًا في مجال إدارة المُخلّفات الصلبة والزراعيّة ومُعالجة الصرف الصحّي في سبع مُحافظات بتكلفة ١٠٨ مليون جنيه.
- الإنتهاء من إنشاء سِت محطّات وسيطة ثابتة في خمس مُحافظات بتكلفة ٨٣,٨ مليون جنيه، بالإضافة إلى ثمانِ محطّات مُتحرّكة بتكلفة حوالي ٩٣ مليون جنيه.
- إنشاء مصنع لتدوير المُخلّفات في المنيا عام ٢٠١٧ بتكلفة ٣٢ مليون جنيه.

- زيادة عدد المدافن الصحيّة لتصل إلى ٣٨ مدفنًا صحيًا عام ٢٠٢١/٢٠، مُقابل ١٠ مدافن عام ٢٠١٥/١٤ بنسبة ٣٨٠%.
- التخلص الآمن من حوالي ألف طن من زيوت المُحوّلات الكهربائيّة بتكلفة ٦,٥ مليون دولار، و١٠٧,٥ مليون جنيه.
- الحد من حرق المخلفات الزراعية (قش الأرز) في سبع مُحافظات، بتكلفة حوالي ٢٨٠ مليون جنيه.
- التوجّه نحو الحد من استخدام الأكياس البلاستيكيّة، وتوزيع الأكياس صديقة البيئة بدلًا منها (الورقية، القماش،..).

<u>في مجال تحسين نوعية الهواء والمياه:</u>

- تطوير الشبكة القومية لرصد مُلوّثات الهواء بتكلفة ١٣٧ مليون جنيه.
- مشروع استدامة النقل في مصر بتكلفة ٧ مليون دولار، ويهدف إلى إنشاء مسارات للمُشاه والدرّاجات، وتم خلال المرحلة الأولى:-
  - إنشاء مسارات للمُشاه والدرّاجات في الفيوم وشبين الكوم بطول ١٤كم.
  - إنشاء سِت محطات لمُشاركة الدرّاجات داخل جامعة الفيوم.
  - إنشاء سبعة خطوط أوتوبيس حديثة تربط بين مدينة الشيخ زايد و٦ أكتوبر مع محطّة مترو الجيزة.
- تطوير شبكة رصد مُستويات الضوضاء في معظم مُحافظات الجمهورية، بتكلفة ٩,٦ مليون جنيه.
- وضع منظومة لتوفيق أوضاع مكامير الفحم النباتي في أماكنها.
- خفض انبعاثات مركبات وسائل النقل العام بتكلفة ٤٠ مليون دولار.
- تفعيل الخطط الرئيسة لإدارة المُخلّفات الصلبة في القاهرة الكُبرى، بتكلفة ١٢٦ مليون دولار.
- إنشاء محطّة لمُعالجة وتطوير مياه الصرف الصناعي بشركة أبو قير للأسمدة بتكلفة ١٦ مليون دولار.
- زيادة عدد مواقع الرصد بالشبكة القوميّة لرصد الانبعاثات الصناعيّة لتصل إلى ٣٩٠ محطّة عام ٢٠٢١/٢٠، مُقابل ١٦٤ محطّة عام ٢٠١٥/١٤، بنسبة زيادة تُناهز ١٤٠%.
- تنفيذ مشروع إدارة المناطق الساحليّة، بتكلفة ٧,٢ مليون دولار.
- مُعالجة وتدوير مياه الصرف الصناعي لشركة أبو قير للأسمدة، بتكلفة ٢٥ مليون دولار.
- زيادة عدد محطّات الرصد بالشبكة القوميّة لرصد نوعية الهواء المُحيط إلى ١١٤ محطّة رصد بنسبة زيادة ٩%. [شكل رقم(٥/٣)].

شكل رقم (٥/٣)

تطور عدد محطات رصد الهواء المحيط خلال الفترة (٢٠١٤/٢٠٢١)

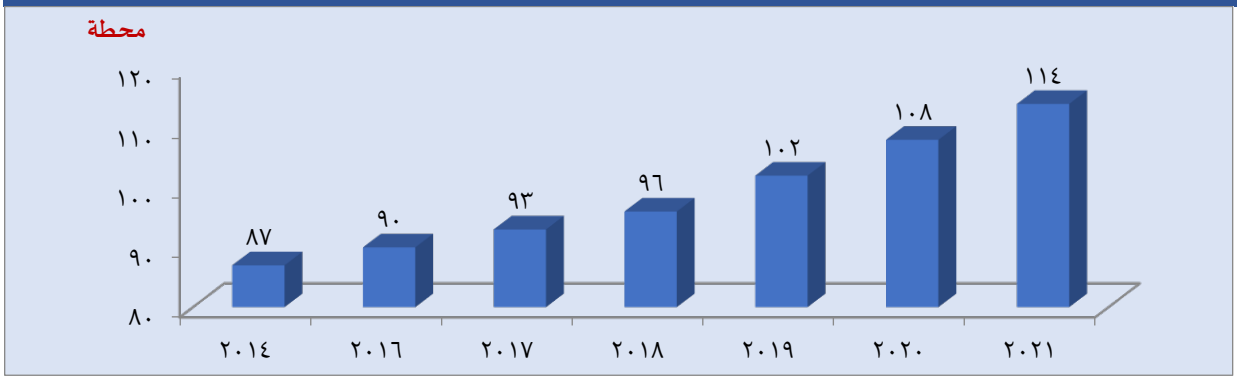

المصدر: وزارة البيئة، تقرير إنجازات وزارة البيئة خلال عام ٢٠٢٠

مُؤشّرات أداء قطاع البيئة عام ٢٠٢١/٢٠

ويُوضّح البيان التالي مُؤشّرات أداء القطاع البيئي خلال عام ٢٠٢١/٢٠ وفقًا لما جاء بالمنظومة الوطنيّة للمُتابعة والتقييم

المُؤشّر	٢٠٢١/٢٠ (خطة)	٢٠٢١/٢٠ (منفذ)
عدد محطّات الشبكة القوميّة لرصد نوعية الهواء المُحيط (محطّة)	٧	٩
عدد نقاط الرصد (غرفة) للشبكة القوميّة لرصد الانبعاثات الصناعيّة	١٥	٤٩
نسبة الخفض في أحمال التلوّث من الأتربة الصدريّة العالقة في الهواء في القاهرة الكبرى والدلتا (%)	٥	٢٥
عدد محطّات الشبكة القوميّة لرصد مُستويات الضوضاء البيئيّة (محطّة)	٢	٢
أعداد المركبات التي تم فحص عادمها على الطُرُق (بالألف)	٤٦	٣٦,٢
عدد الكيانات الصناعيّة المُرتبطة بالشبكة القوميّة للانبعاثات الصناعيّة على مُستوى الجمهوريّة	٩	١٠
عدد الرحلات الحقليّة لرصد نوعية مياه البحيرات المصريّة التي تم القيام بها	٤	٤
الرحلات الحقليّة لرصد نوعية مياه البحر الأحمر وخليجي السويس والعقبة	٤	٤
عدد الرحلات الحقليّة لرصد نوعية مياه البحر المُتوسط	٤	٤
عدد وحدات البيوجاز المنزلي التي تم إنشاؤها	١٠٠٠	٨٢٦
عدد برامج زيادة الوعي البيئي المُنفّذة	٧٠٠	١٧٥
عدد المُحافظات التي تم تغطيتها بالتدريب	١٤	١٦
عدد الدورات التدريبيّة البيئيّة المُتخصّصة في التنمية المُستدامة	١٤	٢٣
عدد المُستفيدين من البرامج التدريبيّة الخاصة بالتنمية المُستدامة	٢٨٠	٤٦٠

المصدر: المنظومة الوطنية للمتابعة والتقييم، ٢٠٢٢.

إنجازات أنشطة الأجهزة التابعة لوزارة البيئة خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠

تحسين نوعية المياه

- تنفيذ مشروع معالجة وتدوير مياه الصرف الصناعي بالكامل لشركة أبو قير للأسمدة بهدف خفض أحمال التلوث من الصرف الصناعي على البحر المتوسط بمقدار ٤,٥ طن/ عام، وتم الانتهاء من التركيبات وجاري التشغيل.
- البدء في تنفيذ إنشاء محطّة مُعالجة للصرف الصناعي بشركة النصر للأسمدة والصناعات الكيماوية (سيمادكو) من خلال برنامج التحكّم في التلوّث الصناعي بهدف وصول الشركة إلى التطابُق مع قانون البيئة والخاص بالصرف على البيئة البحرية.
- استكمال العمل لإنهاء الصرف الصناعي المُخالف على خليج السويس، حيث تم الانتهاء من تنفيذ خطتي الإصحاح البيئي لشركتين، ووقف الصرف نهائيًا على البيئة البحرية، وجاري مُتابعة سبع شركات أخرى.
- تنفيذ أربع رحلات حقلية للرصد ضمن البرنامج الدوري لرصد نوعيّة المياه والرواسب بثمان بُحيرات (المنزلة – مريوط – إدكو – البرلُس – قارون – الريان – المرة – التمساح).
- القيام بثمانِ رحلات حقلية للرصد بكلٍ من البحر المُتوسط والأحمر وخليجي السويس والعقبة ضمن البرنامج الدوري لرصد نوعيّة المياه الساحلية.

تحسين نوعيّة الهواء

- مُواجهة ظاهرة نوبات تلوّث الهواء الحادة

اعتماد منهجيّة للحد من حرق المُخلّفات الزراعيّة، وبلغت نسبة الجمع والكبس ٩٩% من إجمالي قش الأرز المُتولّد من المساحة المُنزرعة بإجمالي ٦,٤ مليون طن، وتجنّب ما يُقارب ٧٠ ألف طن من مُلوّثات الهواء.

- تطوير برامج الرصد البيئي

- البدء في تنفيذ مشروع تحسين جودة الهواء ومُكافحة تغيّر المُناخ بالقاهرة الكبرى بهدف تحديث نظام رصد جودة الهواء، بالإضافة إلى دعم إدارة المُخلّفات الصلبة في القاهرة بما في ذلك إنشاء مدفن مُتكامل لإدارة المُخلّفات وإعادة تأهيل مدفن أبو زعبل، علاوة على المُساهمة في تقليل انبعاثات المركبات من خلال دعم تجربة النقل الكهربائي في القطاع العام.
- العمل على الإغلاق الآمن للمدفن الصحّي بالوفاء والأمل للمُخلّفات بالقاهرة.
- البدء في مشروع تحويل المُخلّفات في ثمانِ مُحافظات، وهي النحو الآتي:

الجيزة (أبو رواش)	الغربية (دفرة/محلة)
الإسكندرية (أم زغيو)	الفيوم (إطسا)
البحيرة (أبو المطامير)	دمياط (دمياط الجديدة/ أبو جريدة)
المنوفية (أشمون)	الشرقية (الحسينية)

- تنفيذ برامج دورية لفحص عادم المركبات على الطريق وتم – من خلالها – فحص ٣٦,٢ ألف مركبة. وكذا، تنفيذ حملات ليليّة للتفتيش، وفحص عادم ٢,٣ ألف أوتوبيس نقل عام من أوتوبيسات هيئة النقل العام بالقاهرة.
- زيادة عدد المُنشآت الصناعيّة المُرتبطة بالشبكة القومية للرصد اللحظي للانبعاثات إلى ٨٣ مُنشأة.
- زيادة عدد محطّات الرصد بالشبكة القومية لرصد الضوضاء إلى ٣٨ محطّة رصد بنسبة زيادة ٩%.

- منظومة تطوير مكامير الفحم النباتي

مُتابعة تنفيذ خطة تطوير مكامير الفحم النباتي باستخدام تكنولوجيا مُستدامة بيئيًا، حيث تم الانتهاء من وضع الاشتراطات والضوابط البيئية للنماذج المُطوّرة لإنتاج الفحم النباتي والإجراءات اللازمة لتوفيق الأوضاع البيئيّة لمكامير إنتاج الفحم النباتي في أماكنها الحالية.

- أعمال التشجير

- تنفيذ مشروع تشجير المناطق الأكثر تلوّثًا بالخانكة وأبو زعبل من خلال بروتوكول التعاون مع وزارة الزراعة ومُحافظة القليوبية. وتم الانتهاء من زراعة أربعة آلاف شجرة.
- تنفيذ أعمال زراعة شوارع مصر الجديدة، حيث تم زراعة أكثر من ٢٦٥ شجرة.

صون الطبيعة والتنوع البيولوجي

- تطوير المحميات الطبيعية

- بلغ عدد زوار المحميّات خلال عام ٢٠٢١/٢٠ حوالي ٩٧٦ ألف زائر منهم (٦٣٦ ألف زائر مصري، و ٣٤٠ ألف زائر أجنبي)، وبلغ إجمالي الايرادات ٢٢ مليار جنيه.
- تم رفع كفاءة **"مركز تدريب صون الطبيعة "** بشرم الشيخ، والذي يُعد المركز الوحيد في مصر المُتخصّص في عمليّات التدريب في مجال حماية الموارد الطبيعيّة وحماية البيئة.
- استكمال أعمال صيانة ورفع كفاءة المدقات بمحمية رأس محمد ومحمية نبق ومحمية وادي الريان.
- إعادة تأهيل مدق جبل موسى ومركز الزوار بمحمية سانت كاترين.
- تتويج جمهورية مصر العربية وحصولها على جائزة اتفاقية الأيوا المعنيّة بحماية الطيور المُهاجرة، وهي أول مرّة تحصل فيها الدولة على هذه الجائزة.
- حصول موقع وادي الحيتان بمحمية وادي الريان على تقييم أفضل موقع في العالم ويتميّز بأعلى درجات الحماية واستخدام آليّات الحوكمة الرشيدة من خلال تقرير **تقييم الأداء للاتحاد الدولي لصون الطبيعة (IUCN)** لمواقع التراث الطبيعي العالمي لعام ٢٠٢٠.
- وضع خارطة الطريق لما بعد ٢٠٥٠ لاتفاقية التنوع البيولوجي بمشاركة أكثر من ١٩٠ دولة.

- <u>صون التنوع البيولوجي</u>
  - تم تطوير برنامج لمُكافحة التجارة غير الشرعيّة في الحياة البرّية.
  - التفتيش على الأسواق والمحال المُتخصّصة بالتنسيق مع شرطة البيئة والمُسطحات المائية، وبلغ عدد المعارض وحدائق الحيوانات المُسجّلة والتي يتم مُتابعتها والرقابة عليها ٩ معارض وحدائق، و١٥ سيركًا ثابتًا ومتنقلًا.

<u>تغيّر المُناخ وحماية طبقة الأوزون</u>

استكمال تنفيذ مشروع الخريطة التفاعليّة لمخاطر ظاهرة التغيّرات المُناخية على جمهورية مصر العربية، بهدف مُساعدة مُتخذي القرار على تحديد المناطق المُعرّضة للمخاطر المُحتملة من تغيّر المُناخ، بما قد يُؤثّر على تنفيذ خطة التنمية في الدولة، واتخاذ التدابير اللازمة في القطاعات التنمويّة المُختلفة.

المحور الرابع

التنمية المحلية

٤ـ١ الاستثمارات المنفّذة لدواوين عموم المحافظات

- **إجمالي الاستثمارات ومصادر التمويل**

بلغ إجمالي الاستثمارات المُنفّذة لدواوين عموم المحافظات نحو ٢٤,٨ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠ مُقارنة بنحو ١٩,٩ مليار جنيه خلال العام السابق، مُسجّلة بذلك مُعدّل نمو بحوالي ٢٤,٦٪.

وباستقراء الهيكل التمويلي للاستثمارات المُنفّذة لدواوين عموم المُحافظات، يُلاحظ استحواذ الاستثمارات المموّلة من الخزانة العامة علي النصيب الأكبر من الإجمالي، بنسبة تربو علي ٦٦٪ مُقابل ما يُناهز ٢٥٪ من مصادر التمويل الذاتي، ونحو ٧٪ من القروض الأجنبية، ونسبة ضئيلة للغاية في صورة منح محلية (٠,٥٪)، مما يعكِس الاعتماد المُتزايد على الخزانة العامة في تمويل استثمارات دواوين عموم المُحافظات[جدول رقم (١/٤)].

جدول رقم (١/٤)
الهيكل التمويلي لاستثمارات دواوين عموم المُحافظات
خلال عامي المُتابعة

البيان	مُنفذ (بالمليون جنيه)		معدل النمو (٪)	الهيكل النسبي (٪)	
	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠		٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠
خزانة عامة	١١٧٦٠,٣	١٦٦٢٦,٣	٤١,٤	٥٩	٦٧
تمويل ذاتي	٦٩٢٠,٣	٦٣٤٨,١	(٨,٣)	٣٤,٧	٢٥,٦
منح محلية	٦٢,٩	١٢١,٦	٩٣,٣	٠,٣	٠,٥
قروض أجنبية	١١٩٠	١٧١٧,٣	٤٤,٣	٦	٦,٩
الإجمالي	١٩٩٣٣,٥	٢٤٨١٣,٣	٢٤,٥	١٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، قطاع التخطيط الإقليمي.

- **هيكل الاستثمارات بحسب برامج التنمية المحلية**

استأثر برنامج النقل والطرق بالنصيب الأكبر من إجمالي الاستثمارت المُنفّذة على برامج التنمية خلال عام ٢٠٢١/٢٠ بنحو ٥٨,١٪، ويليه برنامج تدعيم احتياجات الوحدات المحلية بنسبة ١٢,٥٪، ثم برنامج تحسين البيئة بنحو ١٢,٤٪، ويتبعه برنامجي تنمية مُحافظتي قنا وسوهاج ومد وتدعيم شبكات الكهرباء بنسبة ٦,٧٪ و٥,٤٪ علي التوالي، ثم برنامج الأمن والإطفاء والمرور بنسبة ٤,٥٪، وفي المرتبة الأخيرة برنامج الاستهداف الجغرافي للقرى الأكثر فقرًا بنسبة هامشية (٠,٤٪) [شكل رقم (١/٤)].

شكل رقم (١/٤)
التوزيع النسبي للاستثمارات المُنفّذة في برامج التنمية المحلية
خلال عام المُتابعة

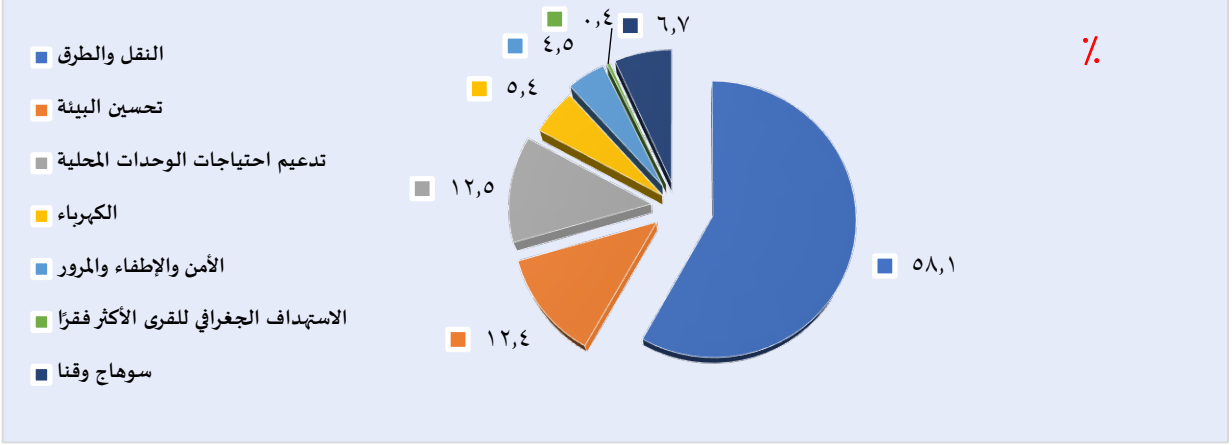

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، قطاع التخطيط الإقليمي.

ويُوضّح الجدول رقم (٢/٤) مُعدّلات التنفيذ خلال عام المُتابعة لإجمالي الاستثمارات المُعدّلة لعام ٢٠٢١/٢٠ على مُستوى برامج التنمية المحلية. ويُفيد تقارُب هذه المُعدّلات بوجه عام مع بلوغ التنفيذ الفعلي للاستثمار المُعدّل ما يُناهز ١٠٠٪ في حالة الاستهداف الجغرافي للقري الأكثر فقرًا. وكمُتوسط عام، تصل نسبة التنفيذ لكافة البرامج إلى نحو ٨٩٪.

جدول رقم (٢/٤)
الاستثمارات المُنفّذة والمعدلة خلال عام ٢٠٢١/٢٠ بحسب برامج التنمية المحلية

البرنامج	الاستثمارات المُعدّلة(*) (مليون جنيه)	الاستثمارات المُنفّذة (مليون جنيه)	نسبة الاستثمارات المُنفّذة إلى المعدلة (٪)
النقل والطرق	١٦١٦٢,٦	١٤٤٠٢,٩	٨٩,١
تدعيم احتياجات الوحدات المحلية	٣١٥٠,١	٣١٠٦,٩	٩٨,٦
تحسين البيئة	٣٨٥٤,٦	٣٠٧٢,٤	٧٩,٧
تنمية سوهاج وقنا	٢٠٢٧,٨	١٦٦٥,٩	٨٢,٢
الكهرباء	١٤٤١,٩	١٣٤٧,٢	٩٣,٤
الأمن والإطفاء والمرور	١١٣٩	١١١٣,٩	٩٧,٨
الاستهداف الجغرافي للقرى الأكثر فقرًا	١٠٤,٣	١٠٤,١	٩٩,٨
الإجمالي	٢٧٨٨٠,٣	٢٤٨١٣,٣	٨٩

(*) مبدئية.

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، قطاع التخطيط الإقليمي.

- **هيكل الاستثمارات بحسب الأقاليم**

وفيما يخُص التوزيع الجغرافي للاستثمارات المُنفّذة على مُستوى أقاليم الجمهورية خلال عام ٢٠٢١/٢٠، فقد استحوذ إقليم القاهرة علي النصيب الأكبر من إجمالي الاستثمارات المُنفّذة بنسبة ٣٦,٧٪ بقيمة ٩,١ مليار جنيه، ويليه في المرتبة الثانية إقليم جنوب الصعيد بنسبة ١٨,٧٪ (بإجمالي استثمارات تُناهز ٤,٦ مليار جنيه)، ثم يأتي في

المرتبة الثالثة إقليم القناة بنسبة ١٢,٦٪ (حوالي ٣,١ مليار جنيه)، ويعقُبه إقليم الإسكندرية بنسبة ١٠,٦٪ (حوالي ٢,٦ مليار جنيه)، ثم إقليم الدلتا (٩,٧٪) بإجمالي استثمارات قدرُها ٢,٤ مليار جنيه، ويليه إقليم شمال الصعيد على نسبة ٦,٨٪ بقيمة (١,٧ مليار جنيه)، وفي المرتبة الأخيرة، يأتي إقليم وسط الصعيد بنسبة ٤,٩٪ (١,٢ مليار جنيه) [شكل رقم (٢/٤)].

وتجدر الإشارة إلى استحواذ أقاليم الصعيد على ما يُناهز ٣٠٪ (٧,٥ مليار جنيه) من إجمالي الاستثمارات، دلالة على توجّه الدولة نحو تكثيف الاستثمارات العامة في الأقاليم الأكثر احتياجًا.

شكل رقم (٢/٤)
هيكل الاستثمارات المُنفّذة على مستوى أقاليم الجمهورية خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠

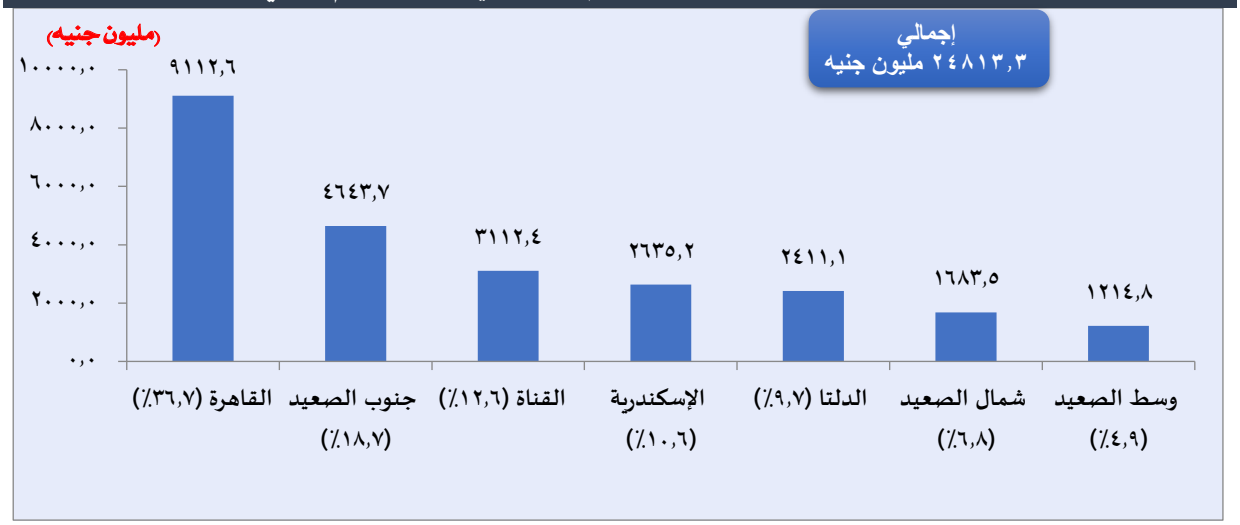

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، قطاع التخطيط الإقليمي.

- **هيكل الاستثمارات بحسب المُحافظات**

من واقع استقراء التوزيعات، يُلاحظ أن مُحافظة القاهرة جاءت في المركز الأول بحِصّة تُناهز ٢٦٪ مُقابل نحو ١٧,٦٪ في العام السابق، ثم مُحافظة الجيزة في المركز الثاني بنسبة ٧,٥٪، وتلتهما محافظتا سوهاج وقنا بنحو ٦,١٪ و٥,١٪، في حين تراوحت نسبة باقي المُحافظات بين ١,٢٪ و٤,٦٪ [جدول رقم (٣/٤)].

جدول رقم (٣/٤)
التوزيع الجغرافي للاستثمارات المُنفّذة في برامج التنمية المحلية خلال عامي المُتابعة
أ - عام ٢٠٢١/٢٠

المحافظة	مليون جنيه	النسبة (٪)	المحافظة	مليون جنيه	النسبة (٪)
القاهرة	٦٦١٨,٦	٢٦,٦	أسوان	٥٤٩,١	٢,٢
الجيزة	١٨٦٣,٢	٧,٥	السويس	٥٣٦,٤	٢,٢
سوهاج	١٥٢٠,٢	٦,١	الفيوم	٥١٧,١	٢,١
قنا	١٢٧٥,٢	٥,١	بني سويف	٥١٦,١	٢,١
الإسكندرية	١١٣٨	٤,٦	كفر الشيخ	٥١٢,٧	٢,١

المحافظة	مليون جنيه	النسبة (٪)	المحافظة	مليون جنيه	النسبة (٪)
البحيرة	١٠٦١,٧	٤,٣	الأقصر	٥١١,١	٢,١
أسيوط	٧٩٧,١	٣,٢	الغربية	٤٩٢,٥	١,٩
البحر الحمر	٧٨٨,٢	٣,٢	مطروح	٤٣٥,٤	١,٧
جنوب سيناء	٧٣٣,٩	٢,٩	الوادي الجديد	٤١٧,٧	١,٧
المنيا	٦٥٠,٤	٢,٦	المنوفية	٤٠٣,١	١,٦
القليوبية	٦٣٠,٧	٢,٥	دمياط	٣٩١	١,٦
بورسعيد	٦١٤,٩	٢,٥	الإسماعيلية	٣١٨,٦	١,٣
الدقهلية	٦١١,٧	٢,٥	شمال سيناء	٢٩٩,١	١,٢
الشرقية	٦٠٩,٦	٢,٥	الإجمالي	٢٤٨١٣,٣	١٠٠

ب- عام ٢٠٢٠/١٩

المحافظة	مليون جنيه	النسبة (٪)	المحافظة	مليون جنيه	النسبة (٪)
القاهرة	٣٥٠٩,١	١٧,٦	الأقصر	٤٦٠,٧	٢,٣
الجيزة	١٨٣٤,٧	٩,٢	كفر الشيخ	٤٤٣,١	٢,٢
مطروح	١٤١٨,٢	٧,١	الفيوم	٤٣٦,٧	٢,٢
سوهاج	١٣٦٦,٥	٦,٩	بني سويف	٤١٧	٢,١
الإسكندرية	١٠٤٤,٤	٥,٢	الدقهلية	٣٩٩,١	٢,٠
قنا	١٠٣٨,٦	٥,٢	جنوب سيناء	٣٥٤,٩	١,٨
بورسعيد	٨٦٦,٣	٤,٣	دمياط	٣٥١,٩	١,٨
البحيرة	٨١٩,٨	٤,١	الغربية	٣٣٣,٦	١,٧
البحر الحمر	٨١٧,٤	٤,١	السويس	٢٩٠,٢	١,٥
الشرقية	٦٢٧,٣	٣,١	شمال سيناء	٢٦٨,٧	١,٣
القليوبية	٥٦٦,٤	٢,٨	المنوفية	٢٦٠,٤	١,٣
أسيوط	٥٥٨	٢,٨	الوادي الجديد	٢٤٣,٧	١,٢
المنيا	٥٢٥,٨	٢,٦	الإسماعيلية	١٨١,٥	٠,٩
أسوان	٤٩٩,٥	٢,٥	الإجمالي	١٩٩٣٣,٥	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، قطاع التخطيط الإقليمي.

البرامج المُنفذة على مستوى المحافظات

أولا: برنامج النقل والطرق

تم تنفيذ مشروعات بقيمة ١٤,٤ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢١/٢٠، وقد جاءت أعلى نسب التنفيذ الفعليّة من الاستثمارات المُعدّلة في مُحافظة سوهاج بنحو ١٦٦٪، وبلغت النسبة أدناها (٣٢,٥٪) في محافظة السويس [شكل رقم (٣/٤)].

شكل رقم (٣/٤)
نسبة تنفيذ استثمارات برنامج النقل والطرق بحسب المُحافظات
خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠

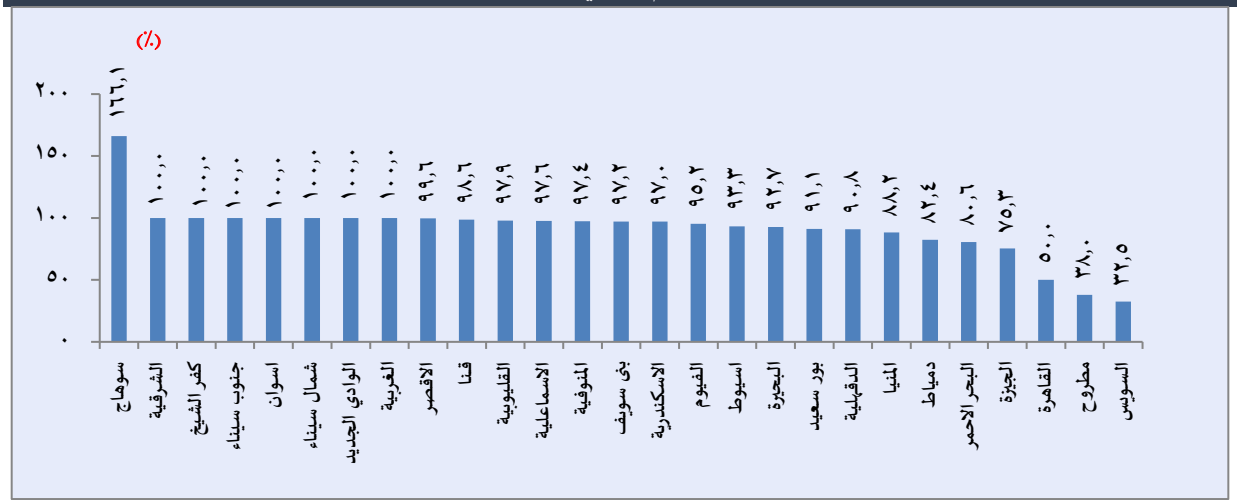

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، قطاع التخطيط الإقليمي.

وتم تنفيذ الأعمال الآتية على مُستوي المُحافظات المُختلفة.

المحافظة	أهم الأعمال في مجال النقل والطرق
القاهرة	– تطوير ورصف وتبليط شوارع بالأحياء المختلفة. – ترميم أرصفة وترنشات، وفرش طبقات لاصقة وسطحية من الأسفلت. – تركيب بالوعات لصرف مياه الأمطار.
الجيزة	– رصف وإعادة رصف وتوسعة بعض الشوارع. – عمل طبقة كشط لطبقات الأسفلت القديم ببعض طرق المُحافظة. – تركيب إنترلوك للشوارع المختلفة.
القليوبية	– إنشاء شبكات تصريف الأمطار بمُدن المُحافظة. – استكمال تطوير الطرق، والميادين.
الإسكندرية	– رصف طرق مُختلفة بنطاق المُحافظة. – استكمال كباري وأنفاق.
البحيرة	– أعمال رصف على مستوى المُحافظة. – إنهاء الأعمال ببعض الكباري والأنفاق.
مطروح	– رصف ١٢٠ شارعًا داخل قرى المُحافظة المُختلفة.
الغربية	– رصف وتطوير طرق. – استكمال رصف وتطوير الكورنيش بحي طنطا ثان.
المنوفية	– الانتهاء من عدد ١٢٠ شارعًا وطريقًا على مستوي المُحافظة بإجمالي أطوال حوالي ١٣٠ كم. – استكمال إحلال وتجديد بعض الكباري.
كفر الشيخ	– الانتهاء من رصف طرق بشوارع مُختلفة. – تنفيذ عدد ٦٠ طريقًا، بطول ٧٥ كم. – دفع مُستحقات عن أعمال سنوات سابقة بمركز كفر الشيخ.

المحافظة	أهم الأعمال في مجال النقل والطرق
الدقهلية	– رصف نحو ٢٣ طريقًا، ورصف شوارع بالمراكز المُختلفة. – عمل بلاطات خرسانية لنحو خمسة شوارع، بطول ٦٨٩ مترًا. – رفع كفاءة الشارع المُقابل للشهر العقاري بمركز بلقاس. – سداد مُستحقات أحكام قضائية ومُستحقات فروق أسعار.
دمياط	– تنفيذ مشروع تطوير كورنيش النيل (أعمال رصف). – استكمال رصف بعض الطرق. – إنشاء بالوعات أمطار. – مشروع تطوير ورفع كفاءة طريق الترعة الشرقاوية.
شمال سيناء	– رصف طرق بأطوال مُختلفة بالعريش، وبئر العبد، والشيخ زويد، والحسنة، ونخل.
جنوب سيناء	– تنفيذ نحو ٢٥ طريقًا بطول ٣٠ كم، واستكمال رصف طرق داخلية بمدن: رأس سدر، وأبو زنيمة، وشرم الشيخ، ونويبع، وسانت كاترين.
بورسعيد	– تطوير ورفع كفاءة ورصف بعض الشوارع. – رفع كفاءة نقاط الإطفاء الحماية المدنية. – استكمال طُرق المنطقة الصناعية، وإنشاء الطريق المُؤدى لمصنع بيراميدز بالمنطقة الصناعية.
الإسماعيلية	– رصف نحو ٢٢ طريق بطول ٩٥ كم عرض، ونحو ٨ طرق بطول ٢٢ كم.
الشرقية	– استكمال رصف طرق. – جاري تنفيذ حماية الجسور. – استكمال إنشاء نفق سيارات أسفل السكة الحديد بميدان أحمد عرابي بمدينة الزقازيق. – استكمال إنشاء أنفاق مُشاه أسفل السكة الحديد بالمدن المُختلفة.
بني سويف	– مشروع تطوير كورنيش النيل. – استكمال رصف وإعادة رصف طرق. – ردم وتعلية بعض الطرق.
أسيوط	– استكمال إنشاء كوبري على الترعة الإبراهيمية بالمدخل الشمالي لمدينة أسيوط. – عمل عمرات جسيمة لعدد ٢ أتوبيس نهري، وعدد ٨ عبّارات نهرية. – شراء عدد أربعة مُحرّكات بمُجموعات البحر. – عمل عمرات جسيمة للسيارات. – تطوير وتجديد مراسي (منفلوط/ المعابدة/ الواسطى)، وتدعيم مرسي العبّارات النهريّة.
الأقصر	– التعاقد مع جهاز مشروعات الخدمة الوطنية على تنفيذ رصف طرق المراكز والقرى. – دفع الدفعة الثانية والثالثة من عملية إنشاء عدد ٢ معدية أهالي (تنفيذ هيئة قناة السويس). – استكمال أعمال إحلال وتجديد أربعة كباري بإسنا والزينية.
أسوان	– استكمال إعداد المُخطّط التفصيلي لمدينة كوم إمبو. – رصف طُرق بمراكز المُحافظة.
البحر الأحمر	– استكمال أعمال رصف الطرق بمناطق تطوير العشوائيات بمُدن المحافظة. – استكمال رصف الطرق الداخلية بالمُحافظة.

ثانيًا: برنامج تحسين البيئة

بلغت جُملة الاستثمارات المُنفّذة في هذا البرنامج نحو ٣,١ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢١/٢٠.

وباستقراء مُعدّلات التنفيذ الواردة بالجدول رقم (٤/٤)، يُلاحظ أن نسبة التنفيذ الفعليّة من الاستثمارات المُعدّلة قد بلغت ١٠٠٪ في مُحافظات الشرقية والوادي الجديد والأقصر والغربية وبني سويف وأسوان وكفر الشيخ والقاهرة والجيزة، وتراوحت بين ٧٢٪ و٩٩٪ في باقي المُحافظات، في حين بلغت أدني نسبة تنفيذ في مُحافظتي مطروح والبحيرة بنسب ٢٠,٨٪ و٤٧٪ على التوالي.

جدول رقم (٤/٤)

نسب تنفيذ الاستثمارات في برنامج تحسين البيئة بحسب المُحافظات

خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠

المحافظة	النسبة (٪)	المحافظة	النسبة (٪)
محافظة الشرقية	١٠٠	محافظة البحيرة	٤٧
محافظة المنيا	٩٤,٨	محافظة البحر الأحمر	٧٥,٢
محافظة السويس	٩٥,٦	محافظة الإسماعيلية	٩٣,٢
محافظة الوادي الجديد	١٠٠	محافظة كفر الشيخ	١٠٠
محافظة الإسكندرية	٩٧,٣	محافظة الفيوم	٩٩,٤
مدينة الأقصر	١٠٠	محافظة شمال سيناء	٩١,٧
محافظة الغربية	١٠٠	محافظة مطروح	٢٠,٨
محافظة جنوب سيناء	١٠٠	محافظة القليوبية	٩٥,٧
محافظة بور سعيد	٩٠,٥	محافظة أسيوط	٩٧,٧
محافظة المنوفية	٩٢,٤	محافظة دمياط	٩٠,٣
محافظة الدقهلية	٧٢,٤	محافظة القاهرة	١٠٠
محافظة بنى سويف	١٠٠	محافظة الجيزة	١٠٠
محافظة أسوان	١٠٠		

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، قطاع التخطيط الإقليمي.

أعمال التحسين البيئي

يُوضّح البيان التالي أهم أعمال التحسين البيئي التي تمّت خلال عام ٢٠٢١/٢٠ على مستوى المُحافظات.

المُحافظة	أهم الأعمال في مجال التحسين البيئي
القاهرة	– بند عِدد وأدوات، وتشييدات. – استكمال إنشاء محطة مُعالجة الصرف الصحي للمجزر الآلي بالبساتين.
الجيزة	– عمل عمرة جسيمة (١) لبرج إنارة. – عمل تجديد شامل وتغيير مُحرك وتغيير مُوتور للسيارات. – شراء سيارة كسح، وجليدر، وسيارة قلاب ٦م، و٣ سيارات نصف نقل ٦م، ولودر زاحف.

المُحافظة	أهم الأعمال في مجال التحسين البيئي
	– إصلاح عدد ٢ سيارة قلاب، و٣ لودر مفصلى.
القليوبية	– تغطية الترعة البولاقية بمنطقة حي غرب شبرا الخيمة. – تغطية جزء من ترعة الخزان القديم بمسافة ٣٠٠ متر. – استكمال تطوير ورفع كفاءة مجزر الخانكة، وتطوير مجزر شبين القناطر. – شراء سيارة مكبس وعدد ٤٠ صندوق للسيارة المكبس، وعمل عمرة جسيمة لسيارة، وشراء أدوات نظافة يدوية. – شراء سيارة كسح أربعة أمتار، وعدد ٣ تروسيكل بصندوق خلفي، وعدد ١ لودر بوكيت وجهاز كنس آلي سويدي. – شراء سيارات قلاب، وسيارات كسح مُجهّزة، وصناديق قمامة، وأجهزة رش ضباب.
الإسكندرية	– استكمال تطوير محور المحمودية. – عمل تشجير بحي مُنتزه ثان، ومركز ومدينة برج العرب، وحي شرق، وحي وسط. – توريد آلات ومُعدّات. – تطهير بحيرة مريوط. – مشروع إنشاء محجر بيطري.
البحيرة	– شراء قطع غيار لوادر وكاوتش، وتوريد جهاز تربو وعمل صيانة. – عمل عمرات لمُعدّات الحملة الميكانيكية. – شراء أدوات نظافة. – توريد سيارات مُجهّزة قلاب، ومكبس، وكسح.
مطروح	– تطوير عدد (٢) حديقة. – تجميل شوارع وطرق بطول ٣,٥ كم.
الغربية	– الانتهاء من استكمال تغطية ترعة ميت الليث بالمحلة الكبُرى بطول حوالي ٥٠ م. – توريد المُهمّات الميكانيكيّة للمجازر الآلية. – استكمال تغطية ترعة العشرينات بطول ٣٠٠ متر بالمحلة.
المنوفية	– توصيل المرافق (مياه - صرف صحي) لعدد ٣٠ مدرسة بالمُحافظة. – تطوير عدد سبع حدائق. – تطوير ورفع كفاءة كورنيش بركة السبع. – إنشاء عدد ١٧ بلاعة مطر بمنوف. – تركيب ثلاثة عدادات مياه بالمُجمّع التنموي والوحدة المحلية بمنوف. – توريد وتركيب بلاط إنترلوك للجزء المتبقى بطريق شبين الكوم قويسنا. – عمل عمرات جسيمة لعدد ٥١ مُعدّة من مُعدّات الوحدات المحلية بدائرة المُحافظة.
كفر الشيخ	– الانتهاء من تجميل وتطوير شوارع وميادين في مدينة كفر الشيخ. – الانتهاء من عمل عمرات جسيمة للآلات والمُعدّات في مدن دسوق وفوه وبرج البرلس ومطوبس.

المُحافظة	أهم الأعمال في مجال التحسين البيئي
	– توريد صناديق مكبس لمدينة سيدي سالم، توريد عدد عشر سيارات ٦طن لمدن الحامول وبيلا ومطوبس. – توريد سيارات كسح مياه، وماكينات قص نجيلة، وسيارات مكنسة، ولوادر.
الدقهلية	– توريد وتركيب ٥٠٩ متر مواسير وتشغيل ١٧٤ متر مُكعّب خرسانة لتغطية ترعة الباز بدقادوس مركز ميت غمر. – شراء حاويات جمع قمامة، ورافع حاويات، وصناديق قمامة صغيرة. – استكمال تجميل وتطوير كورنيش بشارع الثورة بمركز أجا. – بناء طوب أحمر وصبّة خرسانية عادية للمشايات وفرشة للخرسانة المُسلّحة وخرسانة سلم وتركيب رُخام وبياض وتخشين وجرافيت وفرشه بالرمل. – تجميل مدخل مدينة الجمالية (كورنيش البحر)، وتركيب ١٩١ متر بلاط إنترلوك. – تركيب كشّافات كهربائية فرعية لعدد ١٨ عمودًا كهربائيًا، وعمل ثمان باكيات حديدية. – شراء عِدد نظافة من الهيئة القومية للإنتاج الحربي. – استكمال إنشاء عدد ٢ مرسى لمدينة طلخا للأتوبيس النهري. – نقل ٢٥٥ ألف طن مُخلّفات صلبة مُتولّدة من مدينة المنصورة إلى مراكز الدفن.
دمياط	– إنشاء سور وبلاطات خرسانية حول مصنع أبو جريدة. – توريد عدد (١٠٠) صندوق ١م^{٣} للتشغيل على السيارات المكبس ١٠ طن، وعدد (٦) سيارة كسح مياه ٤ م^{٣}، و(٢) سيارة مُجهّزة كسح ١٠م^{٣}. – توريد عدد (١) سيارة مكبس ٢٠ طن، وعدد (٧) سيارة مكبس ١٠ طن، وعدد (٣) سيارة مُجهّزة ١٤م سلم كهربائي مفصلي، وكومبروسر.
شمال سيناء	– **العريش:** جارى إنشاء مخازن عمومية لمجلس المدينة، وتركيب شاشة لميزان بسكول بسوق الجملة، وتوصيل المرافق لمدرسة السبيل، وتجهيز شبكة معلومات المرافق. – **بئر العبد:** الانتهاء من تجميل ميادين بقرية رُمانة، وتوصيل مياه الشرب والصرف الصحي بمدرسة بئر العبد، وجارى رفع كفاءة المُنتزه بجوار مجلس المدينة، وإنشاء نافورة بحي التعمير، وتطوير ورفع كفاءة سوق بئر العبد. – **الشيخ زويد:** إنشاء خزّان أرضي لتخزين مياه الأمطار، وتجميل الميادين، وتوصيل مياه الشرب لمدرسة الحمايدة، وتوريد سيارة ٤/٣ قلاب للنظافة، وسيارة جامبو طبلية. – **الحسنه:** توريد عدد ١٥٠ صندوق قمامة، وتوريد سيارة ٤/٣ قلاب للنظافة. – **نخل:** توريد سيارة ٤/٣ نقل قلاب نظافة.
جنوب سيناء	– تنفيذ ٢٥ كم بردورات، وتطوير ورفع كفاءة، وإنشاء (٥) حدائق، وتوريد سيارة جمع قمامة، وتوريد عدد (٣) سيارة قلاب وصناديق قمامة بمدن المحافظة.
بورسعيد	– تجميل وتطوير الحدائق والشوارع. – عمل عمرات جسيمة لـ (٤) سيارات مكبس.

المُحافظة	أهم الأعمال في مجال التحسين البيئي
	– شراء آلات ومُعدّات نظافة للأحياء ومدينة بورفؤاد.
الإسماعيلية	– رفع كفاءة الآلات والمُعدّات. – شراء عدد وأدوات نظافة. – رفع كفاءة الحدائق. – تغطية مجاري مائية. – توريد آلات ومُعدّات لوادر/ حفارات/ سيارات/ نقل قلاب/ سيارات مكبس.
السويس	– تطوير بعض الحدائق، وتركيب بردورات حدائق، وتقليم بعض النخيل البلدى. – استكمال تطوير وتجميل طريق القاهرة/ السويس. – إنشاء شبكة صرف لمياه الأمطار بالكورنيش بطريق بورتوفيق. – إحلال وتجديد بعض مَحطّات الرصف الصحي. – توريد بعض مُعدّات النظافة لجهاز التجميل والحدائق. – توريد سيارات قلاب، ولوادر مفصليّة.
الشرقية	– شراء مقطورة مُجهّزة كسح مياه. – شراء عدد (٢) جهاز رش ناموس، (٣) طُلمبة شفط، وحفار كاتربيلر على كاوتش، ولودر مفصلي كاتربيلر، و(٣) سيارات بقلاب. – توريد مُعدّات التدخّل السريع بنطاق المُحافظة. – توريد أدوات النظافة ببعض مراكز المُحافظة.
المنيا	– تجميل المدينة والكورنيش بنسبة تنفيذ ٩٠٪. – تغطية الترع. – تطوير وتجميل كورنيش المدينة. – توريد صناديق قمامة، وحاويات قمامة بالعجل.
الوادي الجديد	– توريد عدد خمسة جرّارات زراعيّة، و(٦) مقطورات لمركز الداخلة. – التعاقد على توريد لودر، ومكنسة شوارع عمومية. – توريد مواد بناء بلدورات لمركز الداخلة. – توريد نجيل صناعي وأشجار مورينجا لمركز باريس والخارجة.
الفيوم	– إنشاء سور من الدبش فاصل بين أرض المقابر بمنشاة طنطاوي وأرض الجيش بسنورس. – إنشاء حائط ساند على مصرف المعالى، وعلى مصرف العمّار. – أعمال صناعية على المصارف. – تركيب مواسير وتوسعة غرف التفتيش. – تغطية مجاري مائية. – شراء لوادر، وسيارات نقل مُجهّزة بقلاب، ومقطورات كسح، وصناديق قمامة.
بني سويف	– عمل عمرات جسيمة لبعض مُعدّات النظافة العاطلة. – شراء لوادر مفصليّة وزاحفة، وسيارات قلّاب، وسيارات كسح. – إنشاء بيّارات لتخفيض منسوب المياه الجوفية.

المُحافظة	أهم الأعمال في مجال التحسين البيئي
سوهاج	– شراء لوادر مفصليّة، ولوادر زاحفة، وسيارات قلاب، وسيارات ري أشجار، وحاويات قمامة بمراكز المُحافظة وأحياءها. – تدبيش مصرف سوهاج العمومي. – استكمال عمل حوائط وأرضيّات خرسانية لترعة ساحل سفلاق بمركز ساقُلته.
الأقصر	– الانتهاء من الجزء العلوي، وعدد (٣) ميادين بمشروع تطوير كورنيش الاقصر والميادين بنسبة إنجاز ٩٠٪. – التعاقُد على رفع كفاءة وتطوير بعض الطرق السياحية المُؤدية للمناطق الأثرية بمدينة الأقصر (شارع السوق السياحي – ساحة أبو الحجاج)، وتم تنفيذ الأعمال بنسبة إنجاز ٨٥٪. – التعاقُد على رفع كفاءة وتطوير منظومة معدات وآلات النظافة على مستوى جميع المراكز والمدن للحفاظ على أصول المال العام، وتحقيق الاستفادة القصوى من تلك المعدات. – توريد أشجار ونباتات وأعمال تجميل. – توريد أدوات نظافة وحاويات قمامة بالمراكز.
قنا	– التعامُل مع الترع والمصارف داخل الكتل السكنية. – أعمال تجميل وتشجير.
أسوان	– رفع المُخلّفات والأتربة والتراكُمات بمدينة أسوان. – تطوير السوق السياحي وميدان المحطّة بمدينة أسوان. – شراء آلات ومُعدّات لإدارة الحدائق، وتطوير وتجميل شوارع. – استكمال تطوير مداخل القرى والأحياء. – رفع كفاءة شبكات مياه الشرب بالنوبة. – تغطية المصارف.
البحر الأحمر	– استكمال إنشاء المجزر النصف آلي بمدينة الغردقة، والمجزر الآلي بمدينة شلاتين. – استكمال رفع كفاءة وتطوير منطقة المرور القديم. – استكمال مشروع تطوير بعض الشوارع. – توصيل الغاز الطبيعي لبعض المناطق بمدينة رأس غارب. – ترميم وتركيب أغطية لغرف الصرف الصحي، وإحلال وتجديد غرف تفتيش ووصلات الصرف الصحي بالغردقة. – ربط وصلات الصرف الصحي لعدد (٦) عمارات بمحطة المُعالجة الثلاثية بمرسي علم.

ثالثا: برنامج الأمن والإطفاء والمرور

بلغت الاستثمارات المُنفّذة في هذا البرنامج نحو مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠. ويشمل هذا البرنامج الأعمال التي تخُص الأمن والحماية المدنية والمرور، وتتعلّق بشراء مُعدّات ومُهمّات وسيارات وكاميرات مُراقبة للطُرق، وإنشاء واستكمال مباني نقاط الأمن والمرور والحماية المدنية.

وباستقراء أرقام الجدول (٥/٤)، يتضّح أن نسب التنفيذ الفعليّة من الاستثمارات المُعدّلة بلغت أقصاها في مُحافظة الفيوم بنحو ١١٩,١٪، ثم مُحافظات كفر الشيخ وجنوب سيناء والشرقية والأقصر وأسوان وشمال سيناء وبني سويف والوادي الجديد والجيزة والإسماعيلية والغربية بنسبة (١٠٠٪)، وجاءت أدني نسبة تنفيذ في محافظة مطروح (٤١,٣٪).

جدول رقم (٥/٤)
نسب تنفيذ استثمارات أعمال الأمن والإطفاء والمرور بحسب المُحافظات
خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠

المحافظة	النسبة (٪)	المحافظة	النسبة (٪)
البحيرة	٨٦,٣	الجيزة	١٠٠
الإسكندرية	٩٦	الإسماعيلية	١٠٠
كفر الشيخ	١٠٠	المنوفية	٩٨
جنوب سيناء	١٠٠	مطروح	٤١,٣
الشرقية	١٠٠	الفيوم	١١٩,١
المنيا	٦٤,٨	البحر الأحمر	٩٠,٨
الأقصر	١٠٠	أسيوط	٦٨,٨
أسوان	١٠٠	الدقهلية	٨٣,٧
شمال سيناء	١٠٠	السويس	٩٩,٦
بنى سويف	١٠٠	بورسعيد	٨١,٤
الوادي الجديد	١٠٠	دمياط	٦٤,٢
القاهرة	٩٩,٤		
القليوبية	٩٤,٨		
الغربية	١٠٠		

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، قطاع التخطيط الإقليمي.

أعمال برنامج الأمن والإطفاء والـمرور

يُوضّح البيان التالي أعمال برنامج الأمن والإطفاء والمرور التي تمّت خلال عام ٢٠٢١/٢٠ على مستوي المُحافظات.

المحافظة	أهم الأعمال في مجال الأمن والإطفاء والمرور
القاهرة	– استكمال عمل عمرات جسيمة للأوناش وسيارات المرور. – شراء أجهزة رادار وأجهزة لاسلكية، وحاسبات آلية، وطابعات، وماسح ضوئي. – شراء وسائل نقل (مُوتوسيكلات مرور خدمة شاقة، سيارات بيك أب مُفردة، سيارات ركوب لمُرافقة الوفود الرسمية). – استكمال منظومة النداء الآلي.

المحافظة	أهم الأعمال في مجال الأمن والإطفاء والمرور
	– مشروع إنشاء استراحة وتطوير مبنى الإدارة العامة لشرطة المرافق. – تطوير نقط إطفاء بعض المناطق بالمحافظة. – توريد بطاريات خاصة بالروبوت الخاص بالتعامل مع المفرقعات.
الجيزة	– توريد عدد (٣) سيارة نقل شاسيه طويل، و(٤) ونش مرور هيدروليكى، وعدد (١٢) دراجة بخارية مُجهّزة لتركيب سارينة، وفنار خاص بالشرطة. – جارى استكمال نقاط الإطفاء (الطالبية - المصل واللقاح - الصف). – جارى استكمال وحدة الإنقاذ النهري بمنشأة القناطر. – شراء أدوات مُختلفة، ومنها (خراطيم، خلاطات رغوي، قاذف اكرون، قاذف عادي، خوذ وأحذية إطفاء، أجهزة لاسلكية يدوية، أجهزة تنفس، بدل غوص، أسلاك صلبة، أقفال حديد، سلاح قطع حدادي كهربائي).
القليوبية	– توريد عدد (٨) سيارة مُجهّزة بالفلاشر واللاصق العاكس للمرور، و(٢) ونش. – توريد أدوات للدفاع المدني (أجهزة إطفاء، أجهزة تنفس، بدل مُكافحة حريق، خراطيم إطفاء، كاميرات مُراقبة، سيارات مُجهّزة للدفاع المدني).
الإسكندرية	– مشروع تدعيم أقسام الإدارة بالمُعدّات وتدعيم شبكة الحريق. – شراء سيارات ركوب صالون، وسيارات بيك اب مُفرد، وأوتوبيسات، وإنشاء مباني، وإجراء عمرات جسيمة لوحدات المرور.
البحيرة	– الانتهاء من تركيب المواتير بوحدات الإطفاء، وتصليح وتركيب حنفيات حريق. – جارى العمل على إنشاء وحدة مرور بكوم قرطاس. – شراء جهاز رادار للمرور، أدوات تشطيب سباكة، لاسلكيات للمرور، علامات مرورية. – توصيل الكهرباء والمياه لمبني الحماية المدنية.
مطروح	– تطوير عدد (٢) مبنى لإدارة الحماية المدنية. – إنشاء وتطوير مباني المرور. – إنشاء وتطوير عدد (٢) مبنى لنقط الإطفاء.
المنوفية	– تنفيذ استكمال أعمال وحدة مرور قويسنا. – شراء وتوريد (٤) أجهزة لاسلكية لإدارة المرور. – توريد (٤) سيارات انتشار سريع، وسيارة استغاثة مرورية، و١٥دراجة (٨ نارية، و٧ بخارية). – تنفيذ مشروع تطوير نظام الإطفاء والإنذار لوحدة مرور شبين الكوم. – توريد (٤) سيارات إطفاء خفيفة سعة ٢طن. – شراء مُهمّات ومُعدّات إدارات الدفاع المدني وشرطة المرافق والإنقاذ النهري. – توريد أثاث وتجهيزات لإدارة المرور، ومُهمّات مرورية.
الغربية	– الانتهاء من الأعمال الإنشائية بمبني مُجمّع مرور المحلة الكبرى بعدد ٤ أدوار، وتوصيل جميع المرافق للمبني، واستكمال أعمال التشطيبات الداخلية. – شراء وتوريد عربية إطفاء، وماكينة إطفاء نقالي للحماية المدنية.

المحافظة	أهم الأعمال في مجال الأمن والإطفاء والمرور
	– توريد وتركيب عدد (١٠) حنفيات حريق بحي أول وثان طنطا، و(٢) حنفية حريق بالمحلة الكبرى، و(١٢) حنفية حريق بزفتي، و(١٠) حنفية حريق بسمنود، و(١٠) حنفية حريق بقطور. – شراء أقماع وصدادات للمرور.
كفر الشيخ	– الانتهاء من استكمال مبنى مرور الرياض، وجارى العمل في وحدة مرور بلطيم/ قلين.
الدقهلية	– شراء مُعدّات وآلات للأمن والمرور والحماية المدنية والمرافق. – توريد عدد (٥٠) كشاف لرجال الإطفاء، وسدادات حديدية، و(٣) سيارات إطفاء، وعدد (٢) ماكينة نقالي، وجهاز صيانة، وبوابة إلكترونية، وسيارة بيك اب لشرطة المرافق، وعدد (٢) سيارة مُجهّزة للمرور، و(٢) ونش لرفع السيارات لإدارة المرور.
دمياط	– تركيب بلاطات خرسانية لزوم ساحة انتظار المركبات داخل إدارة المرور. – شراء عدد (١٠) سارينة خاصة بمُوتوسيكل المرور (هورن+ عامود بفلاش LED). – توريد (١٠) أجهزة تنفس لرجال الإطفاء والإنقاذ، و(٢٠) جهاز ترا. – شراء سيارة إنقاذ بري مُجهّزة بونش خلفي بالمُعدّات.
شمال سيناء	– **المرور**: الانتهاء من إنشاء مبني استراحات عنابر للمُجندين بإدارة مرور العريش، ورفع كفاءة وحدة مرور بئر العبد، وتوريد مُعدّات مرورية، وإنشاء استراحة أفراد بوحدة مرور بئر العبد، وجارى تعلية الدور الثاني بمبنى وحدة تراخيص القيادة بالعريش. – **الحماية المدنية**: الانتهاء من إنشاء مبنى الحماية المدنية ومخزن المُفرقعات برمانة، ومبنى وحدة الحماية المدنية بنخل، وإنشاء شبكة إطفاء بمبنى مجلس مدينة الشيخ زويد، وجارى استكمال إنشاء مبنى المخازن بالحماية المدنية بالعريش، وتوريد مُعدّات إطفاء.
جنوب سيناء	– تنفيذ عدد (٣) مباني حماية مدنية، و(٢) مبني مرور، وعلامات مرورية وإرشادية واحتياجات لإدارة المرور والحماية المدنية، وتوريد عدد (١٢) سيارة إطفاء، وتركيب عدد (٥٠) حنفية حريق، وتوريد (٨) سيارات أوناش. – **مدينة طور سيناء**: تطوير ورفع كفاءة مبني الحماية المدنية. – **مدينة رأس سدر**: استكمال مبني وحدة المرور بالمدينة. – **الديوان العام**: توريد احتياجات لكل من إدارتي الحماية المدنية والمرور (٣ سيارات إنقاذ، و٥ سيارات إطفاء). – **شرم الشيخ**: توريد رادارات ثابتة وتطوير مبنى المرور بالمدينة.
بورسعيد	– عمل عمرات جسيمة لسيارة الحماية المدنية. – رفع كفاءة نقطة الإطفاء للحماية المدنية (نقطة العبور، ونقطة الشهداء). – شراء ونش للمرور. – توريد ملابس للعاملين بإدارة المرور، وشراء (٧٠٠) أفارول للحماية المدنية. – شراء سدادات حديدية للمرور. – توريد بطاريات للحماية المدنية.
الإسماعيلية	– شراء ونش هيدروليكي، ورفع كفاءة عدد (٢) مُوتوسيكل مُجهّز مروريًا. – استكمال مبني الإنقاذ النهري.

المحافظة	أهم الأعمال في مجال الأمن والإطفاء والمرور
	– إنشاء مبني المُفرقعات.
السويس	– **شراء وتوريد مُستلزمات مرورية:** (سدادات حديد، لوحات إرشادية فسفورية، أطقم سارينة بالفلاشر، كشافات إنارة). – **شراء وتوريد مُستلزمات للحماية المدنية:** (قنصول غوص ثلاثى، كشافات إنارة أسفل المياه، رغوى عالية الانتشار، وحدات قص وفتح محمولة، بدل مُكافحة الحريق، خراطيم، أجهزة إطفاء يدوى، بوّابات الكشف عن المعادن، جهاز الكشف عن المفقودين، ماكينات إطفاء نقالي، أجهزة تنفس، جهاز تفتيش حقائب، كشافات إنارة، جهاز تعبئة أجهزة إطفاء بودرة، سيارة إطفاء ثقيلة).
الشرقية	– استكمال بعض وحدات المرور، ومباني المطافي. – توريد سيارات ومُوتوسيكلات مُجهّزة مروريًا. – شراء سيارة إطفاء خزان مياه ٨ طن. – تركيب ٤ حنفيات حريق بسوق الجملة بمركز الزقازيق. – شراء مُساعدات فنية (سدادات مرورية). – توريد مُهمّات وأدوات للإدارة العامة للحماية المدنية.
بني سويف	– شراء مُهمّات ومُعدّات لإدارة المرور. – توريد مُهمّات ومُعدّات للحماية المدنية.
المنيا	– شراء وتركيب حنفيات حريق وطفايات حريق جديدة للمدينة. – إنشاء وحدة إطفاء بالتنسيق مع الوحدة المدنية ٤٠٪. – إحلال وتجديد محطة الوقود من المرور إلى دمشير بنسبة تنفيذ ٤٣٪.
الفيوم	– إنشاء مبنى تراخيص القيادة النموذجي بإدارة مرور الفيوم وطامية. – استكمال وتطوير ورفع كفاءة مبنى قسم شرطة مرافق الفيوم، وتركيب منظومة الإطفاء الذاتي بها. – إنشاء مبنى شرطة المُسطحات المائية بشكشوك. – تطوير نقطة إطفاء أبو كساه وسرسنا وكوم اوشيم. – توريد وتركيب (٣) حنفيات حريق ببعض مناطق وأحياء مدينة الفيوم. – تركيب (٩) كاميرات تعمل بالطاقة الشمسية بالميادين داخل المحافظة. – شراء وتوريد سائل رغوى ٦٪ (كمية ٢ طن). – شراء ونش طبلية. – شراء مُستلزمات مرورية (١٠٠ سدادة مرور حديدية عرض ٢٣٠سم، ٢٠ طاحونة ضوئية بالحامل، و٥٠ فلاشر مخروط أحمر، و٢٦ محدد ٤ بوصة بحلقة، و١٥٠سلسلة بلاستيك أحمر في أبيض مُدعّمة بعواكس). – إنشاء مبنى وحدة شرطة المرافق بإبشواى.
الوادي الجديد	– إنشاء سور لوحدة تراخيص باريس. – توريد (٥) سيارات خزّان مياه.

المحافظة	أهم الأعمال في مجال الأمن والإطفاء والمرور
	– توريد (٣) كاميرات لمُتابعة ومُراقبة المرور.
الأقصر	– استكمال عملية شراء سيارة إنقاذ بري للحماية المدنية. – شراء الأدوات المساعدة والفنية للمرور والحماية المدنية والإنقاذ النهري. – شراء مُوتوسيكلات مرورية، وونش مروري للمرور. – شراء أجهزة لاسلكية للحماية المدنية. – توريد أدوات ومُعدّات للحماية المدنية (بودرة كيماوية، وأجهزة تنفس، وبدل مُكافحة حريق، وأدوات إنقاذ). – إصلاح (٣) لانشات للإنقاذ النهري.
أسوان	– إنشاء برج حراسة بديل للبرج الحالي بإدارة الحماية المدنية، وشراء آلات ومُعدّات إطفاء ومُعدّات إنقاذ نهرى وبرى، ومُعدّات قسم المُفرقعات، واستكمال شراء سيارة إطفاء لدراو. – تركيب كاميرات مُراقبة لتأمين المقاصد السياحية والمناطق الرئيسة بالمُحافظة. – استكمال إنشاء وحدة إطفاء بمركز إدفو.
البحر الأحمر	– **توريد مُهمّات لإدارة الحماية المدنية** (أجهزة تهوية، قطع غيار خاصة بميني روبوت، مُباعد هيدروليكي يعمل بالبطارية، أجهزة رغوة عالية الانتشار، بدل مُكافحة حريق بمُشتملاتها، – **توريد المُهمّات لإدارة المرور** (أجهزة PDA لرصد المُخالفات، أجهزة لاسلكية تترا، أوناش إنقاذ، صدادات مرورية، فواصل طريق، لافتات إرشادية وتحذيرية).

رابعًا: برنامج تدعيم احتياجات الوحدات المحلية

بلغت جملة الاستثمارات المُنفّذة في هذا البرنامج خلال عام ٢٠٢١/٢٠ نحو ٣,١ مليار جنيه، وبلغت أعلى نسب التنفيذ الفعلية من الاستثمارات المُعدّلة في مُحافظات الجيزة والغربية وكفر الشيخ وجنوب سيناء والشرقية والأقصر وشمال سيناء بنسبة (١٠٠٪)، بينما سجّلت مُحافظة بورسعيد أقل نسب تنفيذ بنحو (٣٦٪) [جدول رقم (٦/٤)].

ويهدف هذا البرنامج إلى تنفيذ مشروعات لتدعيم احتياجات الوحدات المحلية من الأثاث والتجهيزات ووسائل النقل والانتقال، أو إنشاء أو استكمال وحدات محلية.

جدول رقم (٦/٤)

نسب تنفيذ استثمارات برنامج تدعيم احتياجات الوحدات المحلية

بحسب المُحافظات خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠

المحافظة	النسبة (٪)	المحافظة	النسبة (٪)
الجيزة	١٠٠	دمياط	٩٧,٤
الغربية	١٠٠	القليوبية	٦٢,١
كفر الشيخ	١٠٠	البحيرة	١٨,٨
جنوب سيناء	١٠٠	الدقهلية	٩١,٢

المحافظة	النسبة (٪)	المحافظة	النسبة (٪)
الشرقية	١٠٠	السويس	٨٠,١
المنيا	٨٧,٧	الإسماعيلية	٦٦,٧
الأقصر	١٠٠	مطروح	٥١,٧
الوادي الجديد	٩٨,٧	القاهرة	٦١,٦
شمال سيناء	١٠٠	الإسكندرية	٩٦
البحر الأحمر	٩٨,٢	بورسعيد	٣٦
أسوان	٩٩,١	الفيوم	٩٩,٧
المنوفية	٥٤,٨	أسيوط	٩٦,٧
بني سويف	٩٨,١		

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، قطاع التخطيط الإقليمي.

أهم الأعمال في إطار برنامج دعم احتياجات الوحدات المحلية

يُوضّح البيان التالي أعمال برنامج دعم احتياجات الوحدات المحلية التي تمّت خلال عام ٢٠٢١/٢٠ على مستوي المُحافظات.

المحافظة	الأعمال الرئيسة
القاهرة	– مشروعات مركزية، ومنها: (عمل عمرات جسيمة للسيارات، تطوير ورفع كفاءة نظام التكييف المركزي بمحطّات نفق الأزهر، مشروع إنشاء سوق التونسي الحضاري بحي البساتين، أعمال دهان ورفع كفاءة العقارات والأسواق المُطلة على شارع الخليفة المأمون ورفع كفاءة سور قصر الاتحادية، إنشاء سجل تاريخي لمحافظة القاهرة، عمرات جسيمة لأبراج الإنارة). – بند تشييدات بالأحياء المُختلفة. – شراء عِدد وأدوات (مكاتب، كراسي، أجهزة كمبيوتر، ماسحات ضوئية، طابعات، أرفف معدنية، أجهزة إنذار). – عمل عمرات جسيمة للسيارات.
الجيزة	– استلام المبنى الجديد بحي شمال فنيًا وهندسيًا وإداريًا. – الانتهاء من إصلاح سيارة شيفروليه وسيارة شاهين صالون، وجارى عمل عمرة جسيمة لعدد "٢" سيارة. – الانتهاء من مبنى مركز ومدينة أبو النمرس.
القليوبية	– تركيب كاميرات مراقبة للوحدات المحلية. – استكمال تطوير مبنى ديوان عام المُحافظة والاستراحات. – نشر وإعلان لاستكمال إنشاء سور مُجمّع الخدمات المُتكاملة، وإحلال وتجديد وإنشاء مبنى الوحدة المحلية لمركز ومدينة شبين القناطر، وشراء جهاز البصمة.
الإسكندرية	– توريد أجهزة حاسب آلي ومكاتب وكراسي وبعض الأثاث. – استكمال شراء تجهيزات الديوان العام والإدارات التابعة له.

المحافظة	الأعمال الرئيسة
مطروح	– إنشاء وتطوير مبنى للوحدات المحلية. – تطوير مركز تكنولوجي.
الغربية	– الانتهاء من أعمال التشطيبات بالوحدة المحلية ببسيون. – جاري استكمال مبنى الوحدة المحلية لقرية ميت الليث هاشم بالمحلة الكبرى. – شراء أثاث وتجهيزات للديوان العام. – الانتهاء من تطوير ميدان المحطّة بحي أول طنطا. – جاري استكمال محطّة إنتاج البيض وتوريد المعدات الميكانيكية. – شراء عدد ١٤ ماكينة شفط أمطار بمركز زفتي.
المنوفية	– تنفيذ إنشاء ٣ أسواق حضارية على مستوي المُحافظة. – تنفيذ ثلاثة خطوط حريق بالباجور. – إنشاء وتطوير ثلاثة مواقف على مستوي المُحافظة. – الانتهاء من إنشاء حواجز خرسانية مُتحرّكة (نيوجيرسي) حول قنطرة مفيض الخطاطبة بمركز السادات. – عمل مظلات وخط حريق لزوم الحملة الميكانيكيّة بدنشواي بالشهداء. – تطوير المركز التكنولوجي بالشهداء. – إنشاء سور للحملة الميكانيكيّة بقويسنا، وتطوير ورفع كفاءة الحملة الميكانيكيّة بالشهداء وتركيب كاميرات مراقبة. – تنفيذ تطوير إحلال وتجديد عدد ٣ حملات ميكانيكيّة بالشهداء وحي غرب وتلا. – إنشاء سور حول المقابر بجوار العمارات السكنية بالأخماس. – إنشاء ثلاث مظلات لمُعدّات الوحدات (الحامول – طملاى –منوف). – توريد عدد ٤٢ أجهزة إطفاء حريق لمبني الوحدة بسرس الليان. – شراء وتوريد عدد (٢٠) ماكينة ماتور شفط مياه ٤ بوصة وتوريد خرطوم مطافي لمركز منوف. – توريد أثاث ومُهمّات مكتبيّة للوحدات المحلية.
دمياط	– توصيل التيار الكهربائي (عداد كهرباء) للمبنى الجديد والجراج بالوحدة المحلية بالروضة. – شراء عدد (٢) ميزان لزوم إدارتي المخازن والشئون الإدارية بالديوان العام. – تركيب عداد كهربائي للمركز التكنولوجي لأول مرة. – توريد نحو ٤٠ طفاية حريق، و١٥ جهاز GPS، وساعة حضور وانصراف للعاملين بجراج مدينة دمياط، وشراء مُستلزمات وأثاث لاستراحة كبار الزوار بمدينة دمياط واستراحة المُحافظة بمدينة رأس البر. – قيمة توريد وتركيب كاميرات مُراقبة لجراج الوحدة المحلية بدمياط.
الغربية	– الانتهاء من أعمال التشطيبات بالوحدة المحلية ببسيون. – جاري استكمال مبنى الوحدة المحلية لقرية ميت الليث هاشم بالمحلة الكبرى.

المحافظة	الأعمال الرئيسة
	– شراء أثاث وتجهيزات للديوان العام. – الانتهاء من تطوير ميدان المحطة بحي أول طنطا. – جاري استكمال محطة إنتاج البيض وتوريد المعدات الميكانيكية. – شراء عدد ١٤ ماكينة شفط أمطار بمركز زفتي.
المنوفية	– تنفيذ إنشاء (٣) سوق حضاري على مستوي المُحافظة. – تنفيذ ثلاثة خطوط حريق بالباجور. – إنشاء وتطوير ثلاثة مواقف على مستوي المُحافظة. – الانتهاء من إنشاء حواجز خرسانية مُتحرّكة (نيوجيرسي) حول قنطرة مفيض الخطاطبة بمركز السادات. – عمل مظلات وخط حريق لزوم الحملة الميكانيكية بدنشواي بالشهداء. – رفع كفاءة مخازن الوحدة المحلية بالماي (عمل سور وتنده وكهرباء وتشطيب) مركز شبين الكوم. – إنشاء سور للحملة الميكانيكيّة بقويسنا، وتطوير ورفع كفاءة الحملة الميكانيكية بالشهداء وتركيب كاميرات مراقبة. – إنشاء سور حول مقابر بجوار العمارات السكنية بالأخماس. – إنشاء ثلاثة مظلّات لمُعدّات الوحدات (الحامول – طملاى –منوف). – تركيب عدّاد كهرباء للمُجمّع التنموي بلمشط مركز منوف. – توريد (٤٢) أجهزة إطفاء حريق لمبني الوحدة بسرس الليان. – شراء وتوريد (٢٠) ماكينة شفط مياه ٤ بوصة، وتوريد خرطوم مطافي لمركز منوف. – توريد أثاث ومهمات مكتبية للوحدات المحلية.
كفر الشيخ	– الانتهاء من استكمال مبنى الوحدة المحلية بقرية الربع مركز بلطيم، وإنشاء وتشطيب مبنى الحملة والإدارة الهندسية ببرج البرلس. – الانتهاء من تشطيب الوحدة المحلية بدار السلام بكفر العجمي مركز بيلا والفقهاء القبلية مركز سيدي سالم ومبنى إطفاء المَنشأة الكُبرى والغنيمي والبكاتوش مركز قلين. – الانتهاء من إنشاء مبنى البلدوزر بمدينة مطوبس. – شراء تجهيزات للديوان العام والأجهزة التابعة. – تركيب المرافق لمبنى الحملة الميكانيكيّة لمدينة قلين. – الانتهاء من إنشاء مبنى إداري بقرية الفيروز بالرياض.
شمال سيناء	– **العريش:** الانتهاء من إنشاء سوق الجملة، وجارى إنشاء حي وسط المدينة، وجارى استكمال مُجمّع الصناعات الحرفية بالمساعيد. – **بئر العبد:** جارى إنشاء المبنى المُلحق بمبنى حي التعمير. – **الشيخ زويد:** الانتهاء من إنشاء مخازن وجراجات بمجلس المدينة وورش الحملة، وجارى إنشاء مركز تكنولوجي لخدمة المُواطنين. – **الحسنة:** الانتهاء من إنشاء جراجات ومخازن ومظلّات وسور حول مبني الحملة.

المحافظة	الأعمال الرئيسة
	– **نخل:** الانتهاء من إنشاء استراحة كبار الزوار، وسور توسّعات حول مجلس المدينة.
جنوب سيناء	– تنفيذ واستكمال (٥) مباني وحدات محلية، وتطوير مركز تكنولوجي وتوريد آلات ومُعدّات. – **مدينة طور سيناء:** الانتهاء من تطوير ورفع كفاءة مبني المخازن بالمدينة. – **مدينة طابا:** الانتهاء من تطوير ورفع مبني المركز التكنولوجي المدينة. – **مدينة شرم الشيخ:** إنشاء مبني الوحدة المحلية الجديد للمدينة (المرحلة الأولى). – **مدينة نويبع:** الانتهاء من تطوير ورفع كفاءة مبني الوحدة المحلية للمدينة، والمزينة ودار مناسبات وادي مجرح. – **مدينة سانت كاترين:** توريد لودر وحفار متعدد. – **الديوان العام:** الانتهاء من تطوير ورفع كفاءة مبني الإسكان.
بورسعيد	– استكمال مُجمّع المواقف (شارع البترول) – ديوان عام. – عملية تطوير ورفع كفاءة شارع عاطف السادات – حي الشرق. – توريد مُهمّات للحماية المدنية. – توريد جهاز هيلثى وأفوميتر لحى بورفؤاد. – شراء آلات ومعدات. – شراء احتياجات للإذاعة المحلية. – استكمال عملية إنشاء مول الفرما التجارى. – تجديد ورفع كفاءة المصاعد بدواوين عموم الأحياء. – عملية إنشاء المركز الخدمي لسوق الخضار الجديد. – شراء أجهزة لشبكة مركز معلومات المرافق والجيومكانية.
الإسماعيلية	– استكمال مباني وحدات حكومية. – شراء أثاث وتجهيزات. – تركيب كاميرات أمنية بالديوان العام. – جاري الانتهاء من مبني مجلس ومدينة الإسماعيلية. – جاري التعاقد على رفع كفاءة ٥٥ مُعدة.
السويس	– عمل سور ومشاية لمشروع الشاليهات. – استكمال مبنى جهاز التجميل والنظافة. – إنشاء ساحة تخريد السيارات.
الفيوم	– عمل التوصيلات الخارجية لمياه شرب لعدد ١٧ مدرسة. – إنشاء مبيت أمن استراحة مُحافظ الفيوم. – شراء تجهيزات وأثاث للإدارة المالية بالمُحافظة. – شراء تجهيزات مكتبيّة للديوان العام. – تطوير مباني الوحدات المحلية بالمراكز المُختلفة.

المحافظة	الأعمال الرئيسة
الوادي الجديد	– استكمال وحدة محلية لقرى در الأربعين. – تركيب كاميرات مُراقبة وشراء أثاث. – جارى عمل عمرات جسيمة لمركز باريس. – توريد أثاث ومُعدّات مكتبية للمركز التكنولوجي. – إنشاء خزّان أرضي لمحطّة الزهراء. – عمل عمرات جسيمة لعدد عشر سيارات. – شراء أثاث ومُعدّات مكتبية.
الأقصر	– توريد أجهزة حاسب آلي بقيمة ٣٢٦ ألف جنيه (شراء مركزي عن طريق الخدمات الحكومية) بهدف رفع كفاءة وتحسين جودة الخدمة المُقدّمة للمُواطنين في ظل الاتجاه للتحوّل الرقمي. – توريد طفايات حريق للحفاظ على المباني الحكومية وسلامة الأفراد بالمراكز. – إنهاء الأعمال بمبنى الحمّلة والمخازن بالطود. – إنهاء الأعمال بسور الحمّلة الميكانيكيّة بقرية الزينية بحري. – جارى تنفيذ عمليات الاستكمال بمراكز ومدن المُحافظة (ضمن خطّة ترشيد الإنفاق على بند المباني غير السكنيّة).
أسوان	– **مشروعات مُشتركة:** إنشاء شبكة معلومات وغرفة تحكّم لمشروع التحوّل الرقمي، واستكمال المشروعات القومية الهامة والعاجلة لنصر النوبة من صندوق تحيا مصر، إنشاء معدية لكبار الزوار، عِدد وأدوات للديوان العام ومركز الإنتاج وميناء السد العالي، وشراء تجهيزات للديوان العام. – **العاصمة:** توريد تجهيزات (أجهزة حاسب آلي وطابعة). – **مركز ومدينة أسوان:** توريد تجهيزات لقرية أبو الريش ولوحدة الكوبانية بقرية غرب أسوان، وتوريد وتركيب كاميرات مراقبة بالوحدة المحلية غرب أسوان، وتجهيز الورشة بالجراج بكركر، وماكينة رفع مياه ديزل قدرة ٣٠ كم، وطُلمبة رفع مياه غاطس قوة دفع ٣٠ كم . – **مركز ومدينة كوم إمبو:** استكمال الجناح الأيمن بمبنى الوحدة المحلية، وتطوير مبني جراج فارس، وتوريد تجهيزات لوحدة قرية سلوا، وتوريد كاميرات مُراقبة للحملة الميكانيكية، والمخازن بكوم إمبو وبوحدة العتمور ووحدة الكفور ووحدة العباسية ووحدة اقليت، شراء تروسيكل لقرية العباسية، شراء (٢) تروسيكل لقرية اقليت، واستكمال إنشاء مبنى تابع للوحدة المحلية بفطيرة بقرية اقليت. – **مركز ومدينة ادفو:** استكمال تطوير مبنى حي شمال وجنوب المدينة، وعمل عمرات جسيمة لمُعدّات الحمّلة ومشروع النظافة وسيارات الإطفاء، وتوريد وتركيب كاميرات لمبنى الحملة بمدينة إدفو، وإنشاء مركز التطوير التكنولوجى بالبصيلية، واستكمال تطوير مبنى الوحدة الحلية بالرديسية بحري، وشراء تجهيزات للوحدة السباعية والبصيلية والرديسية والكلح شرق والكلح غرب والرمادى بحري، وشراء كاميرات لمبنى الوحدة بقرية الرمادى قبلى.

المحافظة	الأعمال الرئيسة
	– **مركز نصر النوبة**: استكمال مبني الوحدة المحلية بقرية كلابشة، شراء تجهيزات الوحدة المحلية لمدينة نصر النوبة، وتجهيزات استراحة رئيس القرية بلانة. – **مدينة دراو**: شراء تجهيزات الوحدة المحلية بقرية بِنبان ووحدة قرية الجعافرة.
البحر الأحمر	– **الديوان العام:** استكمال توسّعات محطة التحلية الشلاتين من ٣٠٠٠م٣/ يوم إلى ٩٠٠٠م٣/ يوم. – استكمال إنشاء مينائي الصيد بقرية أبو رماد ومدينة الشلاتين. – استكمال إنشاء مُجمّع خدمات حلايب. – توريد (٢) لودر لمدينتي الشلاتين وحلايب. – **مدينة رأس غارب:** استكمال عملية تطوير الكورنيش (بمساحة ٥٧٠م تقريباً وممشي بطول ١كم). – **مدينة الغردقة:** توصيل خط مياه لميدان سنزو لري الزراعات، وتوصيل الغاز الطبيعي لمنطقة مجاويش (مرحلة أولى)، وإعداد وتجهيز أرض التخريد (مرحلة أولى). – **مدينة سفاجا:** تدعيم شبكات المياه لبعض المناطق المحرومة بالمدينة، وتطوير المُجمّع النموذجي بالوحدة المحلية، وأعمال تكاسي وتدبيش بحى الهدى. – **مدينة القصير:** استكمال مشروع رفع كفاءة مبنى مكتبة مصر، واستكمال إنشاء عدد (٢) نقطة حرس حدود بميناء القصير والكيلو ١٤. – **مدينتى الشلاتين وحلايب**: توريد تجهيزات لمبنى الوحدة المحلية، وإحلال وإنشاء عدد (٣٦) خزّان صرف صحي.

خامسًا: برنامج مد وتدعيم شبكات الكهرباء

بلغت جملة الاستثمارات المُنفّذة في هذا البرنامج نحو ١,٣٤ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢١/٢٠. ويُوضّح الجدول رقم (٧/٤) أعلى نسب تنفيذ فعلية من الاعتمادات المُعدّلة في مُحافظتي البحيرة والفيوم بنسب ١٠٥٪ و١٠١,٧٪ على التوالي، ونسبة تنفيذ ١٠٠٪ في مُحافظات الجيزة، والغربية، وكفر الشيخ، وجنوب سيناء، وبورسعيد، والشرقية، والأقصر، وأسوان، والقليوبية، وشمال سيناء، وبني سويف، والوادي الجديد، في حين بلغت نسب التنفيذ أدناها في مُحافظة مطروح (٦٢,٦٪).

جدول رقم (٧/٤)

نسب تنفيذ استثمارات برنامج مد وتدعيم شبكات الكهرباء بحسب المحافظات خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠

المحافظة	النسبة (٪)	المحافظة	النسبة (٪)
مطروح	٦٢,٦	القليوبية	١٠٠
البحيرة	١٠٥	شمال سيناء	١٠٠
الجيزة	١٠٠	دمياط	٩٥,٨
المنوفية	٨٨,٥	الدقهلية	٧٣,٣
الغربية	١٠٠	الفيوم	١٠١,٧
كفر الشيخ	١٠٠	بني سويف	١٠٠
جنوب سيناء	١٠٠	القاهرة	٩٩,٧
بور سعيد	١٠٠	السويس	٩٩,١

المحافظة	النسبة (٪)	المحافظة	النسبة (٪)
الشرقية	١٠٠	أسيوط	٧٧,٨
الأقصر	١٠٠	الإسكندرية	٩٨,٩
أسوان	١٠٠	الإسماعيلية	٨٥,٧
المنيا	٩٨,٥	البحر الأحمر	٩٦,٢
الوادي الجديد	١٠٠		

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، قطاع التخطيط الإقليمي.

أعمال مد وتدعيم شبكات الكهرباء

يُوضّح البيان التالي الأعمال التي تمّت عام ٢٠٢١/٢٠ في إطار هذا البرنامج علي مستوي المُحافظات المُختلفة.

المحافظة	أهم الأعمال في مجال مد وتدعيم شبكات الكهرباء
القاهرة	– شراء وإحلال وتوريد وتركيب مُهمّات الإنارة. – إحلال وتجديد شبكات الإنارة.
الجيزة	– صب قواعد خرسانية للأعمدة في بعض الشوارع المُختلفة. – إحلال وتجديد أعمدة الإنارة المُتهالكة.
القليوبية	– مشروعات مُشتركة: إنارة امتداد طريق مصر الجديدة زمام حي غرب شبرا الخيمة، ومد وتدعيم شبكات الكهرباء بخط ١٢، ١٣ بنها/طوخ. – مركز طوخ: عمل عمرة جسيمة للسيارة برج، وتوريد وتركيب أدوات ومُعدّات إنارة. – عملية توريد وتركيب أدوات ومُعدّات إنارة عامة لمراكز (كفر شكر – بنها – طوخ- قها -شبين القناطر – الخانكة – الخصوص –قليوب – القناطر الخيرية).
الإسكندرية	– إنارة الشوارع بمُختلف مدن المُحافظة. – مد وتدعيم شبكات الكهرباء بنطاق المُحافظة.
مطروح	– تركيب (٢٣٤٤) عمود إنارة. – إنارة (١٠) طرق ومناطق ومراكز. – تركيب كابلات جديدة بأطوال ١٢٣٠١٢متر. – تركيب أكشاك وأبراج كهرباء. – تركيب (١٦) مُحوّل ومُولّد كهربائي.
المنوفية	- توريد ١٠٤ عامود ديكوري بحي غرب شبين الكوم والشُهداء، والانتهاء من تركيب عدد ٥٤ عامود كهرباء بشارع سعد زغلول بمدينة شبين الكوم. - تعديل خط متوسط من هوائي إلى كابلات بالبرانقة مركز الباجور بطول حوالي ٥٠ متر. - توريد وتركيب ٨ مُحوّلات كهرباء لإنارة طريق المدفن الصحي ودير ماري جرجس المُجمّع التنموي بكفر داوود بمركز السادات وبطريق كفر منصور. - توريد عدد ٥٨ عمود لإنارة طريق كفر عليم - كفر هورين. - توريد عدد ٣٣٣ عمود في مُدن ومراكز المُحافظة.

المحافظة	أهم الأعمال في مجال مد وتدعيم شبكات الكهرباء
	- استكمال توريد عدد ١٢ مُحوّل إنارة من خِطّة العام المالي ٢٠٢٠/١٩. - شراء وتوريد سيارة برج كهرباء لمنوف.
الدقهلية	- توريد سيارة كهرباء سلم هيدروليكى لمركز ومدينة ميت غمر. - توريد عدد ٥٢٣ عمود بالمشتملات بمراكز السنبلاوين، أجا، شربين، منية النصر، ميت غمر - شراء أدوات ومهمات إنارة بمراكز ومدن المحافظة بيانها كالتالى (١٣٠٠ ذراع كشاف لإنارة الأعمدة، و٥٥٠٠ لفة سلك بأنواع مُختلفة، و١٦٣١ ترانس لكشّافات الإنارة، و٧١٠ شريحة كشّاف ليد، وعدد ٨١٦ كشّاف ليد، و١٤٤٥ لمبة موفرة، و٢٠٧٠ عازل صيني مقاسات مُختلفة، عدد ٦٦ قاطع ثلاثى، عدد ٣٤٠ لمبة صوديوم).
شمال سيناء	- العريش: الانتهاء من تركيب مُوزّع الكهرباء الرئيسي بسوق الجملة، والانتهاء من توصيل كابلات بطول حوالي ١٩,٧٣٤ كم وعدد ١٩٣ عمود جهد مُنخفض، وعدد ١٩٢كشّاف بشارع يافا. - بئر العبد: تركيب ٨ مُحوّلات قدرات مُختلفة، و٣ أبراج هيكلي جُهد مُنخفّض، و٤٩٠ عمود جُهد مُنخفّض، و٥٠٠ كشّاف ليد بطريق نجيله المرسى وطريق أبو شلة. - الحسنة: تركيب ١٣٥ عامود جُهد مُنخفّض، وتركيب عدد ٢ مُحوّل ٣٠٠، و٢٠٣ كشّاف ليد وسلك معزول بطول حوالي ١٩,٢٥ كم. - الشيخ زويد: استبدال كابلات هوائية بكابلات أرضية بطول حوالي ٣٣,٠١٦ كم، وتركيب عدد ١٢٥ عامود جهد مُنخفّض، و٤٦ عامود هيكلي، و٣ مُحوّلات قُدرات مُختلفة بالمدينة والقرى. - نخل: تركيب ٧ مُحوّلات قُدرات مُختلفة، و٧٩٥ عامود جُهد مُنخفّض، و٣٨ عامود جُهد مُتوسط، و٤٥ كشّاف ليد، وسلك معزول بطول حوالى ٣٠ كم.
جنوب سيناء	- تنفيذ ٧٥٢ م/ط كابل كهربائي، وعدد ٢٤٠٠ عامود كهربائي، وإنارة ١١٥ طريق، وتركيب عدد ٤ مُحوّلات كهربائية، وتوريد ٣ سيارات مُجهّزة بسلم هيدروليكي بمدن رأس سدر، ودهب، وطور سيناء، وسانت كاترين، وأبو زنيمة، وأبو رديس، ونويبع، وشرم الشيخ.
الإسماعيلية	- استكمال إنارة ١٣ منطقة محرومة. - رفع كفاءة أعمدة وشراء أعمدة. - شراء مُهمّات إنارة. - التعاقد على تركيب عدد ١٠ مُحوّلات، و١٥٠٠ عامود عن طريق شركة الكهرباء. - جاري توريد عدد ٤ سيارات بسلم كهربائي.
السويس	- إحلال وتجديد كفاءة الإنارة العامة ببعض المناطق بحي السويس وذلك عن طريق توريد وتركيب ولاعات إنارة كاملة، وتوريد وتركيب كابلات مُسلّح، وعلب اتصال، ووحدات مُكثّف. - إحلال وتجديد كفاءة شبكات الإنارة العامة ببعض شوارع حي الأربعين عن طريق توريد وتركيب كابلات مُسلّح، وتركيب كابولى حديد، وصناديق ولاعة بمُشتمّلاتها، وعلب حائط صاج. - إحلال وتجديد كفاءة الإنارة العامة بحي فيصل وذلك بصيانة أعمدة إنارة قديمة، وتوريد كابلات مُسلّح، وولاعات إنارة كاملة. - إحلال وتجديد الإنارة العامة بحي عتاقة وحي الجنابن وذلك بصيانة أعمدة قديمة، وتركيب كابلات مُسلّح، وصناديق ولاعة، وتركيب أعمدة إنارة، وصندوق توزيع جُهّد مُنخفّض، وكشك كامل بالمحوّل.
الشرقية	- توريد وتركيب أعمدة إنارة بمشتملاتها بإجمالي عدد٤٥٠ عمود إنارة لعدد ١٨ طريق تم إنارتها بإجمالي طول ٥,٥ كم كابلات جديدة تم تركيبها ببعض مراكز ومدن المُحافظة .

المحافظة	أهم الأعمال في مجال مد وتدعيم شبكات الكهرباء
	- توريد مُهمّات إنارة (٥٢٥٠ كشاف، و٣٥٠٠٠ لمبات مُوفّرة مختلفة القدرات، و١٥٠٠ لفة أسلاك مُختلفة الأقطار، و٨٤٠٠ مُهمّات أنواع مختلفة بالعدد) لمراكز ومُدن وأحياء المحافظة. - توريد ٤ سيارات مجهزة.
الوادي الجديد	- توريد عدد (٥٠٠) كشافات موفرة للطاقة لمراكز المُحافظة الخمسة. - مُستلزمات إنارة – مُحوّلات كهرباء قدرات مختلفة. - فك وتركيب ألواح الطاقة الشمسية أعلى المبنى لمركز الخارجة.
الأقصر	- استكمال تنفيذ مد وتدعيم شبكات بنطاق المُحافظة (كابلات جُهد مُنخفّض ٥ كم٣، و٧ أكشاك ١٠٠٠ بالمحوّل، وعدد ١٠ أكشاك ٥٠٠ بالمُحوّل، و١٠ كم كابل جُهد متوسط، وعدد ١٥٠٠ كونتاكتور، وعدد ١٥٠٠ خلية ضوئية، وعدد ١٥٠٠ مُفتاح ثلاثي ١٦٠ أمبير، و٧٠٠ لفة سلك ترموبلاستيك ٢*٢مم، و٥٠٠٠ لمبة مُوفّرة ٢٦ وات، و ٥٠٠٠ جلوب كروي ٢٥سم، ٥٠٠٠ ترانس لمبة فلوروسنت). - التعاقُد مع جهاز مشروعات الخدمة الوطنية (البصريات) لتنفيذ أعمال مد وتدعيم شبكات بالمحافظة بقيمة ٧٥ مليون جنيه، وبدء التنفيذ وأعمال التشوينات والتركيب. - تنفيذ أعمال إنارة جبل البر الغربي. - تنفيذ أعمال مد وتدعيم شبكات بمراكز إسنا وارمنت والطود والبياضة ومدينة الأقصر، وتوريد ٤٢ محولًا قدرات مختلفة، وعدد ٣١١٠ عمودًا جهد متوسط، و٤٣,٥ كم كابلات و١٣٣ كم مُوصّلات. - تنفيذ رفع كفاءة وتغذية الكهرباء بقرية كومير وحاجر كومير بإسنا بناء على شكاوى الأهالى.
أسوان	- <u>مشروعات مُشتركة</u>: توصيل الكهرباء لمشروع الإسكان المميز، واستكمال تغذية تقسيمات التعويضات، وأعمدة انكوستيل وجهد منخفض وكابلات بأنحاء مُتفرّقة بالمدينة، واعتماد إضافي لتغيير مسار خطوط أبراج كهرباء الضغط العالي لمصنع كيما وأسوان الجديدة، شراء أدوات ومُهمّات إنارة. - <u>مركز كوم امبو</u>: توريد وتركيب أعمدة ١٠ م بالمُشتملات والكشّافات وتوريد لمبات مُوفّرة للطاقة ومُستلزمات إنارة وتوريد كشافات ليد ١٠٠ وات لمدينة كوم امبو، وتوريد سلك ألومنيوم ٣٥ مم معزول، وتوريد لمبات ومُهمّات ومُستلزمات إنارة، وتوريد وتركيب ٢ محول ١٠٠ ك.ف.أ، وأعمدة إنارة ١٠م بالكشاف والمُشتملات لقرية العتمور. - <u>مركز أسوان</u>: شراء لمبات موفرة للطاقة وأدوات ومُهمّات إنارة عامة وكشافات بمدينة أبو سمبل السياحية، وتوريد وتركيب أعمدة إنارة انكوستيل بالمُشتملات بالطريق الزراعى، وشراء أدوات ومُهمّات إنارة لقرية أبو الريش، وشراء أدوات ومُهمّات إنارة لقرى غرب أسوان والعلاقى و كركر. - <u>مركز إدفو</u>: تركيب أعمدة إنارة جهد مُنخفّض بالمُشتملات لاستكمال إنارة المناطق المحرومة، و٤ مُحوّلات قدرة ٢٠٠ ك.ف.أ بالمُشتملات لمنطقة خور أبو على بالحجز بحرى والرديسية وقرية الطوناب، ومُحوّل ٥٠ ك.ف.ا القرية الحجز بحرى/ أعمدة انكوستيل، وتوريد وشراء لمبات مُوفّرة، وأدوات ومُهمّات إنارة للمدينة والقرى والمدن التابعة للمركز، وشراء عدد ٣ مُثبت تيار قدرة ٢٠ ك.ف.أ لقرية الرديسية، وشراء سيارة تليسكوب لقرية السباعية). - <u>مركز نصر</u>: استكمال إنارة الطريق الرئيسي طريق بلانة/ كلابشة بأعمدة إنارة ١٠م و٣ مُحوّلات ٥٠ ك.ف.أ، وتوريد وتركيب أعمدة إنارة جهد مُنخفض بالمُشتملات ومُحوّل ١٠٠ ك.ف.أ لمدينة

المحافظة	أهم الأعمال في مجال مد وتدعيم شبكات الكهرباء
	أبو سمبل، واستكمال إنارة طريق مصمص/عنيبة الداخلي بأعمدة إنارة ١٠م بالمُشتملات بقرية عنيبه، وتوريد وتركيب أعمدة إنارة جُهد مُنخفض بالمشتملات وشراء لمبات مُوفّرة للطاقة، ومُستلزمات كهرباء لمركز نصر والقرى التابعة له. - **مدينة دراو:** عمل كابلات أرضية بالقفطية وماكينات توليد كهرباء صغيرة بمدينة دراو، مُحوّل كهرباء و٥٠ عامود إنارة لمنطقة التقسيمات ببنبان الجديدة، توريد وتركيب أعمدة ديكورية، شراء لمبات مُوفّرة للطاقة ومُهمّات إنارة لمدينة دراو والقرى التابعة للمركز.
البحر الأحمر	- **مدينة رأس غارب**: استكمال أعمال الإنارة العامة بمناطق دمشق وجمال عبد الناصر والـ ٤٨ وحدة وتقسيم الشركة العامة وخلف المُختبّر والمدخل الشمالي والجنوبي ومدرسة السادات وشارع فاصل بين الـ ٦٠٨ وعُمارات أبو النصر الـ ١٢٨ وحدة. - أعمال الإنارة العامة بمناطق (المنيا/ السقالة – الـ ٧٥ وحدة – الـ ٧٢ وحدة – الـ١٠٠ وحدة – الكورنيش – الإيمان – سيتى جاس – الحرية – عمارات الكمين). - تركيب جرابات بلاستيكية لزوم أعمدة الإنارة بإجمالي طول ١٤كم تقريبًا. - دهان ٣٠٠ عمود إنارة، تركيب عدد ٢٦٣ عمود، وتركيب كابلات بأطوال ١٣,٢٥٥٠كم، وتركيب محول بالكشك، وتركيب ٤ صناديق توزيع و٨ خلايا و٨ ولاعات. - **مدينة الغردقة**: مد وتدعيم شبكات الكهرباء ومُعدّات الإنارة لتقسيم مجاويش مرحلة أولى وتقسيم الكوثر وتقسيم المطار بجوار ميدان الفلاحة وعرابية ومجاهد والميناء والنجدة والملاحة وبلوكات الأمل والنور وتقسيم الوفاء ومناطق أخرى وذلك بإجمالي عدد أعمدة بنحو ٢٣٢٠ عمود إنارة، وإجمالي عدد كشّافات إنارة جارى تركيبها بنحو ٢٠٠ كشّاف إنارة، وتركيب (١٢٤,٢٥٥) كم كابلات، وعدد (٧١) صندوق توزيع، وعدد (١٥) محوّل، وعدد (٣٤) كُشك). - توريد جهاز تتبّع مسار الكابلات والمواسير للكشف عن الأعطال. - **مدينة سفاجا**: استكمال تنفيذ لوحة توزيع كهرباء كاملة بالمدينة (إنشاء مبنى لوحة التوزيع حسب الروسومات والمُواصفات). - استكمال تدعيم كهرباء ببعض المناطق بالمدينة (تركيب مُوزّع يتكون من ١٧ خلية وكابلات، وتركيب كابلات بإجمالي أطوال ٢١,٢ كم، و١٠صناديق توزيع). - **القصير**: مد وتدعيم شبكات الكهرباء ومُعدّات الإنارة بالمناطق ٦أ و٦ب و٦ج جنوب المكثف، وتدعيم امتداد التليفزيون والكمين الغربي والشمالي، منطقة العوينة القديمة، واستكمال إنارة شارع الجمهورية – الدائري الجديد، واستكمال إنارة شارع هيكل وشارع العشرين وشوارع داخلية بمنطقة الأمل ومنطقة امتداد الأمل وذلك (بإجمالي عدد ٨ محوّلات تم تركيبها، وعدد ٥٢٤ عامود إنارة، و٤٠,٨١٧ كم كابلات، وتوريد ٥ ولاعات إنارة). - نقل مُحوّل من جنوب المُكثّف لحى التقوى. - **مرسى علم**: توصيل التيار الكهربائي للحى الحضري، أعمال الإنارة العامة لمدخل المدينة الجنوبي (مدخل الحي الحضري مع طريق إدفو) (جاري تركيب عدد٧٠ عامود إنارة فردي، وعدد٥٠ عامود إنارة زوج، و٣ كم كابلات). - **حلايب وشلاتين** : استكمال مد وتدعيم شبكات الكهرباء بمدينة الشلاتين بمنطقة حي الزهور ومنطقة وحدات التوطين والمُجمّع الإسلامي، توصيل الكهرباء لعدد ١٩٦ وحدة إسكان تطوير العشوائيات، وتركيب عدد ٥٠ عامود بقرية أبو رماد، و٣٠ عامود أمام مدرسة أحمد عرابي بأبو رماد، و٢٠ عامود استكمال إنارة شارع ادلديت، و٥٠ عامود شوارع بديل العشوائيات بحلايب،

المحافظة	أهم الأعمال في مجال مد وتدعيم شبكات الكهرباء
	و٨٧ عامود إنارة بمدينة حلايب، وشراء سيارة سلم لأعمال الكهرباء، بالإضافة إلي إجمالي ما تم تركيبه: (٢٣٧) عامود إنارة، دهان (١٠٠٠) عامود إنارة، وتركيب (١٠,٨٣٠) كم كابلات، وتركيب ١٥٠ كشّاف إنارة، و٢٠ صندوق توزيع، وعدد ٤٨ خليّة ضوئيّة. - مدينة حلايب: جارى استكمال مد وتدعيم شبكات الكهرباء ومُعدّات الإنارة بالمدينة بتركيب (عدد ٢٣٧عمود إنارة، وتركيب عدد١٥٠ كشّاف إنارة، و(١٥,٠٥) كم كابلات).

برنامج الاستهداف الجغرافي للقري الأكثر فقرًا

ويُوضّح الشكل رقم (٤/٤) التوزيع الجغرافي للاستثمارات المُنفّذة لبرنامج الاستهداف الجغرافي للقرى الأكثر فقرًا، وبلغ إجمالي الاستثمارات المُنفّذة في هذا البرنامج نحو ١٠٤,١ مليون جنيه. واستحوذت مُحافظة المنيا على الحصّة الأكبر من جُملة الاستثمارات بنسبة ٦٤,٤٪ (٦٧مليون جنيه)، تليها مُحافظة أسيوط بنسبة ٣٥,٦٪ (٣٧,١ مليون جنيه).

شكل رقم (٤/٤)
استثمارات برنامج الاستهداف الجغرافي للقري الأكثر فقرًا خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠

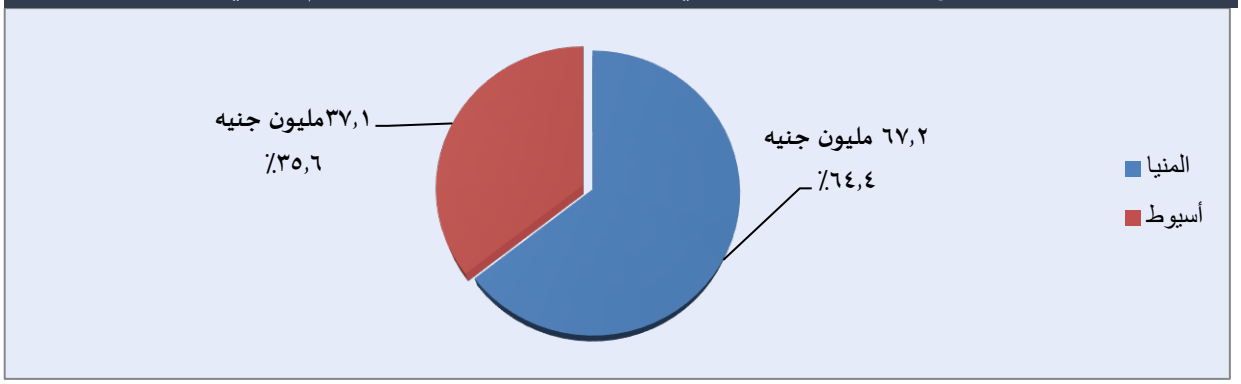

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

واشتملت الأعمال المُنفّذة التي تضمّنها هذا البرنامج على الآتي:

المحافظة	الأعمال الرئيسة
المنيا	– مركز العدوة : الانتهاء من استكمال إعادة رصف طرق قرى المركز بنسبة ١٠٠٪. – مركز مغاغة: استكمال رصف طرق (طراد النيل الشيخ زيادة، وطريق الشيخ زياد العور، وطريق العمدة الزراعي) بنسبة ١٠٠٪، وشراء وتوريد أدوات كهربائية وأعمدة إنارة للقرى الأكثر فقرًا. – مركز بني مزار: جارى العمل على إعادة رصف طريق الطراد بقرية الحسنية، وشراء وتوريد أدوات كهربائية وأعمدة إنارة للقرى. – مركز أبو قرقاص: استكمال إعادة رصف الطرق (الجزء المُتبقي من الطريق العام طريق النحال، وطريق صنيم، وطريق لاكسان)، وشراء وتوريد أدوات كهربائية وأعمدة إنارة لقريتى بنى حسن وإتليدم. – مركز سمالوط: شراء وتوريد أدوات كهربائية وأعمدة إنارة للقرى الأكثر فقرًا.

المحافظة	الأعمال الرئيسة
	– مركز ملوي: العمل على إعادة رصف الطريق ٣٩٨ من كوبري ملوي العلوي تجاه قرية الـمعصرة، استكمال إنشاء ورصف وإعادة رصف طرق قرى الـمركز، بالإضافة إلى تركيب خمس محولات كهرباء بقرى المركز. – مركز مطاي: إعادة رصف وتوسعة طريق طراد النيل اتجاة التل، واستكمال إعادة رصف طريق درويش ٤١٨ كوم مطاي، والانتهاء من تركيب ثلاثة محولات بقدرة ١٠٠ك٠ف قرى الـمركز وتوريد قطع غيار كهرباء. – مركز الـمنيا: استكمال رصف وإعادة رصف طرق قري الـمركز، وجارى العمل على إعادة رصف الطريق من عزبة النخل إلى الـمدخل لقرية مهدية، والطريق من كوبرى هيا حتى نهاية رصف عزبة أبو طراف، وطريق دمشير غربًا من ترعة عبده حتى كوبرى أبو طراف على ترعة سرى باشا، وإعادة رصف طريق سرى باشا من كوبرى الحكيم حتى طريق المحيط بنسبة تنفيذ ٦٠٪. مركز دير مواس: استكمال إنشاء ورصف طرق قرى المركز وتنفيذ ٦٠٪ من المُستهدف، وشراء وتوريد كشك بالمحول قدرة ١٠٠ك٠ف بالمُشتملات لإنارة طريق أولاد مرجان – البدرمان.
أسيوط	– تنفيذ أعمال الكهرباء والرصف بمراكز ومدن المُحافظة.

٤ـ٢ استثمارات ديوان عام وزارة التنمية المحلية

أُدرج لديوان عام وزارة التنمية المحلية بخطة العام المالي ٢٠/ ٢٠٢١ استثمارات قدرُها ٣٢٣٠ مليون جنيه، وتم التعديل أثناء فترة المُتابعة إلى ٤٠٧٨,٨٦ مليون جنيه.

وبلغ إجمالي الاستثمارات المُنفّذة لديوان عام وزارة التنمية المحلية نحو ٢,٩ مليار جنيه، وتم توجيه هذه الاستثمارات للمجالات الآتية:

أولًا: برنامج تدعيم خطط التنمية والمشروعات بالمُحافظات، والذي تضمّن ما يلي:

- **مُحافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية :** تركيب كاميرات مُراقبة لتأمين خطوط سير حافلات السائحين (بند الآلات والمُعدّات).
- **مُحافظة الدقهلية :** تطوير وتطهير بحيرة المنزلة.
- **مُحافظة شمال سيناء:** رصف طرق (مسار العائلة المُقدسة).
- **مُحافظة بني سويف:** تطوير محطّات صرف صحي.
- **مُحافظة الغربية:** تنمية وتطوير مشروعات صرف صحي ومياه شُرب بالمدارس.
- **مُحافظة الجيزة:** استكمال تطوير مشروعات صرف صحي بالمدارس، ومشروعات رصف طرق.
- **مُحافظة السويس:** مشروعات تدعيم الكهرباء.
- **مُحافظة الوادى الجديد:** تنفيذ مشروعات رصف طرق.
- **الشركة المصرية للاتصالات:** تركيب خطوط تليفونات بمقر الوزارة بالعاصمة الإدارية الجديدة.
- **وزارة الدفاع:** تدبير مُعدات لمواجهة مخاطر السيول بالمُحافظات.

ثانيًا: مشروع فرعى "منظومة النظافة الجديدة"

- **الهيئة العربية للتصنيع:** تنفيذ الأعمال بمصنع تدوير المُخلّفات بمقلب سندوب. وكذا، نقل المُتولّد اليومي من مُخلّفات المقلّب، بالإضافة إلى زيادة الأعمال المدنية بمدافن الخارجة والداخلة والفرافرة بالوادي الجديد.

ثالثًا: مشروع فرعى الحيز العمراني للمدن والكفور والنجوع:

- الصرف للهيئة المصرية العامة للمساحة نظرًا للقيام بأعمال رصد وتثبيت علامات الحيز العمراني.

رابعًا: مشروع فرعى حياة كريمة:

- صرف مبلغ ٣٢٥ مليون جنيه مرحلة أولى ومبلغ ٥١١,٩ مليون جنيه مرحلة ثانية إلى المُبادرة الرئاسية حياة كريمة بعدد ١٤ محافظة.

خامسًا: برنامج تنمية وتطوير القرى المصرية:

- تطوير وتنمية ٤٣ مجزرًا بالمُحافظات طبقًا للتعاقُد مع الجهاز المركزي للتعمير في إطار خطة تطوير ورفع كفاءة المجازر بإجمالي تكلفة مليار جنيه.

٤ ـ ٣ استثمارات هيئات النظافة والتجميل بالقاهرة والجيزة

هيئة نظافة وتجميل القاهرة

أُدرِج لهيئة نظافة وتجميل القاهرة بخطة العام المالي ٢٠٢١/٢٠ استثمارات قدرُها ١٣٠ مليون جنيه، تم تعديلها خلال فترة المُتابعة إلى ١٤٣,٥مليون جنيه، وقد تم تنفيذ استثمارات قدرُها ١٣٧,٤ مليون جنيه حتى نهاية يونيو ٢٠٢١، بنسبة إنجاز ٩٥,٧٪.

وقد وُجّهت هذه الاستثمارات لتنفيذ الأعمال الآتية:

- **مد وتدعيم شبكات الكهرباء:** خلع وتركيب أعمدة إنارة عامة، ومد كابلات أرضية مُسلحة، وطلاء أعمدة الإنارة ومُشتملاتها، وشراء مُهمات إنارة، بالإضافة إلى عمل عمرات جسيمة لأبراج الإنارة، وتوريد وتركيب وحدات مراقبة عن بُعد.
- **كهرباء إشارات المرور**: إحلال وتجديد ورفع كفاءة وتحسين أداء وصيانة إشارات المرور، شراء مُهمّات إشارات مرور.
- **ورش وجراجات الهيئة:** تطوير ورفع كفاءة الجزيرة الوسطى بصلاح سالم، وشراء صناديق قمامة وعِدد كهربائية وميكانيكية ويدوية.
- **وسائل نظافة عامة:** شراء عدد ٧سبعة فناطيس لا تقل عن ١٠م٣، وسيارتين شاسيه طويل، بالإضافة إلى شراء مكانس يدوية، وعمل عمرات جسيمة.
- **حدائق وتشجير:** شراء مُهمّات زراعية (أسمدة ومُبيدات)، أدوات حدائق، نجيلة جاهزة، براميل صاج، وخراطيم، وأدوات حدائق، بالإضافة إلى تركيب صوب زراعية وشراء مُعدّات زراعية.
- **مقالب صحيّة ونظافة عامة**: شراء حفّار على كاتينة، وسيارتين مُجهّزتين بدالة لكسح مياه السيول وعمل عمرات جسيمة.
- **تدعيم احتياجات الهيئة**: شراء كاميرات لمُجمّع المنطقة الشمالية وللورش، وشراء صناديق قمامة صاج وصناديق قمامة بلاستيك.

هيئة نظافة وتجميل الجيزة

أُدرِج لهيئة نظافة وتجميل الجيزة بخطة العام المالي ٢٠٢١/٢٠ استثمارات قدرُها ٥٠ مليون جنيه، وتم تعديلها أثناء فترة المُتابعة لِتُصبح ٤٥,٧٥ مليون جنيه. وقد تم تنفيذ هذه الاستثمارات بالكامل حتى نهاية يونيو ٢٠٢١.

الملحق الإحصائي

ملحق رقم (١)

الموارد والاستخدامات الكلية للاقتصاد المصري خلال عامي المتابعة

(بالأسعار الجارية) (بالمليار جنيه)

البيان	العام المالي		معدل النمو٪	هيكل نسبي ٪	
	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠		٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠
الموارد					
الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج	٥٥٨٢,٠	٦٠١٤,٦	٧,٧	٩٥,٣	٩٤,٩
صافى الضرائب غير المباشرة	٢٧٣,٠	٣٢٦,٤	١٩,٦	٤,٧	٥,١
الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق	٥٨٥٥,٠	٦٣٤١,٠	٨,٣	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الواردات من السلع والخدمات	١٢٠٩,٢	١٢٨٥,٧	٦,٣	٢٠,٧	٢٠,٣
مجموع الموارد	٧٠٦٤,٢	٧٦٢٦,٧	٨,٠	١٢٠,٧	١٢٠,٣
الاستخدامات					
الاستهلاك النهائى الخاص	٥٠٢٨,٥	٥٥٨٦,٦	١١,١	٨٥,٩	٨٨,١
الاستهلاك النهائى الحكومى	٤٦٣,٩	٥٠٣,٦	٨,٦	٧,٩	٧,٩
مجموع الاستهلاك النهائى	٥٤٩٢,٤	٦٠٩٠,٢	١٠,٩	٩٣,٨	٩٦,٠
الاستثمار	٧٩٦,٤	٨٢٠,٨	٣,١	١٣,٦	١٢,٩
التغير فى المخزون	٨,٠	١٢,٠	٥٠,٠	٠,١	٠,٢
جملة الإنفاق على الاستثمار	٨٠٤,٤	٨٣٢,٨	٣,٥	١٣,٧	١٣,١
الصادرات من السلع والخدمات	٧٦٧,٤	٧٠٣,٧	٨,٣-	١٣,١	١١,١
مجموع الاستخدامات	٧٠٦٤,٢	٧٦٢٦,٧	٨,٠	١٢٠,٧	١٢٠,٣

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

ملحق رقم (٢)
الموارد والاستخدامات الكلية للاقتصاد المصري خلال عامي المتابعة
(بالأسعار الثابتة) (بالمليار جنيه)

البيان	العام المالي		معدل النمو٪	هيكل نسبي ٪	
	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠		٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠
الموارد					
الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج	٣٨٧٩,٤	٣٩٥٥,٥	٢,٠	٩٧,١	٩٥,٨
صافى الضرائب غير المباشرة	١١٥,٨	١٧٢,٦		٢,٩	٤,٢
الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق	٣٩٩٥,٢	٤١٢٨,١	٣,٣	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الواردات من السلع والخدمات	٨٤١,٣	٨٤٣,٤	٠,٢	٢١,١	٢٠,٤
مجموع الموارد	٤٨٣٦,٥	٤٩٧١,٥	٢,٨	١٢١,١	١٢٠,٤
الاستخدامات					
الاستهلاك النهائى الخاص	٣٣٤٥,٢	٣٥٨١,١	٧,١	٨٣,٧	٨٦,٧
الاستهلاك النهائى الحكومى	٣٩٠,٦	٤٠٥,٠	٣,٧	٩,٨	٩,٨
مجموع الاستهلاك النهائى	٣٧٣٥,٨	٣٩٨٦,١	٦,٧	٩٣,٥	٩٦,٦
الاستثمار	٥٤٢,٦	٤٩٦,٢	٨,٥-	١٣,٦	١٢,٠
التغير فى المخزون	٥,٠	١٠,١		٠,١	٠,٢
جملة الإنفاق على الاستثمار	٥٤٧,٦	٥٠٦,٣	٧,٥-	١٣,٧	١٢,٣
الصادرات من السلع والخدمات	٥٥٣,١	٤٧٩,١	١٣,٤-	١٣,٨	١١,٦
مجموع الاستخدامات	٤٨٣٦,٥	٤٩٧١,٥	٢,٨	١٢١,١	١٢٠,٤

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

ملحق رقم (٣)
الناتج المحلي الإجمالي خلال عامي المتابعة
(بالأسعار الجارية) (بالمليار جنيه)

الأنشطة الاقتصادية	العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠			العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١			معدل النمو ٢٠٢٠/٢٠٢١ (٪)		
	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة
الزراعة والغابات والصيد	٠,٤٩	٦٧٦,٧٩	٦٧٧,٢٨	٠,٥٥	٧٤٩,٦٩	٧٥٠,٢٤	١١,٦	١٠,٨	١٠,٨
الاستخراجات:	٢٩٥,٥٠	١١٨,٩٦	٤١٤,٤٦	٢٧٨,٣٥	١٢٤,٤٢	٤٠٢,٧٨	(٥,٨)	٤,٦	(٢,٨)
أ) بترول	١٤٧,٣٣	٢٣,٤٣	١٧٠,٧٦	١٤٠,١٨	٢٢,٥٢	١٦٢,٧١	(٤,٨)	(٣,٩)	(٤,٧)
ب) الغاز	١٤٤,٤٠	٢٤,٩٤	١٦٩,٣٤	١٣٣,٩٩	٢٣,٠٤	١٥٧,٠٣	(٧,٢)	(٧,٦)	(٧,٣)
ج) استخراجات أخرى	٣,٧٧	٧٠,٥٨	٧٤,٣٦	٤,١٨	٧٨,٨٦	٨٣,٠٤	١٠,٨	١١,٧	١١,٧
الصناعات التحويلية:	٣٠٠,٠٧	٦٥٨,٨٣	٩٥٨,٩١	٣١١,١٧	٦٧١,٦٢	٩٨٢,٧٨	٣,٧	١,٩	٢,٥
أ) تكرير البترول	٢٢٨,٤٥	١٢,٤٣	٢٤٠,٨٨	٢٣٧,٨٢	١٢,٩١	٢٥٠,٧٣	٤,١	٣,٩	٤,١
ب) تحويلية أخرى	٧١,٦٣	٦٤٦,٤١	٧١٨,٠٣	٧٣,٣٥	٦٥٨,٧١	٧٣٢,٠٥	٢,٤	١,٩	٢,٠
الكهرباء	٨١,٦٢	١٢,٣٦	٩٣,٩٨	٨٩,٧١	١٣,٥١	١٠٣,٢٢	٩,٩	٩,٣	٩,٨
المياة والصرف وإعادة الدوران	٢٨,٧١	٣,٣٨	٣٢,٠٩	٣٠,٨٨	٣,٦٧	٣٤,٥٤	٧,٥	٨,٤	٧,٦
تشييد وبناء	٣٦,٤٣	٣٣٨,٢٧	٣٧٤,٧٠	٤٣,٠٠	٣٨٦,١٥	٤٢٩,١٥	١٨,٠	١٤,٢	١٤,٥
النقل والتخزين	٥٠,٦٠	٢٢٩,٢٧	٢٧٩,٨٧	٥٦,٤٠	٢٥٤,١٨	٣١٠,٥٨	١١,٥	١٠,٩	١١,٠
الاتصالات	٢٤,٠٨	٩٧,٦٣	١٢١,٧١	٢٨,٨٨	١١٧,٧٧	١٤٦,٦٥	٢٠,٠	٢٠,٦	٢٠,٥
المعلومات	١,١٦	١٥,٤٢	١٦,٥٧	١,٢٥	١٦,٨٤	١٨,٠٩	٨,٥	٩,٢	٩,١
قناة السويس	٩١,٩٧	–	٩١,٩٧	٩٢,٧٧	–	٩٢,٧٧	٠,٩		٠,٩
تجارة الجملة والتجزئة	٤٣,٣٥	٧٦٦,٨٦	٨١٠,٢١	٤٨,٢١	٨٥٣,١٢	٩٠١,٣٣	١١,٢	١١,٢	١١,٢
البنوك	١٢٧,٠٩	٨٣,٩٢	٢١١,٠١	١٣٧,١٤	٩١,٠٩	٢٢٨,٢٤	٧,٩	٨,٥	٨,٢
التأمينات الاجتماعية والتأمين	٣١,٧٦	٩,٨٣	٤١,٥٩	٣٣,٩٨	١٠,٦٠	٤٤,٥٨	٧,٠	٧,٨	٧,٢
المطاعم والفنادق	١,٣١	١٢٩,٠١	١٣٠,٣٢	٠,٩٠	١٠٦,٥٤	١٠٧,٤٤	(٣١,٣)	(١٧,٤)	(١٧,٦)
الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	٥,٩٢	٦١٧,٨٦	٦٢٣,٧٨	٦,٤٩	٦٨٠,٨٢	٦٨٧,٣١	٩,٧	١٠,٢	١٠,٢
ا–الملكية العقارية	٠,٨١	٤٤٥,٦٥	٤٤٦,٤٦	٠,٨٩	٤٩١,٠٨	٤٩١,٩٧	٩,٧	١٠,٢	١٠,٢
ب – خدمات الأعمال	٥,١١	١٧٢,٢١	١٧٧,٣٢	٥,٦٠	١٨٩,٧٤	١٩٥,٣٤	٩,٧	١٠,٢	١٠,٢
الحكومة العامة	٤٠٣,٥١	–	٤٠٣,٥١	٤٣٧,٤٢	–	٤٣٧,٤٢	٨,٤		٨,٤
الخدمات الاجتماعية	٧,٥٧	٢٩٢,٤٨	٣٠٠,٠٤	٨,٤٤	٣٢٩,٠٤	٣٣٧,٤٨	١١,٥	١٢,٥	١٢,٥
أ– التعليم	–	١٠٨,٢٤	١٠٨,٢٤	–	١٢٠,٩٠	١٢٠,٩٠		١١,٧	١١,٧
ب– الصحة	٦,٥٧	١٢٨,٧٩	١٣٥,٣٥	٧,٣٤	١٤٥,٢٨	١٥٢,٦٢	١١,٨	١٢,٨	١٢,٨
ج– الخدمات الأخرى	١,٠٠	٥٥,٤٥	٥٦,٤٥	١,١٠	٦٢,٨٦	٦٣,٩٦	١٠,٠	١٣,٤	١٣,٣
الإجمالى العـــام	١،٥٣١,١٣	٤،٠٥٠,٨٧	٥،٥٨٢,٠٠	١،٦٠٥,٥٥	٤،٤٠٩,٠٦	٦،٠١٤,٦١	٤,٩	٨,٨	٧,٨

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

ملحق رقم (٤)
الناتج المحلي الإجمالي خلال عامي المتابعة
(بالأسعار الثابتة) (بالمليار جنيه)

الأنشطة الاقتصادية	العام المالي ٢٠٢٠/١٩			العام المالي ٢٠٢١/٢٠			معدل النمو ٢٠٢١/٢٠ (٪)		
	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة	عام	خاص	جملة
الزراعة والغابات والصيد	٠,٣٣	٤٣٨,٤٠	٤٣٨,٧٣	٠,٣٤	٤٥٤,٨٨	٤٥٥,٢٣	٤,٤	٣,٨	٣,٨
الاستخراجات:	٢٨٠,١٣	٩٥,١٦	٣٧٥,٢٩	٢٧٩,٧٩	٩٧,٥٧	٣٧٧,٣٦	(٠,١)	٢,٥	٠,٦
أ) بترول	١١٧,٧٤	١٩,٩٦	١٣٧,٧٠	١٠٩,٥٨	١٩,٠٧	١٢٨,٦٥	(٦,٩)	(٤,٤)	(٦,٦)
ب) الغاز	١٥٩,٨٨	٢٨,٣٦	١٨٨,٢٤	١٦٧,٦١	٢٩,٩٦	١٩٧,٥٧	٤,٨	٥,٦	٥,٠
ج) استخراجات أخرى	٢,٥١	٤٦,٨٤	٤٩,٣٥	٢,٥٩	٤٨,٥٤	٥١,١٤	٣,٤	٣,٦	٣,٦
الصناعات التحويلية:	٢٠٣,٧٦	٤١٩,١٧	٦٢٢,٩٢	١٩٤,٩٠	٣٩١,٨٥	٥٨٦,٧٥	(٤,٣)	(٦,٥)	(٥,٨)
أ) تكرير البترول	١٥٨,٦٥	٨,٧٤	١٦٧,٤٠	١٥٢,٦٠	٨,٤٥	١٦١,٠٤	(٣,٨)	(٣,٤)	(٣,٨)
ب) تحويلية أخرى	٤٥,١١	٤١٠,٤٢	٤٥٥,٥٣	٤٢,٣٠	٣٨٣,٤٠	٤٢٥,٧١	(٦,٢)	(٦,٦)	(٦,٥)
الكهرباء	٥٢,٩٥	٨,١٦	٦١,١٢	٥٤,٩٨	٨,٥٠	٦٣,٤٨	٣,٨	٤,١	٣,٩
المياة والصرف وإعادة الدوران	١٩,٩٢	٢,٣٣	٢٢,٢٥	٢٠,٦٣	٢,٤١	٢٣,٠٤	٣,٦	٣,٤	٣,٦
تشييد وبناء	٢٤,٧٠	٢١٩,١٢	٢٤٣,٨٢	٢٧,٢٤	٢٣٣,٠٧	٢٦٠,٣١	١٠,٣	٦,٤	٦,٨
النقل والتخزين	٣٣,١٣	١٤٥,٥١	١٧٨,٦٣	٣٤,٤٦	١٥٢,٤٨	١٨٦,٩٤	٤,٠	٤,٨	٤,٦
الاتصالات	٢١,١١	٨٦,٦٥	١٠٧,٧٦	٢٤,٤١	١٠٠,٧٤	١٢٥,١٥	١٥,٦	١٦,٣	١٦,١
المعلومات	٠,٨٠	١٠,٧٠	١١,٥٠	٠,٨٣	١١,١٤	١١,٩٦	٣,٤	٤,٠	٤,٠
قناة السويس	٩٥,١٨	–	٩٥,١٨	٩٥,٨٠	–	٩٥,٨٠	٠,٦		٠,٦
تجارة الجملة والتجزئة	٢٨,٤٨	٥٠٠,٥٧	٥٢٩,٠٥	٢٩,٧٩	٥٢٢,٧٢	٥٥٢,٥١	٤,٦	٤,٤	٤,٤
البنوك	٨٩,٠٧	٥٨,٨١	١٤٧,٨٩	٩٢,٢٣	٦٠,٩٥	١٥٣,١٨	٣,٥	٣,٦	٣,٦
التأمينات الاجتماعية والتأمين	٢٢,٣٥	٧,٠١	٢٩,٣٦	٢٣,٠٥	٧,٢٥	٣٠,٣٠	٣,١	٣,٤	٣,٢
المطاعم والفنادق	٠,٨٩	٨٧,٤٣	٨٨,٣٢	٠,٥٢	٦٤,٢٢	٦٤,٧٤	(٤١,١)	(٢٦,٦)	(٢٦,٧)
الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	٤,٠٠	٣٩٦,٣٣	٤٠٠,٣٣	٤,١٥	٤١١,٣٠	٤١٥,٤٥	٣,٧	٣,٨	٣,٨
ا-الملكية العقارية	٠,٥٣	٢٨٤,٩٨	٢٨٥,٥١	٠,٥٥	٢٩٥,٤١	٢٩٥,٩٧	٣,٢	٣,٧	٣,٧
ب – خدمات الأعمال	٣,٤٧	١١١,٣٥	١١٤,٨١	٣,٦٠	١١٥,٨٩	١١٩,٤٩	٣,٨	٤,١	٤,١
الحكومة العامة	٣٣٣,٦٢	–	٣٣٣,٦٢	٣٤٩,٨٤	–	٣٤٩,٨٤	٤,٩		٤,٩
الخدمات الاجتماعية	٥,٠٦	١٨٨,٥٩	١٩٣,٦٤	٥,٢٨	١٩٨,٢٠	٢٠٣,٤٩	٤,٤	٥,١	٥,١
أ- التعليم	–	٧١,٣١	٧١,٣١	–	٧٤,٦٩	٧٤,٦٩		٤,٧	٤,٧
ب- الصحة	٤,٤٢	٨٣,٨٤	٨٨,٢٦	٤,٦٢	٨٨,٤٢	٩٣,٠٤	٤,٥	٥,٥	٥,٤
ج- الخدمات الأخرى	٠,٦٤	٣٣,٤٣	٣٤,٠٧	٠,٦٦	٣٥,٠٩	٣٥,٧٥	٤,١	٥,٠	٤,٩
الإجمالى العـــام	١،٢١٥,٤٩	٢،٦٦٣,٩٤	٣،٨٧٩,٤٢	١،٢٣٨,٢٣	٢،٧١٧,٢٨	٣،٩٥٥,٥٢	١,٩	٢,٠	٢,٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

ملحق رقم (٥)

الاستثمارات الإجمالية الختامية المنفذة خلال عام ٢٠٢٠/١٩

القطاع الحكومي والهيئات الاقتصادية والقطاع العام والخاص (بالمليون جنيه)

القطاعات الاقتصادية	حكومة	هيئات	قطاع عام	مشروعات مركزية	جملة الاستثمارات العامة	قطاع خاص	جملة
الزراعة والري والاستصلاح	٨٠٩٢,١	٣٧٣,٧	٠,٤	٢٠٢٦٦,٠	٢٨٧٣٢,٢	١٢٠٢١,٠	٤٠٧٥٣,٢
البترول الخام	٠,٠	٣٠٣٥٢,٣	٢٨٨٥,٥	١٥٦١,٨	٣٤٧٩٩,٦	٦٨٦٥,٦	٤١٦٦٥,٢
الغاز الطبيعي		١٩٣٧,٤	٥٣٩٥,٠		٧٣٣٢,٤	٤٤٧٨١,٠	٥٢١١٣,٤
استخراجات اخري					٠,٠	٠,٠	٠,٠
تكرير البترول			٢٥٦٠,٦		٢٥٦٠,٦	٠,٠	٢٥٦٠,٦
تحويلية اخري	٤٥٠٠,٣	٠,٥	٧١٢٠,٧	٣٤٦٥١,٩	٤٦٢٧٣,٤	٣١٢٦٦,٠	٧٧٥٣٩,٤
الكهرباء	٣١٧٢,٤	٧٣٥٨,٠	٣٣٠٠٣,٩	٥٣٦٩,١	٤٨٩٠٣,٤	١٧٩٦٥,٢	٦٦٨٦٨,٦
المياه	٧٨٤١,٦	١٤٨٢,٠		٥٠٨٠,٧	١٤٤٠٤,٣	٠,٠	١٤٤٠٤,٣
الصرف الصحي	١٥٦٨٣,٤	٨٢٢,٧		٥١٠٣,١	٢١٦٠٩,٢	٠,٠	٢١٦٠٩,٢
التشييد والبناء	٨٧١,٩	٩,٢	١٠١٣,٠	٢٧٧٥٥,٠	٢٩٦٤٩,١	١١٣٤٩,٠	٤٠٩٩٨,١
النقل والتخزين	٢٥٤٨٧,٠	١٧٢٦٣,٩	١٢٣٦٠,٧	٣٣٣٠١,٣	٨٨٤١٢,٩	٢١٦٧١,٤	١١٠٠٨٤,٣
الاتصالات	٤٦٤٤,٧	١٤٢٥,٧		١٠,٨	٦٠٨١,٢	٣١٧١١,٠	٣٧٧٩٢,٢
المعلومات	٢٩٠,٤	٣٧٣,٤			٦٦٣,٨	٥٦٩٠,٠	٦٣٥٣,٨
قناة السويس		١٠٢٠٧,٤		١٢٦,٠	١٠٣٣٣,٤	٠,٠	١٠٣٣٣,٤
تجارة الجملة والتجزئة	٠,٠	٤١١,٧	٣٧١,٧	١٨,٢	٨٠١,٦	١٤١٤٥,٠	١٤٩٤٦,٦
الوساطة المالية والتأمين والضمان الاجتماعي	٢٩,٦	٠,٠	٩٥٨,٠		٩٨٧,٦	٠,٠	٩٨٧,٦
المطاعم والفنادق	١٥,٢	٤٣,٥	٢٦٠,١		٣١٨,٨	٤٩٥٣,٠	٥٢٧١,٨
الانشطة العقارية	٢٣٥٠٥,٩	١١,٤			٢٣٥١٧,٣	٦٤٩٩٨,٠	٨٨٥١٥,٣
خدمات التعليم	٣١٤٩٠,٤	٨٩٢,٤		٢٣,١	٣٢٤٠٥,٩	٥٦٣٩,٠	٣٨٠٤٤,٩
الخدمات الصحية	١٤٩١٢,٨	١٥٣٢,٨	٧٢٥,٥	٤٥٧,٠	١٧٦٢٨,١	٧٥٦٦,٠	٢٥١٩٤,١
خدمات اخري	٥١١٠٤,٢	٧٣٨٣,٥	١١٣٢,٨	١٦٢٧٦,٠	٧٥٨٩٦,٥	٢٤٤٦٧,٥	١٠٠٣٦٤,٠
التسويات						٠,٠	
اجمالي الاستثمارات المنفذة	١٩١٦٤١,٩	٨١٨٨١,٥	٦٧٧٨٧,٩	١٥٠٠٠٠,٠	٤٩١٣١١,٣	٣٠٥٠٨٨,٧	٧٩٦٤٠٠,٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

ملحق رقم (٦)

الاستثمارات الإجمالية الختامية المنفذة خلال عام ٢٠٢١/٢٠

القطاع الحكومي والهيئات الاقتصادية والقطاع العام والخاص (بالمليون جنيه)

القطاعات الاقتصادية	حكومة	هيئات	قطاع عام	مشروعات مركزية	جملة الاستثمارات العامة	قطاع خاص	جملة
الزراعة والري والاستصلاح	١٤٣٨٣,٠	١٦٢,٢	١,٠	١٤٥٥٠,٠	٢٩٠٩٦,٢	١٣٢٧٨,٢	٤٢٣٧٤,٤
البترول الخام	٠,٠	١١٠٩٣٤,٧	٣٨٥٩,٧	١٣٥٠,٠	١١٦١٤٤,٤	٣٥٨٣,٩	١١٩٧٢٨,٣
الغاز الطبيعي	٠,٠	٣٢,٥	٨٥١٥,٠	٠,٠	٨٥٤٧,٥	٤٠٥٣٢,١	٤٩٠٧٩,٦
استخراجات اخري	١٤,٨	٠,٠	٧,٥	٠,٠	٢٢,٣	٠,٠	٢٢,٣
تكرير البترول	٠,٠	٠,٠	٣٧٣١,١	٠,٠	٣٧٣١,١	٠,٠	٣٧٣١,١
تحويلية اخري	١٠٨,١	١٠,٠	٤٧٢١,٧	٢٢٦٥٠,٠	٢٧٤٨٩,٨	٢١٢٨٦,٨	٤٨٧٧٦,٦
الكهرباء	٥٣٠٢,١	٧٣٤٩,٦	١٩٦١٠,٤	٩٠٠,٠	٣٣١٦٢,١	٢٨٩٣,٣	٣٦٠٥٥,٤
المياه	٨٨٤٣,١	١٤٢٤,٥	٠,٠	١٣٥٠,٠	١١٦١٧,٦	٠,٠	١١٦١٧,٦
الصرف الصحي	٢٥٨٧٩,٣	٦٨٩,٢	٠,٠	١٣٥٠,٠	٢٧٩١٨,٥	٠,٠	٢٧٩١٨,٥
التشييد والبناء	١٦٧٣,٩	٠,٠	٥٢٢,٥	٤٠٥٠٠,٠	٤٢٦٩٦,٤	٥٨٨٠,٢	٤٨٥٧٦,٦
النقل والتخزين	٦٤٨٨٢,٢	١٩١٥٧,١	٧٩٥٨,٧	٣٦٣٠٠,٠	١٢٨٢٩٨,٠	١٢٩٦٧,٤	١٤١٢٦٥,٤
الاتصالات	١٢٦٣٤,٢	٤٠٧٩,٦	٠,٠	٠,٠	١٦٧١٣,٨	١٥١١١,٠	٣١٨٢٤,٨
المعلومات	٢١٦٢,٥	١٤٨,٣	٠,٠	٠,٠	٢٣١٠,٨	٣٦٧١,٠	٥٩٨١,٨
قناة السويس	٠,٠	١٣٥٨٠,٠	٠,٠	١٥٠,٠	١٣٧٣٠,٠	٠,٠	١٣٧٣٠,٠
تجارة الجملة والتجزئة	٠,٠	١٠٨,٥	١٢٠,٩	٠,٠	٢٢٩,٤	١١١٢٩,٦	١١٣٥٩,٠
الوساطة المالية والتأمين والضمان الاجتماعي	٠,٠	١٩٤,٠	٦٩,٦	٠,٠	٢٦٣,٦	٠,٠	٢٦٣,٦
المطاعم والفنادق	١١,٨	٢,٨	٣٩٣,٥	١٥٠,٠	٥٥٨,١	٥٥٩٥,٧	٦١٥٣,٨
الانشطة العقارية	١٨٢٨٩,٣	١٨٢,٢	٠,٠	٠,٠	١٨٤٧١,٥	٤٧٠٧٩,٩	٦٥٥٥١,٤
خدمات التعليم	٣٣٤٩٠,٢	٧٦٦,٨	٠,٠	٥٥٥٠,٠	٣٩٨٠٧,٠	٤٠٦٧,١	٤٣٨٧٤,١
الخدمات الصحية	٢١٦٩١,٨	١٢٥٨,٥	٠,٠	١٩٥٠,٠	٢٤٩٠٠,٣	٣٥١٢,٤	٢٨٤١٢,٧
خدمات اخري	٤٠٠٠٥,٦	٨٩٠١,١	٢٩٢٥,٨	٢٣٢٥٠,٠	٧٥٠٨٢,٥	٩٤٨٨,٩	٨٤٥٧١,٤
التسويات	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
اجمالي الاستثمارات المنفذة	٢٤٩٣٧١,٩	١٦٨٩٨١,٦	٥٢٤٣٧,٤	١٥٠٠٠٠,٠	٦٢٠٧٩٠,٩	٢٠٠٠٧٧,٥	٨٢٠٨٦٨,٤

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وحدة الحسابات القومية.

ملحق رقم (٧)
ميزان المدفوعات خلال عامي ٢٠٢٠/١٩ ٢٠٢١/٢٠

(مليون دولار)

	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠(*)
الميزان التجاري	٣٦٤٦٥,١-	٤٢٠٥٩,٦-
حصيلة الصادرات	٢٦٣٧٦	٢٨٦٧٦,٥
البترولية	*٨٤٧٩,٩*	*٨٥٩٧,٢*
غير البترولية	*١٧٨٩٦,١*	*٢٠٠٧٩,٣*
مدفوعات عن الواردات	٦٢٨٤١,١-	٧٠٧٣٦,١-
البترولية	٨٩٠٠,٩-	٨٦٠٣,٩-
غير البترولية	٥٣٩٤٠,٢-	٦٢١٣٢,٢-
ميزان الخدمات	٨٩٧٢,٥	٥١١٩
المتحصلات	٢١٢٨٨,٩	١٥٩٩٥,١
النقل	٧٨٨١,١	٧٥٢٧,٧
منها: رسوم النقل في قناة السويس	*٥٨٠٥,٧*	*٥٩١١,٢*
السفر	٩٨٥٩,٤	٤٨٦١,٥
متحصلات حكومية	٧٥٨,٥	٥١٣,١
متحصلات أخري	٢٧٨٩,٩	٣٠٩٢,٨
المدفوعات	١٢٣١٦,٤	١٠٨٧٦,١
النقل	٢٠٥٠,١	١٨١٢,٢
السفر	٣٢١٣	٢٧٠٨,٢
مصروفات حكومية	٩٧٥,٨	١٢٤٦,٦
مدفوعات أخري	٦٠٧٧,٥	٥١٠٩,١
ميزان دخل الاستثمار (صافي)	١١٣٥٤-	١٢٣٩٩,٢-
متحصلات دخل الاستثمار	٩٤٢,١	٥٧٢,٩
مدفوعات دخل الاستثمار	١٢٢٩٦,١	١٢٩٧٢,١
منها: فوائد مدفوعة	*٢٩٤٧,٧*	*٢٥١٨,٧*
التحويلات	٢٧٦٧٩,٩	٣٠٩٠٣,٤
التحويلات الخاصة (صافي)	٢٧٤٦١,٨	٣١١٨٠,٣
منها: تحويلات العاملين	*٢٧٧٥٨*	*٣١٤٢٥,٣*
التحويلات الرسمية (صافي)	*٢١٨,١*	*٢٧٦,٩-*
حساب المعاملات الجارية	١١١٦٦,٧-	١٨٤٣٦,٤-
الحساب الرأسمالي والمالي	٥٣٧٤,٦	٢٣٣٧٤
الحساب الرأسمالي	٢٤٨,٥-	١٥٣-
الحساب المالي	٥٦٢٣,١	٢٣٥٢٧
الاستثمار المباشر في الخارج	٣٥١,٢-	٣٧٩,١-
الاستثمار المباشر في مصر (صافي)	٧٤٥٣	٥٢١٤,٢

	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠(*)
استثمارات محفظة الأوراق المالية في الخارج (صافي)	٨١٨,١-	٧٥٠,٧-
استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر (صافي)	٧٣٠٧,٣-	١٨٧٤٢,٤
منها: سندات	*٤٥٩٤,٩*	*٤٥٤٨,٩*
الاستثمارات الأخرى (صافي)	٦٦٤٦,٧	٧٠٠,٢
صافي السهو والخطأ	٢٧٩٥,١-	٣٠٧٥,٩-
الميزان الكلي	٨٥٨٧,٢-	١٨٦١,٧
التغير في الأصول الاحتياطية للبنك المركزي، الزيادة (-)	٨٥٨٧,٢	١٨٦١,٧-

(*) أرقام مبدئية.

المصدر: البنك المركزي المصري.

ملحق رقم (٨)

محطات المحولات ذات الجهدين الفائق والعالي

أ- محطات الجهد الفائق

م	المشروع	الجهد (ك.ف)	السعة المضافة (م.ف.أ) على الجهد الفائق	السعة المضافة (م.ف.أ) على الجهد العالي	تاريخ الانتهاء
	محطات جديدة				
١	محطة محولات الإسماعيلية الجديدة	٢٢٠/٥٠٠ ٢٢/٢٢٠	٣×٧٥٠ ٣×١٢٥	-	٢٠٢٠/٩/٨ ٢٠٢١/١/١٩
٢	محطة محولات ٦ أكتوبر ٥٠٠	٢٢٠/٥٠٠	٣×٧٥٠	-	٢٠٢٠/١٢/٢١
٣	محطة محولات S4 (غرب بكر) ٥٠٠	٢٢٠/٥٠٠	٢ × ٧٥٠	-	٢٠٢١/٢/١٠
٤	محطة محولات تيمي الامديد ٥٠٠	٢٢٠/٥٠٠ ٦٦/٢٢٠ ١١/٦٦	٣ × ٧٥٠ ٢×١٧٥	- ٣×٤٠	٢٠٢١/٣/١٢ ٢٠٢١/٤/ ٧ ٢٠٢١/٤/١١
٥	محطة محولات غرب كفر الشيخ ٥٠٠	٢٢٠/٥٠٠ ٦٦/٢٢٠ ١١/٦٦	٢ × ٧٥٠ ٣ × ١٧٥	٤ × ٤٠	٢٠٢١/٦/٢٦
٦	محطة محولات القناة للسكر (ملك للغير)	٣٣/٣٣/٢٢٠	٢ × ١٧٥	-	٢٠٢٠/٩/٨
٧	محطة محولات صان الحجر المتنقلة	٦٦/٢٢٠ ١١/٦٦	٤٠	٢٥	٢٠٢٠/٩/٢٢
٨	محطة محولات أسيوط لتكرير البترول (ملك للغير)	١١/٢٢٠	٣ × ٧٥	-	٢٠٢٠/١٠/١
٩	محطة بدر ٢ (ملك للغير)	٦٦/٢٢٠ ٢٢/٦٦	٢ × ١٧٥	٣× ٤٠	٢٠٢٠/١٢/٨
١٠	محطة محولات أسيوط شرق (GIS)	٦٦/٢٢٠ ٢٢/٦٦	٣× ١٧٥	٤ × ٤٠	٢٠٢٠/١٢/١٠
١١	محطة محولات ١٥ مايو (٢)	٦٦/٢٢٠ ١١/٦٦	٢ × ١٢٥	٣× ٤٠	٢٠٢٠/١٢/١١
١٢	محطة محولات جمصة (٢)	٦٦/٢٢٠ ١١/٦٦	٢ × ١٢٥	٢ × ٤٠	٢٠٢٠/١٢/٢٠
١٣	محطة محولات لكيلا (ملك للغير) بنظام BOO	٣٣/٢٢٠	٢ × ١٧٥	-	٢٠٢١/٢/١٣
١٤	محطة محولات المطورين بالقاهرة	٢٢/٢٢٠	٢ × ١٢٥	-	٢٠٢١/٣/٨
١٥	محطة محولات مراسي سيدي عبد الرحمن (ملك للغير)	٢٢/٢٢٠	٢ × ٧٥	-	٢٠٢١/٦/٥
	محطات تمت بها توسعة أفقية				
١	توسيع محطة محولات بنبان (٣) جهد ٦٦/٢٢٠ ك.ف. بمحولين سعة ٢× ٥٠٠ م.ف.أ. علي جهد ٢٢٠/٥٠٠ ك.ف.	٢٢٠/٥٠٠	٢×٥٠٠	-	٢٠٢١/٢/٢٢
٢	توسيع محطة محولات توشكي ٢ جهد ٦٦/٢٢٠ ك.ف. بمحولات سعة ٢× ٧٥٠ م.ف.أ. علي جهد ٢٢٠/٥٠٠ ك.ف.	٢٢٠/٥٠٠	٢×٧٥٠	-	٢٠٢١/٣/١٨
٣	توسيع محطة محولات بورسعيد (الرسوة) بمحول سعة	٦٦/٢٢٠	١٧٥	-	٢٠٢٠/٧/٥

م	المشروع	الجهد (ك.ف)	السعة المضافة (م.ف.أ) على الجهد الفائق	السعة المضافة (م.ف.أ) على الجهد العالي	تاريخ الانتهاء
	١٧٥ م.ف.أ				
٤	توسيع محطة محولات شرق العوينات بمحول سعة ١٢٥ م.ف.أ.	٦٦/٢٢٠	١٢٥	-	٢٠٢٠/٧/١٦
٥	توسيع محطة توليد طلخا (GIS) جهد ٦٦/٢٢٠ ك.ف بمحول سعة ١٢٥ م.ف.أ.	٦٦/٢٢٠	١٢٥	-	٢٠٢٠/٩/١٦
٦	توسيع محطة محولات ميناء شرق بورسعيد بمحول سعة ١٢٥ م.ف.أ. (ملك للغير)	٢٢/٢٢٠	١٢٥	-	٢٠٢١/١/٢٧
٧	توسيع محطة محولات الحمراء القائمة جهد ١١/٦٦ ك.ف. بمحول سعة ٧٥ م.ف.أ. علي جهد ٦٦/٢٢٠ ك.ف. ومحولين سعة ٢× ٤٠ م.ف.أ. علي جهد ١١/٦٦ ك.ف.	٦٦/٢٢٠ ١١/٦٦	٧٥×١	٤٠ ×٢	٢٠٢١/٥
٨	توسيع محطة محولات السويس ٥٠٠ بمحولين سعة ٢× ١٢٥ م.ف.أ. علي جهد ٦٦/٢٢٠ ك.ف. ومحول سعة ٢٥ م.ف.أ. على جهد ١١/٦٦ ك.ف.	٦٦/٢٢٠ ١١/٦٦	١٢٥ ×٢	٢٥	٢٠٢١/٥/٢٨ ٢٠٢١/٦/٣
٩	توسيع محطة محولات سمالوط ٥٠٠ بمحول سعة ٢٥ م.ف.أ. جهد ١١/٦٦ ك.ف.	١١/٦٦	-	٢٥	٢٠٢٠/١٠/٥
١٠	توسيع محطة محولات بني سويف شرق بمحول سعة ٤٠ م.ف.أ. جهد ٢٢/٦٦ ك.ف.	٢٢/٦٦	-	٤٠	٢٠٢٠/١١/٢٠
١١	توسيع محطة محولات غرب ملوي جهد ٦٦/٢٢٠ ك.ف.أ بمحول سعة ٤٠ م.ف.أ. جهد ١١/٦٦ ك.ف.	١١/٦٦	-	٤٠	٢٠٢٠/١٢/٢١
١٢	توسيع محطة محولات الطور جهد ٦٦/٢٢٠ ك.ف. بمحول سعة ٤٠ م.ف.أ. جهد ١١/٦٦ ك.ف.	١١/٦٦	-	٤٠	٢٠٢١/٣/١٠
١٣	توسيع محطة محولات الهرم جهد ٦٦/٢٢٠ ك.ف. بمحول سعة ٢٥ م.ف.أ. جهد ١١/٦٦ ك.ف.	١١/٦٦	-	٢٥	٢٠٢١/٥/٢٩
	محطات تمت بها توسعة رأسية				
١	إحلال محول سعة ٧٥ م.ف.أ. بمحطة محولات دمو جهد ٦٦/١٣٢/٢٢٠ ك.ف. بمحول سعة ١٢٥ م.ف.أ ، وإحلال محولين سعة ٢×٢٥ م.ف.أ بمحولين سعة ٢× ٤٠ م.ف.أ علي جهد ١١/٦٦ ك.ف.	٦٦/٢٢٠ ٢٢/٦٦	٥٠	٣٠	٢٠٢٠/١١/١٤ ٢٠٢١/٢
٢	إحلال محول سعة ٧٥ م.ف.أ بمحطة محولات الاقتصادية جهد ٦٦/٢٢٠ك.ف. بمحول سعة ١٢٥ م.ف.أ	٦٦/٢٢٠	٥٠	-	٢٠٢٠/١٢/١
٣	إحلال محولين سعة ٢X١٢٥ م.ف.أ. بمحطة محولات ربط أسولن جهد ٦٦/٢٢٠ ك.ف. بمحول سعة ١٧٥ م.ف.أ. وتوسيع بمحول سعة ١٧٥ م.ف.أ.	٦٦/٢٢٠	٥٠ ١٧٥	-	٢٠٢١/١/٢٨ ٢٠٢١/٣/٢٢
٤	إحلال محول سعة ١٢٥ م.ف.أ. بمحطة محولات ميت غمر الجديدة (دماص) جهد ٦٦/٢٢٠ ك.ف. بمحول سعة ١٧٥ م.ف.أ.	٦٦/٢٢٠	٥٠	-	٢٠٢١/٢
٥	إحلال محول سعة ١٢٥ م.ف.أ. بمحطة محولات ريفا جهد ٦٦/٢٢٠ ك.ف. بمحول سعة ١٧٥ م.ف.أ.	٦٦/٢٢٠	٥٠	-	٢٠٢١/٢/١٦

م	المشروع	الجهد (ك.ف)	السعة المضافة (م.ف.أ) على الجهد الفائق	السعة المضافة (م.ف.أ) على الجهد العالي	تاريخ الانتهاء
٦	إحلال محول سعة ٧٥ م.ف.أ. بمحطة محولات الأقصر شرق جهد ٦٦/٢٢٠ ك.ف. بمحول سعة ١٢٥ م.ف.أ.	٦٦/٢٢٠	٥٠ ٥٠	-	٢٠٢١/٢/٢
٧	إحلال محول سعة ١٢٥ م.ف.أ. بمحطة محولات الجمالية جهد ١١/٦٦/٢٢٠ ك.ف. بمحول سعة ١٧٥ م.ف.أ.	٦٦/٢٢٠	٥٠	-	٢٠٢١/٤
٨	إحلال محولين سعة ٢×١٦ م.ف.أ. بمحطة محولات الواحات البحرية جهد ٣٣/١٣٢ ك.ف. بمحولين سعة ٢× ٥٠ م.ف.أ.	٣٣/١٣٢	٦٨	-	٢٠٢١/٢
٩	إحلال محولين سعة ٢×٢٥ م.ف.أ. جهد ١١/٦٦ ك.ف. بمحطة محولات إيتاي البارود جهد ٢٢٠/٥٠٠ك.ف. بمحولين سعة ٢× ٤٠ م.ف.أ.	١١/٦٦	-	٣٠	٢٠٢٠/١٢/١٧
١٠	إحلال محول سعة ٢٥ م.ف.أ. جهد ٢٢/٦٦ ك.ف. بمحطة محولات ٦ أكتوبر جهد ٦٦/٢٢٠ ك.ف. بمحول سعة ٤٠ م.ف.أ.	٢٢/٦٦	-	١٥	٢٠٢٠/١٢/٢٣
١١	إحلال محول سعة ٢٥ م.ف.أ. جهد ١١/٦٦ ك.ف. بمحطة محولات جنوب التبين جهد ٦٦/٢٢٠ ك.ف. بمحول سعة ٤٠ م.ف.أ.	١١/٦٦	-	١٥	٢٠٢١/٢/٥
١٢	إحلال محول سعة ٢٥ م.ف.أ. جهد ١١/٦٦ ك.ف. بمحطة محولات أبو زعبل الجديدة جهد ٦٦/٢٢٠ ك.ف. بمحول سعة ٤٠ م.ف.أ.	١١/٦٦	-	١٥	٢٠٢١/٢/١٤
١٣	إحلال محول سعة ٢٥ م.ف.أ. جهد ١١/٦٦ ك.ف. بمحطة محولات الشرقية الجديدة جهد ٦٦/٢٢٠ ك.ف.أ بمحول سعة ٤٠ م.ف.أ.	١١/٦٦	-	١٥	٢٠٢١/٤/١٦
١٤	إحلال محول سعة ٢× ٢٠ م.ف.أ. جهد ١١/٦٦ ك.ف. بمحطة محولات بلاط جهد ٦٦/٢٢٠ ك.ف. بمحولين سعة ٢×٢٥ م.ف.أ	١١/٦٦	-	١٠	٢٠٢١/٤/٢٤
	إجمالي السعات المضافة		١٧٧.٨	١١٩٠	

ب- محطات الجهد العالي

م	المشروع	الجهد (ك.ف)	السعة المضافة م.ف.أ	تاريخ الانتهاء
	محطات جديدة			
١	محطة محولات ورش السلام	٢٠/٦٦	٣×٣٥	٢٠٢٠/٧/٢١
٢	محطة محولات أولاد صقر الدائمة	١١/٦٦	٢ × ٤٠	٢٠٢٠/٨/١٤
٣	محطة محولات بروة (٢) (ملك الغير)	٢٢/٦٦	٢ × ٤٠	٢٠٢٠/١٢/٢
٤	محطة محولات اسمنت المصريين (ملك للغير)	١١/٦٦	٢ × ٥٠	٢٠٢١/١/١١
٥	محطة محولات المنطقة الصناعية ١٠٠٠ مصنع (ملك للغير)	٢٢/٦٦	٣ × ٤٠	٢٠٢١/١/٢١
٦	محطة محولات الملاك الدائمة	١١/٦٦	٣ × ٢٥	٢٠٢١/٣/١
٧	محطة محولات شرق بورسعيد المؤقتة (ملك للغير)	٢٢/٦٦	١ × ٤٠	٢٠٢١/٤/١٩
٨	محطة محولات جبل الكامل	٢٢/٦٦	٣ × ٤٠	٢٠٢١/٥/١٠
٩	محطة محولات غرب قنا المتنقلة (ملك للغير)	٢٢/٦٦	١ × ٤٠	٢٠٢١/٥/٢٦
١٠	تأهيل محطة محولات اسنا	١١/٦٦	٢ × ٤٠	٢٠٢١/٦/٢١
	محطات تمت بها توسعات أفقية			
١	توسيع محطة محولات شمال الصف بمحول سعة ٢٥ م.ف.أ.	١١/٦٦	٢٥	٢٠٢٠/٨
٢	توسيع محطة محولات المنيا شرق بمحول سعة ٢٥ م.ف.أ.	١١/٦٦	٢٥	٢٠٢٠/٨/١٠
٣	توسيع محطة محولات قليوب بمحول سعة ٤٠ م.ف.أ.	١١/٦٦	٤٠	٢٠٢٠/١٢
٤	توسيع محطة محولات المطورين بمحول سعة ٤٠ م.ف.أ.	١١/٦٦	٤٠	٢٠٢١/١/٥
٥	توسيع محطة محولات شرق الطريق الصحراوي بمحول سعة ٤٠ م.ف.أ.	١١/٦٦	٤٠	٢٠٢١/٢/٢٥
٦	توسيع محطة محولات الفشن بمحول سعة ٤٠ م.ف.أ.	١١/٦٦	٤٠	٢٠٢١/٣
٧	توسيع محطة محولات مصر الجديدة بمحول سعة ٢٥ م.ف.أ.	١١/٦٦	٢٥	٢٠٢١/٣/١٢
٨	توسيع محطة محولات برقاش بمحول سعة ٢٥ م.ف.أ.	١١/٦٦	٢٥	٢٠٢١/٣/٢٢
٩	توسيع محطة محولات ديرب نجم بمحول سعة ٤٠ م.ف.أ	١١/٦٦	٤٠	٢٠٢١/٤/٨
١٠	توسيع محطة محولات العديسات بمحول سعة ٢٥ م.ف.أ.	١١/٦٦	٢٥	٢٠٢١/٤/١٢
١١	توسيع محطة محولات ببا بمحول سعة ٢٥ م.ف.أ.	١١/٦٦	٢٥	٢٠٢١/٤/٢٨
١٢	توسيع محطة محولات أخميم بمحول سعة ٢٥ م.ف.أ.	١١/٦٦	٢٥	٢٠٢١/٥/٦
	محطات تمت بها توسعات رأسية			
١	إحلال محول سعة ٢٥ م.ف.أ. بمحطة محولات التجمع السكني بمحول سعة ٤٠ م.ف.أ.	١١/٦٦	١٥	٢٠٢٠/٩
٢	إحلال محول سعة ٢٠ م.ف.أ. بمحطة محولات السبتية القديمة سعة ٢٥ م.ف.أ.	١١/٦٦	٥	٢٠٢٠/١١/٢٧
٣	إحلال محولين سعة ٢ × ٢٥ م.ف.أ. بمحطة محولات البدرشين بمحولين سعة ٢ × ٤٠ م.ف.أ.	١١/٦٦	٣٠	٢٠٢٠/١٢/١٥
٤	إحلال محول سعة ٢٥ م.ف.أ. بمحطة الجميل بمحول سعة ٤٠ م.ف.أ.	١١/٦٦	١٥	٢٠٢٠/١٢/٢١
٥	إحلال محول سعة ٢٥ م.ف.أ. بمحطة محولات العياط بمحول سعة ٤٠ م.ف.أ.	١١/٦٦	١٥	٢٠٢٠/١٢/٢٤
٦	إحلال محول سعة ٢٥ م.ف.أ. بمحطة محولات إيديال بمحول سعة ٤٠	١١/٦٦	١٥	٢٠٢٠/١٢/٢٦

م	المشروع	الجهد (ك.ف)	السعة المضافة م.ف.أ	تاريخ الانتهاء
	م.ف.أ.			
٧	إحلال محول سعة ٢٥ م.ف.أ. بمحطة محولات ميت الصارم بمحول سعة ٤٠ م.ف.أ.	١١/٦٦	١٥	٢٠٢٠/١٢
٨	إحلال محول سعة ٢٥ م.ف.أ. بمحطة محولات شربين بمحول سعة ٤٠ م.ف.أ.	١١/٦٦	١٥	٢٠٢١/١
٩	إحلال محولين سعة ٢ × ٢٥ م.ف.أ. بمحطة محولات شمال الإسماعيلية بمحولين سعة ٢ × ٤٠ م.ف.أ.	١١/٦٦	٣٠	٢٠٢١/١/١٠ ،٥
١٠	إحلال محول سعة ٢٥ م.ف.أ. بمحطة محولات العلمين بالجيزة بمحول سعة ٤٠ م.ف.أ.	١١/٦٦	١٥	٢٠٢١/١/٥
١١	إحلال محولين سعة ٢٠ م.ف.أ. بمحطة محولات الشيراتون بمحول سعة ٤٠ م.ف.أ.	١١/٦٦	١٥	٢٠٢١/١/١٦
١٢	إحلال محول سعة ٢٠ م.ف.أ. بمحطة محولات القصاصين بمحول سعة ٢٥ م.ف.أ.	١١/٦٦	٥	٢٠٢١/١/١٦
١٣	إحلال محول سعة ٢٥ م.ف.أ. بمحطة مياه شبرا الخيمة بمحول سعة ٤٠ م.ف.أ.	١١/٦٦	١٥	٢٠٢١/١/٢٢
١٤	إحلال محولين سعة ٢ × ٢٥ م.ف.أ. بمحطة محولات إسكان الضباط بمحولين سعة ٢ × ٤٠ م.ف.أ.	١١/٦٦	١٥ ١٥	٢٠٢١/٢/١٦ ٢٠٢١/٣/٦
١٥	إحلال محول سعة ٢٥ م.ف.أ. بمحطة محولات الحرير الصناعي بمحول سعة ٤٠ م.ف.أ.	١١/٦٦	١٥	٢٠٢١/٢/٢٧
١٦	إحلال محول سعة ٢٠ م.ف.أ. بمحطة محولات الغرق السلطاني بمحول سعة ٢٥ م.ف.أ.	١١/٦٦	٥	٢٠٢١/٤/٨
١٧	إحلال محول سعة ٢٥ م.ف.أ. بمحطة محولات التحدي الدائمة بمحول سعة ٤٠ م.ف.أ.	١١/٦٦	١٥	٢٠٢١/٦/٢٦
	إجمالي السعات المضافة		١٤٨٥	

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة المتجدّدة.

ملحق رقم (٩)
الخطوط الهوائية والكابلات الأرضية
أولاً: الخطوط الهوائية
أ- الجهد الفائق

م	المشروع	الجهد (ك.ف)	الطول (كم)	تاريخ الانتهاء
١	الخط الهوائي بنبان ٣/ نجع حمادي	٥٠٠	١٨٠×٢	٢٠٢٠/٨/٣١
٢	فتح الخط الهوائي نجع حمادي/ أسيوط ٥٠٠ (دخول/ خروج) علي محطة محولات أسيوط الجديدة	٥٠٠	٦×٢	٢٠٢٠/١٠/٢٣
٣	الخط الهوائي وادي النطرون/ ٦ أكتوبر ٥٠٠	٥٠٠	٤٨,٥×٢	٢٠٢٠/١٢/١٣
٤	الخط الهوائي سمالوط/ رأس غارب (الدائرة الثانية)	٥٠٠	١٢٤	٢٠٢١/١
٥	الخط الهوائي S4 / رأس غارب ٥٠٠	٥٠٠	٢٢,١×٢	٢٠٢١/٢/١٠
٦	فتح الخط الهوائي أبو قير /بدر ٥٠٠ (دخول/ خروج) علي محطة محولات تمي الامديد	٥٠٠	٢٩,٩	٢٠٢١/٣/١٢
٧	الخط الهوائي سمنود الجديدة/ توليد غرب البرلس (الدائرة الثانية) وفتحه (دخول/ خروج) علي محطة محولات كفر الشيخ ٥٠٠	٥٠٠	١١٢,٧ ٢,٣×٢	٢٠٢١/٣ ٢٠٢١/٦
٨	الخط الهوائي بنبان (٣) توشكي (٢)	٥٠٠	٢٥٥×٢	٢٠٢١/٥/٤
٩	فتح الخط الهوائي سيدي سالم/ كفر الشيخ (دخول/ خروج) علي محطة محولات فرب كفر الشيخ ٥٠٠	٢٢٠	٣×٢	٢٠٢٠/٨/٢
١٠	الخط الهوائي البستان/ وادي النطرون	٢٢٠	٥٧,٣×٢	٢٠٢٠/٨/٩
١١	فتح الخط الهوائي جرجا/ طما (دخول/ خروج) علي محطة محولات شرق سوهاج	٢٢٠	٢٣,٥×٢	٢٠٢٠/٨/٢١
١٢	الخط الهوائي القناة للسكر/ غرب ملوي (ملك للغير)	٢٢٠	٥٢,٦×٢	٢٠٢٠/٨/٣١
١٣	فتح الخط الهوائي الكريمات/ حدائق أكتوبر (دخول/ خروج) علي محطة محولات طامية	٢٢٠	١,١×٢	٢٠٢٠/٩/٦
١٤	فتح الخط الهوائي عيون موسي/ القنطرة شرق (دخول/ خروج) علي محطة محولات الإسماعيلية ٥٠٠	٢٢٠	٢,٧×٢	٢٠٢٠/٩/١٩
١٥	فتح الخط الهوائي العاشر القديمة/ بدر ٥٠٠ (دخول/ خروج) علي محطة محولات بدر (٢) (ملك للغير)	٢٢٠	٤×٢	٢٠٢٠/١١/٣٠
١٦	فتح الخط الهوائي التبين ٥٠٠/ الرخام والجرانيت (دخول/ خروج) علي محطة محولات ١٥ مايو (٢)	٢٢٠	٠,٤×٢	٢٠٢٠/١٢/٩
١٧	فتح الخط الهوائي جمصة الجديدة/ توليد غرب دمياط	٢٢٠	١١×٢	٢٠٢١/٢
١٨	الخط الهوائي لكيلا/ S4	٢٢٠	١٦×٢	٢٠٢١/٢/١٣
١٩	فتح الخط الهوائي جنوب قنا/ سفاجا (دخول/ خروج) علي محطة محولات شرق قنا	٢٢٠	٤×٢	٢٠٢١/٢/١٣
٢٠	الخط الهوائي العوينات الرئيسية/ العوينات الجديدة	٢٢٠	٦٠×٢	٢٠٢١/٤/٧
٢١	فتح الخط الهوائي سندوب/ الجمالية (دخول/ خروج) علي محطة محولات تمي الامديد	٢٢٠	١٤×٢	٢٠٢١/٥/١٥
٢٢	فتح خط جنوب المعادي/ جنوب الصيرة (دخول/ خروج) علي محطة محولات زهراء المعادي	٢٢٠	١٦×٢	٢٠٢١/٦/١٧
٢٣	الخط الهوائي الحي المتميز/ البستان	٢٢٠	٣٠×٢	٢٠٢١/٦/٢٤
٢٤	الخط الهوائي القطامية/ المستثمرين	٢٢٠	٢٢×٢	٢٠٢١/٦/٢٦
	إجمالي أطوال الدوائر للخطوط الهوائية على الجهد الفائق		١٩٢٩,٦	

ب- الجهد العالي

م	المشروع	الجهد (ك.ف)	الطول (كم)	تاريخ الانتهاء
١	فتح الخط الهوائي أبنوب/ أسيوط الجديدة (دخول/ خروج) علي محطة محولات شرق أسيوط	٦٦	٢ × ١٢,٥	٢٠٢٠/٨/٢٤
٢	فتح الخط الهوائي كوم أوشيم/ أبو كساة (دخول/ خروج) علي محطة محولات طامية	٦٦	٢ × ١,٥	٢٠٢٠/٩/٦
٣	الخط الهوائي طامية/ سنورس	٦٦	٢×١٠	٢٠٢٠/٩/٦
٤	فتح الخط الهوائي دكرنس/ قولنجيل (دخول/ خروج) علي محطة محولات تمي الامديد	٦٦	٢×١٧	٢٠٢٠/١٢/١
٥	الخط الهوائي طما/ اسمنت المصريين	٦٦	٢×١٢	٢٠٢١/١/١١
٦	الخط الهوائي طامية/ كيمان فارس	٦٦	٢×٢٠	٢٠٢١/٣/١٢
٧	الخط الهوائي اسنا/ السباعية غرب	٦٦	٢×٥٠	٢٠٢١/٣/٣١
٨	الخط الهوائي العوينات الجديدة/ جبل الكامل	٦٦	٢×٣١	٢٠٢١/٥/٨
٩	فتح خط جامعة أسيوط/ بني غالب (دخول/ خروج) علي محطة محولات شرق أسيوط (ملك للغير)	٦٦	١١,٥	٢٠٢١/٦/١٠
	إجمالي أطوال الدوائر للخطوط الهوائية على الجهد العالي		**٣١٩,٥**	

ثانياً: الكابلات الأرضية

أ- الجهد الفائق

م	المشروع	الجهد (ك.ف)	الطول (كم)	تاريخ الانتهاء
١	كابل شمال القاهرة/ هليوبوليس	٢٢٠	٢ × ١٢	٢٠٢٠/٨/٢٨
٢	كابل الاستاد/ السبتية	٢٢٠	٢ × ١	٢٠٢٠/٨/٣٠
٣	كابل البترول/ غرب أسيوط (الدائرة الثانية) (ملك الغير)	٢٢٠	٢ × ٣,٢	٢٠٢٠/١٠/١
٤	كابل شرق القاهرة/ سكاكين جارديني	٢٢٠	٢ × ٤,٣	٢٠٢١/٢/٢٢
٥	كابل المطورين/ شمال أكتوبر	٢٢٠	٢ × ١,٥	٢٠٢١/٣/٨
	إجمالي أطوال الكابلات الأرضية على الجهد الفائق		**٤٤**	

ب- الجهد العالي

م	المشروع	الجهد (ك.ف)	الطول (كم)	تاريخ الانتهاء
١	كابل هضبة ٢/ فيصل	٦٦	٢×٩,١	٢٠٢٠/٧/٣
٢	كابل مترو السلام/ السلام	٦٦	١×٤	٢٠٢٠/٧/٢٠
٣	كابل غرب دمياط/ شرق دمياط	٦٦	٢×٣,٥	٢٠٢٠/٨/٢٢
٤	استكمال كابل طامية/ كيمان فارس	٦٦	٢×٢,٥	٢٠٢٠/٨/٢٤
٥	كابل السبتية ١/ الأزبكية (دائرة ١)	٦٦	٢×١	٢٠٢٠/٩/١٩
٦	كابل القاهرة الجديدة/ الرحاب	٦٦	٢×٤	٢٠٢٠/٩/٢٢
٧	كابل إمبابة/ الدقي	٦٦	٢×٤,١	٢٠٢٠/١٠/٢
٨	كابل السبتية ٢/ الأزبكية	٦٦	٢×١	٢٠٢٠/١٠/١٥
٩	كابل ١٥ مايو (٢)/ التجمع السكني	٦٦	٥,٥	٢٠٢٠/١٢/١٨
١٠	جزء الكابل طما/ اسمنت المصريين	٦٦	٢×٠,٥	٢٠٢١/١/١١
١١	كابل شيراتون/ ألماظة	٦٦	٣,٣٥	٢٠٢١/٢/٢٨
١٢	كابل صقر قريش/ ألماظة	٦٦	٦,٤٥	٢٠٢١/٢/٢٨
	إجمالي أطوال الكابلات الأرضية على الجهد العالي		**٧٠,٩**	

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة المتجدّدة.